UN LIBRARY
SEP

مجلـــس الأمـــن

الوثائق الرسمية

السنة الحادية والأربعون

ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٦

الأمـــم المتحـــدة

مجلـــس الأمـــن

الوثـائق الرسـمية

السنة الحـادية والأربعون

ملحق كـانون الثـاني/ينـاير وشبـاط/فبراير وآذار/مـارس ١٩٨٦

الأمـــم المتحـــدة
نيويورك ، ١٩٩١

ملاحظـــــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

وعادة تُنشر وثائق مجلس الأمن (ورمزها S/...) في ملاحق ربع سنوية عن **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. ويشير تاريخ الوثيقة إلى الملحق الذي ترد فيه، أو الذي ترد فيه معلومات عنها.

وتُنشر قرارات مجلس الأمن، التي تُرقّم وفقاً لنظام اعتمد في عام ١٩٦٤، في مجلدات سنوية عن **قرارات ومقررات مجلس الأمن**. أما النظام الجديد، الذي طبق بأثر رجعي على القرارات المتخذة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، فقد أصبح معمولاً به منذ ذلك التاريخ.

ثبت وثائق مجلس الأمن الصادرة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦

ملاحظة - تظهر عناوين الوثائق المطبوعة في هذا الملحق بالخط السميك . أما الوثائق الأخرى فإما أن يكون أمامها إشارة إلى مرجع أو يكون بالاستطاعة الاطلاع عليها في مكتبة داغ همرشولد .

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16880/Add.51	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل		
S/17705/Add.1	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		تقرير الأمين العام بشأن وثائق تفويض ممثلي أعضاء مجلس الأمن ونواب الممثلين والممثلين المناوبين للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧		
S/17709	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		١
S/17710 [و Corr.1]	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ب، ج	رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٢
S/17711	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ب، د	رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٣
S/17712	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٣
S/17713	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٤
S/17714	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ز	مذكرة من الأمين العام بشأن قرار الجمعية العامة ٣/٤٠ ، الذي تم بموجبه إعلان السنة الدولية للسلم ، والفقرتين ٢ و٦ من قرار الجمعية ١٠/٤٠ بشأن نفس الموضوع	للاطلاع على القرارين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٥٣ (A/40/53)	
S/17715	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من جمهورية ايران الإسلامية		

* تطابق الحروف الواردة في هذا العمود الحروف الواردة في الصفحة ش من الفهرس وتبين موضوع الوثائق التي تشير إليها .

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17716	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان يحيل بموجبها نسخة من كتاب معنون الكتاب الأبيض : تدخل الصين في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية	عممت تحت الرمز المزدوج A/41/76-S/17716	
S/17717	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل لبنان		٥
S/17718	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		تقرير أعده الأمين العام بشأن وثائق تفويض ممثل استراليا المناوب لدى مجلس الأمن		
S/17719	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ليسوتو		٦
S/17720	٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٧
S/17721	٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٨
S/17722	٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٩
S/17723 [و.Corr.1]	٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل [أيضا بشأن الاقتراح بعقد مؤتمر دولي حول سلامة النقل الجوي المدني]		١٠
S/17724	٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثل المناوب لتايلند في مجلس الأمن		
S/17725 و .Add 1-11 و .Add 5/Corr.1	٨ و١٥ و٢٢ و٢٩ كانون الثاني/يناير و٤ و١٨ و٢٦ و٢٧ شباط/فبراير و٥ و١٠ و١٧ و٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦		بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل		
S/17726	٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		١١
S/17727	٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن		١١
S/17728 [و.Corr.1]	١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ب، د	رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١٢
S/17729	١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة		١٤
S/17730	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	لبنان : مشروع قرار		١٥

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17730/ Rev.1	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	لبنان : مشروع قرار منقّح		١٥
S/17730/ Rev.2	١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	لبنان : مشروع قرار منقّح		١٦
S/17731	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية		١٦
S/17732	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		١٧
S/17733	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		١٨
S/17734	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ك	رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		١٩
S/17735	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تونس [بشأن شكوى تونس ضد اسرائيل]		٢٠
S/17736	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك		٢١
S/17737	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٢٤
S/17738	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٢٤
S/17739	١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٢٥
S/17740	١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل المغرب		٢٦
S/17741	١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة		٢٦
S/17742	١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ج	رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة		٢٧
S/17743	١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ل	رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٢٧

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17744	١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل موزامبيق يحيل بموجبها مقالة من نشرة تابول رقم ٧٢ ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ معنونة " الاستعمار الاندونيسي في تيمور الشرقية"		
S/17745	١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ز	مذكرة من رئيس مجلس الأمن يحيل بموجبها البيان الذي أدلى به نيابة عن أعضاء المجلس في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	للاطلاع على نص البيان ، انظر الجلسة ٢٦٤٢ ؛ انظر أيضاً قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٦ ، الصفحتان ١٥ و١٦	
S/17746	١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٢٨
S/17747	٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		تقرير الأمين العام بشأن وثائق تفويض نائب ممثل فرنسا لدى مجلس الأمن		
S/17748	٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة	واردة في محضر الجلسة ٢٦٤٣	
S/17749	٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن		٢٩
S/17750	٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة	المصدر السابق	
S/17751	٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		٣٠
S/17752	٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ل	رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٣١
S/17753	٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٣٢
S/17754	٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية		٣٤
S/17755	٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا		٣٥
S/17756	٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس المجلس العسكري لليسوتو		٣٦

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17757	٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المغرب		٣٦
S/17758	٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل المغرب	المصدر السابق، الجلسة ٢٦٤٦	
S/17759	٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ل	رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٣٧
S/17760	٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة المغرب		٣٩
S/17761	٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٤١
S/17762	٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		٤١
S/17763	٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ج	رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٤٢
S/17764	٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	م	مذكرة من رئيس مجلس الأمن		٤٣
S/17765	٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المغرب		٤٤
S/17766	٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		٤٥
S/17767	٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		تقرير أعده الأمين العام بشأن وثائق تفويض نائب ممثل فرنسا لدى مجلس الأمن		
S/17768	٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٤٦
S/17769	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	الامارات العربية المتحدة، ترينيداد وتوباغو، غانا، الكونغو، مدغشقر: مشروع قرار		٤٧
S/17769/Rev.1	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د	الامارات العربية المتحدة، ترينيداد وتوباغو، غانا، الكونغو، مدغشقر: مشروع قرار منقح		٤٨
S/17770	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ن	رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل السودان		٤٨
S/17771	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٤٨
S/17772	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٤٩
S/17773	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٥٠

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17774	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٥١
S/17775	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٥١
S/17776	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من مسجل محكمة العدل الدولية يحيل بموجبها نص الأمر القضائي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بشأن النزاع على الحدود (بوركينا فاصو/مالي)	للاطلاع على نص الأمر القضائي ، انظر : *Frontier Dispute. Provisional Measures, Order of 10 January 1986, I.C.J. Reports, 1986, p.3*	
S/17777	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	س، ع	رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي جمهورية تنزانيا المتحدة والسويد		٥٢
S/17778	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليابان		٥٥
S/17779	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ن، ف	رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٥٦
S/17780	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٥٧
S/17781	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	د، ف	رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٥٨
S/17782	٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٥٩
S/17783	٢ شباط/فبراير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٥٩
S/17784	٣ شباط/فبراير ١٩٨٦		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض ممثل ونائب ممثل فنزويلا في مجلس الأمن		
S/17785	٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية		٦٠
S/17786	٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٦١

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17787	٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجمهورية العربية السورية		٦٢
S/17788	٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجمهورية العربية السورية يحيل بموجبها نص رسالة موجهة إلى رئيس المجلس من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية	للاطلاع على نص الرسالة، انظر الوثيقة S/17785	
S/17789	٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٦٢
S/17790	٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٦٣
S/17791	٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة	واردة في محضر الجلسة ٢٦٥١	
S/17792	٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٦٣
S/17793	٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	ن	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي غانا والكونغو ومدغشقر	المصدر السابق، الجلسة ٢٦٥٢	
S/17794	٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	ن	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي غانا والكونغو ومدغشقر	المصدر السابق، الجلسة ٢٦٥٤	
S/17795	٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق		٦٤
S/17796	٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	الامارات العربية المتحدة، ترينيداد وتوباغو، غانا، الكونغو، مدغشقر: مشروع قرار		٦٥
S/17796/Rev.1	٦ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	الامارات العربية المتحدة، ترينيداد وتوباغو، غانا، الكونغو، مدغشقر: مشروع قرار منقح		٦٥
S/17797	٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المغرب		٦٦
S/17798	٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٦٦
S/17799	٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل يوغوسلافيا		٦٧

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17800	٦ شباط/فبراير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف		٦٨
S/17801	٦ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تونس		٦٩
S/17802	٦ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة	المصدر السابق ، الجلسة ٢٦٥٥	
S/17803	٧ شباط/فبراير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة		٦٩
S/17804	٧ شباط/فبراير ١٩٨٦	ل	رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٧٠
S/17805	٧ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تشيكوسلوفاكيا		٧٢
S/17806	٧ شباط/فبراير ١٩٨٦		تقرير الأمين العام بشأن وثائق التفويض الخاصة بالممثل ونائب الممثل والممثلين المناوبين للكونغو في مجلس الأمن		
S/17807	٧ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٧٢
S/17808	٧ شباط/فبراير ١٩٨٦	ج	رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٧٣
S/17809	١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	أ، ن، ق	رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي زامبيا وهولندا		٧٤
S/17810	١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	ص	رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٧٦
S/17811	١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	ج	رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٧٦
S/17812	١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٧٧
S/17813	١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	م	مذكرة من رئيس مجلس الأمن		٧٧
S/17814	١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق		٧٨
S/17815	١١ شباط/فبراير ١٩٨٦	ن	رسالة مؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي غانا والكونغو ومدغشقر	المصدر السابق ، الجلسة ٢٦٦٠	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17816	١١ شباط/فبراير ١٩٨٦	و، ك	رسالة مؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		٧٩
S/17817	١١ شباط/فبراير ١٩٨٦	ن	الامارات العربية المتحدة ، وترينيداد وتوباغو ، وغانا ، والكونغو ، ومدغشقر : مشروع قرار		٨١
S/17817/ Rev.1	١١ شباط/فبراير ١٩٨٦	ن	الامارات العربية المتحدة ، وترينيداد وتوباغو ، وغانا ، والكونغو ، ومدغشقر : مشروع قرار منقح	اعتمد بدون تغيير ؛ انظر القرار ٥٨١ (١٩٨٦)	
S/17818	١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦	م	مذكرة من رئيس مجلس الأمن		٨٣
S/17819	١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٨٥
S/17820	١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٨٦
S/17821	١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق		٨٧
S/17822	١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٨٨
S/17823	١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن		٨٨
S/17824	١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٩٠
S/17825	١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٩٠
S/17826	١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٩١
S/17827	١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل زامبيا		٩٢
S/17828	١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٩٣
S/17829	١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٩٤
S/17830	١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٩٥
S/17831	١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٩٥
S/17832	١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٩٦

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17833	١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٩٧
S/17834	١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٩٧
S/17835	١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٩٨
S/17836	١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٩٩
S/17837	١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تشاد [بشأن شكوى تشاد ضد الجماهيرية العربية الليبية]		٩٩
S/17838 [Corr.1و]	١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية [بشأن إقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية]		١٠٠
S/17839	١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٠١
S/17840	١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٠٤
S/17841	١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة	واردة في محضر الجلسة ٢٦٦٣	
S/17842	١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تشاد [بشأن شكوى تشاد ضد الجماهيرية العربية الليبية]		١٠٤
S/17843	١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٠٥
S/17844 [Corr.1و]	١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية		١٠٦
S/17845	١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية		١٠٧
S/17846	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية		١٠٨
S/17847	١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة	المصدر السابق ، الجلسة ٢٦٦٤	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17848	١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦		تقرير الأمين العام بشأن وثائق تفويض نائب ممثل غانا في مجلس الأمن		
S/17849	١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٠٩
S/17850	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١١١
S/17851	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية [بشأن إقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية]		١١٢
S/17852	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		١١٣
S/17853	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١١٤
S/17854	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	ل	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		١١٤
S/17855	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل منغوليا		١١٥
S/17856	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		١١٥
S/17857	٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل يوغوسلافيا		١١٦
S/17858	٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١١٧
S/17859	٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦		مشروع قرار	اعتمد بدون تغيير ؛ انظر القرار ٥٨٢ (١٩٨٦)	
S/17860	٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١١٧
S/17861	٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١١٨
S/17862	٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		١١٩
S/17863	٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٢٠

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17864 [و Corr.1]	٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٢١
S/17865	٥ آذار/مارس ١٩٨٦	ر	مذكرة من رئيس مجلس الأمن		١٢٢
S/17866	٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦	أ، ن	رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا		١٢٣
S/17867	٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا		١٢٣
S/17868	٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٢٤
S/17869	٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٢٥
S/17870	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		١٢٦
S/17871	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٢٧
S/17872	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٢٧
S/17873	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦		مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٦/٤٠ المعنون "العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلم والأمن الدوليين"	للاطلاع على نص القرار، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٥٣ (A/40/53)	
S/17874	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦		مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٩/٤٠ المعنون " نداء رسمي إلى الدول المتنازعة من أجل إيقاف الأعمال المسلحة دون إبطاء وفض خلافاتها عن طريق المفاوضات، وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الالتزام بتسوية حالات التوتر والنزاع والخلافات القائمة بالوسائل السياسية وبالامتناع عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها وعن التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى"	المصدر السابق	
S/17875	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	ز	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٠/٤٠	المصدر السابق	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17876	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦		مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ٢٠/٤٠ المعنون " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية"	المصدر السابق	
S/17877	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	أ	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ ألف والفقرة ١٥ من القرار ٦٤/٤٠ باء والفقرتين ٥ و ٦ من القرار ٦٤/٤٠ طاء	المصدر السابق	
S/17878	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	أ	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرتين ٨ و ٩ من قرار الجمعية العامة ٨٩/٤٠ باء	المصدر السابق	
S/17879	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	د	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرتين ٤ و ٥ من قرار الجمعية العامة ٩٣/٤٠	المصدر السابق	
S/17880	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	د	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٠ دال	المصدر السابق	
S/17881	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	ق	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرات ١٤ و ٢١ و ٣٥ و ٤٩ و ٥٠ و ٧٤ من قرار الجمعية العامة ٩٧/٤٠ ألف ، والفقرتين ١٣ و ١٥ من القرار ٩٧/٤٠ باء	المصدر السابق	
S/17882	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	س	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ ألف	المصدر السابق	
S/17883	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	ع	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من قرار الجمعية العامة ١٥٨/٤٠	المصدر السابق	
S/17884	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	د	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ١٦١/٤٠ دال	المصدر السابق	
S/17885	٣ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٢٨
S/17886	٣ آذار/مارس ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية [بشأن الخليج الفارسي]		١٢٨
S/17887	٣ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٢٩
S/17888	٣ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٢٩
S/17889	٣ آذار/مارس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجمهورية العربية السورية		١٣٠
S/17890	٣ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣١

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17891	٣ آذار/مارس ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوبا		١٣١
S/17892	٣ آذار/مارس ١٩٨٦	أ، ق	رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		١٣٢
S/17893	٤ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٣٤
S/17894	٤ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٤
S/17895	٥ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		١٣٥
S/17896	٥ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٣٥
S/17897	٥ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٧
S/17898	٥ آذار/مارس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١٣٨
S/17899	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦	ق	مذكرة من الأمين العام يسترعي بها الاهتمام إلى الفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٤٠/٥٦	المصدر السابق	
S/17900	٦ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٩
S/17901	٧ آذار/مارس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١٣٩
S/17902	٧ آذار/مارس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١٤٠
S/17903	٧ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٤١
S/17904	٧ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٤٢
S/17905	١٠ آذار/مارس ١٩٨٦	ح	مذكرة شفوية مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٤٣
S/17906	١١ آذار/مارس ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك		١٤٤
S/17907	١١ آذار/مارس ١٩٨٦	ك	رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		١٤٥
S/17908	١١ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٤٧

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17909	١١ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٤٨
S/17910 و Corr.1*	١٢ و ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦	س	رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان	عممت تحت الرمز المزدوج A/41/210- S/17910 و Corr.1	
S/17911 و Add.1	١٢ و١٤ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق : مذكرة من الأمين العام		١٤٩
S/17912	١٢ آذار/مارس ١٩٨٦	ح	مذكرة شفوية مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٦٨
S/17913	١٢ آذار/مارس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١٦٩
S/17914	١٣ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٧٠
S/17915	١٣ آذار/مارس ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٧٠
S/17916	١٤ آذار/مارس ١٩٨٦	د	تقرير الأمين العام		١٧١
S/17917	١٤ آذار/مارس ١٩٨٦	ل	رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		١٧٣
S/17918	١٤ آذار/مارس ١٩٨٦	ل	رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		١٧٥
S/17919	١٤ آذار/مارس ١٩٨٦	ر	رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		١٧٦
S/17920	١٤ آذار/مارس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٧٧
S/17921	١٤ آذار/مارس ١٩٨٦	ن، ق	رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأنغولا وكوبا		١٧٨
S/17922	١٧ آذار/مارس ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٨٠
S/17923	١٨ آذار/مارس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية		١٨١

* عممت في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17924	١٨ آذار/مارس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٨٣
S/17925	١٨ آذار/مارس ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٨٣
S/17926	١٩ آذار/مارس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١٤٨
S/17927	١٩ آذار/مارس ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٨٥
S/17928	١٩ آذار/مارس ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا		١٨٦
S/17929	٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٨٨
S/17930	٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦	ل	رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		١٨٩
S/17931	٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦	ف، ق	رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أنغولا		١٩١
S/17932	٢١ آذار/مارس ١٩٨٦	ه	مذكرة من رئيس مجلس الأمن يحيل بموجبها نص البيان الذي أدلى به بالنيابة عن أعضائه في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦	للاطلاع على نص البيان، انظر محضر الجلسة ٢٦٦٧؛ انظر أيضاً قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٨٦، الصفحة ٢٤.	
S/17933	٢١ آذار/مارس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٩٣
S/17934	٢٣ آذار/مارس ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق		١٩٤
S/17935	٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف		١٩٦
S/17936	٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوستاريكا		١٩٧
S/17937 [Corr.1و]	٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦	ز، س، ع	رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		١٩٨

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17938	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية		١٩٩
S/17939	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦		تقرير الأمين العام بشأن وثائق تفويض ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مجلس الأمن		
S/17940	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مالطة		٢٠٠
S/17941	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٢٠١
S/17942	٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تشيكوسلوفاكيا		٢٠١
S/17943	٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٢٠٢
S/17944	٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٢٠٢
S/17945	٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٢٠٣
S/17946	٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق		٢٠٤
S/17947	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٢٠٥
S/17948	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة	واردة في محضر الجلسة ٢٦٧٠	
S/17949	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٢٠٦
S/17950	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٢٠٧
S/17951	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦	ه	رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٢٠٧
S/17952	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦	ي	رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا		٢٠٨
S/17953	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦	ح	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٢٠٩

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17954	٣١ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا : مشروع قرار		٢١٠
S/17955	٣١ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بلغاريا		٢١٠
S/17956	٣١ آذار/مارس ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٢١١
S/17957	٣١ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	مذكرة شفوية مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٢١٢
S/17958	٣١ آذار/مارس ١٩٨٦	ش	رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٢١٣
S/17959	٣١ آذار/مارس ١٩٨٦	ر	رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن		٢١٤

فهـرس

المسائل التي ناقشها مجلس الأمن أو التي عرضت عليه في الفترة التي يتناولها هذا الملحق

أ مسألة جنوب افريقيا.

ب رسائل تتعلق بأعمال الإرهاب المرتكبة في مطاري روما وفيينا.

ج رسائل تتعلق بالعلاقات بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية.

د الحالة في الشرق الأوسط.

هـ الحالة بين ايران والعراق.

و برقية مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية المكلف بالشؤون الخارجية.

ز رسائل تتعلق بالاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة والسنة الدولية للسلم.

ح رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي ٥٢ دولة عضواً [**أفغانستان**].

ط شكوى ليسوتو ضد جنوب افريقيا.

ي رسالة مؤرخة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا ورسائل تتعلق بأمريكا اللاتينية.

ك رسائل تتعلق بالحالة في جنوب شرق آسيا ونتائجها بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

ل الحالة في قبرص.

م رسائل تتعلق بمسألة كوريا.

ن الحالة في الجنوب الافريقي.

س رسائل تتعلق بنزع السلاح.

ع رسائل تتعلق بتعزيز الأمن الدولي أو العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

ف شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا.

ص رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجمهورية العربية السورية [**الطائرة الليبية**].

ق الحالة في ناميبيا.

ر رسالة مؤرخة في ١ و ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي استراليا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمراقب عن جمهورية كوريا [**حادثة الطائرة الكورية**].

ش رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مالطة؛ رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية؛ رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق [**خليج سدرة**].

الوثيـقة S/17709*

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق نص رسالة العقيد معمّر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر **العظيمة** للجماهيرية العربية الليبية والمتعلقة بالممارسات القمعية والمهينة التي تعرضت لها زوجة المكافح الافريقي نيلسون مانديلا من قبل النظام العنصري في جنوب افريقيا.

أكون شاكراً لو تم تعميم الرسالة المذكورة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة للجماهيرية العربية الليبية

لقد تعرضت زوجة المكافح الافريقي نيلسون مانديلا لإجراءات قمعية مهينة مارستها ضدها سلطات النظام الهمجي في جنوب افريقيا حيث أخرجت قسراً من بيتها في جوهانسبورغ وحرم عليها الاتصال بالصحفيين والتحدث إليهم أو الإدلاء بأية معلومات عن تطور الوضع في بلادها بالرغم من أنها مواطنة افريقية تعيش وتتحرك وتطالب بإطلاق سراح زوجها وبحريتها وحرية شعبها على أرض لا تمتّ للبيض العنصريين بصلة.

لقد بذل السيد الأمين جهوداً كبيرة لإطلاق سراح المكافح الافريقي نيلسون مانديلا ولكن هذه الجهود كانت بدون جدوى بالرغم من أن الجميع يعلم أن مانديلا مظلوم وأنه يكافح من أجل حرية بلاده ويقف ضد التمييز العنصري الذي تمارسه الأقلية البيضاء مستندة في موقفها من شعب افريقي بكامله إلى نزعة الاستعلاء الثقافي والعرقي.

لقد اعتقلت زوجة المكافح الافريقي مانديلا ومورست ضدها إجراءات في غاية القسوة.

وإنني أعلم بأنك بذلت جهوداً للتخفيف من حدة تسلط وعنجهية البيض في جنوب افريقيا، ولعلك فشلت في التأثير على هؤلاء العنصريين الذين أدانهم العالم والأمم المتحدة وكل ما تعرفت عليه البشرية من قواعد الإخاء والعدل والمساواة ولكن عتاة العنصريين تجاهلوا هذه الإدانة واستمروا في لغة الاستعلاء والعنف الدموي كسلوك حيواني تحولوا بها إلى وحوش بشرية تلغي الدم وتتقوت للحم الأبرياء من أبناء جنوب افريقيا.

إن الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا أصيبت بلون من ألوان انحطاط الإنسان البشري فقدت بها كل صلة بالآدمية كقيمة معنوية كرّم الله بها الإنسان على الأرض.

إن ما تقوم به هذه الأقلية العنصرية البيضاء من قتل وتعذيب وحرق وتدمير للأحياء السكنية وما مارسته من سياسة التمييز العنصري على أرض تعلم أنها لا تملك عليها شرعاً حق البقاء والاستقرار، وقفل الباب أمام أي حوار أو أي سبيل للوصول إلى حل سلمي لإلزامها، وانطلاقاً من هذا الواقع الذي تفرضه علينا الأقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا لم يبق أمامنا نحن الافريقيين خيار إلا أن نقاتل لتخليص أخوتنا في جنوب افريقيا مما يعانوه من ظلم وقهر وتسلط، وتخليص البشرية من وصمة عار ألصقها هذا النظام بوجوده.

إن الكفاح المسلح أصبح في ظل هذه الظروف هو الطريق الوحيد لتحقيق حرية الإنسان في جنوب افريقيا وضمان حقوقها وحريتها بعد أن فشلت قرارات الأمم المتحدة في إقناع عتاة التمييز العنصري بالتراجع عن تجبرهم واستكبارهم.

(توقيع) معمّر القذافي
قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة
للجماهيرية العربية الليبية

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/72-S/17709.

الوثيقة S/17710* **

رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية، حول التصريحات التي تصدر هذه الأيام من قبل الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني والزج باسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في حادثي مطاري روما وفيينا.

أغدو ممتناً بتعميم الرسالة المذكورة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية

أود الإشارة إلى التصريحات التي تصدر هذه الأيام من قبل الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني حول الزج باسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في حادثتي مطاري روما وفيينا وما تضمنته من تهديدات وتحريض لاتخاذ إجراءات معادية، وارتكاب أعمال عدوانية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والمنجزات التي حققها الشعب العربي الليبي.

فقد صرّح الناطق الرسمي للخارجية الأمريكية يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بأن الإدارة الأمريكية اتخذت خطوات للضغط الدبلوماسي والاقتصادي ضد ليبيا وأنها ستستمر في بحث الخطوات الأخرى الممكن اتخاذها، وأن الإدارة الأمريكية تحتفظ بالخيار العسكري أيضاً. كما أن الناطق الرسمي في البيت الأبيض أكد نفس الموقف يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، وأضاف أن الإدارة الأمريكية مستعدة للعمل مع حلفائها من أجل فرض الضغوط على ليبيا حتى تصبح غير متورطة مباشرة بالإرهاب وحتى لا تصدر الإرهاب، كما كرر الناطق الرسمي للخارجية الأمريكية في ندوته الصحفية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ نفس التصريحات، وأضاف أن الإدارة الأمريكية تقود منذ سنوات جهداً لفرض الضغط الاقتصادي والسياسي على الدول التي زعم أنها تدعم الإرهاب مشيراً إلى ليبيا. وأود أن ألفت الانتباه إلى أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية سبق وأخطرتكم وكذلك رئيس مجلس الأمن عدة مرات بالأعمال العدوانية الأمريكية المتكررة وآخرها ما نشرته صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وأكدته الإدارة الأمريكية حول مخطط إرهابي أعدته الإدارة الأمريكية يهدف إلى تقويض أمن شعب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية (رسالتنا بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ [*S/17609*])، كما تكررت نفس التهديدات من قبل قادة الكيان الصهيوني وعلى رأسهم الإرهابيان شيمون بيريز وإسحاق شامير الأمر الذي يؤكد أن هناك تآمراً صهيونياً أمريكياً للعدوان على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

إن هذه التهديدات والإعداد للعدوان من قبل الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية واتخاذ الأحداث الرامية والمؤسفة التي وقعت في مطاري روما وفيينا كمبرر لهذا العدوان، تمثل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. ولقد أكدت الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية باستمرار إدانتها لمثل هذه الأعمال الإرهابية، وأكدت، وتؤكد أن لا

---

* تتضمن الوثيقة S/17710/Corr.1 المؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

** عممت تحت الرمز المزدوج A/41/73-S/17710 و Corr.1.

علاقة لها مباشرة أو غير مباشرة بهذه الأحداث المؤسفة التي تدينها بشدة.

في الوقت الذي نحذّر فيه من مغبة أي عدوان يقع على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وما يجره من نتائج خطيرة على الأمن والسلام الدوليين، فإننا نؤكد رغبتنا الصادقة في أن يتم إحلال السلام والأمن في المنطقة، ونؤكد في نفس الوقت تصميمنا على مقاومة أي عدوان يستهدف أمن وسلامة أراضينا.

ونظراً لخطورة الموقف، فإننا نأمل منكم اتخاذ التدابير الملائمة التي يخولها لكم الميثاق للحيلولة دون تعرّض السلم والأمن في المنطقة للخطر.

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
أمين للجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي
للجماهيرية العربية الليبية

الوثيقة S/17711*

رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بالإشارة إلى رسالة الممثل السوري المؤرخة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ [*S/17694*]، أود التأكيد على حقيقتين:

ـ أولاً، السيطرة السورية الكاملة على لبنان، بما في ذلك الاحتلال الفعلي لمناطق شاسعة منه. وقد تأكدت هذه السيطرة من جديد في الآونة الأخيرة نتيجة للمفاوضات التي عقدت في دمشق مع شتى الطوائف والميليشيات اللبنانية.

ـ ثانياً، إن السيطرة السورية على لبنان يجري استغلالها لشن هجمات إرهابية من هناك ضد اسرائيل، على نحو ما هو مبين في رسالتنا المؤرخة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر والموجهة إليكم [*S/17698*].

وفضلاً عن ذلك، تقوم سورية هي وليبيا، بمساعدة الجماعات الإرهابية التي ترتكب هجمات إجرامية ضد الأبرياء في أنحاء العالم أجمع. ولدى عصابة أبو نضال السيئة السمعة التي تحملت مسؤولية الهجومين القاتلين في مطاري روما وفيينا الدوليين، قواعد في سورية ووادي البقاع في لبنان بموافقة سورية كاملة. وقد أكدت مصادر رسمية شتى أن الإرهابيين الذين ارتكبوا جرائم القتل المروعة في مطار روما قد دخلوا ايطاليا عن طريق سورية.

وفي هذه الظروف، ليس أمام اسرائيل من خيار سوى اتخاذ كافة التدابير اللازمة للدفاع عن نفسها وعن سكانها ضد الإرهاب وفقاً لحق الدفاع عن النفس الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوحنان بين
الممثل الدائم بالنيابة لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/74-S/17711.

الوثيقة S/17712*

رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بتوجيه انتباهكم إلى الادعاء الذي لا أساس له والوارد في البلاغ العسكري العراقي المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ومفاده أن جمهورية ايران الإسلامية قد قصفت مندلي والغدير. وتنفي حكومة جمهورية ايران الإسلامية نفياً قاطعاً الادعاء العراقي وتودّ أن تبلغ الأمين العام أن قواتها الجوية قامت في التاريخ المذكور، بقصف الحشود

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1072-S/17712.

العسكرية العراقية على بعد ٤٢ كيلومتراً من مدينة السليمانية، وتبعد أقرب منطقة مدنية عن الحشود العسكرية التي تعرضت للقصف بمسافة ٩ كيلومترات.

وقد قام النظام العراقي، بموجب هذه الادعاءات الكاذبة، بالهجوم على مدينتي بيرانشهر ومهران في٣١ كانون الأول/ديسمبر. وليس من المتوفر بعد حجم الخسائر الناجمة عن الهجمات العراقية الإجرامية.

وتعرب حكومة ايران الإسلامية عن قلقها البالغ إزاء هذه المزاعم التي تستخدم كذريعة لشن المزيد من الهجمات العراقية على المناطق المدنية. لذلك، فإن جمهورية ايران الإسلامية تمنح التصريح اللازم، مقدماً، لفريق الأمم المتحدة الموجود في بغداد لزيارة مدينتي مندلي والغدير لكي يثبت للهيئة الدولية أن المزاعم العراقية لاتستند إلى أساس، إذا كان النظام العراقي يعتقد أن ادعاءاته لها أي نصيب من الصحة، وترجو من فريق الأمم المتحدة التحقيق في الأمر.

وسيكون موضع تقديرنا البالغ إذا تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17713*

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أنقل إليكم طيه، للعلم، البيان المؤرخ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ والصادر عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برفض ما يسمى "معاهدة الحدود" بين السلطات الفييتنامية في هانوي وفي بنوم بنه.

وأكون في غاية الامتنان إذا تفضلتم بتعميم البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

زعمت السلطات الفييتنامية في هانوي في الآونة الأخيرة، وبشكل خادع، أن هناك معاهدة وقعتها السلطات الفييتنامية في هانوي وفي بنوم بنه بشأن الحدود بين كمبوتشيا وفييت نام. وترفض وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية رفضاً قاطعاً معاهدة كمبوتشيا ـ فييت نام المزعومة هذه.

١ ـ إن هذه المعاهدة المزعومة تعادل بالفعل إلغاء الحدود بين كمبوتشيا وفييت نام من أجل تمهيد الطريق أمام سلطات هانوي من الناحية القانونية لمواصلة إرسال أشخاص فييتناميين للاستيطان في كمبوتشيا، ولإضفاء الصفة القانونية على المستوطنين الفييتناميين الذين تم إرسالهم إلى كمبوتشيا في الماضي. وهذه محاولة لتنفيذ الاستراتيجية الفييتنامية "اتحاد الهند الصينية" في كمبوتشيا من الناحية القانونية.

٢ ـ والواقع أنه منذ عام ١٩٧٩، عندما قامت سلطات هانوي بتعبئة عدة مئات من ألوف القوات لغزو كمبوتشيا واحتلالها، عمدت أيضاً إلى تنفيذ استراتيجيتها "اتحاد الهند الصينية" خطوة خطوة لضم كمبوتشيا عن طريق اللجوء إلى القتل الجماعي لشعب كمبوتشيا في القرى والكوميونات أو في مواقع العمل وفي الغابات. وتحقيقاً لذلك استخدمت الأسلحة التقليدية والأسلحة الكيميائية والمجاعة، وأرسلت وظلت ترسل مئات الألوف من شعب كمبوتشيا للموت على حدود كمبوتشيا الغربية. وفي الوقت نفسه أرسلت أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ مستوطن فييتنامي لنهب أراضي كمبوتشيا وقراها وحقولها من الأرز وأنهارها وبحيراتها، والاستيطان في كمبوتشيا.

وهكذا، من الواضح تماما أن مايسمى "معاهدة الحدود" ما هي إلا محاولة لإضفاء الطابع القانوني على استراتيجية "اتحاد الهند الصينية" التي

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/75-S/17713.

تقوم سلطات هانوي بتنفيذها خطوة خطوة، ومحاولة أيضاً لوضع بصمة قانونية على استراتيجية "اتحاد الهند الصينية" هذه.

٣ - وقد رفضت وزارة خارجية كمبوتشيا الديمقراطية سابقاً ووزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية حالياً، على التعاقب وبصفة قاطعة، جميع المعاهدات أو الاتفاقات التي أعدتها سلطات هانوي وأخرجتها للتوقيع مع السلطات الفييتنامية في بنوم بنه. ونحن نناشد المجامع الدولي عدم الاعتراف بأي من هذه المعاهدات أو الاتفاقات المزعومة، لأن كمبوتشيا الديمقراطية، وهي بلد مستقل ومحايد وغير منحاز، ودولة عضو في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، كانت ضحية للعدوان والاحتلال الفييتنامي، في حين أن مايسمى إدارة بنوم بنه هي إدارة فييتنامية بالكامل أقيمت بحد السلاح ويديرها الفييتناميون. ومن ثم، فإن السلطات الفييتنامية في هانوي هي التي أعدت واخترعت جميع المعاهدات أو الاتفاقات وأخرجتها للتوقيع مع السلطات الفييتنامية في بنوم بنه من أجل إضفاء الصفة القانونية على استراتيجيتها "اتحاد الهند الصينية" لضم كمبوتشيا من ناحية ولخداع الرأي العام العالمي من ناحية أخرى.

الوثيقة S/17715 *

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [*S/17712*]، التي وجهت فيها انتباه الهيئة الدولية إلى السياسة العراقية لانتحال الاعذار من أجل بدء حرب المدن الخاصة بها، أتشرف بأن أبلغكم بهجوم جوي عراقي وحشي آخر على بيرانشهر في ٢ كانون الثاني/يناير. وقد أدى هذا الهجوم الإجرامي ضد المدنيين إلى تدمير قرية كالكين في بيرانشهر وأسفر عن مقتل وإصابة ٢٠ شخصاً.

وكان الهجوم العراقي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ على بيرانشهر ومهران قد أسفر عن إصابة ٣٠ شخصاً بجراح خطيرة.

إن هذه الحالة تتطلب اهتمامكم العاجل والكامل لكبح السياسة العراقية القائمة على انتهاك قواعد القانون الإنساني الدولي. وأخشى، إذا لم يوضع حد فوري لهذه الهجمات العراقية على المدنيين، أن يصبح بالمثل اتخاذ تدبير قوي وحاسم دفاعاً عن مدنيينا أمراً لا مفرّ منه، حتى ولو كان ذلك ضد الرغبة الصادقة لحكومة جمهورية ايران الإسلامية وشعبها.

وسيكون موضع تقديرنا البالغ إذا تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1073-S/17715.

الوثيقة S/17717

رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل لبنان

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أرجو عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في أعمال العدوان المستمرة والممارسات التعسفية التي تصدر عن قوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوبي لبنان.

(توقيع) م. رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17719

رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ليسوتـو

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

لعلكم تتذكرون ان السيد ف. م. ماخيلي وزير خارجية بلدي قد أشار في ملاحظات أدلى بها أمام مجلس الأمن في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ [الاجتماع ٢٦٣٨]، إلى التهديدات التي تلقتها ليسوتو من جنوب افريقيا في الرسالة البرقية رقم ٥٢٧٢ المؤرخة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ومرفق نسخة من تلك الرسالة البرقية تيسيراً للرجوع إليها (المرفق الثاني). وفي تلك الرسالة البرقية تقول جنوب افريقيا إنه "نظراً للازدواجية التي تشوب موقف حكومة ليسوتو إزاء هذا الأمر سيتعين فرض تدابير أشد للسيطرة على الحدود بين ليسوتو وجنوب افريقيا حرصاً على الأمن".

ومما يؤسفني أن أجد لزاماً عليّ إبلاغكم، وإبـلاغ أعضـاء المجلس وباقي الدول الأعضاء عن طريقكم، بأن جنوب افريقيا قد نفذت تهديداتها اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. ومنذ ذلك اليوم، لايسمح لرعايا ليسوتو بعبور الحدود إلى جنوب افريقيا، وذلك باستثناء الأفراد البيض ورعايا ليسوتو الذاهبين إلى المناجم. ونظراً لأن ليسوتو محاطة تماماً بجنوب افريقيا القوية ذات الاقتصاد القوي، فإن هذا الإجراء الاستبدادي المتخذ من جانب واحد سيتسبب حتماً في متاعب وارتباك اقتصادي لشعبنا.

وتدعي جنوب افريقيا أنها لجأت إلى هذا التدبـير لمنـع من تسميهم إرهابيي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا المرابطين في ليسوتو من عبور الحدود إلى جنوب افـريقيا. ولقـد سمعنـا هذا الادعاء من قبل. وجنوب افريقيا تعرف جيداً أنه لاتوجد في ليسوتو أية قواعد أو عناصر حزبية منظمة تابعة للمؤتمر الوطني الافريقي. إن العقاب يحل بنا لأننا نرفض أن نعيد إلى جنوب افريقيا أولئك الهاربين من غضب الفصل العنصري في وطنهم ومن جرائم القتل التي يقترفها. ولم تعد جنوب افريقيا ترضى عن التـرتيب الـذي فرضته علينا، والقاضي بترحيل هؤلاء اللاجئـين جوّاً إلى بلـدان اللجوء الثاني الراغبة في استقبالهم، مثل زامبيا وتنزانيا وغيرهما. ولذلك تجد ليسوتو نفسها في حالة عسيرة، ولكنها مصممـة على الوفاء بالتزاماتها الانسانية والدولية.

وسأغدو ممتنّا إذا تسنى تعميم هذه الرسالة ومرفقيها، بوصفهم وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ت. ماكيكـا
الممثل الدائم لليسوتو
لدى الأمم المتحدة

المرفـق الأول

رسالة برقية مؤرخة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى وزارة خارجية جنوب افريقيا من وزارة خارجية ليسوتو

تتشرف الخارجية بإفادتكم باستلامها الرسالة البرقية الواردة من وزير الخارجية رقم ٥٢٧٢ المؤرخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

ولقد تناولت حكومة ليسوتو فعلاً في رسائل سابقة معظم القضايا المثارة في تلك الرسالة البرقية، وهي لاترى موجباً لتكرار مواقفها المعلنة التي لم تتغير.

وستفسر حكومة ليسوتو فرض قيود أشد على الحدود على أنه عمل جديد من أعمال المواجهة يتعارض مع أسلوب التشاور لحل المشاكل التي تهم الجانبين، وهي تفضل أن تدرس حكومة جنوب افريقيا بشكل جاد مسألة العودة إلى استعمال المشاورات التي قدمت خدمات طيبة للبلدين معاً في الماضي.

وليس لدى حكومة ليسوتو علم بأن هناك أناساً في ليسوتو يريدون انتخابات جديدة، وذلك باستثناء أن ما تسمى أحزاب المعارضة قد أقامت بضع دعاوى أمام المحاكم بشأن الانتخابات الماضية، إلا أن حكومة ليسوتو تود أن توضح أن مسألة الانتخابات في ليسوتو هي مسألة داخلية.

المرفـق الثاني

رسالة برقية مؤرخة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى وزارة خارجية ليسوتو من وزارة خارجية جنوب افريقيا

يتشرف وزير الخارجية بالإفادة بتلقيه الرسالتين البرقيتين رقمي ٣٣٨ و ٣٣٩.

ويعترض وزير الخارجية اعتراضاً شديداً على الاتهامات الواردة في الرسالتين البرقيتين السالف ذكرهما، وهو يرفض الادعاءات التي تتحدث عن اشتراك جنوب افريقيا في الحوادث المشار إليها.

وتدرك حكومة ليسوتو أنه جرى تزويدها بمعلومات عن أنشطة الإرهابيين الذين يعملون انطلاقا من إقليم ليسوتو ضد جنوب افريقيا. كما جرى إخطار ليسوتو بأن الردود المقدمة استجابة للمعلومات التي جرى تزويدها بها هي ردود غير مرضية. والمسألة الحقيقية المختلف عليها تتعلق بإرهابيين يعملون انطلاقاً من ليسوتو ضد جنوب افريقيا. ونظراً للازدواجية التي تشوب موقف حكومة ليسوتو إزاء هذا الأمر سيتعين فرض تدابير أشد للسيطرة على الحدود بين ليسوتو وجنوب افريقيا حرصاً على الأمن.

وفيما يختص بالاتهامات التي توجهها ليسوتو الآن ضد جنوب افريقيا، تجدر الاشارة إلى أن السيد ر. ف. بوثا وزير خارجية جنوب افريقيا قد اقترح، خلال اجتماع عقده في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ مع السيد د. ت. سيكسيشي وزير الإعلام والإذاعة في ليسوتو، إنشاء لجنة أمن مشتركة غير رسمية تحقق في الادعاءات التي من هذا القبيل. ولم ترد ليسوتو حتى الآن على هذا الاقتراح، وهو مايتعين عليها أن تفعله.

وجنوب افريقيا تعتبر موقف ليسوتو موقفاً غير مفهوم، فهي من ناحية لاترد على الاقتراحات الداعية إلى حل المشاكل عن طريق التشاور المتبادل ولكنها ترى من ناحية أخرى أن من الممكن إطلاق الادعاءات دون إيراد أي دليل مقبول. وحكومة جنوب افريقيا تعتبر موقف حكومة ليسوتو هذا موقفاً موجباً للشجب. وعلاوة على ذلك، فإنه مما يسوء حكومة جنوب افريقيا أن تشير إلى أن المتاعب الراهنة في ليسوتو قد تولدت عن رفض حكومة ليسوتو السماح بالنقاش العام وبالانتخابات النزيهة في ليسوتو. وبهذه الصورة تحرم غالبية مواطني ليسوتو من حق الاشتراك في حكومة بلدها. وحكومة جنوب افريقيا تحث حكومة ليسوتو على التحضير لانتخابات نزيهة، حيث إن الظروف الراهنة في ليسوتو تولد التوتر الذي بدوره يهدد الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي بأسرها.

الوثيقة S/17720

رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الموجهة إليكم من ممثل ايران [S/17715]، وبناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أبلغكم أن ما جاء في رسالة ممثل ايران أعلاه محض ادعاءات كاذبة لا أساس لها من الصحة والغرض منها التمهيد للعدوان على العراق عن طريق حملات إعلامية تضليلية كاذبة يستهدف منها النظام الايراني خلق بلبلة في الرأي العام الدولي تمهيداً لشن عدوانه الجديد على العراق مستخدماً المدن الايرانية الواقعة على الحدود مع العراق كمراكز لتحشيد قواته والانطلاق منها لتنفيذ العدوان.

لقد سبق أن بين لكم وزير خارجيتي في رسالته المؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ [S/17687] عن نوايا النظام الايراني في شن هجوم واسع وكبير يستهدف احتلال أراضي عراقية وتهديد سيادة العراق وأمنه الوطني وتهديد أبناء شعبه وقواته المسلحة وأن المسؤولين الايرانيين يعلنون نواياهم هذه بصورة مستمرة منذ عدة أسابيع ويتبجحون بما يحشدون من أفراد ومعدات.

لقد حذر العراق المجتمع الدولي مراراً من قيام النظام الايراني باستخدام المراكز المدنية الصرف كمراكز لتحشد قواته وجعلها منطلقاً لاعتداءاته على العراق، وهذا ما يخالف صراحة المادة ٢٨ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ [١] والتي حرمت استغلال وجود أشخاص محميين لجعل بعض النقاط والمناطق في منأى من نطاق العمليات الحربية وتحويل تلك المدن كمراكز عسكرية. وبالتالي فإن النظام الايراني باستخدامه تلك المدن والقرى كمراكز لتحشداته يجعلها معرضة للقصف العراقي الذي يستهدف القطعات الايرانية المسلحة التي تقف على أهبة الاستعداد للهجوم على العراق مستهدفة استقلاله وسيادته وحرمة أراضيه ضاربة التزامات ايران الصريحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي عرض الحائط.

إن سكوت الأمم المتحدة ومجلس الأمن تجاه هذا التصرف الشاذ والمهين للمجتمع الدولي يشجع دون شك النظام الايراني على التمادي في تجاهل المجلس والاستهانة بقراراته وهيبة المنظمة الدولية.

أرجو منكم توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17721 *

رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذه الرسالة، للعلم، نص تصريح مؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ صادر عن السيد خيو سامفان، نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية المكلف بالشؤون الخارجية، بشأن إعلان سلطات هانوي أنها ستسحب قواتها العدوانية من كمبوتشيا بشرط تقاعد السيد بول بوت.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم ذلك النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

تصريح مؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ صادر عن نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية المكلف بالشؤون الخارجية

كررت سلطات هانوي مؤخراً إعلانها بسحب قواتها من كمبوتشيا شرط تقاعد السيد بول بوت. ولم يكف المعتدون الفييتناميون، في السنوات الأخيرة، عن ترديد مثل ذلك الكلام بهدف تضليل الرأي العالمي والتهرب من الإدانة العالمية التي يستحقها عدوانها على كمبوتشيا.

وفيما يتعلق بأقوال سلطات هانوي، المذكورة أعلاه، تحرص كمبوتشيا الديمقراطية على تقديم الايضاحات التالية، بصورة رسمية:

(١) ينبغي التذكير بأن سلطات هانوي قد أعلنت عن انسحاب قواتها العدوانية من كمبوتشيا بشرط تقاعد السيد بول بوت.

(٢) أن السيد بول بوت قد أحيل فعلاً إلى التقاعد منذ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٥، بعد أن بلغ سن التقاعد المحدد في كمبوتشيا الديمقراطية، بيد أن كمبوتشيا الديمقراطية بوصفها الطرف الآخر في الشرط الذي فرضته سلطات هانوي عليها والذي مفاده أن هانوي لن تسحب قواتها العدوانية من كمبوتشيا إلاّ إذا تقاعد السيد بول بوت، تحرص الآن على أن تعلن أن السيد بول بوت يتعهد أمام الأمة وأمام الرأي العام العالمي بالتوقف نهائياً عن جميع أنشطته العسكرية والسياسية على السواء حال توقيع كمبوتشيا الديمقراطية وجمهورية فييت نام الاشتراكية على اتفاق بشأن انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا.

ولضمان ذلك التعهد، تطلب كمبوتشيا الديمقراطية وجود مراقبين أو قوات من الأمم المتحدة في مسرح الأحداث.

(٣) وفي إطار المعاملة بالمثل، ينبغي أن يتوقف السيد بول بوت عن ممارسته لجميع الأنشطة العسكرية والسياسية في الوقت الذي يتم فيه انسحاب قوات العدوان الفييتنامية من كمبوتشيا. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يلاحظ أن قوات العدوان الفييتنامية التي كانت ترغب في التهام كمبوتشيا في مرة واحدة لم تحاول منذ احتلالها لكمبوتشيا تحديد موعد للانسحاب. ولذلك ينبغي لها أن تنسحب من كمبوتشيا بصورة أسرع من دخولها لأن انسحابها لايستدعي القتال.

بيد أن كمبوتشيا الديمقراطية التي تدفعها الرغبة الحقيقية للتوصل سريعاً إلى حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا ولإعادة السلم إلى المنطقة وللحياة في ظل التعايش السلمي المستمر مع سلطات هانوي، توافق، تنازلاً منها، على أن يتم انسحاب قوات العدوان الفييتنامية من كمبوتشيا على أربع مراحل، على النحو التالي:

المرحلة الأولى: انسحاب ربع قوات العدوان الفييتنامية في أثناء الربع الأول من عام ١٩٨٦.

المرحلة الثانية: انسحاب الربع الثاني من قوات العدوان الفييتنامية في أثناء الربع الثاني من العام نفسه.

المرحلة الثالثة: انسحاب الربع الثالث من قوات العدوان الفييتنامية في أثناء الربع الثالث من العام نفسه.

المرحلة الرابعة: انسحاب الربع الأخير من قوات العدوان الفييتنامية في أثناء الربع الأخير من العام نفسه.

وعلى هذا النحو، ينبغي انسحاب قوات العدوان الفييتنامية انسحاباً كلياً من كمبوتشيا في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. وسيشرف على هذا الانسحاب بالمثل مراقبون أو قوات من الأمم المتحدة، في مسرح الأحداث.

(٤) ومن الممكن أن تجري وزارة الشؤون الخارجية لكمبوتشيا الديمقراطية اتصالات مباشرة أو عن طريق الأمم المتحدة مع وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية فييت نام الاشتراكية، بغية تنفيذ الإجراء المذكور أعلاه.

والواقع هو أن سلطات هانوي هي المعتدية وأن كمبوتشيا الديمقراطية هي ضحية هذا الاعتداء. ولذلك فمن الواضح تماماً أن سلطات هانوي لاتملك مطلقاً الحق في فرض شروط على كمبوتشيا الديمقراطية.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/78-S/17721.

ومع ذلك، فإن كمبوتشيا الديمقراطية تحرص على تقديم التوضيحات المذكورة أعلاه على سبيل الموازنة للموقف وبغية التوصل سريعاً إلى حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا ولإعادة السلم إلى المنطقة والحياة في ظل التعايش السلمي الدائم مع جمهورية فييت نام الاشتراكية.

ولذلك ينبغي لسلطات هانوي أن تستجيب بصورة ملائمة لهذه اللفتة السياسية من قبل كمبوتشيا الديمقراطية دون أن تحاول التهرب أو اللجوء إلى الخداع، إذا كانت ترغب حقاً في إيجاد حل لمشكلة كمبوتشيا وإعادة السلم إلى المنطقة. إن شعب كمبوتشيا وشعب فييت نام وشعوب العالم ومنظمة الأمم المتحدة في انتظار إجابة من سلطات هانوي.

الوثيقة S/17722*

رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بالأعمال في سفارة باكستان بكابول قد استُدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ووجه انتباهه إلى ما يلي:

" تفيد السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن السلطات العسكرية الباكستانية قد واصلت، كما كانت تفعل من قبل، تدخلها وعدوانها ضد الأراضي الأفغانية ودعمها المباشر للمتمردين وقطاع الطرق الأفغان، وذلك بالرغم من الشكاوى والاحتجاجات المتكررة من جانب جمهورية أفغانستان الديمقراطية.

" فعلى سبيل المثال، توغلت طائرتان عموديتان تابعتان للسلاح الجوي الباكستاني مسافة ٣ كيلومترات في المجال الجوي لمنطقة غوباري، التي تقع على بعد ٢٠ كيلومتراً جنوب غربي أسعد أباد، بمحافظة كونارها، بين الساعة الثالثة والساعة الخامسة بعد ظهر يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وكانت الطائرتان مسؤولتين عن عمليات القصف بالأسلحة الثقيلة الموجهة ضد منطقة راقام، التي تبعد ٣ كيلومترات جنوب غربي أسعد أباد، وأطلقت ذخيرة تفاعلية على منطقة باشاد السكنية التي تبعد ٢٠ كيلومتراً جنوب غربي أسعد أباد. ونتيجة لهذا العدوان الخسيس، استشهد ٨ أشخاص من المدنين الأبرياء، وأصيب ٦ آخرون إصابات بالغة، فضلاً عن أن ٣٠ منزلاً يملكها سكان منطقة باشاد المدنيون قد دمّرت أو أصيبت بأضرار شديدة.

" وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ أيضاً، أطلقت قاذفتا صواريخ في منطقة الحدود بمحافظة كونارها من قريتي باندي ساراش وقربض، تحت حماية وتوجيه طائرتين عسكريتين باكستانيتين، ١٥٠ صاروخاً، مما أسفر عن استشهاد اثنين من المدرسين، وإصابة ٥ من المدنيين إصابات بالغة، وتدمير ٢٢ منزلاً سكنياً.

" كذلك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ما بين الساعة ١/١٠ والساعة ١/٢٠ بعد الظهر، توغلت طائرة نفاثة باكستانية مسافة ٦ كيلومترات في المجال الجوي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية فوق بزدقة من اتجاه توركهام ثم عادت أدراجها.

" وتحتج حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية احتجاجاً شديداً على هذه الاعتداءات غير المسؤولة والاستفزازية التي قامت بها القوات الباكستانية بناءً على تعليمات مباشرة من الحكام العسكريين لذلك البلد ضد الأراضي الأفغانية مما أسفر عن فقدان أرواح وممتلكات عدد كبير من مواطنينا الأبرياء. ونحن نطالب مرة أخرى بأن تضع السلطات المعنية في باكستان نهاية فورية لهذه الأعمال العدائية التي لن تؤدي إلا إلى زيادة تدهور الحالة في المنطقة. وإلا، فإن المسؤولية عن العواقب الخطيرة والبالغة لهذه الأعمال ستتحملها السلطات المسؤولة في باكستان".

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/79-S/17722.

الوثيقة S/17723* **

رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وجهها السيد حاييم كورفو وزير النقل الاسرائيلي إلى زملائه ـ وزراء النقل بالدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي ـ بشأن موضوع عقد مؤتمر دولي حول سلامة النقل الجوي المدني. والغرض من المؤتمر المقترح عقده هو مناقشة الخطوات اللازم اتخاذها لمحاربة الإرهاب الموجّه ضد الطيران المدني والمطارات.

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة والرسالة المرفقة بها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوحنان بين
الممثل الدائم بالنيابة لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة من وزير النقل الاسرائيلي إلى وزراء النقل بالدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي

لقد أصيب العالم المستنير مرة أخرى بصدمة من جراء عملية قتل وحشية من صنيع الإرهاب العربي، عندما قامت عصابة من سفاكي الدماء بقتل مدنيين أبرياء دون رحمة، وقتلت رجالاً ونساءً وأطفالاً في مطاري روما وفيينا.

ويضاف هذا العمل الفظيع الأخير إلى القائمة الطويلة لأعمال الإرهاب السابقة الموجهة ضد سلامة وصالح النقل الجوي المدني. وللتذكير بعدد قليل فقط منها يمكن أن نذكر نسف طائرة الخطوط الجوية الهندية في أثناء تحليقها وقذف القنابل في مطار طوكيو واختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية (تي. دبليو. إيه) إلى بيروت وطائرة مصر للطيران إلى مالطة. وقد نشرت منظمة الطيران المدني الدولي مؤخراً قائمة طويلة ومؤسفة بتلك الأحداث، وإني واثق من أنكم مطلعون عليها. ولا أشك إطلاقاً في اشمئزاز أي إنسان متحضر من أعمال هؤلاء القتلة، إلا أن مجرد إدانة هذه الفظائع لم يعد يكفي.

ومن واجبنا كوزراء مسؤولين عن النقل الجوي المدني في بلداننا أن نتخذ تدابير أشد من التدابير المتخذة سابقاً لكي نضمن عدم استمرار مثل هذه الأفعال وعدم إراقة دماء الأبرياء بعد الآن، ولكي نضمن وجود نظام للنقل الجوي المدني حر ومأمون.

لقد قدمت اسرائيل، التي اتخذت التدابير الأمنية المناسبة لمنع هذه الأعمال الإرهابية، عدداً من الاقتراحات في الماضي داخل إطار منظمة الطيران المدني الدولي. ولو كانت هذه الاقتراحات قد حظيت بقبول المجتمع الدولي لساعدت على القضاء على الإرهاب الموجه ضد النقل الجوي.

ويؤسفني أن أقول إن هذه المبادرات لم تنجح لدوافع سياسية.

وقد برهن آخر الأعمال الإرهابية على أن الإرهاب الدولي لا يقيم وزناً للحدود وأنه يصيب أيضاً البلدان التي كانت تعتقد أنها في مأمن من ويلاته. إن الإرهاب الدولي يصيب مطارات جميع البلدان وطائرات جميع الدول ولا يميز بين المسافرين والطاقم بمعايير الجنسية أو الدين أو الأصل.

والتعاون الدولي وحده كفيل بأن يؤدي إلى نتائج ملموسة.

لذلك فإنني، استمراراً لجهودنا في إطار منظمة الطيران المدني الدولي، أتوجه اليوم إليكم بوصفكم المسؤول عن الطيران المدني في بلدكم، وأناشدكم أن تشاركوا في التخطيط لمؤتمر عاجل لجميع وزراء النقل والطيران لدول العالم وأن تحضروا ذلك المؤتمر. وسينظر المؤتمر في المسائل المطروحة ويتوصل إلى قرارات حاسمة، ويتخذ الخطوات العملية التي ستضمن سلامة الطيران المدني. وآمل في أن تتحقق إمكانية عقد مثل هذا المؤتمر في فترة وجيزة.

إن عقد مؤتمر خاص كهذا، فضلاً عن مشاركة عدد كبير من الوزراء فيه، سيكون في حد ذاته تعبيراً عن تصميم جميع الأمم المستنيرة والمتحضرة على مكافحة الإرهاب الموجه ضد الطيران المدني وضد المطارات.

---

* تتضمن الوثيقة S/17723/Corr.1 المؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

** عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/81-S/17723 و Corr.1.

الوثيقة S/17726

رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم طيه مذكرة الاحتجاج المؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ والموجهة إلى السيد ادغاردو باز بارنيكا وزير العلاقات الخارجية لهندوراس، من السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اميلكار نافارو
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى وزير العلاقات الخارجية لهندوراس من وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا

أكتب لكم لكي أكرر ما جاء في مذكرتي المؤرخة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ التي أدنت فيها عدداً من عمليات اختطاف الطائرات كان آخرها اختطاف طائرة من طراز إيه إن ـ ٢ تحمل رقم ٨٠ ومسجلة في نيكاراغوا، ولكي أطالب في الوقت نفسه بالإرجاع الفوري لهذه الطائرة الموجودة حالياً في مطار تونكونتين بهندوراس، وبإلقاء القبض على مرتكب الحادث السيد سلفادور بلانكو سيلفا بهدف تسليمه إلى نيكاراغوا.

ويتعين عليّ أن أخبركم بأن حكومة نيكاراغوا لاحظت بقلق البلاغ الذي أصدرته القوات المسلحة الهندوراسية فيما يتعلق بهذه الأحداث والذي يحل بالفعل ارتكاب أفعال مؤسفة من قبيل الأفعال المبينة أعلاه، مما يعد انتهاكاً علنياً للقانون الدولي وللمعاهدات السارية التي تدين مثل هذه الأعمال بوضوح وتحث الدول على التعاون لمنع مثل هذه الجرائم والمعاقبة عليها.

وعلاوة على ذلك تشعر حكومة نيكاراغوا بالقلق لاسيما إزاء تكرار مثل هذه الأفعال غير القانونية التي يحرمها النظام القانوني الدولي ويتعين عليّ في هذا الصدد أن أذكركم بأنني أدنت في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ [**انظر** *S/17469*، **المرفق**] اختطاف طائرة خفيفة من نوع سيسنا مسجلة في نيكاراغوا كانت قد اختطفت أيضاً إلى مطار تونكونتين.

وإذا لم تتخذ حكومة هندوراس إجراءات عاجلة، فإن مثل هذه الأفعال، إلى جانب خطف مواطنين نيكاراغويين، من بينهم أعضاء في اللواء التربوي لـ "الذكرى السنوية الخمسين"، إلى هندوراس حيث يحتجزون قهراً، واستخدام إقليم هندوراس لارتكاب الأعمال العدوانية والإرهابية ضد نيكاراغوا، ستجعل من ذلك البلد قاعدة للإرهاب ولاختطاف الطائرات.

إن حكومة نيكاراغوا، إذ يساورها القلق إزاء هذه الحالة، تناشد حكومة هندوراس بإلحاح أن ترجع الطائرة التي اختطفت مؤخراً إلى هندوراس فوراً وبلا قيد أو شرط، وأن تلقي القبض على مرتكب هذه الجريمة لتسليمه إلى نيكاراغوا، وأن تطلق سراح النيكاراغويين الذين لا يزالون محتجزين في إقليم ذلك البلد وأن تعيدهم إلى وطنهم. وعدم اتخاذ حكومة هندوراس لمثل هذه الإجراءات سيشكل انتهاكاً خطيراً لالتزاماتها الدولية وتشجيعاً للإرهاب ولاختطاف الطائرات في منطقة أمريكا الوسطى.

الوثيقة S/17727*

رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن

[الأصل: بالعربية]
[٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإبلاغكم بالاعتداء السافر الذي قام به حوالي عشرين عضواً من أعضاء الكنيست الاسرائيلي على حرمة المسجد الأقصى المبارك بمدينة القدس العربية المحتلة ظهر يوم الأربعاء ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وذلك أثناء تأدية المصلين لفريضة صلاة الظهر، حيث أقدم هؤلاء الأعضاء الذين ينتمون إلى لجنة الشؤون الداخلية في الكنيست

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/82-S/17727.

الاسرائيلي على دخول ساحة المسجد الأقصى المبارك بينما كان المصلون المسلمون يؤدون صلاة الظهر، بهدف الاعتداء على حرمة المسجد الشريف لتحديد مكان لأتباع الديانة اليهودية للصلاة فيه داخل المسجد الأقصى المبارك، ولدى دخول هؤلاء الأفراد المسجد الأقصى تصدى لهم المصلون وأخرجوهم من المكان. وخلال ذلك استدعى المقتحمون الشرطة الاسرائيلية التي أتت إلى المكان بأعداد كبيرة يقودها قائد اللواء الجنوبي وقائد شرطة القدس، ودخلت الحرم الشريف بشكل استعراضي واستفزازي أثار سخط المصلين المسلمين وشكل تهديداً لمشاعر المؤمنين ولحرمة هذا المكان الديني الإسلامي المقدس، كما قامت الشرطة الاسرائيلية بالاعتداء على المسلمين وحراس المسجد المدنيين **الذين** هالهم هذا العمل المشين من قبل أعضاء الكنيست الاسرائيلي ومن قبل الشرطة فيما بعد، ومن الجدير بالذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك إلى أعمال تدنيس واعتداء من قبل المتطرفين الاسرائيليين. وقد أثار هذا الاعتداء المنكر والتصرف غير المسؤول من قبل هؤلاء الأعضاء في السلطة التشريعية الاسرائيلية على حرمة المسجد الأقصى المبارك الاستياء والاشمئزاز والاستنكار والغضب لدى سكان القدس والضفة الغربية وكافة المسلمين في أرجاء العالم الإسلامي. هذا وقد بعث سماحة الشيخ سعد الدين العلمي رئيس المجلس الإسلامي الأعلى ببرقية استنكار إلى المسؤولين الاسرائيليين وطلب سحب القوات الاسرائيلية المحتلة التي تقوم منذ يوم أمس بإغلاق بوابة المسجد الأقصى.

إن هذا الاعتداء من قبل أعضاء الكنيست، ومن بينهم النائبة الاسرائيلية غيؤولا كوهين التي تطالب علناً بطرد العرب من القدس والضفة الغربية، يشكل انتهاكاً وتدنيساً للأماكن الدينية الإسلامية واستفزازاً لمشاعر مئات الملايين من المسلمين الذين يعتبرون المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، كما أنه يأتي ضمن حلقة من مخطط اسرائيلي ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف والأراضي العربية المحتلة.

إن الأردن، إذ يدين ويشجب بشدة هذا التصرف، لينظر بقلق إلى أبعاده التي لن تخدم السلام والاستقرار في المنطقة. كما أن هذا التصرف يخالف المبادىء والقوانين الدولية المتعلقة بالاحتلال الأجنبي والتي تحرم على الدولة المحتلة اقتراف ما من شأنه أن يشكل تدخلاً في الحياة العادية والعامة للسكان المدنيين تحت الاحتلال وكذلك الاعتداء والتدخل في حرية العبادة والأماكن الدينية المقدسة.

أرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله صلاح
الممثل الدائم للأردن
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17728* **

رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

استرعينا انتباهكم في رسائل بعثناها إليكم مؤخراً إلى أعمال القتل الوحشية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية والقتلة الإرهابيون الذين توعز إليهم. وكان المدنيون الأبرياء هم ضحايا هذه الهجمات الإرهابية الوحشية. وأود أو أوجه نظركم إلى أنه جرى عن قصد في آخر الهجمات الإرهابية في مطاري روما وفيينا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ اختيار الأطفال ضحايا لهم.

وقتلت في هذه الهجمات فتاة صغيرة وجرح ستة أطفال. وذكر محققو الشرطة في روما أنه عندما لاحظ أحد الإرهابيين نتاشا سيمبسون البالغة من العمر ١١ سنة وابنة المراسل الصحفي الأمريكي فيكتور سيمبسون بدأ يطلق باتجاهها صلية بعد صلية من رصاص بندقيته الهجومية من طراز كلاشنيكوف، وسقطت الفتاة على ركبتها، فسارع الإرهابي إلى إطلاق صلية أخرى على رأسها. وبعد جرح والدها، اتجه الإرهابي إلى أخيها البالغ من العمر ست سنوات ونجح أيضاً في إصابته. ولاحظ الإرهابي أطفالاً آخرين وبدأ يطلق الرصاص عليهم؛ وكان هؤلاء أطفال المواطن

* تتضمن الوثيقة S/17728/Corr.1 المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

** عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/84-S/17728 و Corr.1.

الأردني ميشيل صوصاص الذين أصيب أربعتهم جميعاً. ووفقاً للتقارير، قال دينو فارينته، وهو يهودي ايطالي منحدر من أصل مغربي: ''شاهدت أحد الإرهابيين يلقي قنبلة ورأيت النظرة في عينيه. وعندما أطلق النار على الجمهور كان يحاول قتل الأطفال''. أما في الهجوم الحادث في فيينا فقد جرح طفل اسرائيلي رضيع في الشهر التاسع من عمره اسمه مايكل جانا، قتل والده في الهجوم.

وهذه الأحداث تثبت مرة أخرى الطابع الإجرامي للإرهابيين الفلسطينيين؛ هؤلاء الذين لا يترددون في قتل الأطفال.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الهجمات الإرهابية الماضية التي كان الأطفال ضحاياها:

ـ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥: قتل ثلاثة أطفال من العرب أبناء المنطقة في انفجار قنبلة ألقيت على دار الجمارك في طولكرم.

ـ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر: قتل تسعة أطفال في عملية إنقاذ طائرة ركاب مصرية اختطفت إلى مالطة، قتل ٥١ شخصاً آخرون وأصيب ٣١.

ـ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر: أصيب طفل رضيع عمره شهر ونصف عندما انفجرت قنبلة في سوق العفولة؛ وأصيب أيضاً ٤ مدنيين آخرون.

ـ ٢٨ أيلول/سبتمبر: قتل صبي عربي من أبناء المنطقة بقنبلة ألقيت على عربة في وسط الخليل.

ـ ١٩ تموز/يوليه: طعن إرهابي من دورا خمسة أطفال في وسط القدس، فأصابهم بجراح.

ـ ٢٤ حزيران/يونيه: انفجرت قنبلة في منطقة النبي يعقوب في القدس، مما أدى إلى جرح صبي.

ـ ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤: أدى إطلاق نيران أسلحة خفيفة على سيارة اسرائيلية في القدس إلى جرح عدة أطفال.

ـ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٣: جرحت صبيتان في انفجار وقع في سوق مركزي بالقدس.

ـ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢: قتل طفل يهودي رضيع في هجوم إرهابي على كنيس في روما؛ وجرح ٣٤ آخرون.

ـ ١٧ أيلول/سبتمبر: أصيب ٤٥ طالباً في انفجار سيارة ملغومة في باريس بفرنسا.

ـ ٢٩ تموز/يوليه: هوجمت حافلة في مدخل كيبوتز معالية هاحميشه قرب القدس. وجرح صبي عمره ١٢ سنة وفتاة عمرها ١٧ سنة.

ـ ١٩ تموز/يوليه: قتل فتى عمره ١٧ سنة وأصيب ١٥ شخصاً نتيجة لقصف بصواريخ كاتيوشا على الجليل الغربي.

ـ ١٧ تموز/يوليه: جرحت صبيتان في قصف بصواريخ كاتيوشا على الجليل.

ـ ٢٩ حزيران/يونيه: أصيب طفلان يهوديان في هجوم إرهابي على كنيس في فيينا؛ وقتل آخران وأصيب ١٧، جميعهم من اليهود.

ـ ٨ نيسان/أبريل: ألقيت قنبلة في قاعة أعراس في القدس؛ جرح طفلان وكذلك سائق عربي من أبناء المنطقة.

ـ ٩ آب/أغسطس ١٩٨٠: انفجرت قنبلة في منتزه كندا بالقدس، فجرح طفل وأربعة أشخاص آخرون.

ـ ٢٧ تموز/يوليه: قتل طفل يهودي من فرنسا وأصيب أطفال آخرون عندما ألقى إرهابيون قنابل على مجموعة أطفال في أنتورب ببلجيكا.

ـ ٦ ـ ٧ نيسان/أبريل: قتل طفل يبلغ من العمر سنتين ونصف سنة، في هجوم دام قامت به منظمة التحرير الفلسطينية على كيبوتز مسغاف ـ عام، كما قتل جندي وسكرتيرة الكيبوتز؛ وأصيب أربعة أطفال آخرون.

ـ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩: قتل طفل في أثينا عندما ألقى إرهابيون قنبلة على مكتب خطوط طيران شركة العال الاسرائيلية.

ـ ٢٢ نيسان/أبريل: قتل طفل وأبوه، وكذلك بنت أخرى، في هجوم إرهابي على نهاريا. قتل أيضاً شرطي وأصيب أربعة أشخاص آخرون.

ـ ٢٤ ـ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٤: قتل ثلاثة إرهابيين في نهاريا صبياً وصبيةً وأمرأةً وجندياً؛ وأصابوا أيضاً خمسة جنود ومدنياً.

ـ ١٥ أيار/مايو: قتل ٢٤ مدنياً أغلبهم من الأطفال، وجرح ٦٢ شخصاً عندما استولى إرهابيون على مدرسة في معالوت؛ وقتل أيضاً جندي وأصيب أربعة أشخاص.

ـ ١١ نيسان/أبريل: قتل ٨ أطفال و٨ مدنيين آخرين، عندما تسرب إرهابيون إلى كريات شمونة؛ وأصيب جنديان و١٦ مدنياً أثناء تبادل الطلقات النارية.

ـ ٢ شباط/فبراير ١٩٧١؛ أصيبت صبية من كيبوتز برعم نتيجة لانفجار لغم زرعه الإرهابيون قرب الكيبوتز.

ـ ٧ حزيران/يونيه ١٩٧٠: قتلت صبية وأصيب ٨ مقيمين بقذائف من طراز كاتيوشا أطلقها الإرهابيون على بيت شيعان.

ـ ٢٠ أيار/مايو: قتل ٩ أطفال و٣ معلمين وجرح ١٩ طفلاً عندما تعرضت الحافلة التي كانوا يستقلونها لنيران البازوكا من كمين نصبه الإرهابيون قرب كيبوتز برعم.

ـ ١٨ آذار/مارس ١٩٦٨: جرح ٢٨ طفلاً وقتل طبيب ومدرب شباب عندما مرت حافلتهم فوق لغم أرضي زرعه الإرهابيون؛ على طريق قادمة من بئر أورا.

إن هذه القائمة، التي تعدد الأطفال من ضحايا الإرهاب، تثبت مرة أخرى أن نمط عمل منظمة التحرير الفلسطينية والإرهابيين الذين يستمدون إلهامهم منها هو نمط سفاحي أطفال.

ويشرفني أن أطلب إليكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوحنان بين
الممثل الدائم بالنيابة لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17729*

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل طيه نص رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة.

وسأغدو شديد الامتنان لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد حسين الشعّالي
الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية

تلقيت تعليمات من ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن أسترعي انتباهكم فوراً لما يلي:

في يوم الأربعاء الموافق ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ دخل ثلاثة من أعضاء لجنة الشؤون الداخلية بالكنيست الاسرائيلي، وبصحبتهم عضوان آخران في الكنيست هما غيؤولا كوهين ويوفال نيمان، إلى الحرم الشريف (المسجد الأقصى وقبة الصخرة)، الذي هو أقدس الحرمات الإسلامية. وانضمت إليهم مجموعة قوامها نحو ٣٠ شخصاً يتزعمها شخص يدعى غيرشون سليمان. وقد أثار هذا الانتهاك المتعمد للحرم الشريف مشاعر السلطات الدينية الإسلامية، لاسيما وأن غيرشون سليمان يتزعم حركة تدعو إلى تدمير قبة الصخرة وإعادة بناء **"الهيكل"**.

وعلى الفور دعت السلطات الإسلامية الدينية، من فوق المآذن، العرب الفلسطينيين في القدس إلى التجمع في الحرم. واستجاب العرب الفلسطينيون فوراً، حيث أغلقوا متاجرهم وأنهوا أعمالهم وذهبوا إلى الحرم. وسادت الجو حالة من التوتر. ويتذكر العرب الفلسطينيون أن عدداً من السفاكين الصهاينة، يتزعمهم غودمان، قد تسلقوا أسوار الحرم الشريف منذ ثلاثة أعوام **وأطلقوا** النيران على المصلين المسلمين.

وقد حاولت السلطات الإسلامية في البداية إقناع أعضاء الكنيست هؤلاء بالحجة والمنطق، ولكنهم أصروا على انتهاك الحرم. واستدعيت الشرطة، التي أطلقت على الفور الغاز المسيل للدموع وأطلقت "طلقات إنذار". وقد أصيب خمسة من العرب الفلسطينيين نتيجة لهذا العمل الإرهابي من جانب ما يسمى بالعناصر الأمنية الاسرائيلية.

وقد اتضح فيما بعد أن أمر الزيارة لم يكن معروفاً لدى الكنيست، أو لدى السلطات الدينية الإسلامية أو لدى شلومو هيلل رئيس الكنيست، وهو الأمر الذي يثبت أن ما حدث من جانب بعض العناصر في لجنة الشؤون الداخلية بالكنيست هو من الألف إلى الياء محاولة مدبرة سلفاً للاستفزاز والتحريض على خلق حالة خطيرة متفجرة. ورغم ذلك، فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلية توجّه الآن تهمة التحريض إلى الشيخ محمد سعيد الجمال، الذي هو أحد الشيوخ المسؤولين عن الحفاظ على الحرم الشريف.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/85-S/17729.

وفي يوم الخميس الموافق ٩ كانون الثاني/يناير، دخل الحرم تحت حراسة شديدة من الشرطة الاسرائيلية اريبل شارون سفاح صبرا وشاتيلا العضو الحالي في مجلس الوزراء الاسرائيلي، وذلك في محاولة أخرى للاستفزاز والتحريض. وأعقبت هذا التصرف محاولة قام بها ثلاثة من قطاع الطرق الصهاينة لرفع العلم الاسرائيلي داخل الحرم، ولكن حراس الحرم حالوا بينهم وبين ذلك.

حسب فهمنا، فإن غيؤولا كوهين عضو الكنيست النازية اليهودية تعتزم انتهاك الحرم يوم السبت الموافق ١١ كانون الثاني/يناير.

ونحن نعتبر حكومة اسرائيل مسؤولة وحدها كل المسؤولية عن العواقب المترتبة على هذه الأعمال الإرهابية التي تقترفها اسرائيل، سواء على أيدي أعضاء الكنيست أو قوة الشرطة الاسرائيلية، ونطلب إليكم التدخل فوراً لمنع نشوء ما قد تثبت الأيام أنه حالة شديدة التفجر تنذر بالكوارث.

الوثيقة S/17730
لبنان: مشروع قرار

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) و٥٠١ (١٩٨٢) و٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) و٥١٢ (١٩٨٢) و٥٢٠ (١٩٨٢)، وكذلك جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد استمع إلى بيان الممثل الدائم للبنان [الجلسة ٢٦٤٠]،

وإذ يلاحظ بقلق كبير تدهور الحالة في جنوب لبنان نتيجة للعدوان الاسرائيلي والممارسات والإجراءات الاسرائيلية التعسفية،

وإذ يشير إلى ما يتصل بالموضوع من أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإذ يشدد على المبادىء الإنسانية لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ [١]،

١ - **يدين** العدوان الاسرائيلي والممارسات والإجراءات الاسرائيلية ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان، التي تشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛

٢ - **يؤكد من جديد** الضرورة الملحة لتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان، خاصة القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢)، التي تطالب بأن تسحب اسرائيل جميع قواتها العسكرية فوراً ودون شرط إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً؛

٣ - **يكرر** دعوته للاحترام لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٤ - **يطالب** بأن تكف اسرائيل فوراً عن ممارساتها وإجراءاتها ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان، التي تعوق إعادة الأحوال الطبيعية في المنطقة وتهدد جهود التسوية الرامية إلى إعادة السلم والأمن في البلد بأكمله؛

٥ - **يقرر** إبقاء الحالة قيد الاستعراض ويرجو من الأمين العام أن يرفع التقارير عنها إلى المجلس حسب الاقتضاء.

الوثيقة S/17730/REV.1
لبنان: مشروع قرار منقّح

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن،

[نفس نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة *S/17730*، باستثناء الفقرة ١ من المنطوق]

١ - **يدين** العدوان الاسرائيلي وكذلك الممارسات والإجراءات الاسرائيلية التعسفية ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان التي تشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وخاصة أحكام اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛

الوثيـقة S/17730/REV.2

لبنان: مشروع قرار منقّح

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن،

[نفس نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة *S/17730*، باستثناء الفقرة ١ من المنطوق]

١ - يشجب بشدة أعمال العنف الاسرائيلية وكذلك الممارسات والإجراءات الاسرائيلية التعسفية ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان التي تشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ومبادئه، ولاسيما أحكام اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛

الوثيـقة S/17731*

رسالة مؤرخة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بالإشارة إلى رسالة الممثل الاسرائيلي رقم [*S/17711*] المؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وبناءً على تعليمات من حكومتي أتشرف بالتأكيد على التالي.

أولاً: نعود ونؤكد أن وجود القوات السورية في لبنان هو وجود شرعي قد تم بطلب من حكومة لبنان الشرعية وبقرار من جامعة الدول العربية للمساعدة على إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع لبنان. إن اسرائيل سعت باستمرار إلى وصف هذا الوجود الشرعي بأنه احتلال وسيطرة وذلك لتبرير استمرار احتلالها لأجزاء من جنوب لبنان، وهو احتلال أدانه المجتمع الدولي بأسره. إن اسرائيل ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٠٩ (١٩٨٢) الصادر بالإجماع بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ الذي يطلب إليها الانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً، وتعمل على ترسيخ احتلالها عن طريق إنشاء ما أسمته ''بحزام أمني'' جاعلة الحزام قاعدة لممارسة الأعمال العدوانية والقمع والاضطهاد والتشريد ضد سكان هذه المنطقة، كما جعلت منه قاعدة انطلاق لأعمال عدوانية ترتكبها ضد لبنان.

ثانياً: إن الادعاءات الاسرائيلية ما هي إلا محاولة لتبرير أعمال عدوانية تستهدف تقويض الجهود المخلصة التي قامت بها الجمهورية العربية السورية في سبيل إعادة الأمن والسلام إلى ربوع لبنان، تلك الجهود التي أدت إلى توصل أطراف النزاع في لبنان إلى الاتفاق الوطني لحل الأزمة اللبنانية والذي تم توقيعه مؤخراً بدمشق بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. إن نوايا اسرائيل حيال الاتفاق المذكور قد تم التعبير عنها بشتى الطرق وفي مقدمتها تصعيد تهديداتها باستعمال القوة ضد سورية ولبنان، وكل ذلك بهدف تخريب مسار الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق.

ثالثاً: إن اسرائيل، بحكم طبيعتها العدوانية التوسعية والعنصرية، حاولت وتحاول تشويه عمليات المقاومة الوطنية ضد احتلالها العسكري للضفة الغربية وغزة والجولان ولأجزاء في جنوب لبنان بوصفها أنها أعمال إرهابية في الوقت الذي تعترف فيه جميع الشرائع الدولية بحق الشعوب والدول في مقاومة العدوان والاحتلال بشتى الوسائل. إنه من الثابت بأن الكيان الصهيوني

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/86-S/17731.

لم يظهر للوجود إلا عن طريق إرهاب العصابات الصهيونية، ومنذها أضحى إرهاب الدولة سياسة يومية تمارسها اسرائيل لتحقيق أغراضها في التوسع والضم. إن كل المحاولات الاسرائيلية لن تبرىء اسرائيل من حقيقة كونها غير محبة للسلام، كما يعرفها المجتمع الدولي بأسره، ومخلة بالتزاماتها وواجباتها تجاه الميثاق، وتعتنق عقيدة صهيونية عنصرية مقيتة، وتمارس أبشع صنوف الإرهاب ضد الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية. وهذا ثابت أيضاً في قرارات الأمم المتحدة لاسيما منها قرار الجمعية العامة دإط ـ ١/٩، المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ والقرار ٣٣٧٩ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، ويعتبر هذا الأخير الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

رابعاً: إن الجمهورية العربية السورية إذ تدين الإرهاب الدولي بكافة أشكاله تبقى حريصة على التمييز بين الإرهاب والمقاومة الوطنية للشعوب التي تناضل من أجل تحرير الأرض وتقرير المصير وإزالة الاحتلال الأجنبي. إن المقاومة الوطنية ليست فقط حقاً بل هي واجب مقدس تمارسه الشعوب لاستعادة حقوقها المغتصبة ولمقاومة الاحتلال والتسلط الأجنبيين.

وعلى هذا الأساس فإن المجتمع الدولي ملتزم بموجب الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بدعم كفاح الشعب العربي ضد الاحتلال والتسلط والاغتصاب الاسرائيلي، وإن سورية مصممة على مواصلة دعم المقاومة العربية انطلاقاً من التزامها القومي تجاه الشعب العربي عامة وتجاه شعب فلسطين ولبنان خاصة.

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ضياء الله الفتال
الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17732

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أوجه إليكم نص الرسالة التي أرسلها ادغاردو باز بارنيكا، وزير العلاقات الخارجية لهندوراس، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا، ردا على الرسالة الموجهة إليه منه في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن. وفي نفس الوقت، أود إعلامكم بأنه قد تم لفت انتباه منظمة الدول الأمريكية إلى هذا النص.

(توقيع) روبرتو إيريرا كاسيرس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا من وزير العلاقات الخارجية لهندوراس

أعلمكم بتلقي رسالتكم المؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [*S/17726*، المرفق]، التي ذكرتم فيها من جديد الأفكار الواردة في مذكرتكم المؤرخة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، فيما يتعلق بهروب مواطن نيكاراغوا، سالفادور بلانكو سيلفا، الذي هبط بطائرة من طراز إيه إن ـ ٢ في مطار تونكونتين.

وفي هذا الصدد أود أن أعلمكم بأن الاتصالات الملائمة قد أجريت فعلاً مع سفارة نيكاراغوا، بهدف اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعادة الطائرة فوراً.

أما فيما يتعلق بالطيار، فسيتخذ قرار بشأنه في الوقت المناسب، وطبقاً للمعايير القانونية المعمول بها، لمعرفة ما إذا كان ينبغي منحه اللجوء السياسي الذي يطلبه أو ترحيله إلى بلد ثالث.

وبغض النظر عما سبق، تعتبر حكومة بلدي الآراء التي أعربتم عنها بصدد هذه المسألة وحالات مماثلة أخرى غير مقبولة لأنها غير دقيقة. فهندوراس، مثلها مثل البلدان الديمقراطية في أمريكا وأوروبا، تقتصر على قبول المواطنين الذين يقررون عمداً، وفي الكثير من الأحيان بالمجازفة بحياتهم، ترك دولهم الأصلية والفرار من الاضطهاد الذي تفرضه الأنظمة الاستبدادية فيها.

إن حكومة هندوراس لا تحتجز أياً من مواطني نيكاراغوا، كما أنها لا تغض الطرف عن أعمال الإرهاب الدولي التي ترعاها أو تساندها حكومات أخرى. فهذه الدول هي بالذات التي ينبغي أن تلتزم بتطبيق التشريعات الدولية، وخاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

الوثيقة S/17733*

رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم نص المذكرة المؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الموجهة إلى رؤساء البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم، من السيد دانييل أورتيغا سآفيدرا، رئيس جمهورية نيكاراغوا.

وسوف أكون ممتناً إذا ما عملتم على تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو إيكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رؤساء البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم من رئيس نيكاراغوا

يسرني أن أكتب لكم في نهاية ثلاثة أعوام من جهود السلم التي أخذتها على عاتقها مجموعة كونتادورا. وقد ساهمت الجهود التي بذلتموها أنتم وحكوماتكم في تلك المجموعة بفعالية في الدفاع عن مبادىء تقرير المصير، والاستقلال، والسيادة، وعدم التدخل، ورفض استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة، والمطالبة في الوقت نفسه بحل المشاكل الخطيرة التي تؤثر على منطقة أمريكا الوسطى من خلال الحوار والتفاوض.

بيد أن تلك الإنجازات قد أعيقت كنتيجة لاستمرار سياسة العدوان التي أبقت عليها حكومة الولايات المتحدة ضد بلدي. ولقد كانت سياسة الدعم المستمر لقوى الثورة المضادة التي تهاجم نيكاراغوا، وعدم توقف مناورات الولايات المتحدة الحربية في هندوراس قرب الحدود النيكاراغوية وأعمال العدوان الاقتصادي والسياسي عقبات حقيقية أمام إحراز نتائج أحسن.

وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ [*S/17634*، المرفق]، "لن يكون هناك أي حل أو صك فعّال في أمريكا الوسطى ما لم يتوقف حكّام الولايات المتحدة تماماً عن مهاجمة شعب نيكاراغوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأساليب مستترة أو بأية وسائل أخرى".

وبالتالي فإنه من الضروري، لكي تتقدم المفاوضات، أن توقف الولايات المتحدة العدوان ضد نيكاراغوا، بإعطائها التزاماً رسمياً وفعالاً بأن لا تقوم بأعمال عدوانية جديدة في المستقبل وأن تحترم أي اتفاقات سلم قد تنجز عن طريق جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم.

ويتميز الوضع السياسي الراهن بمحاولة جديدة تقوم بها حكومة الولايات المتحدة لتصعيد حرب المرتزقة التي تشنها على نيكاراغوا، وذلك بطلب أموال إضافية لتلك القوة، وتوفير أسلحة متقدمة أكثر فأكثر لها، وبمناورات حربية جديدة للولايات المتحدة على الأراضي الهندوراسية وبزيادة تهديدات ومغالاة حكومة الولايات المتحدة.

إن هذا يجبرنا على اتخاذ خطوات من شأنها أن تزيل بفعالية هذه العوامل المثيرة للتوتر في المنطقة، حتى يمكننا أن نتقدم في عملية صنع السلم في منطقة أمريكا الوسطى. وإنني لهذا أغتنم هذه الفرصة لأنقل إليكم بعض المقترحات النيكاراغوية التي ترمي إلى تعزيز عملية تفاوض كونتادورا، التي تتمتع اليوم بتأييد فريق الدعم، وتهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية لكي تسمح بحل سلمي عن طريق التفاوض لأزمة أمريكا الوسطى داخل إطار الاحترام الأكمل لمبادىء القانون الدولي.

وتقدم تلك المقترحات النيكاراغوية في سياق الآراء التي عبَّر عنها وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا في البلاغ الصادر في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ [*S/17350*، المرفق]. فقد ذكروا في ذلك البلاغ، مجموعة من الأعمال ترمي إلى تشجيع عملية السلم في المنطقة من خلال تعزيز جوّ من الوفاق في المنطقة وأشاروا إلى الحاجة الملحَّة لتحقيق استئناف الحوار بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا.

وقد صرحت حكومة نيكاراغوا باستمرار بأن إمكانيات السلم في المنطقة تعتمد أساساً على تحقيق تفاهم بين حكومتي الولايات المتحدة ونيكاراغوا عن طريق الحوار الثنائي. إن هذا الاقتناع يجعل حكومة نيكاراغوا تقترح على البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الأعمال التالية:

١ - يجب اتخاذ تدابير محددة لتحقيق إجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا، عن طريق عقد اجتماع بين جورج شولتز، وزير خارجية الولايات المتحدة وميغيل ديسكوتو، وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا. ويجب أن تؤدي تلك المفاوضات إلى حل المشاكل الثنائية وأن تقيم علاقات طبيعية بين البلدين، على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

٢ - يجب أن تُشجع بلدان أمريكا الوسطى على أن تتفاوض على معاهدة عامة تجسِّد المبادىء الرئيسية للقانون الدولي، مثل احترام مبدأ

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1074-S/17733.

عدم التدخل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن نشجع عقد اتفاقات أو معاهدات سلم ثنائية بين بلدان أمريكا الوسطى وإنشاء أجهزة مثل اللجان المختلطة، التي سوف تعزز الثقة والتفاهم بين بلدان المنطقة وسوف تسهّل استمرار عملية التفاوض داخل إطار كونتادورا.

٣ - يجب أن ينظم اجتماع لرؤساء أمريكا الوسطى في أيار/مايو من هذا العام بهدف عقد المعاهدة العامة بين بلدان أمريكا الوسطى، التي يجب أن تبدأ المناقشات بشأنها بمناسبة تنصيب رئيس غواتيمالا فينيسيو سيريزو.

إن الهدف الأساسي من تلك المقترحات النيكاراغوية هو تهيئة ظروف تساعد على التفاهم والثقة فيما بين بلدان أمريكا الوسطى وتسهّل بذلك مواصلة مفاوضات كونتادورا لتحقيق السلم في أمريكا الوسطى.

الوثيقة S/17734*

رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

يشرفني أن أنقل إليكم طيه، للعلم، نص البلاغ الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ عن لجنة التحقيق في جرائم حرب دعاة التوسع والهيمنة الصينيين ضد فييت نام.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بوي سوان نات
الممثل الدائم بالنيابة لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ عن لجنة التحقيق في جرائم حرب دعاة التوسع والهيمنة الصينيين ضد فييت نام

واصل الرجعيون داخل الدوائر الحاكمة الصينية، سياستهم العدائية إزاء جمهورية فييت نام الاشتراكية، في عام ١٩٨٥، وذلك من خلال خطط وحيل متزايدة الغدر، ومن خلال الجمع بين حربهم التخريبية متعددة الأوجه وحرب ابتلاع الحدود، مع اقتراف جرائم جديدة عديدة ضد شعب فييت نام.

فمن أجل صرف الرأي العام في الداخل والخارج وتغطية جرائم حرب الرجعيين الصينيين، أقاموا الدنيا وأقعدوها بشأن "رغبتهم في استئناف الصداقة الصينية - الفييتنامية وصيانة الاستقرار والسلم على طول الحدود المشتركة بين البلدين"، من ناحية، وأبقوا، من ناحية أخرى، عدداً كبيراً من جنودهم على طول الحدود الصينية - الفييتنامية، بما في ذلك العديد من فيالق الجيش والفرق النظامية، وأكثرها معبأة من مختلف المناطق العسكرية الكبرى. وكانت القوات الصينية تحتشد أساساً في مناطق مقابلة لمقاطعات ها توبان، طاو بانغ، ولانغ سونه الفييتنامية. وأرسل المزيد من الطائرات الحربية إلى القواعد الجوية بالقرب من حدود فييت نام. ونقلت كمية ضخمة من المعدات والوسائل الحربية إلى مناطق قريبة من الحدود. وإضافة إلى ذلك، دعم الرجعيون الصينيون تحصيناتهم وبنوا المزيد من الطرق، حتى على التلال الفييتنامية التي احتلوها دون صبغة قانونية، وذلك بهدف ممارسة ضغط دائم على فييت نام، وإيجاد توتر دائم على طول الحدود الصينية - الفييتنامية.

وقبل كل هجوم من الهجمات التي يشنها حكام الصين لابتلاع الحدود، يتهمون فييت نام زوراً بغزو الصين، مما يحمل الصين على "رد الهجوم دفاعاً عن النفس". وزار العديد من وفود كبار المسؤولين الصينيين مناطق الحدود إما لتفقد ساحات القتال أو لإثارة المشاعر المعادية لفييت نام فيما بين الشعب والجيش الصينيين. وفي نفس الوقت، ذكر العديد من القادة الصينيين مراراً وتكراراً وبصلف أنهم سيلقنون فييت نام "درساً ثانياً" أو سيبقون حالة المجابهة الدائمة في المنطقة الصينية الفييتنامية وما إلى غير ذلك.

إن دعاة التوسع والهيمنة الصينيين هؤلاء قاموا باستمرار بحربهم لابتلاع الأراضي مغتصبين كل قطعة أرض وكل تل لفييت نام في منطقة الحدود. وقد قاموا بنقل مراكز الحدود لتغيير الوضع الراهن على خط الحدود حسب ما تنص عليه اتفاقيتا عامي ١٨٨٧ [٢] و ١٨٩٥ [٣]، وقضموا العديد من مناطق فييت نام على الحدود الشمالية قضماً شديداً:

١ - شنّت القوات الصينية هجمات في العديد من المناسبات، بكتائب أو أفواج تدعمها المدفعية، سعياً لاغتصاب عدد من مناطق فييت نام في منطقة في سوبين بمحافظة ها توبان وفي منطقة ها لانغ بمحافظة كاو بانغ. وفي منطقة في سوبين وحدها، شنّت القوات الصينية في السنة الماضية ١٥٠ هجوماً لاغتصاب الأراضي.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/88-S/17734.

٢ ـ أطلق رجال المدفعية الصينيون أكثر من مليون قذيفة من قذائف المدفعية ومدافع الهاون والصواريخ وغيرها من الأسلحة النارية ضد العديد من الأماكن في منطقة الحدود الشمالية لفييت نام، التي يقع بعضها على مسافة تتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ كيلومتراً داخل فييت نام، وخاصة في كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وآذار/مارس، وحزيران/يونيه، وتموز/يوليه، وأيلول/سبتمبر. وتعرضت منطقة في سوبين وحدها لعشرين قصفاً، بأكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ قذيفة من قذائف المدفعية ومدافع الهاون؛ ودامت بعض عمليات القصف ١٠ أيام. وأطلقت خمسون ألف قذيفة يومياً على قرى تانه توى، وتانه دوق، وبونغ تيان، ومينه تان وغيرها من القرى.

٣ ـ تسلل المئات من الجواسيس الصينيين ومختلف جماعات الكشافة والمغاوير ٢٨٥ داخل المقاطعات الست الواقعة على الحدود الشمالية لفييت نام لجمع معلومات للاستخبارات وللقيام بحرب نفسية ونصب الكمائن واختطاف ملاكات ومدنيين فييتناميين، وتخريب منشآت فييت نام الاقتصادية بالعديد من الأعمال المخادعة، بما فيها إحراق الغابات.

٤ ـ توغلت السفن الحربية والزوارق المسلحة الصينية حوالي ٥٠٠ مرة في مياه فييت نام بين محافظتي كوانغ نينه وبينه ترى تيين بوسط فييت نام وذلك للقيام بأنشطة تجسس وتعريض حياة الصيادين الفييتناميين وعملهم اليومي للتهديد.

٥ ـ قامت الطائرات الصينية بمئات من الطلعات بالقرب من حدود فييت نام وتوغل بعضها لمسافات تبلغ من ٥ إلى ١٠ كيلومترات في المجال الجوي لمحافظات لاي شاو، وها تويان، وكاو بانغ.

إن جميع الأعمال الإجرامية المذكورة أعلاه التي اقترفها الرجعيون في الدوائر الحاكمة الصينية خلقت توتراً دائماً على طول حدود فييت نام البرية مع الصين، وكبّدت شعب فييت نام خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.

فقد قتل ٩٢ شخصاً، وجرح ١٦٧ شخصاً، واختطف ٣٠ شخصاً آخر ونقلوا إلى الصين. ودمّر ٥٠٠ بيت، وثلاث مدارس عامة للتعليم الأساسي وأكثر من ٢٠ ٠٠٠ هكتار من المحاصيل الغذائية والصناعية وغابات الأخشاب. وقتل أو نقل إلى الصين أكثر من ١ ٠٠٠ جاموسة وبقرة وثور وحصان وعدد كبير من الحيوانات الأليفة الأخرى.

ومؤخراً وخلال موسم الفيضانات، قام دعاة التوسع الصينيون بوحشية، بإلقاء ألغام في الأنهار التي تتدفق مياهها من الصين إلى فييت نام بهدف قتل المدنيين وتعطيل الأعمال السلمية التي يقوم بها شعب فييت نام. ومنذ أيار/مايو ١٩٨٥، انفجرت الألغام الصينية في أكثر من ١٠٠ مرة في محافظات ها تويان، وفينه فو، وها سون بينه وها نام تينه، وتاي بينه، وهاي هونغ وفي ضواحي هانوي وهاي فونغ التي ترويها مياه نهر لو (النهر الصافي) والنهر الأحمر، مما تسبب في قتل أكبر من ٣٠ شخصاً وجرح ٦٠ شخصاً آخر.

إن الرجعيين في الدوائر الحاكمة الصينية واصلوا تصعيد الحرب النفسية، بالتواطؤ مع الرجعيين الدوليين الآخرين، سعياً للنيل من فييت نام سياسياً وايديولوجيا. وكثفوا دعايتهم لفصم فييت نام عن لاوس وكمبوتشيا، والبلدان الاشتراكية والقوى التقدمية في العالم، بأمل عزل فييت نام دولياً. وفي نفس الوقت، رفضوا جميع مقترحات فييت نام ذات النية الحسنة والإيجابية والهادفة إلى تطبيع العلاقات بين البلدن من خلال المفاوضات.

إن جميع هذه التحركات والخطط التي قام بها الرجعيون في الدوائر الحاكمة في بكين في عام ١٩٨٥ تظهر بوضوح أكثر أن سياستهم العدائية إزاء فييت نام لم تتغير قيد أنملة، بل إنها أصبحت أكثر غدراً.

إن شعب فييت نام يرغب دائماً في أن ينعم بالسلم من أجل بناء بلده وحياته وأن يستعيد صداقته التقليدية مع الشعب الصيني. غير أن شعب فييت نام يعقد العزم على الرد على جميع أعمال اغتصاب الأراضي والقصف والاستفزاز التي يقترفها دعاة التوسع والهيمنة الصينيون وذلك من أجل الدفاع بقوة عن استقلال جمهورية فييت نام الاشتراكية وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

الوثيقة S/17735

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تونس

[الأصل: بالفرنسية]
[١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

يهدي الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام، ويتشرف بأن يرفق طيه بناءً على تعليمات من حكومته، رسالة للرد على الرسالة الاسرائيلية المؤرخة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ [انظر *S/17659/Rev.1*] بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٧٣ (١٩٨٥).

ويكون الممثل الدائم لتونس ممتناً لو تكرّم الأمين العام بتعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

ردّ تونس على رسالة اسرائيل بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٧٣ (١٩٨٥)

تلاحظ الحكومة التونسية، وقد درست ردّ اسرائيل الموجّه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ والوارد في تقريره [*S/17659/Rev.1*]، أن اسرائيل تردد في واقع الأمر نظرية سبق وأن عرضتها، ورفضها المجتمع الدولي بالإجماع.

إن محرري هذه المذكرة يرددون حججاً سبق وأن فنّدت، ولا يمكن بالتالي إلا أن يكون مآلها الرفض. فقد أدان المجلس فعلاً بقراره ٥٧٣ (١٩٨٥) ودون معارضة "العدوان المسلح الذي اقترفته اسرائيل على الأراضي التونسية، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون وقواعد السلوك الدوليين".

ومن غير المقبول أن تقوم دولة، تدين بوجودها لقرار اتخذته الأمم المتحدة، بالسماح لنفسها بحق عدم الامتثال لقرارات المنظمة كلما تندد هذه المنظمة بعدم وفائها بالتزاماتها الدولية أو بإدانة الانتهاكات والتعديات التي تقترفها ضد الميثاق والقانون الدولي.

ويجدر التذكير بأن اسرائيل قبلت فور انضمامها إلى الأمم المتحدة في ١١ أيار/مايو ١٩٤٨ قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د - ٣) الذي ينص على أن اسرائيل دولة محبّة للسلم تقبل الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق، وقادرة على الوفاء بها ومستعدة للقيام بذلك. ويحق للمجتمع الدولي بناءً على هذا القرار أن يطالب اسرائيل بالخصوص باحترام قرارات مجلس الأمن، بدل الاستمرار في تعمد الاستهزاء بها.

إن اسرائيل تعتزم، برفض القرار ٥٧٣ (١٩٨٥)، الطعن في صحة قرار المجلس واقناع المجتمع الدولي بأن عدوانها لم يكن موجّهاً ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لتونس، وإنما كان يهدف إلى ضرب منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم أن المجلس رفض هذه الحجة، فإن الحكومة التونسية ترغب في التذكير بأن تقرير تقييم الأضرار، المرفق بتقرير الأمين العام، يثبت أن الأمر يتعلق فعلاً بعدوان صارخ على الأراضي التونسية.

إن اتهام تونس من ناحية أخرى بأنها "لم تف بالتزاماتها بحفظ السلم" وبأنها تستخدم كقاعدة تنطلق منها عمليات إرهابية يمثل تشويها خطيرا للحقائق، بهدف الإضرار بتونس وتشويه سمعتها كبلد سلمي ومتسامح، وبلد يحترم مبادىء القانون والسلوك الدولية.

إن تونس لا يسعها أن تتجاهل أو تغض الطرف عن التهديد الذي لا يزال يخيم على أمنها وعلى أمن البلدان الأخرى التي تنهمها اسرائيل بإيواء أبنية منظمة التحرير الفلسطينية وبعثاتها. إن رسالة اسرائيل التي تصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها "المركز العصبي للإرهاب العالمي"، بكل ما يتضمنه ذلك من عواقب، لا تعني بالتالي أن محرريها لن ينتهكوا قرار المجلس، ويسمحوا لأنفسهم، من جانب واحد بالحق في الهجوم من جديد على تونس، ثم التذرع بنفس العلل الكاذبة.

علاوة على ذلك فمن الواضح أن تنفيذ القرار ٥٧٣ (١٩٨٥) يستلزم بوضوح من ناحية أخرى ألا تمتنع اسرائيل فحسب عن اقتراف أعمال عدوانية أو التهديد باقترافها، بل وأن تمتثل للفقرة ٤ التي يرى المجلس فيها أن من حق تونس أن تحصل على تعويضات مناسبة.

وعلى عكس ذلك، تتجاهل اسرائيل في ردها، عمداً، هذا الالتزام المترتب على عملها العدواني، ولذا لا تعتبر نفسها ملتزمة بهذا المطلب الذي أورده المجلس.

إن ردّ اسرائيل يؤكد موقف التحدي لاسرائيل واحتقارها لقرارات الأمم المتحدة.

إن موقف الرفض البات والقاطع لقرار اتخذه المجلس - التي تكون قراراته إلزامية - ينبغي أن يمثل في حد ذاته موضوع قلق وئيي لدى المجلس. فتونس تعتبر فعلاً أن رفض دولة عضو تنفيذ قرار اعتمده مجلس الأمن بالإجماع، أو حتى الاعتراف به، أمر يطرح مشكلة تتعلق بذات عضوية هذه الدولة للمنظمة. فبرفض اسرائيل الامتثال للقرار وباستثناء نفسها من الالتزامات الواردة في قرارات المجلس، تستبعد اسرائيل نفسها من المنظمة.

إن مجلس الأمن، بموجب المهمة التي يلقيها على عاتق الميثاق والمسؤوليات التي يضطلع بها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، لا يسعه أن يسمح للدولة التي تتحمل مسؤولية شن العدوان على تونس بأن ترفض الامتثال لقرار المجتمع الدولي وأن تستمر في انتهاك قراراته عمداً، وأن تضع نفسها فوق القانون الدولي وخارج نطاقه.

ويجب على المجلس أن يفرض على اسرائيل قراره أو أن يطبق عليها الجزاءات التي يراها ملائمة وذلك من أجل تأكيد مصداقيته.

إن تونس تعهد إلى المجلس بكفالة التنفيذ الكامل للقرار ٥٧٣ (١٩٨٥)، وأن هذا الموقف سيعزز يقينها بمبادىء وأهداف المنظمة.

ومع هذا، تحتفظ الحكومة التونسية بأن تقوم، في الوقت المناسب، بأي إجراء ضروري تتطلبه الحالة.

الوثيقة S/17736*

رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك

[الأصل: بالاسبانية]
[١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

نتشرف بأن نرفق لكم نسخة من الرسالة التي أصدرها في مدينة كاراباييدا بفنزويلا في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم. برجاء التفضل بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقه على جميع الدول الأعضاء بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1075-S/17736.

(توقيع) ديفيد ساموديو
الممثل الدائم لبنما
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خ. ف. سوكري فيغاريّا
الممثل الدائم لفنزويلا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارلوس البان الغـوين
الممثل الدائم لكولومبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماريو مويا بالينسيا
الممثل الدائم للمكسيك
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارلوس م. مونيز
الممثل الدائم للارجنتين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوليو سيسار لوبيناتشي
الممثل الدائم لأوروغواي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خورخي أ. ماسييل
الممثل الدائم للبرازيل
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارلوس ألزامورا
الممثل الدائم لبيرو
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

رسالة كاراباييدا من أجل السلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى

إن وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم المجتمعين في كاراباييدا (فنزويلا) في يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ يعلنون أنه من الملح والضروري إزاء الأخطار المتزايدة التي تهدد السلم في أمريكا الوسطى وإزاء خطر حدوث فراغ دبلوماسي يزيد من التوترات الموجودة في المنطقة، إعطاء دفعة جديدة لعملية المفاوضات التي ترعاها مجموعة كونتادورا. وإن عملية المفاوضات هذه يجب أن تؤدي بأسرع ما يمكن إلى توقيع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [*S/17549* المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، **المرفق الخامس**]، التي هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تفاهم سياسي عام يتيح قيام تعايش سلمي مثمر يتسم بالاحترام المتبادل بين جميع بلدان المنطقة.

ويلاحظ الوزراء أنه بعد ٣٦ شهراً من المفاوضات لا تزال توجد مواقف وأوضاع تجعل من الصعب إبرام اتفاق عام وشامل يتيح التغلب على جو العداوة ووقف سباق التسلح والتدخل الأجنبي وسياسة القوة. ومن ثم، فإنه من أجل استعادة جو الثقة اللازم لتأمين الإدارة السياسية للأطراف من أجل توقيع كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى يرى وزراء الخارجية أنه يتعين:

(أ) تحديد الأسس الدائمة للسلم في أمريكا الوسطى؛

(ب) تحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز إرساء تلك الأسس وتنمية الثقة المتبادلة؛

(ج) القيام فوراً بالمساعي الدبلوماسية اللازمة للحصول على التأييد الصريح لتلك الأسس والإجراءات من جانب جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر؛

(د) عرض مساعيهم الحميدة من أجل أي مبادرات أخرى تكون لازمة؛

(هـ) تنفيذ المهام المتصلة بالتعجيل بتوقيع وبدء نفاذ وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى.

أولاً ـ الأسس الدائمة للسلم في أمريكا الوسطى

يجب أن يقوم أي حل دائم للنزاع في أمريكا الوسطى على أسس متوازنة وعادلة تعبّر عن التقليد والأمل المتمثلين في التعايش المتمدين بين شعوب أمريكا اللاتينية ومن أجل ذلك حدد وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الأسس الدائمة التالية للسلم في أمريكا الوسطى:

١ ـ **الحل الأمريكي اللاتيني**: وهذا يعني أن حل مشاكل أمريكا اللاتينية يجب أن ينبثق عن المنطقة ذاتها وأن تضمنه نفس المنطقة حتى لا يزج بها في النزاع الاستراتيجي العالمي بين الشرق والغرب؛

٢ ـ **تقرير المصير**: وهذا يعني حرية كل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية في أن يختار نظامه الاجتماعي والسياسي، وأن يقيم على الصعيد الداخلي نظام الحكم الذي يقرره مجموع شعبه بحرية؛

٣ ـ **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى**: وهذا يعني أنه لا يمكن لأي بلد أن يؤثر بشكل مباشر بعمله أو بشكل غير مباشر عن طريق طرف ثالث في الوضع السياسي في دول أمريكا اللاتينية أو يمس سيادتها بأي شكل من الأشكال؛

٤ ـ **السلامة الإقليمية**: وهي تعني الاعتراف لكل بلد من البلدان بحدود عمل يتمتع فيها بحرية ممارسة سيادته وينظم سلوكه خارجها بالالتزام الدقيق بقواعد القانون الدولي؛

٥ ـ **الديمقراطية التعددية**: وهي تعني ممارسة حق الاقتراع العام الذي يطبق عن طريق انتخابات حرة ودورية تشرف عليها أجهزة وطنية مستقلة؛ وتعدد الأحزاب بطريقة تتيح التمثيل القانوني والمنظم لكل فكر ونشاط سياسي في المجتمع؛ وحكم الأغلبية وضمان الحريات والحقوق الأساسية لجميع المواطنين واحترام حقوق الأقليات السياسية في إطار النظام الدستوري؛

٦ ـ عدم وجود أسلحة أو قواعد عسكرية تهدد السلم والأمن في المنطقة؛

٧ ـ عدم قيام بلدان المنطقة أو البلدان التي لها مصالح فيها بأعمال عسكرية، تنطوي على عدوان على البلدان الأخرى أو تشكل تهديداً للسلم وللمنطقة؛

٨ ـ عدم وجود قوات أجنبية أو خبراء أجانب؛

٩ ـ عدم تقديم أي دعم سياسي أو إداري أو عسكري إلى المجموعات التي تستهدف تقويض أو زعزعة النظام الدستوري في دول أمريكا اللاتينية عن طريق استعمال القوة أو القيام بأعمال إرهابية أياً كان نوع هذه الأعمال؛

١٠ ـ احترام حقوق الإنسان: وهذا يعني الاحترام غير المقيد للحريات المدنية، والسياسية والدينية مما يكفل الناء الكامل لجميع المواطنين مادياً وروحياً؛

ثانياً ـ الأعمال اللازمة لضمان توفير الأسس الدائمة للسلم

من أجل التحقيق الفعّال للأسس الدائمة للسلم يلزم توليد جو الثقة المتبادلة الذي يحيي روح التفاوض ويعكس الإرادة السياسية لتحقيق الدعم الفعّال للأسس التي ستعتمد من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في توقيع وبدء نفاذ وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى.

ومن أجل هذا يلزم اتخاذ الإجراءات التالية على سبيل الأولوية:

١ ـ استئناف واختتام المفاوضات الرامية إلى توقيع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى.

٢ ـ وقف الدعم الخارجي المقدم إلى القوات غير النظامية التي تعمل في المنطقة.

٣ ـ وقف الدعم المقدم لحركات التمرد في جميع بلدان المنطقة.

٤ ـ تجميد عمليات الحصول على الأسلحة عند مستواها الحالي وتخفيضها تدريجياً.

٥ ـ وقف المناورات العسكرية الدولية.

٦ ـ الاستغناء تدريجياً ونهائياً عن الخبراء العسكريين الأجانب والمنشآت العسكرية الأجنبية.

٧ ـ تعهد كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في إعلانات من جانب واحد بعدم الاعتداء.

٨ ـ اتخاذ خطوات فعّالة ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والإعمال الكامل لحقوق الإنسان وحريات الأفراد.

٩ ـ تنمية التعاون الإقليمي والدولي من أجل تخفيف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تعاني منها منطقة أمريكا الوسطى.

ثالثاً ـ إقرار الأسس الدائمة للسلم والاجراءات المحددة

وافقت البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا على أن تبدأ على الفور بالتعاون اللازم من البلدان الأعضاء في فريق الدعم. المساعي الدبلوماسية الرامية إلى الحصول على تعهدات صريحة بالالتزام بهذه الأسس والإجراءات من بلدان أمريكا الوسطى الخمسة وسائر أعضاء المجتمع الدولي المهتمة بإقرار السلم في المنطقة، ولاسيما سائر بلدان القارة الأمريكية.

رابعاً ـ المساعي الحميدة

تعرض البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا، بتأييد من البلدان الأعضاء في فريق الدعم مساعيها الحميدة من أجل تيسير القيام بالإجراءات التالية:

١ ـ تعزيز الإجراءات الجديدة للمصالحة الوطنية وفقاً للإطار القانوني الساري في كل بلد، نظراً لأن الاستقرار الإقليمي يتطلب أيضاً التهدئة الداخلية في الحالات التي توجد فيها انقسامات عميقة داخل المجتمع.

٢ ـ الترحيب باقتراح رئيس غواتيمالا المنتخب الداعي إلى بدء عملية تشاور بشأن الموقف الإقليمي بين الهيئات التشريعية في أمريكا الوسطى من أجل تشكيل برلمان في المنطقة. وهذا من شأنه أن يسهم في زيادة تفهم مشاكل المنطقة وفي تعزيز جهود التفاوض.

٣ ـ التعجيل باستئناف المحادثات بين حكومتي الولايات المتحدة ونيكاراغوا من أجل تسوية خلافاتها وتحديد أوجه التفاهم الممكنة. وإن إجراء مفاوضات تتسم بالاحترام المتبادل بينهما وتنطوي على تنازلات متبادلة وعادلة هو شرط لازم لتحقيق الانفراج الإقليمي.

وقد أتاح حوار مانزانيّو تحديد الأسس اللازمة لإجراء تفاوض سليم يجدر عدم تأجيله وإلا سينفتح المجال لتهديدات خطيرة للسلم والاستقرار في أمريكا اللاتينية. ويمكن إزالة العقبات التي أعاقت هذا المسعى لو أبدى هذان الطرفان الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين.

خامساً ـ توقيع وبدء نفاذ وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

قرر وزراء العلاقات الخارجية الثمانية بذل كل الجهود الممكنة من أجل التعجيل بالمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى توقيع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى، بسرعة وبدء نفاذها.

كاراباييدا (فنزويلا)، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦

(توقيع) خورخي أباديا أرياس
وزير العلاقات الخارجية لجمهورية بنا

(توقيع) سيمون البرتو كونسالفي
وزير العلاقات الخارجية لجمهورية فنزويلا

(توقيع) اوغوسطو راميريز اوكامبو
وزير العلاقات الخارجية لجمهورية كولومبيا

(توقيع) برناردو سيبولفيدا آمور
وزير العلاقات الخارجية للمكسيك

(توقيع) دانتي كابوتو
وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية للجمهورية الأرجنتينية

(توقيع) انريكي ف. اغليسياس
وزير العلاقات الخارجية لجمهورية أوروغواي الشرقية

(توقيع) اولافو سيتوبال
وزير العلاقات الخارجية لجمهورية البرازيل الاتحادية

(توقيع) ألان، واغنر تيزون
وزير العلاقات الخارجية لبيرو

الوثيقة S/17737 *

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

إلحاقاً لرسالتي المؤرخة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ [*S/17690*]، يشرفني أن أخطركم أن حكومة باكستان قد رفضت ادعاءات سلطات كابول بأنه في ١١ و١٢ و١٤ و٣٠ و٣١ كانون الأول/ديسمبر، وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، خرقت الطائرات العمودية وغيرها من الطائرات الباكستانية المجال الجوي الأفغاني في محافظة كونارها وفي منطقة توركهام، وذلك باعتبار أنه ليس لهذه الادعاءات أي أساس. وقد أبلغ رفض باكستان لهذه الادعاءات إلى القائم بالأعمال الأفغاني في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/89-S/17737.

الوثيقة S/17738 *

رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أبلغكم بأن القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، ولفت انتباهه إلى ما يلي:

" إن حكومة باكستان العسكرية وضعت مناطق الحدود، وخاصة مناطق قبيلتي افريدي وشينوار الحرتين، تحت ضغط وحصار عسكريين بسبب قيامهما مؤخراً بتعبئة عسكرية تشمل دبابات ومركبات مدرعة وغيرها من الأسلحة الثقيلة.

" إن حكومة باكستان العسكرية لجأت بلا هوادة إلى التدمير والعدوان والتدخل في المناطق القبلية، وذلك بإشعال

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/90-S/17738.

النار في قرى ونجوع وبيوت ومساجد وأزالتها، منتهكة بذلك العادات والتقاليد التاريخية والوطنية لقبائل المناطق الحرة الباسلة انتهاكاً كاملاً.

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعرب عن انشغالها وقلقها العميقين بشأن عمليات التعبئة العسكرية هذه التي تقوم بها حكومة باكستان، فضلا عن استمرارها، وتلفت انتباه حكومة باكستان العسكرية إلى مغبة هذه الأعمال الاستفزازية".

وأتشرف أيضاً بأن أطلب إليكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17739 *

رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

إن حكومة اسرائيل ترفض تماماً التحريفات الجسيمة التي وردت في الرسالة المؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ من ممثل الأردن [S/17727] بشأن الأحداث الأخيرة في القدس.

وفيما يلي حقائق ما حدث في الواقع في القدس: كان عدة أعضاء من لجنة الشؤون الداخلية بالكنيست في زيارة روتينية للأماكن المقدسة في قبة الضخرة. إن اسرائيل، برغم كل شيء، تضمن حرية الوصول إلى تلك الأماكن لأي شخص، بما في ذلك طبعاً ممثلوها ومشرعوها المنتخبون. ومع ذلك، وعملاً بالمجاملة المعتادة نسّقت الزيارات مسبقاً مع السلطات المسؤولة عن الوقف، وهي السلطات الدينية للمسلمين. وأثناء كل من الزيارتين، أثارت حفنة من المتطرفين، ما كاد أن يصل إلى حد الشغب محاولة قلب جولة مسالمة إلى مواجهة دينية، مهددة بذلك سلامة أعضاء الكنيست.

وقد تصرفت السلطات الاسرائيلية بأكبر قدر من ضبط النفس في وجه ذلك الاستفزاز. وحالت دون سفك الدماء وانتشار العنف. فلم يصب أحد بأذى ولم تلحق أية أضرار بالممتلكات. وإذا كان لأحد أن يقدم شكوى على الإطلاق، فلتكن ضد التحريضات من الدخلاء الذين يسعون إلى زعزعة التعايش السلمي الذي اتسمت به الحياة الدينية في القدس منذ إعادة توحيد المدينة في عام ١٩٦٧.

إن ذلك التعايش السلمي والتسامح، لم يسد، للأسف، خلال الاحتلال الأردني. لقد حرمت السلطات الأردنية اليهود والمسيحيين من الوصول بدون عائق إلى أماكنهم المقدسة ودمّروا ودنّسوا المقابر والمعابد اليهودية بصورة منتظمة، وهي ممارسة أتقنتها منذ ذلك الحين منظمة التحرير الفلسطينية التي توجه هجماتها الغادرة إلى المعابد اليهودية في جميع أرجاء العالم، من كوبنهاغن إلى باريس إلى روما.

واسرائيل، في المقابل، ملتزمة بحرية الأديان وتكفل حقوق جميع الطوائف، بما في ذلك حق حرية الوصول. وهي تتيح للسلطات الدينية المختلفة إدارة أماكنها المقدسة بنفسها. وبموجب هذا الترتيب تدير السلطات المسؤولة عن الوقف قبة الصخرة بحرامس تابعين لها، بينما يكون النظام العام والأمن العام من مسؤولية الشرطة. وهل هناك أي مكان آخر في الشرق الأوسط يمكن للمرء أن يشير إلى مثل ذلك التعايش السلمي بين الأديان المختلفة؟

وهكذا فإنه لايوجد أساس، لا في السجل العام ولا في هذه الحالة المحددة للهرج الجماعي الذي يحاول البعض إحداثه هنا. ونحن نجد شبهاً غريباً بين هذه الحملة غير العادية للحض على الكراهية الدينية والاتهام الذي زعم فيه منذ ثلاثة أعوام أن اسرائيل قد سمّمت بنات في قرى عربية، وهو اتهام ثبت أنه مختلق بالمثل.

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/91-S/17739.

الوثيـقة S/17740

رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل المغرب

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أتشرف بأن ألفت انتباهكم إلى التهديد الخطير الذي تشكله على السلم والأمن الدوليين أعمال التدنيس التي ارتكبتها اسرائيل مؤخراً ضد الحرم الشريف بالقدس، وبأن أرجو عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في هذه الحالة.

(توقيع) مولاي المهدي العلوي
الممثل الدائم للمغرب
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17741

رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة

[الأصل: بالعربية]
[١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بصفتي رئيساً لمجموعة الدول العربية بالأمم المتحدة خلال شهر كانون الثاني/يناير، أتشرف بالنيابة عن الدول الأعضاء في هذه المجموعة أن ألفت انتباهكم إلى الحالة الخطيرة في القدس الشريف الناتجة عن الأعمال الاسرائيلية المنتهكة لحرمة الحرم الشريف.

وبناءً على ذلك فإنني أرجو عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في تلك الحالة الخطيرة.

(توقيع) محمد حسين الشعّالي
الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17742 *

رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة

[الأصل: بالعربية]
[١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بصفتي رئيساً لمجموعة الدول العربية بالأمم المتحدة خلال شهر كانون الثاني/يناير، أتشرف بأن أرفق طيه نص القرار المعتمد من مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، بشأن التهديدات الأمريكية الصهيونية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

وأرجو توزيعه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد حسين الشعّالي
الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

قرار رقم ٤٥٣٥ د ج ع المعتمد من مجلس جامعة الدول العربية في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦

إن مجلس الجامعة،

في ضوء ما عرضه السيد رئيس وفد الجمهورية العربية السورية بشأن التهديدات الأمريكية الصهيونية المعادية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وما أبداه رؤساء الوفود إلى المجلس حول الموضوع.

وبعد أن ناقش خطورة التهديدات الأمريكية الصهيونية المعادية لدولة عضو في الجامعة العربية، والتي تهدف إلى إرهاب جميع الدول العربية وإلى تصفية نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه الوطنية الكاملة.

وبعد أن ناقش ما يقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل من تحالف استراتيجي.

يقرر:

١ - الإعراب عن استنكاره وإدانته الشديدة للموقف العدائي الذي تنتهجه الحكومة الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

٢ - تأكيد الالتزام بقرار مجلس الجامعة رقم ٤٤٩٧ - ٨٤ المؤرخ في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ بشأن تأييد ودعم الدول العربية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في مواجهة الاجراءات الأمريكية المعادية.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/92-S/17742.

الوثيقة S/17743 *

رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن ألفت انتباهكم مرة أخرى إلى قيام أنقرة بعملية استعمار منتظمة للجزء المحتل في جمهورية قبرص بمستوطنين من البلد الأم تركيا.

وتشهد بوضوح على هذه الممارسة غير القانونية وغير الانسانية، التي تنفذها الحكومة التركية في الأراضي المحتلة من جمهورية قبرص، مقالة نشرت مؤخراً في ملحق قبرص من "غونايدين" عن الفترة ٧ - ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وبينما يعبر كاتب المقال، السيد اوزكير اوزغير، زعيم الحزب

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1076-S/17743.

الجمهوري التركي، عن قلقه العميق بشأن مسألة المستوطنين الأتراك، يذكر أن عدد السكان القبارصة الأتراك يتناقص في المناطق المحتلة وأن هذا الاتجاه سوف يستمر في عام ١٩٨٦، مع ارتفاع تكاليف المعيشة وهجرة الشباب الذين يبقون بلا عمل.

ثم يضيف السيد أوزغير: ''يأتي بدلاً من مواطنينا الذين يرحلون للخارج لكسب لقمة العيش، أناس من تركيا تحت اسم 'قوة عاملة'. وتحول هذه القوة العاملة إلى قوة انتخابية للسياسيين ذوي الاتجاه المحافظ والنعرات الوطنية. وإذا استمرت الحالة على هذا المنوال، فسوف يتعذر قريباً التحدث عن وجود القبارصة الأتراك في قبرص الشمالية''. ويحذر السيد أوزغير كذلك من أنه: ''في هذه المرة يجب أن ندرك أننا نصادف خطر التحول إلى أقلية في قبرص الشمالية... إذا سمحنا بتغليف هذا المسار الذي تتخذه الأحداث بالكلمات الجميلة عن الوطن الأكبر والوطن الأصغر. فسوف نصبح غرباء في عقر دارنا''.

إن الاستعمار المنتظم للمناطق المحتلة من جمهورية قبرص عن طريق أعداد هائلة من المستوطنين من الأناضول التركي يزيد عددهم، وفقاً لمصادر القبارصة الأتراك، على ٦٠ ٠٠٠ شخص، هو سياسة استعمارية بغيضه منطوية على مفارقة تاريخية، تتبعها حكومة تركيا وهدفها هو تغيير الهيكل السكاني للجزيرة. إن انتهاج هذه السياسة واستمرار قبضة تركيا العسكرية التي تمسك بخناق المناطق المحتلة في قبرص يهدفان إلى خدمة مخططات أنقره في التوسع والضم.

وباحتجاجي مرة ثانية، وبأقوى الألفاظ الممكنة، على استمرار هذه الأوضاع غير الشرعية في الأراضي المحتلة من جمهورية قبرص، أو أن أكرر طلب حكومة قبرص بأن تقوموا بالكشف التام لهذه الممارسة المخزية وأن تأخذوا جميع الخطوات التي ترونها مستصوبة وضرورية بغية عدم تشجيع هذه الأعمال المقلقة ووقفها وعكس اتجاهها. إن هذه الأعمال تنتهك أحكاماً واردة في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة قبرص، وتشكل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وتقوض مبادرتكم الجارية.

وسوف أكون ممتناً إذا عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17746 *

رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البلاغ الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ عن مكتب رئيس جمهورية نيكاراغوا.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتوزيع نص هذا البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو إيكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صادر في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦
عن مكتب رئيس جمهورية نيكاراغوا

تعلن وزارة الإعلام والصحافة التابعة لمكتب رئيس جمهورية نيكاراغوا ما يلي:

(١) بمناسبة تقلد السيد فينيسيو سيريزو آفيرالو، سلطة رئيس جمهورية غواتيمالا، تبادل دانييل أورتيغا سافيدرا، رئيس الجمهورية، وجهات النظر مع رؤساء بنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكولومبيا، وكذلك مع الرئيس المنتخب لهندوراس وشخصيات بارزة أخرى كانت موجودة في مدينة غواتيمالا.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1077-S/17746.

وفي الاجتماعات المختلفة التي عقدها الرئيس أورتيغا مع حكام أمريكا الوسطى، تناول القضايا الثنائية وتبادل وجهات النظر بشأن الحالة الدولية وبشأن الوضع الراهن لعملية التفاوض في أمريكا الوسطى.

وفي اجتماع رؤساء بنما والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا والرئيس المنتخب لهندوراس، تم توقيع إعلان اتفق فيه هؤلاء الزعماء على أن يجتمع قريباً رؤساء بلدان أمريكا الوسطى، في موعد يحدد بالاتفاق المتبادل.

(٢) وأبلغ وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الرئيس أورتيغا المواقف الواردة في الرسالة التي وقعها وزراء العلاقات الخارجية المعنيون في كاراباييدا بفنزويلا [*S/17736*، المرفق].

وندد الرئيس أورتيغا، في الاجتماعات التي عقدها مع وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في فريق الدعم، بالعدوان الذي لايزال يرتكب ضد نيكاراغوا وبمواصلة حكومة الولايات المتحدة في إصرارها على تجاهل جهود السلم التي تبذل في أمريكا اللاتينية.

(٣) وأكد الرئيس أورتيغا موقف حكومة نيكاراغوا، الوارد في إعلان ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ [*S/17634*، المرفق]، ومؤداه أنه لن يكون هناك حل فعّال في أمريكا الوسطى مالم يتوقف حكام الولايات المتحدة تماماً عن مهاجمة شعب نيكاراغوا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأساليب مستترة، أو بأية وسيلة أخرى.

(٤) وذكر رئيس الجمهورية أن رسالة كاراباييدا تمثل جداً جديداً من أجل تهيئة جو ملائم يزيل سياسات القوة ويسمح باستئناف عملية التفاوض. وذكر كذلك أن الرسالة قد تعززت بإعلان غواتيمالا، الذي وقعه وزراء العلاقات الخارجية في أمريكا الوسطى في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [٤]، وأعربوا فيه مرة أخرى عن إجماع أمريكا اللاتينية في الرغبة في إيجاد حل سلمي لأزمة أمريكا اللاتينية ورفضها التام لسياسة القوة.

(٥) وأعرب الرئيس عن دعمه القوي لرسالة كاراباييدا. وقال إنه واثق من أنه سيتسنى، بفضل الدعم الدولي، تحقيق تنفيذ الأعمال المتزامنة المتوخاة في تلك الوثيقة وبوجه خاص المحادثات بين نيكاراغوا والولايات المتحدة لغرض التغلب على حالة التوتر وتطبيع العلاقات الثنائية. ومن شأن ذلك كله أن يساعد على إيجاد الظروف الأساسية اللازمة لاستئناف المفاوضات.

(٦) وأكد رئيس الجمهورية من جديد موقف نيكاراغوا المعروف جيداً والمتمثل في أنه مادامت الولايات المتحدة تواصل تصعيدها العدواني ضد بلدنا، فإن نيكاراغوا ستمارس حقها في اقتناء الوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها في مواجهة العدوان.

(٧) وأعرب رئيس الجمهورية، لدى ترحيبه بالجهد المشجع الذي تبذله مجموعة كونتادورا وفريق الدعم، والذي يحظى بدعم أمريكا اللاتينية، عن ثقته في أنه سيتسنى، بفضل الدعم الدولي، إيقاف العدوان الذي يرتكب ضد نيكاراغوا وتحقيق السلم الذي تنشده شعوب أمريكا الوسطى.

الوثيقة S/17749 *

رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن

[الأصل: بالعربية]
[٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

لاحقاً لرسالتي المؤرخة في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ [*S/17727*]، وبناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإبلاغكم ما يلي:

ضمن مسلسل الاعتداءات المتوالية التي يتعرض لها الحرم القدسي الشريف من جماعات يهودية متطرفة بتشجيع ورعاية السلطات الاسرائيلية، حاولت قبل ظهر يوم أمس الأحد ١٩ كانون الثاني/يناير مجموعة من عصابة "كاخ" الإرهابية التي يتزعمها الحاخام ماير كاهانا اقتحام الحرم الشريف. وقد نظمت هذه الجماعة التي تضم عدداً من الحاخامات مظاهرة عنصرية استفزازية انطلقت عنها نداءات تتوعد العرب بالقتل أو الطرد والسيطرة على المسجد الأقصى المبارك. هذا وقد تصدى المواطنون العرب للمقتحمين ومنعوهم من تحقيق غرضهم فيما تجمع أفراد العصابة عند باب المغاربة في حماية جنود الاحتلال الذين قاموا بدورهم باعتقال عدد من المواطنين العرب في المدينة المقدسة.

وقد سبق هذه المحاولة، محاولة اسرائيلية أخرى لتدنيس المسجد الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل يوم الجمعة ١٧ كانون الثاني/يناير، إذ قامت مجموعة من المستوطنين الاسرائيليين باقتحام المسجد أثناء خطبة وصلاة الجمعة، الأمر الذي حدا بالمصلين المسلمين بالتصدي لهؤلاء المستوطنين والحيلولة دون قيامهم بتدنيس المسجد الشريف. وقد وقعت مصادمات بين المصلين من جهة، وبين المستوطنين الاسرائيليين وقوات الاحتلال من جهة أخرى.

إن المحاولة الأخيرة لتدنيس الحرم الشريف وما سبقها من محاولات متكررة لدخول المسجد الأقصى والصلاة فيه منذ عام

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/94-S/17749.

١٩٦٨، والتصريحات السافرة التي يطلقها المسؤولون الاسرائيليون - ومنها تصريحات رئيس الوزراء التي قال فيها إن جميع فلسطين هي أرض اسرائيلية بما فيها الحرم الشريف -، إضافة إلى اقتحام لجنة الشؤون الداخلية في الكنيست للحرم الشريف، ومحاولة شارون في اليوم التالي الدخول إلى ساحة الحرم، تؤكد الأطماع الاسرائيلية في المقدسات الاسلامية.

أرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاروق قصراوي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للأردن
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17751 *

رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل: بالصينية]
[٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

فيما يتلعق بالوثيقة *S/17716* أتشرف بإبلاغكم بما يلي:

١ - إننا نرفض الاتهام الذي وجهته السلطات الأفغانية إلى الصين في الكتاب المعنون: **الكتاب الأبيض: تدخُّل الصين في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية**، الذي عُمِّم بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

٢ - إن المسألة الأفغانية هي نتاج الغزو المسلح من جانب دولة كبرى لأحد بلدان عدم الانحياز المستقلة ذات السيادة. فقد دأبت تلك الدولة الكبرى، طوال ما يربو على ست سنوات، على قتل شعب أفغانستان البريء بوحشية حيث سبّب له آلاماً تجل عن الوصف، وأجبرت قرابة ٥ ملايين لاجيء على الفرار من البلد. كما إن العدوان المسلح الأجنبي يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة ولبقية آسيا. وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبع مناسبات متتالية، وبأغلبية ساحقة، قرارات تطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان [**القرارات دإط ٢/٦ و ٣٧/٣٥ و ٣٤/٣٦ و ٣٧/٣٧ و ٢٩/٣٨ و ١٣/٣٩ و ١٢/٤٠**]. غير أنه لم يتسن حتى الآن التوصل إلى تسوية للمسألة الأفغانية بسبب رفض هذه الدولة الكبرى تنفيذ تلك القرارات.

٣ - إن السياسة الخارجية المستقلة السلمية التي تتبعها الصين تحظى بالثناء عموماً في جميع أرجاء العالم. فالصين تتبع على طول الخط سياسة تقوم على حسن الجوار والصداقة مع أفغانستان. وقد دأبت حكومة الصين وشعبها على التعاطف مع الشعب الأفغاني ومساندته في كفاحه العادل لصون استقلاله الوطني ولمقاومة العدوان الأجنبي. ومنذ قيام إحدى الدول الكبرى بغزو أفغانستان عسكرياً والصين، هي والغالبية الساحقة من بلدان العالم التي تؤيد العدل، تتقيد بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وموقف الصين، في هذا الصدد، وهو موقف واضح وصريح، معروف للجميع ولاغبار عليه. ومما لاطائل وراءه بالمرّة أن تتهم سلطات كابول الصين باطلاً بالتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، عن طريق اختلاق الإشاعات وتشويه الحقائق في محاولة لتحويل انتباه الشعب ولانتشال نفسها من المأزق الذي وقعت فيه. والوسيلة الوحيدة التي يمكن تسوية المسألة الأفغانية بها هي قيام المعتدين الأجانب بسحب جميع القوات من أفغانستان فوراً ودون قيد أو شرط.

٤ - إن الافتراءات التي كالتها السلطات الأفغانية إلى الصين على أساس خرائط سياسية للصين وردت في "أطلس الصين التاريخي" وتبين الحدود القديمة التي يرجع عهدها إلى أكثر من ألف سنة خلت لم تؤد إلا إلى كشف جهل هذه السلطات والوسائل اللاأخلاقية التي لجأت إليها في معارضتها للصين.

وسأكون ممتناً لو قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي لويي
الممثل الدائم للصين
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/95-S/17751.

الوثيقة S/17752 *

رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص مقترحات صادرة عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بعنوان "مبادىء لتسوية مسألة قبرص وطرق تحقيقها".

وسأكون ممتناً لو قمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أ. ترويانوفسكي
الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

المرفق

مبادىء لتسوية مسألة قبرص وطرق تحقيقها

إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اذ يشعر بالقلق البالغ لأن عدم التوصل إلى حل لمشكلة قبرص يمثل تهديداً لوجود جمهورية قبرص بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة وموحدة وغير منحازة، وأيضاً لسلامتها الاقليمية، مقتنع بأن مصالح الأمن عموماً فضلاً عن المصالح الحيوية للشعب القبرصي، تحتم القضاء على بؤر التوتر في قبرص عن طريق التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لمشكلة قبرص.

أ - إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يستند في موقفه إلى الافتراض القائل بأن مثل هذه التسوية لن يكتب لها البقاء إلا إذا تحققت عن طريق الجهود الجماعية لكل الأطراف المعنية وارتكزت على المبادىء التالية:

١ - يجب أن تظل جمهورية قبرص دولة موحدة مستقلة ومتمتعة بالحكم الذاتي مع عدم المساس بسلامتها الاقليمية ويجب أن تمتد سيادتها لتشمل كامل أراضي الجزيرة بدون استثناء. إذ لايمكن قبول تقسيم قبرص بأي شكل من الأشكال أو قيام أي بلد أو بلدان باستيعابها بالكامل أو جزئياً؛

٢ - إن مسائل البنية الداخلية لدولة قبرص، بما في ذلك إمكانية إقامة اتحاد، أمر يجب أن يحسمه القبارصة اليونانيون والأتراك أنفسهم، بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات البناءة التي تراعي المصالح المشروعة للطائفتين، بدون أي تدخل خارجي أو محاولات لفرض قرارات دخيلة عليها. ويجب أن تكفل البنية المقبلة لدولة قبرص الوجود السلمي للطائفتين في ظروف يسودها الأمن التام؛

٣ - ومن الشروط الأساسية للتسوية تجريد أراضي الجزيرة من السلاح، وهو ما يتفق تماماً مع مركز قبرص القائم على عدم الانحياز. فقيام دول أخرى باستعمال الجزيرة لأغراض عسكرية أمر لايمكن قبوله. ويجب أن تسحب جميع قوات الدول الأجنبية من الجزيرة وأن يتوقف نشاط القواعد والمواقع العسكرية الأجنبية. ويجب الاعلان بأن المعاهدات والاتفاقات المجحفة التي تمس سيادة واستقلال جمهورية قبرص لاغية وباطلة؛

٤ - يجب أن تحل مسألة قبرص في إطار الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها.

ويجب أن تتعاون جميع الأطراف مع الأمين العام للمنظمة في الجهود التي يبذلها في سبيل الوساطة، ممتثلاً بدقة للولاية التي عهد بها إليه مجلس الأمن.

ويجب أن يوضع حد لجميع الإجراءات التي تنتج عنها زيادة حدة الحالة في قبرص والتي تشجع تقسيم الجزيرة وتقوض المحادثات بين الطائفتين.

ب - من الطرق الواقعية التي تكفل إيجاد حل جذري للجوانب الدولية لمشكلة قبرص الدعوة في إطار الأمم المتحدة لهذا الغرض، إلى عقد مؤتمر دولي ممثل لجميع الأطراف معني بقبرص.

١ - وقد تفضي أعمال هذا المؤتمر إلى توقيع معاهدة أو وثيقة أخرى تنص على عناصر التسوية التالية المترابطة ترابطا عضوياً: تجريد الجزيرة من السلاح، بما في ذلك انسحاب جميع القوات الأجنبية وإزالة جميع القواعد والمواقع العسكرية الأجنبية؛ ووضع نظام لضمانات دولية فعالة لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها ووحدتها وسلامتها الاقليمية؛ وقيام جميع الأطراف باحترام مركز قبرص بوصفها إحدى دول عدم الانحياز.

٢ - وينبغي للضمانات الدولية المتعلقة باستقلال قبرص أن تنص على استبعاد أي تدخل خارجي في شؤون الجمهورية مستقبلاً. ويمكن أن يكون الضامنون هم الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن أو مجلس الأمن ككل، فضلاً عن اليونان وتركيا وبعض بلدان عدم الانحياز. وتتخذ التدابير اللازمة لتطبيق الضمانات بموافقة جميع البلدان الضامنة معاً. ويجب أن لا تكون قبرص هدفاً لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/96-S/17752.

٣ ـ ويمكن أن يكون المشاركون في المؤتمر جمهورية قبرص (بممثل عن كل طائفة من الطائفتين) واليونان وتركيا وجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن. كما يمكن دعوة دول أخرى، لاسيما من مجموعة عدم الانحياز، للمشاركة في المؤتمر.

ففي مثل هذا المؤتمر الدولي الممثل لكل الأطراف يمكن على وجه الدقة التوصل معاً، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، إلى حلول تكون في صالح كل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك وفي صالح السلم والأمن الدوليين.

والاتحاد السوفياتي، إذ يسترشد بالهدف المتمثل في التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة في قبرص والقضاء على هذه البؤرة من بؤر التوتر في شرقي البحر الأبيض المتوسط، يناشد جميع البلدان أن تشجع، بكل الطرق الممكنة، البحث عن حل شامل تتوفر له أسباب البقاء لمشكلة قبرص على أساس المبادىء المذكورة أعلاه.

الوثيقة S/17753 *

رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا، للعلم، وثيقة عنوانها "الحالة في كمبوتشيا في نهاية عام ١٩٨٥".

وسأكون في غاية الامتنان لو قمتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الحالة في كمبوتشيا في نهاية عام ١٩٨٥

انقضت سبع سنوات منذ قيام العدو الفييتنامي بحشد مئات الآلاف من الجنود لابتلاع كمبوتشيا. ولكنهم فشلوا وعجزوا عن التقدم في كمبوتشيا. فالجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية، الذي يحارب في تعاون وثيق مع شعب كمبوتشيا كله ومع جميع القوى الوطنية، أشبه ما يكون بشوكة تقف في حلق العدو الفييتنامي مانعاً إياه من ابتلاع كمبوتشيا.

١ ـ الحالة العسكرية

كانت السنوات السبع الماضية سبع سنوات من الكفاح القاسي والضاري. ومع ذلك، فخلال هذه الفترة تحرك كفاح الشعب الكمبوتشي قدماً وأحرز انتصارات متعاقبة على المعتدين الفييتناميين الذين يتزايد عجزهم عن التقدم ويواجهون مأزقاً شاملاً في ميدان المعركة في كمبوتشيا.

وخلال عام ١٩٨٥ ازداد وضوح المأزق الشامل الذي أحاط بالعدو الفييتنامي في كمبوتشيا. فقد حشدوا قوات أكبر من السنوات السابقة، لتوجيه ضربة واحدة تنتشلهم من المأزق الذي يواجهونه. ولكنه نتج عن ذلك أن ازدادوا عجزاً عن التقدم على الحدود الغربية وفي داخل كمبوتشيا.

وقد تمكنت قوات المقاومة الوطنية من محاربة ومهاجمة المعتدين الفييتناميين على الحدود الغربية وداخل كمبوتشيا. ففي داخل كمبوتشيا بصفة خاصة، قامت هذه القوات مراراً بإبادة الأجهزة الإدارية الفييتنامية في القرى والكوميونات؛ وأوقعت الاضطراب أيضاً بين الحراس والجنود من قوات الدفاع عن النفس الذين تم تجنيدهم عنوة ووحدات المغاوين الخمير بالقرى والكوميونات. ومن ثم فإن هيكل السلطة الحكومية. الذي حاول الفييتناميون جاهدين إقامته في القرى والكوميونات لدعم حربهم العدوانية في كمبوتشيا، مافتىء يتداعى كل يوم في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها. كما عمدت قوات المقاومة الوطنية مراراً إلى قطع خطوط السكك الحديدية وغيرها من خطوط النقل الصغيرة أو الهامة التابعة للعدو. وفي الوقت نفسه، شنت تلك القوات هجمات متكررة على معاقل الفييتناميين ومراكزهم الادارية ومدنهم الاقليمية الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة. وقد عملت هذه القوات على زيادة أنشطتها بصفة خاصة في منطقة المعارك رقم ١ (حول تونلي ساب) كما وسعت نطاق أنشطتها في الأقاليم الخمسة الواقعة على حدود تونلي ساب وحتى مشارف العاصمة بنوم بنه.

٢ ـ تكثيف الكفاح الذي يخوضه الشعب الكمبوتشي ضد الجرائم الفييتنامية

عجز المعتدون الفييتناميون عن وقف هذه القوة الدافعة. فقد كثف شعب كمبوتشيا كفاحه ضد المعتدين الفييتناميين، وضد سياسة "الفتنمة"، وضد قيام العدد المتزايد من المواطنين الفييتناميين بالاستيطان في كمبوتشيا.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/98-S/17753.

ومن أجل البقاء يجد شعب كمبوتشيا لزاماً عليه أن يحارب العدو الفييتنامي كل يوم. فعليه أن يحارب الفييتناميين الذين ينهبون أو ينزعون ملكية أراضيه ومساكنه وحقول أرزه ومحاصيل الأرز والأسماك في البرك أو الأنهار أو البحيرات. وعليه أن يحارب المعتدين الفييتناميين الذين يجمعونه ويسوقونه إلى الموت على الحدود الغربية الكمبوتشية وفقاً لمخططهم "ألف ٥".

وأهداف المخطط الفييتنامي "ألف ٥" ذات شقّين:

أ ـ يجمع العدو الفييتنامي السكان ويبعث بهم إلى الحدود الغربية الكمبوتشية من أجل إزالة الأحراج وإصلاح الطرق ونقل الذخائر وحمل الجنود الجرحى والسير عبر حقول الألغام لتمهيد الطريق للجنود الفييتناميين. وبهذه الوسيلة، يكره العدو الفييتنامي السكان الكمبوتشيين بلا هوادة على خدمة حربه العدوانية.

ب ـ وهذا المخطط أيضاً وسيلة لإبادة الشعب الكمبوتشي. فالعدو الفييتنامي لايعبأ بما إذا كان شعبنا يتعرض للقتل أو التشويه بفعل الألغام، أو يقتل أو يصاب بالعجز بفعل الملاريا. وكلما زاد عدد القتلى أو المشوهين أو المصابين بعجز من شعبنا، ازداد ذلك اتساقاً مع سياسة العدو الرامية إلى إبادة دولة وشعب كمبوتشيا.

وهذا المخطط الفييتنامي "ألف ٥" يبين بوضوح الاستراتيجية التي ترتكز عليها فييت نام لضم كمبوتشيا. ولكنه يشهد أيضاً بجلاء على أن العدو الفييتنامي يواجه مأزقاً في الميدان السياسي. فقد عجز عن خداع الشعب الكمبوتشي رغم ما قام به من محاولات جادة في مجال مناوراته المضللة وحربه النفسية. ولايزال الشعب الكمبوتشي يكافح ضده. وإزاء هذا الطريق المسدود، لجأ العدو إلى إبادة الجنس لشعب كمبوتشيا من أجل إحلال المستوطنين الفييتناميين محله. ولكن الشعب الكمبوتشي لا يسمح للمعتدين الفييتناميين بأن يجمعوه ويسوقوه إلى الموت على الحدود الغربية عنوة كيفما أرادوا. فقد أفلح في الإفلات مما يقومون به من تجنيد إجباري. أما الذين تم جمعهم فقد بحثوا أيضاً عن طرق ووسائل للهرب بمجرد وصولهم إلى الحدود. وفي أماكن كثيرة بجميع أنحاء البلد، ينضم السكان المزودون بالأسلحة إلى قوات المقاومة الوطنية للدفاع عن قراهم وكومينوناتهم ضد المعتدين الفييتناميين ولمنعهم من القيام بعمليات الجمع القسرية.

٣ ـ انتفاضة الجنود الخمير المجندين عنوة ضد العدو الفييتنامي

لايغتأ الحراس من قوات الدفاع عن النفس ووحدات المقاومين الخمير بالقرى والكومينونات والجنود الذين جندهم العدو الفييتنامي عنوة يقاومون الفييتناميين أيضاً بشكل متزايد. ففي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، ثار ٧٠٠ جندي خميري ينتمون إلى الكتيبتين الأولى والثانية من الفرقة الثانية في جبهة ليش الغربية، ضد العدو الفييتنامي واستولوا على دبابتين فييتناميتين وقاتلوا بشجاعة الفييتناميين في روليب (غربي بورسات، عاصمة المحافظة). وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، ثار ١٥٠ جندياً خميرياً في انلونغ ريب وانضموا إلى المجموعة الأخرى في روليب ليقاتلوا الفييتناميين. وقد قدم السكان الذين جمّعهم الفييتناميون وأرسلوهم عنوة إلى جبهة ليش الغربية المساندة النشطة إلى الجنود المتمردين الخميريين وانضموا إليهم ببسالة في القتال الذي استمر عدة أيام ضد العدو الفييتنامي.

وانتفاضات الجنود الخميريين والسكان خير شاهد على أن الشعب والجنود الخميريين والحراس من قوات الدفاع عن النفس ووحدات المقاومين في القرى أو الكومينونات الذين يجندهم الفييتناميون عنوة يشعرون بالسخط على العدوان والاحتلال الفييتناميين. ولم يعد بمقدورهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي ويسمحوا للفييتناميين بالتصرف حسب أهوائهم. وكلما أطال العدو الفييتنامي حربه العدوانية في كمبوتشيا ازدادت نار غضب كامل شعب ودولة كمبوتشيا تأججاً ضد المعتدين الفييتناميين.

٤ ـ تعزيز الوحدة الوطنية

لقد أصبحت الحكومة الإئتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي يرأسها الأمير نورودوم سيهانوك أشد قوة وأكثر استقراراً نتيجة للتقدم الذي تم إحرازه بفضل قوة الوحدة الوطنية الكبيرة ضد المعتدين الفييتناميين. وقد ازداد تحسّن الظروف الملائمة لتعزيز وتنمية الوحدة الوطنية الكبيرة حالياً ومستقبلاً.

وأصبح كل طرف أكثر وعياً بأنه ما من طرف يستطيع أن ينجح بمفرده في مقاومة العدو الفييتنامي والدفاع عن البلد. فلن تستطيع هذه الأطراف أن تقاوم العدو الفييتنامي بنجاح في الوقت الراهن وأن تتمكن من الدفاع عن البلد في المستقبل إلا إذا تضافرت قواها وقدراتها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن جميع الأطراف متفقة على أن الوحدة الوطنية ينبغي ألا تكون محصورة داخل ائتلاف ثلاثي. فبعد الانسحاب التام للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا سيجري الترحيب بأية قوات أخرى تقبل أن تكون كمبوتشيا مستقلة ومسالمة ومحايدة وغير منحازة خالية من أي قواعد عسكرية أجنبية.

٥ ـ زيادة الدعم الدولي

وعلى الصعيد الدولي، لاتغتأ القوى التي تدعم الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الكمبوتشي والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في الازدياد أيضاً. وأصبح المجتمع العالمي أكثر إدراكاً لاستراتيجية العدوان والتوسع التي تتبعها سلطات هانوي، ولكون أن فييت نام أصبحت قاعدة عسكرية موفياتية وذنباً للاتحاد السوفياتي ينفّذان معاً استراتيجيتها العدوانية والتوسعية المشتركة في جنوب شرقي آسيا.

وقد مارس المجتمع العالمي ضغطاً متزايداً على فييت نام مطالباً إياها بسحب قواتها العدوانية بالكامل من كمبوتشيا لكي يتمكن شعب كمبوتشيا من تقرير مصيره بنفسه. وخلال الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ازداد عدد الدول التي طالبت فييت نام بسحب جميع قواتها العدوانية من كمبوتشيا ليصل إلى ١١٤ [٥]. وانخفض عدد الأصوات المؤيدة لفييت نام وعدد الممتنعين عن التصويت. وقد فضح المجتمع الدولي المناورات الدبلوماسية التي تقوم بها فييت نام، الواحدة بعد الأخرى.

* * *

وقصارى القول، فقد كان الكفاح الذي خاضته المقاومة الوطنية خلال عام ١٩٨٥ بأكمله كفاحاً ضارياً ومعقداً، إلا أنه حقق تقدماً في جميع الميادين. فحالة ذلك الكفاح جيدة في جميع الميادين. وستحرز القضية العادلة للشعب الكمبوتشي والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الانتصار النهائي. وسيجبر العدو الفييتنامي على سحب جميع قواته العدوانية من كمبوتشيا.

حقاً إن سلطات هانوي لاتزال متعنتة إلى حد كبير، وفقاً لاستراتيجيتها العدوانية واستراتيجية الاتحاد السوفياتي، ولن تقبل بسهولة سحب قواتها العدوانية من كمبوتشيا. وستنفذ مناورات عسكرية وسياسية ودبلوماسية كثيرة أخرى. ففي الميدان العسكري، دأبت هذه السلطات خلال موسم الجفاف الحالي على إرسال تعزيزات جديدة متتالية من القوات والدبابات والمدفعية الثقيلة إلى الجبهة الغربية لكمبوتشيا.

وفي جبهة بايلين يدور القتال بالفعل منذ شهرين. وهكذا سيشهد موسم الجفاف الثامن هذا، قتالاً أشد ضراوة. غير أن قوات المقاومة الوطنية تتوفر لديها كل الظروف اللازمة للتحرك قدماً. ولم يحدث خلال السنوات السبع الماضية أن تقهقرت في كفاحها أو تجمدت في مواقعها دون تقدم. فهذا الكفاح يتسم بالإصرار والضراوة بل إنه يحرز التقدم ويتحرك إلى الأمام كل سنة.

وقوات المقاومة الوطنية مصرّة خلال هذا العام، ١٩٨٦، وخلال السنوات المقبلة على حمل راية الوحدة الوطنية الكبيرة وعلى التغلب على جميع العقبات وعلى التحرك قدماً في كفاحها ضد المعتدين الفييتناميين إلى أن يقبلوا سحب جميع قواتهم من كمبوتشيا.

الوثيقة S/17754 *

رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان المؤرخ في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الرسالة الصادرة في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في مدينة كاراباييدا، فنزويلا، عن وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم [S/17736، المرفق].

وسأغدو ممتناً لو قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باتريشيا م. بايرن
الممثلة الدائمة بالنيابة
للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مؤرخ في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، صادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ أصدر وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم، المجتمعون في كاراباييدا، فنزويلا "رسالة كاراباييدا بشأن السلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى" [S/17736، المرفق]. وقد طلب ممثلو هذه الحكومات الثمان عقد اجتماع مع وزير الخارجية شولتز لتقديم الوثيقة، وقد عقد ذلك الاجتماع أمس، ١٦ كانون الثاني/يناير.

وخلال الاجتماع أكد وزير الخارجية من جديد تأييدنا القوي للجهود التي تبذلها في سبيل السلم مجموعة كونتادورا وفريق الدعم، وقال إننا نرحب بمواصلة العملية الدبلوماسية. وذكر الوزير أن سلوك نيكاراغوا، وبصفة خاصة إخفاقها المتكرر في الوفاء بوعودها، يمثل من وجهة نظرنا، لب المشكلة، ولهذا السبب، فإننا ننظر إلى الاتفاقات المرتقبة من زاوية إمكانية تحقيقها.

وقال وزير الخارجية إننا سنتوخى الدقة الشديدة عند دراسة رسالة كاراباييدا، وإذا رأينا أن هناك سبيلاً تستطيع أن تقدم المساهمة عن طريقه فسنفعل ذلك. وفي هذا الصدد فإننا سنتشاور مع البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى خلال الأيام والأسابيع القليلة المقبلة بشأن الإمكانيات التي تتضمنها هذه الرسالة. ولهذا الغرض سيقوم السيد هاري شلودمان بزيارة المنطقة في الأسبوع المقبل.

وكما هو معروف، فإن موقفنا تجاه استئناف المحادثات الثنائية مع نيكاراغوا هو أننا سنستأنف تلك المحادثات إذا قبلت حكومة نيكاراغوا الاقتراح المقدم من المقاومة الديمقراطية في آذار/ مارس ١٩٨٥ والداعي إلى إجراء حوار تقوم فيه الكنيسة بدور الوساطة، ووقف إطلاق النار، وإنهاء حالة الطوارىء.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1079-S/17754.

إن ذلك الالتزام مازال قائماً. ومن المفهوم لدينا أن نيكاراغوا قد أيدت هذا البلاغ، الذي يؤكد بقوة على المصالحة الوطنية والذي يبشر باتخاذ "خطوات جديدة" لتشجيع المصالحة الوطنية. وإننا مهتمون جداً باستكشاف ما الذي يعنيه ذلك على وجه الدقة.

وكما قلنا مراراً، فإننا نؤيد أن تنفذ بشكل شامل يمكن التحقق منه وثيقة الأهداف الصادرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ [*S/16041* المؤرخة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، المرفق] وسنحترم أي اتفاق يحظى بقبول جميع دول أمريكا الوسطى مادامت تمثل له هي نفسها.

الوثيقة S/17755*

رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي تتولى مملكة هولندا رئاسته حالياً، أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نص بيان مشترك مؤرخ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بشأن "رسالة كاراباييدا بشأن السلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى" [*S/17736*، المرفق].

وسأغدو ممتناً لو قمتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماكس فان دير ستويل
الممثل الدائم لهولندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مشترك مؤرخ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، صادر عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ترحب الاثنتا عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالقوة الدافعة الجديدة التي أتاحها لعملية كونتادورا للسلم الاجتماع الذي عقده وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في كاراباييدا، فنزويلا، يومي ١١ و١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

وترحب هذه الدول بصفة خاصة بقيام بلدان أمريكا الوسطى الخمسة، المجتمعة في غواتيمالا بإصدار إعلان مشترك في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [٤]، يؤيد المبادىء والأهداف المتفق عليها في كاراباييدا، ويكرر تأكيد رغبة البلدان الخمسة في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة عن طريق وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [*S/17549* المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، المرفق الخامس].

وتؤكد رسالة كاراباييدا بشأن السلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى مرة أخرى النهج المتوازن والشامل الذي تتبعه مجموعة كونتادورا في الجهود التي تبذلها في سبيل تشجيع التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للمنازعات في أمريكا الوسطى.

ومما ترحب به الدول الاثنتا عشرة أن رسالة كاراباييدا تتضمن خطوات وتدابير محددة تستهدف تهيئة مناخ من الثقة ودعم عملية التفاوض.

وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة أن البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم تقدم مساعيها الحميدة للنهوض بالإجراءات التي تراها ذات أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق السلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى. وعلى غرار ماحدث في اجتماع وزراء الخارجية المعقود بلكسمبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ [انظر *S/17681*] فإن الدول الاثنتي عشرة تكرر تأكيد صادق تأييدها المستمر لمبادرة كونتادورا للسلم وتعرب عن استعدادها لأن تقدم، إذا طلب إليها ذلك، المساعدة المناسبة للمشتركين في هذه الجهود.

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1080-S/17755.

الوثيقة S/17756

رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس المجلس العسكري لليسوتو

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

كما تعلمون جيداً قامت جمهورية جنوب افريقيا بإغلاق حدودنا المشتركة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وأصبحت الحالة داخل البلد شديدة الصعوبة، فاللوازم الأساسية مثل المنتجات النفطية والمواد الغذائية والإمدادات الطبية كادت تنفد. وقد أفصحت حكومة جنوب افريقيا عن تصميمها على إبقاء الحدود مغلقة إلى أن يبعد من ليسوتو اللاجئون وبصفة خاصة المنتسبون منهم إلى المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، والحالة لاتفتأ في التدهور إلى الحد الذي أصبحت عنده الآن سلامة وأمن ورفاه ليسوتو، بوصفها دولة ذات سيادة، في خطر. وفي الوقت نفسه، غدا أمن اللاجئين أنفسهم مزعزعاً.

وحكومتي مصممة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين، وقد قررت أن تدخل في مشاورات عاجلة معكم ومع أجهزة الأمم المتحدة المختصة، من ناحية، ومع المؤتمر الوطني الافريقي، من ناحية أخرى، لإيجاد بلدان لجوء ثانية لهؤلاء اللاجئين ونقلهم جواً إلى البلدان التي يتوفر لديها الاستعداد لتزويدهم بملاذ آمن والقدرة على ذلك.

وإننا نؤمن إيماناً صادقاً بأنه ينبغي معالجة هذه المسألة بأسرع ما يمكن من أجل صالح اللاجئين أنفسهم ومن أجل صالحنا. وسنكون في غاية الامتنان لو تسنى لنا الحصول على المساعدة بجميع الوسائل الممكنة، لا من جانبكم فحسب بل من جانب وكالات الأمم المتحدة والبلدان الأعضاء في المجتمع الدولي أيضاً.

واسمحوا لي أن أختتم رسالتي بأن أوضح أنه لن يسلّم أي لاجىء إلى جنوب افريقيا، وأنه لايجري حالياً طرد أي لاجىء من ليسوتو، بل إننا نلتمس فحسب مساعدتكم لمواجهة ما أصبح يشكل حالة طوارىء صعبة في تاريخ بلدنا غير الساحلي الصغير.

وسأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ج. م. لخانيا
رئيس المجلس العسكري لليسوتو

الوثيقة S/17757 *

رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المغرب

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بوصفي رئيساً لمجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة السيد سيد شريف الدين بيرزادة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن أعمال العدوان التي ارتكبتها اسرائيل مؤخراً ضد حرم المسجد الأقصى الشريف، راجياً أن تتفضلوا بتوزيعها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مولاي المهدي العلوي
الممثل الدائم للمغرب
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/109-S/17757.

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

أتشرف بأن أحيطكم علماً بأن المؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية المعقود في فاس بالمملكة المغربية في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، قد أعرب عن بالغ قلقه إزاء دخول بعض أعضاء الكنيست الاسرائيلي تحت حماية الشرطة الاسرائيلية دخولاً غير مشروع إلى المسجد الأقصى. وإن هذا عمل استفزازي أثار سخط المسلمين في جميع أنحاء العالم. وقد اتخذ المؤتمر بالإجماع قراراً في هذا الشأن وأوعز إليّ بنقل مضمون القرار إليكم فوراً.

وإني على ثقة من أن المجتمع الدولي سيتخذ التدابير اللازمة لضمان عدم تدنيس المقدسات الإسلامية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي. وفيما يلي نص القرار:

" إن المؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية، المعقود في فاس، بالمملكة المغربية، في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦،

" وقد ذعر لأنباء الهجوم الشائن على المسجد الأقصى الذي قامت به يوم الأربعاء، الثامن من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، مجموعة من أعضاء الكنيست الاسرائيلي تحت حماية الشرطة الاسرائيلية،

" وقد استمع إلى بيان وفد المملكة الأردنية الهاشمية،

" ١ - يحيّي الوقفة الباسلة التي وقفها سكان القدس الشريف ضد هذا الهجوم الشائن ودفاعهم الشجاع عن حرمة المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية؛

" ٢ - يدين هذه الهجمات الإجرامية الآثمة المتكررة على المسجد الأقصى التي تؤيدها سلطات الاحتلال الاسرائيلي وتحميها؛

" ٣ - يحذر اسرائيل من العواقب الوخيمة لهذه الهجمات المتكررة. وفي الوقت ذاته تظل الدول الإسلامية ملتزمة بأداء واجبها، مستخدمة كل الطرق والوسائل لوضع حد لأعمال العدوان الاسرائيلية هذه؛

" ٤ - يؤكد تصميمه على دعم صمود القدس الشريف، باستخدام جميع الطرق والوسائل الممكنة؛

" ٥ - يلقي على كاهل المجتمع الدولي مسؤولية منع اسرائيل من تكرار ارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة التي تشكل خرقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية؛

" ٦ - يرجو من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن يتصل فوراً بالأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والمدير العام لليونسكو، وينقل إليهم مضمون هذا البيان".

الوثيقة S/17759 *

رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أشير إلى رسالتي المؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [*S/17743*] وأن أقدم إليكم معلومات إضافية مستقاة من التقارير الصحفية التركية بشأن التدفق غير المشروع للمستوطنين الأتراك من البر الرئيسي على المناطق المحتلة من جمهورية قبرص والآثار الضارة التي خلّفها ذلك على الطائفة القبرصية التركية.

ففي مقال صدر في عدد "ينيدوزن" المؤرخ في ١٧ كانون الثاني/يناير يقول السيد أرغون وهبي إنه بالرغم من أنه لايمكن القول بأن القبارصة الأتراك لم يرتكبوا جرائم في الماضي فإن الجرائم كانت مع ذلك عند مستوى بالغ الانخفاض.

" أما الآن "على حد قول السيد وهبي" فقد تحول البلد إلى حانة يدخلها من يشاء بلا ضابط. فمهربو الهيروين والحشيش موجودون هنا. واللصوص والمتشردون موجودون هنا. والفارون من بلدهم بسبب جرائم قتل موجودون هنا. كما أن الأشخاص الذين لايملكون أي مهارات وفشلوا في العثور على عمل لهم، حتى في تركيا، ذلك البلد الشاسع... موجودون هنا. ونتج عن ذلك تزايد جميع أنواع الجرائم إلى درجة لايمكن وقفها بإمكانيات المؤسسات

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1081-S/17759.

القائمة. هناك على وجه الخصوص تزايد في التهجم على السياح والأطفال وحالات السرقة والتهريب والبطالة وهجرة الشباب المتعلم من السكان الأصليين. ''كذلك يضيف السيد وهبي قائلاً'' إنه يوجد حالياً في هذا البلد ٠٠٠ ٥ شخص يقيمون هنا بدون تصريح إقامة، حيث يروّجون اليد العاملة الرخيصة ويتعرضون للجوع ويقطنون نُزل في أطراف المدن أو مغارات ومخيمات، وهم أشخاص يرتكبون أو على استعداد لارتكاب جرائم في أية لحظة... وهذه حقيقة مسلّم بها ولا سبيل إلى إنكارها''.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير أفادت ''ينيدوزن'' في مقال افتتاحي أن الشباب القبرصي التركي المتعلم يضطر، بسبب عجزه عن العثور على عمل له، إلى الهجرة، حيث تحل محلهم أعداداً كبيرة من غير المتعلمين الذين يفدون من تركيا ولا يعودون إليها.

ووفقاً لما ذكرته الصحيفة نفسها فإنه بالإضافة إلى هذا العدد الكبير من الأتراك الذين يفدون بوصفهم ''سائحين'' ولكنهم لايعودون أبداً، يوجد أيضاً من يفد إلى قبرص كجنود ويستوطنون بها بعد تسريحهم. وتضيف الصحيفة قائلة ''إن تسريح هؤلاء الجنود في قبرص لا في تركيا يشجعهم على البقاء في قبرص واستيطانها''. وفضلاً عن ذلك يشير المقال نفسه المنشور في ''ينيدوزن'' إلى أن ''الحكومة'' تمنح هؤلاء ''العمال السائحين'' والجنود المسرحين صفة ''المواطنة''، وتقول إنه أعلن أن نحو ٠٠٠ ٣ عامل غير قانوني قد منحوا ''المواطنة'' خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي هذا الصدد تنبه ''ينيدوزن'' أنه إذا لم يوضع حد لذلك الأمر فإن المنطقة المحتلة ''ستفقد طابعها القبرصي التركي'' خلال بضع سنوات. وتضيف قائلة إنه لن يكون من الصعب على السكان الأتراك، الذين يستوطنون الأراضي المحتلة بأعداد تفوق بكثير أعداد القبارصة الأتراك المتعلمين الذين يضطرون إلى مغادرة المنطقة أن يشكلوا الأغلبية هناك.

وفضلاً عن ذلك، وجّه السيد يسات اكار، في مقال نُشر في ملحق ''غونايدين'' عن قبرص عن الفترة من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. انتقادات شديدة لنظام دنكتاش بسبب تدفق المستوطنين ''العمال'' الأتراك على قبرص، بلا ضابط، مما يعتبر، كما يؤكد السيد اكار ''أمراً لاطائل من ورائه وغير ملائم بالنظر إلى الهيكل الاجتماعي'' للطائفة القبرصية التركية.

ويضيف السيد اكار قائلاً إن استيطان هؤلاء ''السياح'' في المنطقة المحتلة أدى إلى تزايد حالات السرقة والنشل والاغتصاب والتهجم إلى حد ''يجعلنا نكتشف، إذا نظرنا إلى الحوادث التي وقعت هنا خلال العام الماضي بالنسبة إلى عدد السكان، إننا 'البلد' الوحيد الذي فاق كافة البلدان الأخرى في هذا الصدد''.

والتقارير الصحفية التركية المذكورة أعلاه تقدم دليلاً صارخاً آخر على السياسة البغيضة المجافية للواقع التي تتبعها تركيا فيما يتعلق باستعمار الأراضي المحتلة من جمهورية قبرص. وفيما يتصل بالملاحظات التي أدلى بها ''دبلوماسي تركي ذو منصب رفيع''. والتي أذيعت عن طريق برقية صادرة عن مكتب الأسوشيتدبرس بالأمم المتحدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير، حيث حاول المتحدث باسم المعتدي التركي أن ينفي من جديد سياسة الاستعمار التركية وتصوير المستوطنين بوصفهم ''عمالاً زراعيين''، اسمحوا لي أن أستشهد بما اضطر السيد اوزكير اوزغير، زعيم الحزب التركي الجمهوري، إلى قوله في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ لعضو في نظام دنكتاش عندما حاول هذا الأخير أن يخفي حقيقة إرسال المستوطنين إلى قبرص. ''أتعتقد أننا جئنا من القمر؟ هل تحاول أن تخدعنا نحن أيضاً بترديد ما تقوله للأجانب؟ كن جاداً بعض الشيء عندما تتحدث...''.

أما فيما يخص مساهمة هؤلاء ''العمال الموسميين'' في الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية لقبرص، فإن ما ذكره المرحوم السيد ف. كوتشوك، النائب السابق لرئيس الجمهورية والزعيم القبرصي التركي، في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨، قد جاء في صميم الموضوع. فقد قال إن المستوطنين ''حوّلوا جزيرة الفردوس هذه إلى جحيم''.

وسأكون ممتناً لو عمّمت هذه الرسالة، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17760*

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

تهدي البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بأن تحيل إليه طي هذا نص البلاغ الختامي للدورة العاشرة للجنة القدس، المعقودة في مراكش، بالمملكة المغربية، يومي ٢١ و٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وترجو منه القيام بتعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

المرفـق

البلاغ الختامي للدورة العاشرة للجنة القدس، المعقودة في مراكش، بالمملكة المغربية، يومي ٢١ و٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦

عقدت الدورة العاشرة للجنة القدس في مراكش، بالمملكة المغربية، يومي ١٠ و١١ جمادي الأول ١٤٠٦ الموافقين ٢١ و٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، بناءً على دعوة من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، رئيس مؤتمر القمة الإسلامي الرابع ورئيس لجنة القدس، وبناءً على طلب من ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد دُعيت اللجنة إلى أن تنظر في الأخطار التي تحيق بالمسجد الأقصى المبارك، منذ اقتحام مجموعة من أعضاء الكنيست الاسرائيلي له، تحت حماية الشرطة الاسرائيلية، لتحديد مناطق للعبادة تخصص لليهود.

وقد شارك في الدورة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، فضلاً عن وفود الدول الأعضاء في لجنة القدس. وتغيبت عن الدورة الجمهورية العربية السورية وجمهورية ايران الإسلامية.

وشارك أيضاً في الدورة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي البيان الافتتاحي استعرض الملك الحسن الثاني ملك المغرب، الحالة المتعلقة بمدينة القدس الشريف وبالقضية الفلسطينية، حيث أبرز المخاطر التي تحيق بالمسجد الأقصى المبارك الذي كان هدفاً لأعمال عدوانية متكررة، مثله في ذلك الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية الأخرى في المدينة المقدسة. وأكد جلالته من جديد ضرورة قيام البلدان الإسلامية بتكثيف جهودها الرامية إلى ضمان أن تتوفر لدى المدينة المقدسة وسكانها الوسائل العملية التي تكفل تعزيز المقاومة التي يشنونها وصون أرضهم والأماكن المقدسة.

ووجّه جلالته نداءً إلى الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية كي توحّد الصفوف، ذلك أن مصير القدس ينبغي أن يسمو فوق كل الاعتبارات السياسية والشخصية.

وأبلغ جلالته اللجنة بقراره بأن يتولى المغاربة حراسة المسجد الأقصى المبارك. واقترح أيضاً أن يقوم ملوك ورؤساء دول وأمراء البلدان الإسلامية بالتوقيع على بلاغ عام يوجّه إلى قداسة البابا وأعضاء مجلس الأمن الدائمين والأمين العام للأمم المتحدة، يطلب إليهم نشر البلاغ بين الدول الأعضاء والسلطات الدولية، كي تضطلع بمسؤولياتها بغية منع نشوب حرب دينية لا يمكن التنبؤ بنطاقها وعواقبها.

وبعد ذلك تكلّم السيد ياسر عرفات، فوجّه الشكر إلى جلالة الملك الحسن الثاني لقيامه بتلك المبادرة الطيبة المتمثلة في دعوة لجنة القدس إلى الانعقاد، ولإسراعه في الاستجابة للتطورات. وحذّر الرئيس عرفات اللجنة من أطماع الكيان الصهيوني الذي تستهدف أعماله العدوانية المتكررة تدمير المسجد الأقصى وإقامة هيكل سليمان على أنقاضه، كجزء من خطة متعمّدة لطمس الهوية العربية والإسلامية للمدينة المقدسة وهدم الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية. وأعرب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن ثقته في أن اللجنة ستتخذ التدابير التي تتناسب مع التطورات والتحديات التي تنطوي عملياً على الاستخفاف بالعالم العربي والإسلامي وحتى بالعالم المسيحي.

واستمعت اللجنة إلى بيان السيد سيد شريف الدين بيرزادة، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي أشار إلى أهمية الدورة في ضوء الحالة الراهنة، ووجّه نداءً لزيادة الدعم المقدم من العالم الإسلامي للمقاومة التي يشنها الشعب الفلسطيني الذي يكافح في الأراضي المحتلة من أجل صون الطابع العربي والإسلامي للمدينة المقدسة. وحث الأمين العام للمنظمة اللجنة أيضاً على أن تطلب إلى مجلس الأمن الاضطلاع بكامل مسؤولياته، واتخاذ التدابير التي تكفل منع العدو الصهيوني من اللجوء إلى هذه الممارسات ومطالبته بالتقيد بالقرارات الدولية بشأن هذا الموضوع.

وقام رؤساء الوفود، الذين ألقوا كلمات بتوجيه الشكر إلى جلالة الملك الحسن الثاني على مبادرته بدعوة اللجنة إلى الانعقاد، وأبدوا وجهات نظرهم إزاء التطور الخطير للحالة والتحدي الذي يواجه قضية القدس الشريف. وأكدوا من جديد ضرورة توفير أي مساعدة يمكن أن تعزز المقاومة التي يشنها سكان المدينة المقدسة والأراضي المحتلة من أجل معاونتهم في البقاء في أرضهم وفي الأماكن المقدسة وإحباط المكائد والضغوط الصهيونية الرامية إلى طردهم منها. وناشد رؤساء الوفود اللجنة أيضاً أن تتخذ قرارات عملية وأن تنشىء هيئة تتولى متابعة تنفيذ تلك القرارات.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/113-S/17760.

وأيدت اللجنة الاقتراح المقدم من الملك الحسن الثاني بأن تُعقد الدورة المقبلة في نيسان/أبريل ١٩٨٦، من أجل النظر في التقدم المحرز في تنفيذ القرارات.

وكان من رأي اللجنة أن مما لا غنى عنه مواصلة تنفيذ قرارات المؤتمرات الإسلامية السابقة بشأن مدينة القدس، ولاسيما قرار مؤتمر القمة الإسلامي الثالث ٣/٥ ع (الدورة المعنية بفلسطين والقدس) بشأن الجهاد [٦].

وانصب تركيز اللجنة على ورقتي العمل المقدمتين من وفدي المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين. وعقب ما تلى ذلك من تبادل للآراء، شكلت لجنة صغيرة للصياغة من أجل إعداد نص توصيات اللجنة.

وأوصت اللجنة بما يلي:

- أن يعزز مبدأ التضامن مع الشعب الفلسطيني، بوضع حد للخلافات والمنازعات بين الدول الإسلامية، من جهة، وتكريس جميع الجهود والإمكانات الإسلامية لتحرير أولى القبلتين وثالث الحرمين من جهة أخرى.

- أن تخصص خطبة صلاة الجمعة في ٢٠ من جمادي الأول سنة ١٤٠٦ هجرية الموافق ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ للتنديد في جميع المساجد بالخطط والممارسات الصهيونية الرامية إلى تدمير المسجد الأقصى المبارك، وتهويد المدينة المقدسة وتغيير طابعها العربي والإسلامي.

- أن يتوقف العمل لفترة محدودة في جميع أنحاء العالم الإسلامي يوم الاثنين، ٢٣ جمادي الأول سنة ١٤٠٦ هجرية الموافق ٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ احتجاجاً على الانتهاكات الصهيونية للمسجد الأقصى المبارك والمسجد الإبراهيمي الشريف في الخليل (الحرم الإبراهيمي)، وتعبيراً عن تضامن الأمة الإسلامية مع السكان الفلسطينيون في فلسطين المحتلة في مقاومتهم الباسلة من أجل صون وطنهم وأماكنهم المقدسة.

- أن تقام اتصالات، وفقاً للاقتراح الذي تقدمت به اللجنة ووافق عليه جلالة الملك الحسن الثاني، مع الكرسي الرسولي والكنيسة الأرثوذوكسية والهيئات الدينية المسيحية الأخرى، بغرض اعتماد اقتراح واضح وفعّال لمواجهة الانتهاكات الصهيونية في مدينة القدس الشريف وفي فلسطين المحتلة.

- أن يعهد إلى جلالة الملك الحسن الثاني، بمهمة توجيه رسالة إلى رؤساء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وإلى رئيس حركة عدم الانحياز وإلى رئيس منظمة الوحدة الافريقية وإلى الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، يبلغهم فيها بالأعمال العدوانية الصهيونية الإجرامية المستمرة في مدينة القدس الشريف وفي الخليل وفي مدن ومناطق فلسطين المحتلة، ويؤكد على تزايد خطورة الحالة التي تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين ويرجو من البلدان الأعضاء في تلك المحافل أن تمارس الضغط على السلطات الاسرائيلية كي تضع حداً لهذه الأعمال العدوانية وتتقيد بالقرارات الدولية ذات الصلة.

- أن يوعز إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بأن يتصل بالأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأن يرجو منهم بذل كل جهد ممكن لوضع حد للممارسات الاسرائيلية ولانتهاكات الأماكن المقدسة في فلسطين المحتلة، لاسيما في القدس الشريف.

- أن يوجه، بناءً على اقتراح من جلالة الملك الحسن الثاني، نداءً يوقّع عليه رؤساء دول البلدان الإسلامية إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى قداسة البابا وإلى السلطات الدولية. ويتضمن النداء تحذيرا من الخطر الكامن الذي تشكله مواصلة الانتهاكات الصهيونية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في فلسطين، ولاسيما في مدينة القدس الشريف وفي المسجد الأقصى، ومن الخطر الناشيء عن عدم الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني - مما يمثل تحدياً خطيراً للمؤمنين في العالم بأسره. ويوضح النداء أن سياسات العدوان هذه تثير الكراهية والمنازعات بين معتنقي الأديان السماوية مما قد يهدد السلم والأمن الدوليين.

- أن يستمر تقديم الدعم الفعّال إلى الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني على جميع الأصعدة، السياسية والعسكرية والاقتصادية، وعلى الصعيد الإعلامي، لتمكينه من المقاومة في أرضه وفي وطنه بقدر أكبر من الثبات ومن التصدي بمزيد من الفعالية للاحتلال الصهيوني وللممارسات العنصرية والقمعية والاستعمارية في فلسطين المحتلة، لاسيما في مدينة القدس الشريف.

- أن يطلب إلى الدول الإسلامية التعجيل بإعادة تكوين رأس مال صندوق القدس وأوقافه، تنفيذا للقرارات ذات الصلة، وذلك للسماح بدفع مبلغ المعونة المقرر لدعم المقاومة والكفاح اللذين يخوضهما الشعب الفلسطيني.

- أن يصدر نداءً للحصول على تبرعات من السكان المسلمين من أجل تعزيز الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وأن تحث إدارات بلديات العواصم الإسلامية على تقديم دعم مالي إلى مدينة القدس الشريف، عاصمة فلسطين.

- أن يقدم الدعم إلى الجهود المشتركة التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية لصون الأماكن الإسلامية المقدسة في فلسطين المحتلة، لاسيما القدس الشريف، وذلك من أجل المساعدة في إعادة بناء المسجد المبارك وصيانته وحمايته. وتمت الإشادة، في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها وزير الأوقاف والشؤون الدينية والأماكن المقدسة الإسلامية.

- أن يجري ضمان تنفيذ المقاطعة الإسلامية للعدو الاسرائيلي في جميع البلدان الإسلامية.

- أن يجري تمكين عدد معينّ من وزراء خارجية البلدان الأعضاء في لجنة القدس الشريف والأمين العام للجنة من المشاركة في مداولات مجلس الأمن فيما يتعلق بالانتهاكات الاسرائيلية لحرمة القدس والحرم الإبراهيمي في الخليل، وذلك من أجل الإعراب عن الموقف الإسلامي الموحد إزاء هذه الحالة.

- أن تنشأ لجنة فرعية تابعة للجنة القدس تكلف بزيارة جميع البلدان الإسلامية بغية وضع برامج عمل لتنفيذ جميع القرارات الإسلامية المتعلقة بقضية القدس وفلسطين. وتكون اللجنة الفرعية مسؤولة أمام لجنة القدس.

ـ أن يطلب إلى الأمانة العامة إبلاغ البلدان الأعضاء بالقرارات التي اتخذتها اللجنة، لاسيما الفقرات ٢ و٣ و١٠ و١١ من المنطوق، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها المقبلة.

وأعربت اللجنة، في ختام أعمالها، عن عميق امتنانها وخالص شكرها لرئيسها جلالة الملك الحسن الثاني، الذي يبذل جهوداً دؤوبة على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني، ويعمل من أجل استعادة القدس الشريف إلى السيادة العربية والإسلامية.

وأعرب أعضاء اللجنة أيضاً عن شكرهم وامتنانهم للشعب المغربي لما أبداه من حفاوة بالغة وكرم ضيافة تجاههم.

الوثيقة S/17761*

رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الموجهة إليكم من ممثل الجمهورية العربية السورية [*S/17731*]. أود أن أؤكد أن الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة في دمشق وبيروت والمناطق الأخرى في لبنان تؤكد من جديد، بما فيه الكفاية، النقاط الواردة في رسالتنا المؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير [*S/17711*].

وفي هذا السياق، **أدلى مؤخراً وليد عوده**، ما يسمى المتكلم باسم عصابة أبي نضال الإرهابية، ببيان أذاعته وكالة الأنباء الفرنسية في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ هدد فيه بتنفيذ هجمات أخرى لارتكاب جرائم قتل في أوروبا. ومما له دلالته أن هذا التهديد صدر من دمشق.

وأتشرف برجاء أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/115-S/17761.

الوثيقة S/17762

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الموجهة إليكم من رئيس المجلس العسكري بليسوتو، [*S/17756*].

وأود أن أوضح أن الحدود بين جنوب افريقيا وليسوتو ليست مغلقة وأن حركة المرور بالنسبة للأشخاص والسلع على السواء مسموح بانسيابها. ومع ذلك، فقد اضطرت جنوب افريقيا إلى الأخذ بتدابير أكثر تشددا لمراقبة الحدود، نتيجة لما تأكد من وجود إرهابيين تابعين للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، في ليسوتو وما يشكلونه من تهديد للأمن الداخلي في جنوب افريقيا. والواقع أن تدابير المراقبة الأكثر تشدداً هذه، تتخذ شكل زيادة في التدقيق في فحص السلع والأشخاص. والأمر المؤكد أن هناك تدابير خاصة نافذة بالنسبة للسلع القابلة للتلف واللوازم الطبية والأشخاص الذين يرغبون في القدوم إلى جنوب افريقيا للعلاج الطبي.

وسأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورت فون شيرندينغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17763 *

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية، حول المناورات العدوانية للأسطول السادس للولايات المتحدة الأمريكية والقوات الأمريكية الأخرى التي تجري على مقربة من المياه **الإقليمية** للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

أغدو ممتناً بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية

أشير إلى رسالتي المؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [*S/17710*] وأود أن نلفت انتباهكم إلى المناورات العدوانية للأسطول السادس للولايات المتحدة الأمريكية والقوات الأمريكية الأخرى التي تجري على مقربة من المياه الإقليمية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

إن هذه المناورات ما هي إلا حلقة جديدة من حلقات الاستفزاز والعدوان الأمريكي ضد شعب الجماهيرية، كما إنها في نفس الوقت لا يمكن إلا أن توصف بإرهاب الدولة التي تمارسه إدارة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعوب الآمنة الصغيرة ومن بينها شعب ليبيا، وكما أنها في نفس الوقت تمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وكل الأعراف والقوانين الدولية.

إن هذه المناورات العدوانية، والتي أكدت طبيعتها إدارة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها باعتبارها إنذاراً موجهاً ضد شعب الجماهيرية، تمثل وسيلة من وسائل التوتر والإخلال بالسلم والأمن الدوليين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي الوقت الذي نلفت انتباهكم والأسرة الدولية إلى خطورة هذه الاستفزازات والمناورات المعادية التي تتحمل إدارة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسؤولية ما ينجم عنها، أؤكد لكم من جديد حرصنا الكامل على عدم القيام بأي شيء من شأنه أن يخل بالسلام والأمن بالمنطقة. وفي نفس الوقت أؤكد حقنا الكامل في

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/116-S/17763.

الدفاع عن أرضنا ومياهنا الإقليمية بما يكفله لنا الميثاق والقانون الدولي. وفي الوقت الذي ألفت انتباه الأسرة الدولية إلى خطورة هذه الاستفزازات والأعمال العدوانية نأمل منكم اتخاذ الإجراءات التي يخولها لكم الميثاق.

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
أمين اللجنة الشعبية
للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي
للجماهيرية العربية الليبية

الوثيقة S/17764

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

وجهت إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة المرفقة المؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ من السيد لي إن هو، القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة المراقب عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة. وتعمم الرسالة، وفقاً للطلب الوارد فيها، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

أتشرف بأن أبعث إليكم بنص البيان المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الصادر عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والرامي إلى تخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

وأتشرف أيضاً بأن ألتمس منكم العمل على تعميم هذه الرسالة والبيان المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

بيان مؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ صادر عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

بتخويل من الحكومة، تصدر وزارة خارجية كوريا الديمقراطية الشعبية البيان التالي:

إن تخفيف التوتر ومنع خطر الحرب في شبه الجزيرة الكورية وتهيئة جو أكثر ملاءمة للحوار بين الشمال والجنوب، أمور تفرض نفسها اليوم بوصفها قضية ملحّة بغية التعجيل بإعادة توحيد كوريا على أساس الاستقلال وبصورة سلمية.

وفي العام الماضي، أجريت مباحثات بين الشمال والجنوب في ميادين مختلفة. وكان ذلك مدعاة لارتياح الشعب الكوري، الذي يعاني من التجزئة القومية، وحافزاً لأماني إعادة التوحيد في جميع أرجاء البلاد.

ونحن نرى أنه ينبغي القيام في هذا العام بخطوة أوسع في تخفيف التوتر في كوريا وتشجيع الحوار بين الشمال والجنوب.

ولقد أوضح الزعيم العظيم الرفيق كيم ال سونغ في خطابه بمناسبة العام الجديد أنه من الضروري، لكي يتسنى حل المسألة الأساسية المتصلة بإعادة توحيد كوريا سلمياً، عقد مباحثات ثلاثية بين جمهوريتنا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والسير قدماً بالمباحثات الدائرة الآن بين الشمال والجنوب وافتتاح محادثات للقمة.

ويرحب الشعب الكوري وشعوب العالم المحبة للسلم الآن ترحيباً حاراً بالاقتراح المقدم من حزبنا ومن حكومة الجمهورية، والمبشر بمطلع عهد جديد، مع الأمل الكبير بأن يشهد هذا العام نقطة تحول في تخفيف الموقف المتوتر في شبه الجزيرة الكورية وفي تبديد سوء الفهم وانعدام الثقة والقضاء على المواجهة بين الشمال والجنوب بالوصول إلى نتائج طيبة في الحوار.

وإذا أريد أن تكون جولات الحوار الشمالي الجنوبي ناجحة فيجب تخفيف التوتر بين الشمال والجنوب. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على كل من الجانبين، بادىء ذي بدء، اتخاذ خطوات فورية للامتناع عن القيام بمناورات عسكرية واسعة النطاق موجهة ضد الطرف الآخر في الحوار.

ولقد قدمنا بالفعل، عن طريق لجنة الهدنة العسكرية، وكجزء من خطوات الانفراج في شبه الجزيرة الكورية، الاقتراح القاضي بالوقف التام للمناورات العسكرية الواسعة النطاق في كوريا والامتناع، أثناء فترة الحوار، عن القيام بأي نوع من أنواع المناورات العسكرية.

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية لم تقبلا بعد مقترحاتنا الواقعية هذه.

ومما لا يتناسب مع الظروف التحدث وجهاً لوجه في الوقت الذي تشن فيه ممارسات عسكرية ضد الطرف الآخر. ومما هو واضح لدى الجميع أن ذلك سوف يسفر عن تفاقم التوتر، وتعميق انعدام الثقة المتبادل وزيادة خطر الحرب.

وفي العام الماضي أجرت الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق والتي أطلق عليها الاسم

الشفري ''روح الفريق ٨٥'' مما أدى إلى جمود لوقت طويل في الحوار الشمالي الجنوبي الذي تحقق بشق الأنفس كما أدى للوصول إلى طريق مسدود.

وإذا نشأ مثل هذا الوضع مرة أخرى فإن التوتر في شبه الجزيرة الكورية لن ينفرج قط بل سيسفر عن نتائج محبطة تتمثل في انقطاع آخر للحوار بين الشمال والجنوب.

ونحن نصرّ على أنه لا ينبغي قط لمثل هذا الوضع أن ينشأ من جديد حيث ينقطع الحوار بين الشمال والجنوب بسبب الموقف غير المخلص من جانب الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية، ونرى أن من المحتم خلق جو أكثر ملاءمة للحوار واتخاذ خطوات تفتح عهداً جديداً لمنع تفاقم التوتر.

وكتدبير هام لتخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخلق جوّ ملائم حقاً للحوار بين الشمال والجنوب، قررت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الامتناع عن القيام بمناورات عسكرية واسعة النطاق في أرجاء النصف الشمالي للجمهورية اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ ووقف جميع المناورات العسكرية أثناء فترة الحوار الشمالي الجنوبي.

ونحن إذ نعلن بجدية عن هذا القرار في الوطن وفي الخارج، نقترح على حكومة الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية أن تعلن، رداً على مبادرتنا، انها لن تقوم بمناورات عسكرية في جميع أراضي كوريا الجنوبية اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وأن تضع ذلك موضع التنفيذ.

وتعد المناورات العسكرية، العلنية أو السرية، تهديداً للطرف الآخر في الحوار سواء أجريت في شبه الجزيرة الكورية أو بالقرب منها.

ونحن نوضح أننا مستعدون دائماً للاستجابة إلى أية مفاوضات بشأن اقتراحنا المتعلق بوقف المناورات العسكرية إذا رأت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ضرورة لذلك.

وإن اقتراحنا لتخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية وتهيئة جو موات للحوار بين الشمال والجنوب اقتراح محب للسلم ويتفق تماماً مع رغبة الشعب الكوري وشعوب العالم المحبة للسلم ويعكس بدقة متناهية حقيقة شبه الجزيرة الكورية.

وإذا ترجم هذا الاقتراح إلى ممارسة عملية، فإن العلاقات بين الشمال والجنوب سوف تتحسن بصورة ملحوظة وسوف يتهيأ بالتدريج جوّ من السلم في شبه الجزيرة الكورية.

وإن وقف قيام كل من الطرفين بمناورات عسكرية واسعة النطاق ضد الطرف الآخر سوف يؤدي إلى حدوث تغيير إيجابي في العلاقات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وفي توفير فرصة جيدة لتبديد انعدام الثقة المتبادل، ولبناء الثقة.

وإذا أرادت الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية حقاً تخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية وبناء الثقة المتبادلة والتوصل إلى المصالحة والتقدم في الحوار من أجل السلم في كوريا وإعادة توحيدها سلمياً فيجب عليها قبول اقتراحنا الصريح والمحب للسلم.

إن هذا العام هو السنة الدولية للسلم.

وفي سنة السلم هذه تريد شعوب العالم المحبة للسلم أن ترى تحولاً تاريخياً في انفراج حالات التوتر في جميع أجزاء العالم وفي العيش بسلام بدون حرب أو منازعات.

وإن شبه الجزيرة الكورية هي المكان الذي يتمثل فيه بأكبر قدر خطر قيام حرب نووية في العالم.

ولا يمكن أن تعيش الشعوب المحبة للسلم في آسيا وبقية العالم حياة مسالمة إلاّ عندما يزول التوتر ويكفل السلم الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

وتعرب حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن قناعتها بأن حكومات وشعوب بلدان العالم المحبة للسلم ستولي شديد عنايتها للحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية وتدعم وتساعد مهمة التنفيذ الأكيد لاقتراحنا المبشر بعهد جديد، والمتعلق بإزالة خطر الحرب في كوريا وتشجيع الحوار الذي يتم في جوّ موات بين الشمال والجنوب.

الوثيقة S/17765 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل رفق هذا نص الرسالة المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، والموجهة إليكم وإلى رئيس مجلس الأمن من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب بصفته رئيساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس.

وأرجو أن تتخذوا ما يلزم نحو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مولاي المهدي العلوي
الممثل الدائم للمغرب
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/117-S/17765.

نص الرسالة المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ والموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ملك المغرب

بوصفي رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس، قدمت، باسم البلدان الإسلامية في العالم، إلى مجلس الأمن شكوى ضد دولة اسرائيل لانتهاكاتها العديدة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك لأعمال التدنيس الشائنة للمسجد الأقصى التي ترتكب بمساندة من حكومة اسرائيل وبناءً على قرار منها، والتي تجرى تحت حماية ومؤازرة قوات اسرائيل النظامية المسلحة.

إن الاعتداء المرتكب على هذا النحو لا يمس الحقوق القانونية والتاريخية البالغة الصراحة للبلدان الإسلامية فحسب، بل يمس أيضاً بصفة خاصة أكثر المشاعر عمقاً لدى بليون من سكان كوكبنا، وهو يشكل جريمة ضد القيم الروحية وانتهاكاً للوصايا السماوية، ويمكن إذا مرّ دون عقاب أن يؤدي إلى إثارة رد فعل بالثورة المشروعة التي لا يمكن السيطرة عليها لدى جماهير المؤمنين، مما يحدث آثاراً لا يمكن التكهن بها أو حسابها.

والعالم يتابع بقلق مناقشاتكم وينتظر من مجلس الأمن أن يتخذ القرارات التي تمليها خطورة الموقف.

ونحن، من جانبنا، متأكدون أن جميع أعضاء المجلس سيتجاوزون ويتغاضون عن الاحتمالات المترتبة على تحالفات أو صداقات استراتيجية أو ظرفية، وإنهم لن يضعوا في اعتبارهم إلا ما يضطلعون به من مهمة سامية متمثلة في تحقيق السلم والعدالة وإنهم سيستجيبون لشكوانا بما يتطلبه القانون والضمير العالمي.

(توقيع) **الحسن الثاني**
ملك المغرب

الوثيقة S/17766 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل: بالصينية]
[٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طياً نص بيان صادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية بجمهورية الصين الشعبية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ فيما يتعلق بصدور رسالة كاراباييدا عن مجموعة كونتادورا وفريق الدعم [*S/17736*، المرفق] وإعلان غواتيمالا الصادر عن بعض بلدان أمريكا الوسطى [٤].

وأكون شاكراً لو تفضلتم بترتيب تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي لويمي
الممثل الدائم للصين
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر عن المتحدث باسم وزارة خارجية الصين في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦

في الآونة الأخيرة عقد ثمانية من وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم اجتماعاً في فنزويلا وأصدروا رسالة كاراباييدا [*S/17736*، المرفق] دعوا فيها الأطراف المعنية بالنزاع في منطقة أمريكا الوسطى إلى اتخاذ التدابير واستئناف المفاوضات التي من شأنها منع نشوب الحرب في المنطقة. وفي هذا يتمثل جهد رئيسي جديد تبذله ثمانية بلدان لإقرار السلم في أمريكا الوسطى مما لقي مساندة دولية واسعة. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ أصدر وزراء العلاقات الخارجية لخمسة بلدان في أمريكا الوسطى إعلان غواتيمالا [٤] معربين فيه عن مساندتهم رسالة كاراباييدا ومعبرين فيه من جديد عن رغبتهم في إقرار السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى إثر التوقيع على وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [*S/17549* المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، المرفق الخامس].

وترى الصين أن إصدار كل من رسالة كاراباييدا وإعلان غواتيمالا يدلل على المطامح المشتركة التي تحدو عدداً كبيراً من بلدان أمريكا اللاتينية كي تتخلص من الحرب والاضطراب اللذين طال عليهما الأمد في أمريكا الوسطى ولإقرار السلم في تلك المنطقة في وقت قريب. وهذا من شأنه أن يسهم في تخفيف التوتر بأمريكا الوسطى وفي ممارسة تأثير إيجابي على عملية السلم في تلك المنطقة وهو ما نود أن نعرب عن تقديرنا إزاءه، كما سنولي مساندتنا كما نفعل دوماً لجهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا.

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1082-S/17766.

الوثيـقة S/17768

رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربيـة]
[٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ [S/17706]، وبناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإحاطتكم علماً بأن القوات العسكرية للنظام الايراني قامت بارتكاب جملة من الأعمال العدوانية الغـادرة داخـل الأراضي العـراقية ضد المراكز المدنية السكانية الصرف والسكان المدنيين وعلى النحو التالي:

١ ـ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، في الساعـة ١١ر٣٠ بالتوقيت المحلي قامت طائرتان ايرانيتان باختراق الحدود الدولية والإغارة على الأحياء السكانية في محافظة السليمانية وقـد أدى الحادث إلى استشهاد امرأة واحدة وأحد المواطنـين المدنيين وجرح أربعة من المدنيين.

٢ ـ بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير، في الساعة ـ ر٨ قامت طائرتان ايرانيتان بالتسلل عبر الحدود الدولية لضرب مجمع زامكي السكاني وقصبة خرمال، وقد نتج عن الحادث استشهـاد امـرأة وأحد الأطفال وجرح ثلاث نساء وأربعة أطفـال مع أربعـة من المواطنين المدنيين وتهديم أربع دور سكنية وإحداث أضرار في أحد الجوامع.

٣ ـ بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير، في الساعة ١١ر٤٥ قامت طائرتان ايرانيتان بالإغارة على قصبة ديرلوك السكانية في قضاء العمادية وقد أدى الحادث إلى استشهاد خمسة من المواطنين المدنيين منهم أربعة أطفال وجرح تسعة من المدنيين وتدمير ثلاث دور سكنية وثلاثة حوانيت وخمس عجلات مدنية ومركز لجمع التبغ.

٤ ـ بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير، في الساعـة ـ ر٨ قامت طائرتان ايرانيتان بمهاجمة قرية بالكيان في قضاء الصادق في محافظة اربيل، وقد أدى الحادث إلى استشهاد ستة من المدنيين قوامهم أربع نساء وطفل واحد ورجل وجرح واحد وعشرين مدنياً بينهم ثمان نساء وتسعة أطفال، كما أدى الحادث إلى تهديم أربع دور سكنية وإحداث أضرار في اثنتي عشرة داراً أخرى.

إن تواتر هذه الأعمال العدوانية الغـادرة من جانـب النظـام الايراني واتساع نطاقها يأتي تمهيداً لتنفيذ نوايا النظـام المذكور المعلنة في شن هجوم واسع وكبير يستهدف استقلال العراق وسيادته وحرمة أراضيه وأمن مواطنيه وقواته المسلحة وهو ما سبق إيضاحه في الرسالة المؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ والموجهـة إليكم من السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية [S/17687]. وبهذه المناسبة أود أن أبلغكم بأنه في الوقت الذي تحتفظ فيه حكومة الجمهورية العراقية بحقها في استخدام كافة الإمكانات المتاحة والإجـراءات الضرورية لردع العدوان الايراني استناداً إلى حق الدفاع الشرعي بموجب القانون الدولي، فإنها لا يسعها إلا أن تعبِّر لكم عن قناعتها الأكيدة بأن تقاعس الأمم المتحدة وبوجه خاص عدم تحمـل مجلس الأمـن بصورة جدية لمسؤوليته **المخولة** له بموجب الميثاق في الضغط على النظام الايراني لوقف عدوانه المستمـر على العـراق هو السبـب الرئيسي الذي يشجعه على التمادي في سياسته العدوانية الشاذة التي تشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي في إحلال السلم.

وأرجـو التفضل بتعميم هـذه الرسالة بوصفها وثيقة مـن وثائق مجلـس الأمن.

(توقيع) عصمت كتانـي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17769

الامارات العربية المتحدة، ترينيداد وتوباغو، غانا، الكونغو، مدغشقر: مشروع قرار

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بالرسالة الواردة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي [*S/17740*]، والرسالة الواردة من الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة [*S/17741*]، الرئيس الحالي لمجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الموجهتين في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ إلى رئيس مجلس الأمن،

وإذ يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ [١]، تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس،

وإذ يضع في اعتباره المركز الخاص للقدس، ولاسيما ضرورة حماية الأبعاد الروحية والدينية الفريدة للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ عليها،

وإذ يشير إلى ويؤكد من جديد قراراته المتصلة بمركز وطابع مدينة القدس الشريف، ولاسيما القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨)، و٢٦٧ (١٩٦٩) و٢٧١ (١٩٦٩)، و٢٩٨ (١٩٧١)، وبيان توافق الآراء الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ [الجلسة ١٩٦٩]، والقرارات ٤٦٥ (١٩٨٠)، و٤٧٦ (١٩٨٠)، و٤٧٨ (١٩٨٠)،

وإذ يشجب بقوة استمرار رفض اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، امتثال قرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء أعمال الاسرائيليين الاستفزازية، ومنهم أعضاء في الكنيست وقوات الأمن، الذين انتهكوا حرمة الحرم الشريف بالقدس،

١ - يعرب عن استيائه الشديد من الأعمال الاستفزازية التي انتهكت حرمة الحرم الشريف بالقدس؛

٢ - يؤكد أن هذه الأعمال تشكل عقبة خطيرة في سبيل التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يمكن أن تعرّض للخطر أيضاً السلم والأمن الدوليين؛

٣ - يقرر مرة أخرى أن جميع التدابير التي تتخذها اسرائيل لتغيير الطابع المادي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أي جزء منها، أو تغيير تكوينها الديمغرافي أو هيكلها المؤسسي أو مركزها، ليس لها أي صحة قانونية، وأن سياسة اسرائيل وممارساتها في توطين جانب من سكانها والمهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وتشكل أيضاً عقبة خطيرة في سبيل التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٤ - يؤكد من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال، والتي غيرت أو يكون مؤداها تغيير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها، ولاسيما "القانون الأساسي" الخاص بالقدس، باطلة كل البطلان ويجب إلغاؤها فوراً؛

٥ - يطلب إلى اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تراعي بدقة قواعد القانون الدولي التي تنظم الاحتلال العسكري، وخصوصاً أحكام اتفاقية جنيف الرابعة [١]، وأن تمنع أي تعطيل لقيام المجلس الإسلامي الأعلى في القدس بأداء وظائفه المقررة، بما في ذلك أي تعاون قد يرغب المجلس في الحصول عليه من البلدان التي فيها أغلبية من السكان المسلمين ومن المجتمعات الإسلامية فيما يتعلق بخططه لصيانة الأماكن الإسلامية المقدسة وترميمها؛

٦ - يطلب على وجه الاستعجال من اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تنفذ فوراً أحكام هذا القرار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٧ - يرجو من الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يوم ١ أيار/مايو ١٩٨٦.

الوثيـقة S/17769/REV.1

الامارات العربية المتحدة، ترينيداد وتوباغو، غانا، الكونغو، مدغشقر: مشروع قرار منقّح

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن،

[نفس نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة *S/17769*، فيما عدا الفقرة السادسة من المقدمة والفقرة ٢ من المنطوق].

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الأعمال الاستفزازية التي قام بها اسرائيليون، ومنهم أعضاء في الكنيست، والتي انتهكت حرمة الحرم الشريف بالقدس،

٢ ـ يؤكد أن هذه الأعمال تعتبر عقبة خطيرة في سبيل التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يمكن أيضاً أن يؤدي عدم التوصل إليه إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر.

الوثيـقة S/17770

رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل السودان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية في الأمم المتحدة، يشرفني أن أتقدم إليكم بطلب لعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة في الجنوب الافريقي.

(توقيع) عمر يوسف بريدو
الممثل الدائم للسودان
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17771 *

رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ [*S/17499*]، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى آخر أعمال الإجرام والعدوان التي ارتكبتها، ضد سيادة تايلند، القوات الفييتنامية التي تحتل كمبوتشيا احتلالاً غير شرعي، وذلك على النحو التالي:

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/122-S/17771.

١ ـ في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، ما بين الساعة ١٨/٤٥ والساعة ٢١/٣٥، أطلقت القوات الفييتنامية ١٠٠ قذيفة مدفعية على قواعد بحرية تايلندية تقع داخل عمق الأراضي التايلندية عند بان هاد ليك، وبان هاد ساراباتبيت، وبان هاد ساي دانغ في منطقة كلونغ ياي بمقاطعة ترات. ونتيجة لذلك قتل ثلاثة بحارة تايلنديين وأصيب عدد آخر.

٢ ـ وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، الساعة ١٣/٣٠ تقريباً، أعد ٣٠ جندياً فييتنامياً من المتسللين كميناً لوحدة كانت تقوم بدورية في منطقة نام يوين في مقاطعة أوبون راتشاتاني الواقعة على مسافة ٣٫٥ كيلومتر داخل الأراضي التايلندية. وقتل نتيجة لذلك ثلاثة جنود تايلنديين وأصيب ثلاثة آخرون بجراح بالغة.

٣ ـ وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير أصيب ٥ جنود تايلنديين، كانوا يحاولون استعادة جثث الذين قتلوا يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير، بجروح بالغة من ألغام أرضية زرعها القوات الفييتناميون في الأراضي التايلندية.

إن الحكومة التايلندية الملكية تدين أعمال القصف والتسلل داخل الأراضي التايلندية التي ارتكبتها عمداً القوات الفييتنامية في انتهاك صارخ لسيادة تايلند وسلامة أراضيها. ولقد أشعلت هذه الأعمال العدوانية التوتر على طول الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية.

وتطالب الحكومة التايلندية الملكية بأن توقف فييت نام فوراً الاستفزازات والأعمال العدوانية التي ترتكبها ضد تايلند والتي يتحتم على فييت نام أن تتحمل بالكامل ما يترتب عليها من مسؤوليات وعواقب. كما تؤكد الحكومة التايلندية من جديد حقها المشروع في اتخاذ جميع التدابير لحماية سيادة تايلند وسلامة أراضيها، وكذلك أرواح المواطنين التايلنديين.

وأتشرف برجاء تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابهونغسي **كاسيمسري**
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17772

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرختين في ٢ و٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [*S/17712* و *S/17715*]، أتشرف بإبلاغكم بأن النظام البعثي العراقي قام من جديد، على نحو ما سبق التنبؤ به في الرسالتين سالفتي الذكر وفي تحد لجميع أحكام القانون الإنساني الدولي، باستئناف هجماته الإجرامية على المدنيين الأبرياء في جمهورية ايران الإسلامية؛ وهي الهجمات التي ترد تفاصيلها على النحو التالي:

١ ـ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ـ غارتان جويتان على عبدان وخرمشهر. الأضرار: تدمير عدة منازل.

٢ ـ ٢١ كانون الثاني/يناير ـ انتهاك الفضاء الجوي الايراني فوق عبدان.

٣ ـ ٢٣ كانون الثاني/يناير ـ هجوم على حافلة تقل ركاب في شيارة. الخسائر: ٢٥ شخصاً بين شهيد وجريح.

٤ ـ ٢٦ كانون الثاني/يناير ـ غارة جوية على بانه. الخسائر: استشهاد ٤ وجرح ٢ جميعهم من المدنيين.

٥ ـ ٢٧ كانون الثاني/يناير ـ غارة جوية على ماريفان. لم تقدر بعد الأضرار المادية.

٦ ـ ٢٧ كانون الثاني/يناير ـ غارة جوية على سارداشت. الخسائر: استشهاد ١٠ أشخاص وإصابة ١٦ شخصاً آخرين من المدنيين.

٧ ـ ٢٧ كانون الثاني/يناير ـ غارة جوية على ماريفان. الخسائر: استشهاد ١٠ وجرح ٦٣ بالإضافة إلى الخسائر المادية.

٨ ـ ٢٧ كانون الثاني/يناير ـ انتهاك الفضاء الجوي الايراني فوق ساناندا ج. وإذا سمح لحكام العراق بمواصلة ذلك، فإن حكومة جمهورية ايران الإسلامية ستكون مضطرة، ضد

رغبتها، إلى اتخاذ تدابير انتقامية للدفاع عن سكانها المدنيين ووقف الأعمال الوحشية العراقية.

ونقدر لكم بالغ التقدير تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17773 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طياً رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بعث بها السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا إلى السيد جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاجتماع الأخير الذي عقده السيد شولتز مع رؤساء المجموعات الإجرامية والإرهابية التابعة لمنظمة المرتزقة ''الجبهة الديمقراطية النيكاراغوية''.

وأكون ممتناً إذا قمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا

أكتب إليكم بشأن الاجتماع الذي عقدتموه أمس ٢٨ كانون الثاني/يناير مع رؤساء منظمة المرتزقة ''الجبهة الديمقراطية النيكاراغوية''، وهم أرتورو كروز، وأدلفو كالييرو، وألفونسو روبيلو. وفي ختام الاجتماع برؤساء الجماعات الإجرامية التي أنشأتها حكومتكم وتسيطر عليها وتموّلها وتدرّبها، أعربتم عن دعمكم الكامل للأعمال التي تقوم بها هذه المنظمة الإرهابية بهدف الإطاحة بحكومة نيكاراغوا، كما أكدتم أن حكومة الولايات المتحدة لن تستأنف المحادثات الثنائية بين البلدين.

إن حكومة نيكاراغوا تحتج بحزم وشدة لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مثل هذا السلوك الذي ينتهك أرسخ مبادىء القانون الدولي. إن مثل هذه المواقف إنما توضح الاستهتار الصارخ بمبدأي عدم التدخل والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها المتضمنين في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية.

إن هذا كله، بالإضافة إلى الاستخفاف بالسلطة القضائية الإلزامية للهيئة القضائية العالمية العليا، إنما يزيد من حدّة المجابهة بين حكومتكم وبين النظام القضائي الدولي الذي أنشأه مجتمع الأمم عن أن يتغلب القانون والعقل على القوة.

ويشكل هذا التأييد المعزَّز لسياسة الحرب ضد بلدي برهاناً إضافياً على أن الهدف الذي تسعى إدارة الولايات المتحدة لتحقيقه هو الإطاحة بالحكومة الشرعية لنيكاراغوا بالقوة والتهديدات والابتزاز.

كما أنه يكشف عن الذرائع الكاذبة والحملات المضللة التي ما برحت حكومتكم تلجأ إليها بانتظام بغية إشراك الكونغرس بالولايات المتحدة في الحرب الإجرامية غير المشروعة التي تشنّها ضد الثورة الشعبية الساندينية بهدف القضاء على هذه الثورة. إن النية الحقيقية لإدارة الولايات المتحدة، في الإطاحة بحكومة نيكاراغوا إنما تفسر بوضوح افتقار حكومتكم إلى إرادة سياسية من شأنها التوصل إلى حلول سلمية متفاوض عليها من خلال حوار مانزانيّو. وعليه فليس من قبيل المصادفة أن الرئيس ريغان لم يف حتى الآن بالوعود التي تقضي باستئناف المحادثات الثنائية مع نيكاراغوا، والتي تمت صياغتها في الرسالة التي كتبها إلى عضو الكونغرس ماكوردي. وفي هذا ما يؤكد الطريقة التي تعمل بها حكومتك على خداع الكونغرس للحصول على تأييده، على أسس زائفة، لسياسة القوة التي تباشر تطبيقها ضد نيكاراغوا.

إن مسلك حكومتك يشكل رفضاً واضحاً لرسالة كاراباييدا [*S/17736*، المرفق] مما يدلل من جديد على أن بلادك تعمل جاهدة على

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1083-S/17773.

إعاقة التوصل إلى حل متفاوض عليه للأزمة، وإنها تسعى من أجل ذلك، إلى وضع عقبات رئيسية في طريق عملية سلم كونتادورا، إضافة إلى تقويض الجهود الرامية إلى تجديد أنشطة إقرار السلم، عن طريق سلسلة من الإجراءات المتزامنة التي قبلتها بالفعل بلدان أمريكا الوسطى نفسها، ومنها على وجه الخصوص سحب الدعم الخارجي المقدم إلى القوات غير النظامية، واستئناف حوار مانزانيو دون إبطاء، وإلا سينفتح المجال أمام "تهديدات خطيرة للسلم والاستقرار في أمريكا اللاتينية" على نحو ما حذرت منه رسالة كاراباييدا.

وأخيراً فإن حكومة نيكاراغوا تحث إدارة الولايات المتحدة على الامتناع عن تجاهل قواعد التعايش السلمي بين الدول إذ لن ينجم على ذلك سوى انتشار الحرب وتفشّي الدمار وترى حكومة نيكاراغوا أن من الضرورة بمكان أن تتخلى حكومة الولايات المتحدة عن سياسة القوة والإرهاب التي تتبعها مما لم يدفعها فحسب إلى العمل خارج إطار القانون الدولي بل إلى خداع مجلسها التشريعي ـ الكونغرس على حد سواء، كما أنها مطالبة باستئناف الحوار المخلص والجاد في سبيل إنهاء حالات التوتر وبدء عملية تطبيع العلاقات.

الوثيقة S/17774

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وعطفاً على رسالتي المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [S/17772] يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى المسألة العاجلة التالية.

قامت القوات العراقية المعتدية يوم الاثنين ٢٧ كانون الثاني/يناير بشن غارة جوية مكثفة على مدينة ماريفان وعلى قرية رباط على مقربة من سارداشت.

ونتيجة لهذه الغارة الجوية الوحشية العشوائية ضد مناطق مدنية بحتة، استشهد ٢١ مدنياً في ماريفان و١٦ مدنياً في رباط بينما أصيب ٦٢ مدنياً في ماريفان بجروح بالغة وأصيب ١٩ غيرهم في رباط بجروح بالغة.

وأرجو منكم أن تعملوا على ترتيب زيارة يقوم بها فوراً فريق الأمم المتحدة المرابط في طهران إلى المناطق التي تعرضت للقصف بالقنابل.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17775

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بالإشارة إلى الرسالة العراقية الأخيرة المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [S/17768] والمحتوية على ادعاءات عراقية بشن قوات جمهورية ايران الإسلامية غارات على أحياء

مدنية عراقية، أود أن أوجه انتباهكم إلى أن هذه الادعاءات، كما سبق التنبؤ به في رسالتي المؤرختين في ٢ و ٣ كانون الثاني/يناير [S/17712 و S/17715]، محض تلفيق لا تستهدف سوى خلق ذريعة لحرب المدن التي يشنها العراق. وإذا كانت الادعاءات العراقية تتصف بأي قدر من الصدق لكان بوسع حكومة العراق دعوة فريق الأمم المتحدة المرابط في بغداد إلى زيارة المناطق المزعوم مهاجمتها، ولكانت قد قامت بالفعل بذلك فوراً، حتى يتسنى لها تقديم ما يلزم من الأدلة والوثائق التي تثبت وقوع مثل هذه الغارات.

ونحن على استعداد لتقديم كافة ضمانات السلامة اللازمة إذا أراد حكام بغداد دعم ادعاءاتهم بأدلة عن طريق دعوة فريق الأمم المتحدة المرابط في بغداد وذلك فقط من أجل زيارة المناطق التي زعم أن قواتنا قصفتها.

ونقدر لكم بالغ التقدير تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17777 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي جمهورية تنزانيا المتحدة والسويد

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

يشرفنا أن نحيل إليكم نص بيان دهلي الذي اعتمدته، في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، الهيئة المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والأمن برئاسة رئيس وزراء السويد السيد أولوف بالمه.

وسنغدو ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذا النص على الدول الأعضاء بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السيد محمد علي فوم
الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السيد ستن سترومهولم
الممثل الدائم للسويد بالنيابة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان دهلي الذي اعتمدته في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، الهيئة المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والأمن

اختتمت الهيئة المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والأمن اجتماعاً عقدته في نيودلهي واستمر لمدة ثلاثة أيام. وقد عقد هذا بالاجتماع بناءً على دعوة كريمة من حكومة الهند. والتقى أعضاء الهيئة بالسيد راجيف غاندي، رئيس وزراء الهند.

وتركزت مناقشات اللجنة على سباق التسلح النووي، والأمم المتحدة ودورها في عمليات صيانة السلم الدولية، فضلاً عن قضايا الأمن الإقليمي في العالم الثالث.

الضرورة الملحة للأمن المشترك

ترحب الهيئة باستئناف الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبما أعلنه زعيما هاتين الدولتين مؤخراً من التزام بتخليص العالم من خطر الحرب النووية وتكثيف المفاوضات تحقيقاً لهذا الهدف. وعشية جولة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/124-S/17777.

المفاوضات الجديدة، دعا الرئيس رونالد ريغان إلى إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح. وترحب الهيئة بالبيان الصادر عن الأمين العام ميخائيل غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، الذي يرسم الملامح العامة لبرنامج مكون من ثلاث مراحل للقضاء على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠. وترى اللجنة أن هذا البيان البناء والبعيد المدى ينبغي أن يحظى بأكبر قدر من الأهتمام الجاد. وتحث الهيئة الجانبين على التوصُّل، في وقت مبكر، إلى اتفاق بشأن التدابير العملية لوقف التسلح.

وفي العصر النووي لا يمكن أن يكون هناك بديل عن التفاوض والتعاون فيما بين الدول. وتتقاسم الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن منع نشوب حرب نووية مع الفهم التام لعدم إمكانية تحقيق انتصار في الحرب النووية وأنه لا ينبغي على الإطلاق خوضها. وترحب اللجنة بإعراب الزعيمين السوفياتي والأمريكي عن تسليمهما بهذا المنطلق الأساسي في اجتماعهما المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وتكرر الهيئة الرسالة الأساسية الواردة في تقريرها لعام ١٩٨٢ بشأن الأمن المشترك ومفادها أن مقدم الأسلحة النووية قد جعل المستحيل أن تسعى الدول لتحقيق الأمن كل على حساب الأخرى. وعلى الدول أن تعمل معاً من أجل تحقيق الأمن لأنها تواجه خطراً مشتركاً هو الحرب النووية. وعليها أن تكف عن السعي لتحقيق التفوق العسكري.

التصدي للتحدي النووي

أكدت الهيئة الأهمية البالغة للتوصل، في وقت مبكر، إلى اتفاق بشان الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية. إذ أنه لا توجد في الوقت الحاضر مشاكل تقنية تعترض سبيل التحقق من هذا الاتفاق.

وسيمثل هذا الاتفاق إسهاماً في الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح. وبغية تسهيل المفاوضات ينبغي أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بوقف اختياري مؤقت لتجارب الأسلحة النووية على نحو متبادل وبطريقة يمكن التحقق منها.

وترحب الهيئة بالتزام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بـ "منع قيام سباق تسلح في الفضاء وإنهائه على الأرض والحد من الأسلحة النووية وتخفيضها وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي" [٧]. ويتقاسم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة المسؤولية عن منع قيام سباق التسلح في الفضاء. ويجب عليهما أن يعقدا، في وقت مبكر، اتفاقاً يقضي بحظر استحداث وتجريب ووزع أسلحة توضع في الفضاء أو أسلحة تهدد الأجسام الموجودة في الفضاء. ويجب عليهما أن يلتزما بدقة بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ [٨] وأن يمتنعا عن أي نشاط يكون من شأنه انتهاك أو تقويض هذه المعاهدة.

ولابد من إجراء تخفيضات ضخمة للأسلحة النووية التابعة لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إذا أريد للعالم أن يبتعد عن حافة الكارثة النووية. وترحب الهيئة بالاتفاق الذي تمَّ التوصُّل إليه بشأن مبدأ إجراء تخفيضات بنسبة ٥٠ في المائة، وتحث الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الإسراع بخطى الجهود التفاوضية الرامية إلى تحويل هذا المبدأ إلى اتفاق فعلي. وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن الاقتراح السوفياتي الذي قدم في الآونة الأخيرة والداعي إلى سحب وتفكيك القذائف النووية المتوسطة المدى القادرة على إصابة أهداف في أوروبا يقترب من الاقتراح الأمريكي السابق المسمى "الخيار صفر". وهذا يجعل بالإمكان التوصُّل، في وقت مبكر، إلى اتفاق بشأن القضاء على هذه الأسلحة. وتهيب الهيئة بالأطراف ألاّ تضيع هذه الفرصة الفريدة.

إن شبح انتشار الأسلحة النووية هو خطر دائم يتهدد الأمن الإقليمي والعالمي. ومن أجل صون وتعزيز نظام عدم الانتشار البادىء بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية [٩]، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتوصل إلى اتفاق بشأن الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها، وفقاً لالتزاماتها المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة.

ونظرت الهيئة في اقتراحها الداعي إلى إنشاء ممر خال من الأسلحة النووية التي تستخدم في ساحة القتال في أوروبا، وأكدت من جديد اقتناعها بأن هذا الترتيب سوف يمثل أحد التدابير الهامة في بناء الثقة، وأنه سوف يؤدي إلى تخفيض خطر اندلاع حرب غير مقصودة.

القضايا الأخرى في الحد من الأسلحة

أحاطت الهيئة علماً بالتقدم المحرز في محادثات جنيف بشأن التخفيض المتبادل للقوات في وسط أوروبا، وخلصت إلى استنتاج مفاده أنه ليست هناك عقبات كبيرة تعترض سبيل التوصل إلى مرحلة أولى من الاتفاق، وحثت الأطراف على بلوغ اتفاق في وقت مبكر.

أدى مؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبنزع السلاح في أوروبا إلى حدوث تقدم ملموس وسار. وأعربت الهيئة عن أملها في أن يتوصل المؤتمر إلى اتفاق بشأن نظام معزز لتدابير بناء الثقة والأمن.

وأحيطت الهيئة علماً بالجهود المبذولة في الوقت الراهن من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا. وهو ترتيب يتفق مع التوصيات الواردة في تقرير الهيئة، ومن شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في إقرار السلم والأمن في أوروبا. وتكرر الهيئة تأكيد اقتناعها بضرورة مواصلة المفاوضات الخاصة بمنع إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية، وتدمير المخزونات الموجودة منها، بوصفها مسألة بالغة الإلحاح، في إطار مؤتمر جنيف المعني بنزع السلاح.

من أجل أمم متحدة أقوى

إن التحديات الكبيرة التي تواجه الجنس البشري، مثل الخطر النووي، وقضايا التنمية، ومشاكل البيئة والموارد التي تتجاوز الحدود الوطنية والحواجز الاثنية والأيديولوجية. وينبغي حلها من خلال التعاون بين الأمم، ولذلك هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي روحاً وعملاً. والأمم المتحدة توفر أفضل أداة للتعاون الدولي.

وخبرت الأمم المتحدة خلال فترة وجودها ومدتها ٤٠ سنة جوانب النجاح وجوانب الفشل على السواء. والحقيقة التي تعتبر أهم من غيرها هي تطور الأمم المتحدة إلى منظمة عالمية حقيقية. وما يهم في هذا الشأن إمكانات الأمم المتحدة في المستقبل وليس ما أحاط بها في الماضي من جوانب الإحباط. ومن الأمور الجوهرية اللازمة من أجل تحقيق هذه الإمكانات على نحو أكمل، تحسين الظروف التي تعمل فيها الأمم المتحدة. وهذه مسؤولية جميع الدول الأعضاء، ولاسيما الدائمين في مجلس

الأمن، استجابة للتغييرات الواسعة النطاق التي حدثت في الظروف الدولية وكذلك في عضوية المنظمة.

ويتولى مجلس الأمن، بموجب ميثاق الأمم المتحدة التبعات الرئيسية فيما يتعلق بمعالجة مسائل السلم والأمن الدوليين. فالحقائق السياسية، وفي مقدمتها عدم التعاون بين الأعضاء الدائمين في المجلس قد حولته إلى متفرج سلبي. ويلزم عكس هذا الاتجاه. فأي تحسن يطرأ على العلاقة الحالية التي تربط الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من شأنه أن يؤثر تأثيراً هاماً في فعالية الأمم المتحدة.

الحاجة إلى القيادة

وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن فعالية مجلس الأمن تقع على عاتق أعضائه الدائمين، يمكن أن تساهم الدول الأخرى مساهمة كبيرة في تعزيز الأمم المتحدة، بل إنها مسؤولة عن ذلك. فقد أشار البعض إلى أن قدراً أكبر من وحدة الهدف بين الدول الأعضاء الأخرى قد يساعد في التغلب على الصعوبات الناشئة عن الخصومات القائمة بين الأعضاء الدائمين. وهناك حاجة إلى أن يكون لقيادة تعاونية عالمية النطاق تأثيرها في التوصل إلى حل بنّاء للمشاكل الدولية التي قد تنشأ عنها ردود فعل متزايدة التطرف خلافاً لذلك. ويرى بعض أعضاء الهيئة أن من الطرق المؤدية إلى ذلك أن تنسق حكومات الدول الأعضاء من المناطق المختلفة جهودها فيما يختص بمسائل محددة، وأن تنشىء مجموعة غير رسمية من "أنصار الأمم المتحدة" يمكن أن تحشد الدعم للإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن والأمين العام في إطار الميثاق.

تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم

لقد بيّنت الأحداث أن الأمم المتحدة يمكنها القيام بدور فعّال لو التفّ المجتمع الدولي حول المنظمة. وتعتبر تجربة صيانة وتحقيق السلم على الصعيد الدولي مثالاً لذلك. وفي حالات عديدة، لعب وجود الأمم المتحدة دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار في المناطق التي يسودها التوتر والاضطراب. وبناءً على هذه التجربة، يمكن تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلم، وينبغي النظر في بعض التدابير المحددة في سياق القيادة الدولية المعززة، من بينها:

(أ) اتخاذ إجراء أكثر شمولاً وانتظاماً في مجلس الأمن لمراقبة حالة الأمن الدولي؛

(ب) معالجة النزاعات والمنازعات المحتملة في وقت مبكّر؛

(ج) إدماج المنظمات الإقليمية في النظام الشامل للسلم والأمن الدوليين على نحو أفضل؛

(د) تقديم دعم سياسي متسق ومتواصل لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم من قبل مجلس الأمن؛

(هـ) تقديم دعم عملي أقوى وأمتن لترتيبات صيانة السلم وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك التمويل؛

(و) تعزيز التحكم في المنازعات على نحو متبادل ومتكامل (صيانة السلم) والتفاوض بشأن المنازعات وتسويتها (تحقيق السلم)؛

(ز) التطوير التدريجي لتقنيات صيانة السلم فيما يتصل بإمكاناتها في الميادين الأخرى - ومنها على سبيل المثال، إجراءات الطوارىء في حالات الكوارث، أو في الترتيبات الدولية التي تتخذ مستقبلاً لمعالجة الإرهاب متابعة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، مؤخراً، بشأن هذه المسألة.

الأمن الإقليمي في العالم الثالث

أكدت الهيئة أهمية ترتيبات الأمن الإقليمي في جميع المناطق. وتقوم الترتيبات التي تشرع فيها البلدان النامية وتنضم إليها بمحض إرادتها بدور خاص في الإسهام في سلم العالم الثالث وأمنه واستقلاله الذاتي. وسواء استندت ترتيبات الأمن الإقليمي إلى منظمات إقليمية أو إلى عمليات يتم القيام بها لأغراض معينة، فإنه سيكون مما يعزز فعاليتها وقدرتها على البقاء تعزيزاً كبيراً أن يتم ربطها ودعمها من خلال الإطار الدولي وترتيبات الأمن الجماعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وترى الهيئة أنه يمكن للبلدان التي تنضم إلى ترتيبات الأمن الإقليمي أن تستفيد على نحو أكبر من آليات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار فيما يتعلق بالحالات المتفجرة التي تنطوي على خطر التفاقم إلى نزاع مسلّح.

وهناك ترابط لا ينفصم بين مشاكل الأمن والتنمية في العالم الثالث. ومن ثم فإن التعاون الإقليمي في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يشكّل عنصراً هاماً من عناصر الأمن الإقليمي. ويشكل وجود الفقر المدقع وعدم الانصاف مصدراً رئيسياً للنزاع في العالم النامي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وسيكون مما يخدم الأمن المشترك أن تمتنع القوى الخارجية عن استغلال أو إذكاء الإمكانات الهدّامة للحرمان وعدم التكافؤ، وكذلك عن طريق اتخاذ تدابير إيجابية في مجالي نزع السلاح والتنمية لمساعدة البلدان النامية في التغلب على هذه المشاكل. ويمثل تقييد نقل الأسلحة التقليدية في إطار متفق عليه إقليمياً أحد التدابير الملموسة التي قد تسهم في التقليل من حدة التوترات، وينبغي السعي إلى ذلك من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية.

ويشكل عدم الاستقرار في العالم الثالث تهديداً للأمن المشترك على الصعيد العالمي. وقد وفّرت النزاعات الإقليمية ساحات لمواجهات أوسع نطاقاً تشترك فيها الدول الكبرى، بل إنها أفضت إلى حافة نشوب مواجهة نووية. ومن ثم فإن المجتمع العالمي له مصلحة فيما للترتيبات الإقليمية من قدرة على البقاء.

وكان من الأمور الباعثة على التشجيع بالنسبة للهيئة ما سبق أن قدمته رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من مقترحات ترمي إلى التقليل من إمكانية نشوب نزاع داخل المنطقة فيما يتعلق بالمرافق النووية والموارد الطبيعية المشتركة. كما كان من الأمور موضع الترحيب ما أعربت عنه بلدان أمريكا الوسطى والبلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية من تأييد لعملية كونتادورا. ورئي أن الجهود المستمرة المبذولة داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بغية إعلان جنوب شرقي آسيا منطقة سلم وحرية وحياد تشكل عاملا إيجابياً في تلك المنطقة. ويمكن للجهود الأخرى التي تبذل في مجال التعاون الإقليمي أن تعزز على نحو مماثل من احتمالات الأمن المشترك.

وعند استعراض الساحة الافريقية، كان من دواعي قلق الهيئة البالغ تدهور الحالة في الجنوب الافريقي، ويعتبر تصاعد العنف هناك نتيجة مباشرة لسياسات الفصل العنصري والعدوان التي تتبعها جنوب افريقيا. ودعت الهيئة إلى تكثيف الجهود الدولية لمناهضة نظام الفصل العنصري، وشددت على وجه الخصوص على الحاجة الملحة إلى فرض جزاءات إلزامية على جنوب افريقيا بغية تعزيز الجهود المبذولة داخلياً ودولياً للقضاء على الفصل العنصري. وأعربت الهيئة عن ترحيبها بالتعاون الإقليمي فيما بين بلدان مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي باعتبار أنه يشكل عاملاً هاماً في تعزيز التنمية والاستقرار في هذه البلدان، التي أضير بعضها على نحو خطير باعتماده، اقتصادياً، على جنوب افريقيا، وبتعرضه للاعتداء العسكري من جانبها. وتستحق الجهود التي يبذلها المؤتمر من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي ومناهضة عدوان جنوب افريقيا دعم المجتمع الدولي بأسره.

ولكل منطقة احتياجاتها واحتمالاتها المختلفة فيما يتعلق بتحقيق الأمن، وينبغي أن تتاح لها بالكامل فرصة استكشاف إمكانات التوصُّل إلى حلول للمشاكل الإقليمية تقوم على توافق الآراء. بيد أنه لا ينبغي أن يتخذ ذلك مبرراً لقيام دولة إقليمية وحيدة أو تحالف من الدول بالسيطرة على إحدى المناطق. إن ترابط الاقتصاد العالمي (الذي يظهر في أزمة الدين، والكساد العالمي، وأزمة التجارة والمال)، والنطاق العالم للتكنولوجيا، والتهديد العالمي بالتردي البيئي، تبرز جميعها الحاجة إلى أن تكون الحلول الإقليمية متسقة على نحو متبادل. وإن أهم الشروط التي لابد منها لتحقيق الأمن المشترك بجميع أبعاده هو الالتزام بالتعاون الدولي، ووسيلته العالمية هي منظومة الأمم المتحدة.

المشتركون في اجتماع دلهي

أعضاء الهيئة

أولوف بالمه، السويد (الرئيس)
جورجي أرباتوف، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
ايغون بار، جمهورية المانيا الاتحادية
غرو هارلم برونتلاند، النرويج
ألفونسو غارسيا ـ روبليز، المكسيك
هاروكي موري، اليابان
س. ب. موثاما، الهند
أوليوسيغون أوباسانجو، نيجيريا
دافيد أوين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
شريدات رامبهال، غيانا
سليم سليم، جمهورية تنزانيا المتحدة
سودجاتموكو، اندونيسيا
يوب دين يول، هولندا

المستشارون العلميون

جيمس ليونارد، الولايات المتحدة الأمريكية
ميخائيل ميلستاين، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الخبير الاستشاري العلمي

بيوهان يورغن هولست، النرويج

خبراء الهيئة

باري بليشمان، الولايات المتحدة الأمريكية
رايمو فارينين، فنلندا

الأمين التنفيذي

أندرس فيرم، السويد

الخبراء والضيوف المدعوون

برايان أوركارت، الأمم المتحدة
ماريان هايبرغ، النرويج
ك. سوبراهمانيام، الهند
سيرجيو غونزاليز ـ غالفيز، المكسيك
أوغسطين ماهيغا، جمهورية تنزانيا المتحدة
كوسوما سنيتوونغسي، تايلند

الوثيقة S/17778 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليابان

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أنقل نص البيان التالي الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ عن وزارة خارجية اليابان بشأن جهود السلم في أمريكا الوسطى:

" مافتئت حكومة اليابان تدعم بثبات وقوة الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وغيرها من بلدان المنطقة للتوصل إلى حل سلمي للمشاكل القائمة في أمريكا الوسطى.

" وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ فشل اجتماع مؤلف من ٩ ممثلين مفوضين عن البلدان الأعضاء في مجموعة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1084-S/17778.

كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى، عقد بهدف توقيع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [*S/17549* **المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، المرفق الخامس**]، في الوصول إلى نتيجة ناجحة؛ وذكر أن مجموعة كونتادورا اضطرت إلى تعليق جهودها للسعي إلى السلم بسبب انتخابات الرئاسة في ثلاثة من بلدان أمريكا الوسطى. وتتابع اليابان بقلق هذه التطورات الأخيرة في الحالة.

" وفي هذه الظروف، وبتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، قام في كاراباييدا، فنزويلا ٨ من وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الذي يضم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو بإعلان رسالة كاراباييدا [*S/17736*، **المرفق**] التي تدعو إلى استئناف مفاوضات السلم للإسراع بتوقيع وثيقة كونتادورا؛ وفي ١٤ كانون الثاني/يناير أصدر وزراء العلاقات الخارجية لبلدان أمريكا الوسطى الخمسة إعلاناً[٤] عبّر عن دعمهم للمبادىء والأهداف التي اتفق عليها في كاراباييدا. وترحب حكومة اليابان بمثل هذه التحركات لتشجيع مفاوضات السلم.

" وتقدر حكومة اليابان بالغ التقدير الجهود المبذولة من أجل السلم في المنطقة بما في ذلك جهود مجموعة كونتادورا، ويحدوها عظيم الأمل أن تستمر هذه الجهود بدعم دولي واسع النطاق، وأن يتحقق في أقرب وقت ممكن حل سلمي لمشكلة أمريكا الوسطى".

وأقدر لكم عظيم التقدير قيامكم بتعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميزوو كورودا
الممثل الدائم لليابان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17779 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أبعث طياً بنص البلاغ الذي اعتمده مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بشأن الحالة في الجنوب الافريقي، وأرجو تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ب. م. س. مالك
الممثل الدائم بالنيابة للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ اعتمده مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الإنحياز في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦

اجتمع مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في دورة عاجلة في نيويورك يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ للنظر في التطورات الأخيرة في الجنوب الافريقي، ولاسيما في أنغولا. وفي هذا السياق، أحاط المكتب علماً بقلق، بالتعقيدات الجديدة التي نتجت عن زيارة جوناس سافيمبي إلى الولايات المتحدة.

وأشار المكتب في هذا الصدد إلى أن مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في لواندا في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، على الرغم من ملاحظته أن تعديل كلارك استهدف إنهاء التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لأنغولا فإنه قد أدان الإلغاء الأخير لتعديل كلارك. وأعرب المؤتمر أيضاً عن دعمه للإعلان AHG/Dec1.3(XX1) الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والعشرين الذي ذكر، في جملة أمور، ما يلي:

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/125-S/17779.

" ٢ ـ أن أي تدخل أمريكي سرّي أو علني في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية، سواء أكان مباشراً أو عن طريق طرف ثالث، سيعتبر عملاً معادياً لمنظمة الوحدة الافريقية؛

" ٣ ـ أن أي تجدد في العمليات السرية المرتكبة ضد السلامة الإقليمية لجمهورية أنغولا الشعبية، سيشكل تدخلاً جسيماً في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا، التي تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أي إجراء مناسب ترى من الضروري اتخاذه" (١٠)

وأشار المكتب إلى أن العصابات العاملة في أجزاء من جنوب أنغولا يدربها ويمولها ويسلحها ويوجهها نظام بريتوريا العنصري وأن مقرها هو ناميبيا التي يحتلها بصفة غير شرعية، وأن قوات جنوب افريقيا ذاتها تواصل الاحتلال غير الشرعي لأجزاء من جنوب أنغولا. وأدان المكتب بشدة من جديد النظام العنصري وعملاءه للعدوان المستمر على شعب جمهورية أنغولا الشعبية والمحاولات التي تبذل للإطاحة بحكومتها المؤلفة بصورة شرعية.

وبناءً على ذلك أدان المكتب بشدة زيارة السيد سافيمبي التي قام بها بهدف وحيد هو السعي للحصول على مساعدات مالية وعسكرية من الولايات المتحدة لمواصلة أنشطته الإجرامية ضد أمن واستقرار أنغولا، وحث بقوة حكومة الولايات المتحدة على الامتناع عن تقديم المساعدة إلى نظام بريتوريا العنصري والعصابات التي يساعدها لتخريب حكومات دول الجنوب الافريقي ذات السيادة والمستقلة أو الإطاحة بها.

وكرر المكتب دعمه لشعب وحكومة أنغولا وتضامنه معهما من أجل توطيد الاستقلال الوطني لأنغولا وحماية سيادتها وسلامة أراضيها.

الوثيقة S/17780 *

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

يشرفني أن أبعث إليكم طيه، لاطلاعكم، نص البيان المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الذي أدلى به الناطق الرسمي باسم إدارة الصحافة والإعلام في وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بشأن ما يسمى باجتماع وزراء خارجية الهند الصينية في فينتيان.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مؤرخ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ أدلى به الناطق باسم إدارة الصحافة والإعلام في وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

قام الفييتناميون في هانوي وبنوم بنه وفينتيان مؤخراً باختلاق ما يسمى باجتماع وزراء خارجية دول الهند الصينية في فينتيان.

على أن هذا الاجتماع هو في الحقيقة محاولة تستهدف إضفاء الشرعية على أعمال العدوان التي تقوم بها سلطات هانوي التي أرسلت مئات الآلاف من قواتها المسلحة لغزو واحتلال كمبوتشيا على مدى السبعة أعوام الماضية منتهكة بذلك أحكام القانون الدولي والمبادىء التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد استخدمت سلطات هانوي خلال هذه السنوات السبع شتى المسائل لضم كمبوتشيا إلى "اتحاد الهند الصينية" الفييتنامي التابع لها. بل قامت، في الواقع، خلال هذه السنوات بتنفيذ عمليات قتل جماعية استهدفت السكان الكمبوتشيين العزل مستخدمة الأسلحة التقليدية والكيميائية فضلاً عن سلاح المجاعة التي خلقتها عن عمد. وإضافة إلى ذلك فما برحت تقوم بتجميع مئات الآلاف من السكان الكمبوتشيين وإرسالهم إلى الحدود الغربية لكمبوتشيا ليلقوا حتفهم.

وفي الوقت نفسه أرسلت سلطات هانوي ومازالت تقوم بإرسال أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من المواطنين الفييتناميين ليسلبوا الأراضي ومزارع الأرز والبحيرات والأنهار ويستقروا في كمبوتشيا. ولقد أدان المجتمع العالمي مراراً جميع هذه الأعمال الإجرامية التي اقترفتها سلطات هانوي.

ولقد دأبت الأمم المتحدة على مدى سبع سنين على المطالبة بأن تسحب سلطات هانوي قوات احتلالها من كمبوتشيا لكي يتاح للشعب الكمبوتشي ممارسة حقه المقدس في تقرير المصير. كما طلبت الدورة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/126-S/17780.

الأربعون للجمعية العامة بأغلبية ١١٤ عضواً من سلطات هانوي مرة أخرى سحب قوات احتلالها جميعاً من كمبوتشيا [٥].

وطالب شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية مراراً وتكراراً بانسحاب القوات الفييتنامية بصورة كاملة من كمبوتشيا كيما يتمكن الشعب الكمبوتشي والشعب الفييتنامي فضلاً عن شعوب جنوب شرقي آسيا والعالم من العيش في سلم مرة أخرى. غير أن سلطات هانوي رفضت بتعنت أن تعير هذه المناشدة أية آذان صاغية.

ولا يشكل ما يسمى باجتماع وزراء خارجية دول الهند الصينية الذي لفقته سلطات هانوي، سوى مناورة تستهدف فقط تضليل الرأي العام العالمي.

الوثيقة S/17781

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق لكم نص الرسالة الموجهة لكم من السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية والمتعلقة باستقبال الرئيس رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للسيد جوناس سافمبي رئيس عصابة التمرد ضد أنغولا.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع تلك الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية

تعلمون أن الرئيس رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد استقبل جوناس سافمبي رئيس عصابة التمرد ضد نظام الحكم الشرعي في جمهورية أنغولا، الدولة العضو في منظمة الأمم المتحدة، وفي حركة عدم الانحياز، وفي منظمة الوحدة الافريقية.

إن استقبال رئيس عصابة التمرد ضد أنغولا على هذا المستوى في الولايات المتحدة إنما يؤكد سياسة هذه الدولة التي تسعى دوماً إلى زعزعة الاستقرار وتهديد الأمن في بعض البلدان غير المنحازة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

ومن المفارقات العجيبة أن رئيس الإدارة الأمريكية يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو استقبال أي ممثل عنها، رغم أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة شرعية تتمتع بعضوية كاملة في جامعة الدول العربية وفي كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كما تتمتع بصفة مراقب في منظمة الأمم المتحدة، ولها بعثات سياسية في مختلف عواصم العالم تتمتع بالحصانة الدبلوماسية. وهي قبل ذلك كله وفوقه تمثل شعبا يزيد تعداده على خمسة ملايين نسمة.

إن هذا الموقف الأمريكي غير المتوازن المعادي للشرعية والمتحالف مع اللاشرعية، إنما يؤكد سياسة الولايات المتحدة المعادية للشعوب المكافحة وحركات التحرر المناضلة من أجل الانعتاق والتحرر. وإن تلك السياسة إنما تعتبر في الواقع عن نزعه الازدواجية والتعصب الرجعي الأعمى، كما تعكس الانحياز الكامل لاسرائيل والعداء السافر للشعوب الافريقية والعربية.

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي
للاتصال الخارجي
للجماهيرية العربية الليبية

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/127-S/17781.

الوثيـقة S/17782

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي أتشرف بإبلاغكم بأن النظام العراقي المجرم قد عاود من جديد استخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة دولياً ضد بلدي يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

ففي الساعة ١٢/١٨ (بالتوقيت المحلي) من يوم الأحد ٢٦ كانون الثاني/يناير قصفت قوات العدوان العراقية منطقة عين خوش في جنوب غربي جمهورية ايران الإسلامية بالمدفعية الكيميائية في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي.

ولم يسفر الهجوم الكيميائي العراقي عن خسائر بشرية وذلك بفضل تيقظ جمهورية ايران الإسلامية والتدابير الوقائية التي اتخذتها بدقة مسبقاً. إلا أنه وقع انتهاك خطير لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١].

وإننا نتوقع منكم المبادرة أولاً وقبل كل شيء، إلى إدانة هذا الاستخدام العراقي الأخير للأسلحة الكيميائية. وبما أن جمهورية ايران الإسلامية قد استجابت بصورة إيجابية وغير مشروطة لناشدتكم الطرفين كليهما بأن يجدّدا التزامهما إزاء بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، فمن العدل ليس إلا أن يصار إلى نشر أي رد مكتوب أو شفوي وصل إليكم من الجانب العراقي رداً على ندائكم هذا.

ونحن نتوقع أخيراً أن يدين المجتمع الدولي بقوة الانتهاكات العراقية المستمرة للقانون الدولي الإنساني، ولاسيما بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، وأن يتخذ التدابير الفعالة التي تضمن منع المزيد من الانتهاكات من جانب النظام البعثي المجرم في العراق.

وأكون ممتناً للغاية إذا ما تم تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17783

رسالة مؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربيـة]
[٢ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، لي الشرف أن أرفق لكم تصريح الناطق العسكري العراقي الرسمي (المرفق الأول) الذي ردّ فيه على المزاعم التي أوردها راديو طهران (المرفق الثاني).

أرجو منكم توزيع هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهم وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

تصريح الناطق العسكري العراقي الرسمي

نفى ناطق عسكري عراقي مخوّل المزاعم الايرانية التي وردت في البلاغ العسكري الايراني الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ والذي أذاعه راديو طهران في الساعة السابعة والنصف من مساء اليوم نفسه حول قيام العراق بقذف قنبلة كيميائية في منطقة خرمشهر. وقال الناطق إن هذه المزاعم هي كذب محض وإننا نعرف بدقة النوايا الشريرة والدوافع الحقيقية التي تكمن وراء إطلاق الحكومة الايرانية لهذه الأكاذيب، ونعرف على وجه التحديد الأغراض التي يحاول أن يمهّد لها الجانب الايراني

بمثل هذه المزاعم، وإننا في الوقت الذي ندرك فيه تماماً أن مثل هذه الأقوال لا تنطلي على الرأي العام العالمي، فإننا نحذّر حكام ايران من مغبة القيام بأي عمل طائش وسوف نواجهه بالرد الحازم الذي يجعل نوايا هؤلاء ترتد إليهم. وختم الناطق تصريحه بالقول بأن الحل الوحيد المكن والمتاح دائماً لايران هو الاستجابة لدعوات الرأي العام العالمي في قبول السلام، وما عدا ذلك فإن العراق سيبقى محتفظاً دائماً بالتفوق الساحق في كل مجال.

المرفق الثاني

بلاغ عسكري ايراني أذاعه راديو طهران
الساعة ١٩/٣٠ يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦

أفادت القيادة المشتركة لجيش جمهورية ايران الإسلامية ضمن تهانيها بحلول عشرة الفجر المباركة أن مناضلي الإسلام قاموا نهار أمس والليلة الماضية في جبهات شمال غرب البلاد بفتح نيرانهم ضد مواقع مشاة العدو ومدفعيته وطرق مواصلاته التموينية للحيلولة دون أية فعاليات للعدو وإخماد نيران أسلحته الثقيلة وأنزلوا بعض الخسائر والأضرار بالعراقيين.

وفي المنطقة المقابلة لقصر شيرين أيضاً تم بنيران مناضلي الإسلام المؤثرة في الوقت المناسب إرغام إحدى دوريات العدو إلى الانسحاب.. وأقدم المجرمون البعثيون في الساعة ١/٣٠ من فجر أمس في منطقة عمليات خرمشهر على قذف قنبلة كيميائية حيث تسمم خمسة من مناضلينا.

وتكبدت عبدان يوم أمس بعض الخسائر نتيجة قذائف أسلحة العدو الثقيلة.

الوثيقة S/17785 *

رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طياً الرسالة الموجهة إليكم من قبل السيد فاروق الشرع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، حول حادث القرصنة الذي ارتكبته اسرائيل ضد طائرة مدنية للجماهيرية العربية الليبية تقل وفداً رسمياً سياسياً سورياً برئاسة السيد عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وأرجو توزيع نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ضياء الله الفتال
الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

أود أن أحيطكم علماً بحادث القرصنة الجوية الذي قامت بتنفيذه طائرتان حربيتان اسرائيليتان في الأجواء الدولية فوق البحر الأبيض المتوسط ضد طائرة ليبية مدنية تقل وفداً رسمياً سياسياً سورياً في طريق عودته من زيارة رسمية للجماهيرية العربية الليبية.

ففي الساعة ٨/٥٤ بالتوقيت العالمي من صباح اليوم ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦، غادرت مطار طرابلس الدولي، ليبيا، الطائرة المدنية الليبية الخاصة طراز (G2) المسجلة تحت رقم (5-ADDR NDAE) LN 777 وعلى متنها وفد رسمي سياسي سوري برئاسة السيد عبد الله الأحمر، الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وفي الساعة ١١/١ وأثناء تحليق الطائرة في الأجواء الدولية فوق البحر الأبيض المتوسط أفاد قائدها مركز المراقبة في مطار قبرص أن طائرتين حربيتين اسرائيليتين تعترضانه وتطلبان منه مرافقتهما وبعد دقيقتين من ذلك أي في الساعة ١١/٣ انقطع اتصال الطائرة بمطار قبرص.

إنني إذ أنقل إليكم هذه المعلومات أود أن أوجه اهتمامكم إلى خطورة هذا الحادث الإرهابي ضد سلامة وأمن الرحلات المدنية في الأجواء الدولية وما يترتب عليه من نتائج خطيرة، وأطلب اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لمعرفة مصير الطائرة المذكورة ومصير

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/132-S/17785.

ركابها وطاقمها وضمان سلامتهم، وأن سورية تحمّل اسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه القرصنة الجوية وتطلب منكم إحاطة رئيس وأعضاء مجلس الأمن علماً بهذا العمل الذي يعتبر خرقاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الضامنة لحرية وسلامة الملاحة الجوية.

وبانتظار إبلاغي بما ستتخذونه من إجراءات بهذا الشأن أطلب توزيع نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاروق الشرع
وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

الوثيقة S/17786 *

رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أبلغكم بأن القائم بالأعمال لسفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية الساعة ١٤/٣٠ من يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وقام مدير الإدارة السياسية الأولى بتوجيه اهتمامه إلى ما يلي:

" تفيد السلطات المختصة بجمهورية أفغانستان الديمقراطية بأن السلطات العسكرية لباكستان تمضي في تدخلها وعدوانها على أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية، على الرغم من الاحتجاجات المتكررة من الجانب الأفغاني.

" فمثلاً، في الساعة ١٤/١٥ من يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، توغلت طائرتان حربيتان باكستانيتان مسافة تتراوح بين ٢٥ و٢٨ كيلومتراً في المجال الجوي الأفغاني وقامت بتحليق استطلاعي لمدة ٣ دقائق فوق منطقة جاجي ميدان بمحافظة باكتيا. وبالمثل، وفي الساعة ١٤/٣٥ من نفس اليوم توغلت طائرتان باكستانيتان أخريان مسافة ٣٠ إلى ٣٥ كيلومتراً في المجال الجوي الأفغاني وقامت بتحليق استطلاعي لمدة ٧ دقائق فوق المنطقة المذكورة أعلاه.

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تدين هذه الاعتداءات الاستفزازية الطائشة التي تقوم بها القوات المسلحة الباكستانية وتحتج عليها بقوة لدى حكومة باكستان. وتطالب الحكومة العسكرية الباكستانية بوضع حد لهذه الأعمال الاستفزازية التي لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في المنطقة. وإلا ستتحمل السلطات الباكستانية المسؤولية عن عواقبها الجسيمة الخطيرة.

" وعلاوة على ذلك فإن السلطات العسكرية في باكستان - في محاولة منها لتحويل أنظار الشعب الباكستاني عما يجري داخل باكستان في حوادث ومشاكل وانفجارات - ادعت أن طائرتين عموديتين أفغانيتين قد أطلقتا في ٢٧ كانون الثاني/يناير عدة صواريخ على باراتشينار وعلى منطقة واقعة إلى الشمال الغربي منها.

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، بعد تحقيق دقيق في هذا الادعاء، تعتبره اتهاماً لا يستند إلى أساس على الإطلاق وخالياً من أية صحة وترفضه رفضاً قاطعاً. وترى كذلك أن على السلطات الباكستانية أن تحجم عن توجيه هذه الاتهامات إلى جمهورية أفغانستان الديمقراطية، الأمر الذي لن يسفر عن أية نتيجة سوى تصعيد حدة التوتر في مناطق الحدود."

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/133-S/17786.

الوثيقة S/17787

رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي أتشرف بأن أطلب إليكم عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن للنظر في حادث القرصنة الجوية الاسرائيلية الذي قامت به الطائرات الحربية الاسرائيلية صباح اليوم ضد طائرة ركاب مدنية ليبية خاصة كانت تحلق في الأجواء الدولية فوق البحر الأبيض المتوسط وتقل وفداً سياسياً رسمياً سورياً كان في طريق عودته إلى سورية من زيارة رسمية للجماهيرية العربية الليبية.

(توقيع) ضياء الله الفتال
الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17789 *

رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إلحاقاً لرسالتي المؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [*S/17737*]، يشرفني أن أخطركم بحادثين خطيرين انتهك فيهما المجال الجوي الباكستاني والأراضي الباكستانية من قبل الجانب الأفغاني يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

ففي ذلك التاريخ وفي الساعة ١٧/١٠ (بتوقيت باكستان الرسمي) قامت طائرتان عموديتان أفغانيتان من طراز MI 24 بالدخول مسافة ١٦ كيلومتراً داخل المجال الجوي الباكستاني وأطلقتا بعض الصواريخ على باراتشينار. وقد نجم عن هذا القصف مقتل شخص واحد وجرح ١٣ شخصاً. وفي وقت سابق من نفس اليوم، في الساعة ١٣/٠٠، دخلت طائرتان عموديتان أفغانيتان من طراز MI 24 مسافة ٨ كيلومترات داخل المجال الجوي الباكستاني في القسم الإداري كورام وأطلقتا بعض الصواريخ على قرية شالوزان التي تبعد مسافة ٨ كيلومترات إلى الشمال الغربي من باراتشينار، وقد نجم عن ذلك جرح ثلاثة أشخاص.

وقد استدعي القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام أباد إلى وزارة الخارجية الباكستانية صباح يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير وقدم إليه احتجاج شديد على هذه الهجمات التي وقعت دون أي استفزاز.

أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/134-S/17789.

الوثيقة S/17790

رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [S/17782] المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام البعثي المجرم في العراق، أتشرف بإبلاغكم بأنه في ٣١ كانون الثاني/يناير، وقعت مرة أخرى في منطقة شيلات بجمهورية ايران الإسلامية عدة انتهاكات للقانون الإنساني الدولي عندما استخدمت القوات العراقية الأسلحة الكيميائية في خمس حالات مختلفة. ولحسن الحظ، لم تقع أية إصابات ولكن الدليل متوفر على اللجوء إلى الحرب الكيميائية.

وتشير كل الدلائل والظروف إلى أن النظام العراقي، كما توقعت في رسالتي السابقة، قد اتخذ قراراً متعمداً بأن يكون وفياً لسياسته الخاصة باستخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكاً لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١]. ونأمل في أن تتخذوا أنتم والمجتمع الدولي بصفة عاجلة التدابير الوقائية اللازمة لوقف هذه الانتهاكات الدائمة لقواعد القانون الدولي. ويخشى أن يؤدي الفشل في السيطرة على هذا الوضع إلى حدوث إصابات واسعة النطاق وغير مرغوب فيها.

وأكون ممتناً للغاية إذا تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17792 *

رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة موجهة إليكم من السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية، حول قيام الطائرات الحربية الصهيونية باختطاف طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية العربية الليبية أثناء تحليقها في الأجواء الدولية.

وأغدو ممتناً لو تكرمتم بتعميم الرسالة المذكورة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/135-S/17792.

رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي في الجماهيرية العربية الليبية

أقدم الكيان الصهيوني اليوم الموافق ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ بمساعدة وتواطؤ من الولايات المتحدة الأمريكية على عدوان إرهابي حيث قامت المقاتلات الصهيونية باعتراض طائرة ركاب مدنية تابعة للخطوط الجوية العربية الليبية وأرغمتها على الهبوط في إحدى المطارات العسكرية داخل فلسطين المحتلة.

وقد تم اعتراض هذه الطائرة بينما كانت تحلق في الأجواء الدولية وتعبر الخطوط الجوية المقررة دولياً في رحلة من طرابلس إلى دمشق حيث كان على متنها وفد رسمي سوري.

إن عملية القرصنة الجوية التي قام بها العدو الصهيوني اليوم قد أصبحت سياسة ثابتة تمارسها علناً الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الكيان الصهيوني. وأصبحت سجلاً دامغاً للإرهاب يضاف إلى حادث الطائرة المصرية التي اختطفتها المقاتلات الأمريكية وأجبرتها على الهبوط في جنوب ايطاليا.

لقد قامت القطع البحرية الأمريكية المرابطة قبالة السواحل **الليبية والمتواجدة في البحر الأبيض المتوسط، التي شاركت في المناورات الاستفزازية ضد الجماهيرية، بدور أساسي في هذه العملية، إذ عملت على توفير المعلومات الكاملة عن الطائرة المدنية الليبية للعدو الصهيوني بحيث مكنته من تحديد موقعها واعتراضها وإجبارها على النزول في فلسطين المحتلة، وذلك بنفس الكيفية التي قدمت بها قطع الأسطول السادس الأمريكي المعلومات والتسهيلات لمقاتلات العدو الصهيوني والتي مكنته من العدوان على تونس في شهر سبتمبر ١٩٨٥.**

إن دول وشعوب البحر الأبيض المتوسط التي أصبحت هدفاً لسياسة الإرهاب الرسمي التي تمارسها علناً وبشكل فاضح الولايات المتحدة وحليفها الكيان الصهيوني في المنطقة، تقع عليها **مسؤولية طرد التواجد العسكري الأمريكي من البحر الأبيض المتوسط الذي ثبتت خطورته على الأمن والسلم في المنطقة والعالم. وإذا سمح المجتمع الدولي بمثل هذه الممارسات الإرهابية التي تعرض سلامة الطيران المدني إلى خطر شديد بأن تمرّ بدون عقاب رادع، فإن عليه أن يتوقع من الآخرين المعاملة بالمثل، مما سيعطي الحق لأي دولة بمطاردة أي طائرة مدنية في الأجواء الدولية، وبهذا يتحول عالمنا إلى غاب.**

ونظراً إلى خطورة الموقف الذي نجم عن عمليات القرصنة الإرهابية التي قام بها الكيان الصهيوني بمساعدة مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية على الطائرة المدنية الليبية وما يمثله هذا العمل الإرهابي من تهديد لأمن وسلامة الطيران المدني في الأجواء الدولية، رأينا إحاطتكم علماً بذلك، لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة التي يخوّلها لكم ميثاق الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت أطلب منكم إحاطة رئيس وأعضاء مجلس الأمن علماً بهذا العمل الذي يعد خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وللاتفاقيات والمعاهدات التي تضمن حرية وسلامة الملاحة الجوية.

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
أمين اللجنة الشعبية
للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي
للجماهيرية العربية الليبية

الوثيقة S/17795

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٦]

لي الشرف أن أرفق لكم نص تصريح ناطق باسم مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية مؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ متضمن إدانة القرصنة الصهيونية ضد الطائرة الليبية.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص تصريح ناطق باسم مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية مؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦

يوماً بعد يوم، وفعلاً بعد آخر، تؤكد اسرائيل بالدليل الملموس للعالم أجمع، وللعرب بوجه خاص، وبدون استثناء، غطرستها المريرة، وتعاليها على العالم، واحتقارها لكل مقاييس وثوابت القوانين والأعراف الدولية.

إن الفعل الإجرامي الجبان الذي قامت به اسرائيل ضد طائرة الركاب الليبية وركابها، لن يكون العمل الأخير، إذا ما بقي الفعل الاسرائيلي بدون رد فعل عربي ودولي، بمستوى ما ينبغي ضد هذه الأعمال الإجرامية الخبيثة. وبالنسبة للعرب فإنهم مدعوون ليتدبروا أمرهم قبل فوات الأوان. وهكذا صدق حدس الخيرين من أبناء الأمة من التهاون إزاء العدوان الأجنبي، أيّاً كان شكله ونوعه، سيقود إلى الاستهانة بالأمة وأبنائها وإلى المزيد من العدوان وانتهاك أمنها وشرفها وسيادتها.

إن مجرد الاستنكار لا يكفي ضد عمل اسرائيل الإجرامي، وفي هذا لا ندعو إلى تصرّف منفعل، ولكننا ندعو إلى تصرّف تضامني عربي على ثوابت تمنع الأجنبي من الاستهانة بالعرب، وتمكّنهم من الرد إذا ما تعرّضوا لعدوان ضد أمنهم وأرضهم ومصالحهم.

الوثيقة S/17796

الامارات العربية المتحدة، ترينيداد وتوباغو، غانا، الكونغو، مدغشقر: مشروع قرار

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في البند الوارد في الوثيقة S/Agenda/2651،

وقد أحاط علماً بمحتويات الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية [S/17788]،

وقد استمع إلى بيان ممثل الجمهورية العربية السورية [الجلسة ٢٦٥١] فيما يتعلق بعمل الاختطاف والقرصنة الجويين الذي ارتكبه السلاح الجوي الاسرائيلي ضد طائرة مدنية ليبية في المجال الجوي الدولي،

وإذ يسلم بأن أعمال اختطاف الطائرات أو غيرها من أعمال التعرض غير المشروع للسفر الجوي المدني تعرّض للخطر حياة وسلامة الركاب والطواقم،

وإذ يرى أن هذا العمل من جانب السلاح الجوي الاسرائيلي يشكل تعرضاً خطيراً للطيران المدني الدولي، وتهديداً للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يسلم بأن هذا العامل ينتهك أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الطيران المدني،

١ - يدين اسرائيل لاستعمالها القوة في اعتراض الطائرة المدنية الليبية في المجال الجوي الدولي وإجبارها على تحويل مسارها، ولقيامها بعد ذلك باحتجاز الطائرة المذكورة؛

٢ - يرى أن هذا العمل من جانب اسرائيل يشكل انتهاكاً خطيراً لمبادىء القانون الدولي، ولاسيما الأحكام ذات الصلة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطيران المدني؛

٣ - يطلب إلى منظمة الطيران المدني الدولي أن تولي الاعتبار الواجب لهذا القرار عند نظرها في اتخاذ تدابير ملائمة لحماية الطيران المدني الدولي من مثل هذه الأعمال؛

٤ - يطلب إلى اسرائيل أن تكف على الفور عن كل عمل يعرض سلامة الطيران المدني الدولي للخطر، ويحذّرها رسمياً من أنه إذا تكررت هذه الأعمال، فإن المجلس سينظر في اتخاذ تدابير ملائمة لإنفاذ قراراته.

الوثيقة S/17796/REV.1

الامارات العربية المتحدة، ترينيداد وتوباغو، غانا، الكونغو، مدغشقر: مشروع قرار منقّح

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن،

[نفس نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة *S/17796*، فيما عدا الفقرة الخامسة من المقدمة].

وإذ يرى أن هذا العمل من جانب السلاح الجوي الاسرائيلي يشكل تعرضاً خطيراً للطيران المدني الدولي، وتهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة،

الوثيـقة S/17797 *

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الرسالة الموجهة إليكم من جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب والرئيس الحالي لمؤتمر القمة العربي ورئيس منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مولاي المهدي العلوي
الممثل الدائم للمغرب
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من ملك المغرب

اعترضت الطائرات المقاتلة الاسرائيلية يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ في المجال الجوي الدولي طائرة مدنية ليبية وأجبرتها على الهبوط في أحد المطارات العسكرية الاسرائيلية. ويعد هذا عملاً من أعمال القرصنة الجوية ارتكبته عمداً دولة تعتبر نفسها عضواً في المجتمع الدولي، وهو عمل يستهجنه الضمير العالمي ويعاقب عليه القانون بدون أي لبس.

وليس هذا للأسف أول انتهاك متعمد لدولة اسرائيل للحقوق الأساسية للإنسان وللأمم، ففي أكثر من مرة، وفي فترة زمنية قصيرة للغاية، تجاهلت عمداً وصراحة أبسط الالتزامات الأولية المترتبة على المعاهدات وكل ما يشكل مصدراً للقانون الدولي. ويشكل سلوكها الذي ليس سوى مجموعة من الأعمال العدوانية المتكررة تشكل انتهاكات صارخة لمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وتهديدات خطيرة للسلم والأمن.

وإن دولة اسرائيل بوضعها لنفسها خارج الشرعية التي تنظم العلاقات بين الدول إنما تجرّد نفسها بنفسها عن صفتها كدولة في إطار القانون وتعزل نفسها بالتالي من المجتمع الدولي، وهذا هو الجزاء الذي يحق تطبيقه عليها. وإن جرائم الدولة ـ ولا يمكن وصف الأفعال التي ترتكبها دولة اسرائيل بأي وصف آخر ـ تهدد في الواقع، إذا لم يتم قمعها بشدة، بتوريط الإنسانية جمعاء في حلقة متفاقمة وبدون نهاية من الأعمال التعسفية وغير المشروعة.

وإن الجماهير العربية والإسلامية والقادة العرب المسلمين الذين نمثلهم بوصفنا رئيساً حالياً لمؤتمر القمة العربي ورئيساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي ورئيساً للجنة القدس هم أول المستهدفين بوضوح والمهددين من جانب دولة اسرائيل بصورة مباشرة. ولقد اخترنا كلنا الشرعية كمعقل وملاذ. ونحن نطالبكم اليوم ونطالب الأمم المتحدة باتخاذ جميع التدابير الملائمة حتى يتم الالتزام بهذه الشرعية بكل دقة.

(توقيع) الحسن الثاني
ملك المغرب

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/138-S/17797.

الوثيـقة S/17798

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أشير إلى رسالتي بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ [*S/17792*] والمرفق بها رسالة السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي في الجماهيرية العربية الليبية حول اختطاف الطائرات الحربية الصهيونية للطائرة المدنية التابعة للخطوط الجوية العربية الليبية في الأجواء الدولية، وأشير إلى رسالة ممثل الجمهورية العربية السورية [*S/17787*] التي طلب

فيها عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن للنظر في حادث القرصنة الجوية الاسرائيلية ضد الطائرة الليبية التي كانت تقل وفداً سورياً رسمياً في طريق عودته إلى سورية من زيارة رسمية للجماهيرية العربية الليبية.

أتشرف بأن أنقل لكم تأييد الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية لهذا الطلب والمشاركة في الدعوة لعقد الاجتماع الفوري للمجلس للنظر في أبعاد هذا العمل الإرهابي الرسمي الذي نفذته السلطات الصهيونية في فلسطين المحتلة.

نأمل تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17799 *

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل يوغوسلافيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل طي هذا نص البيان الصادر في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن المتحدث المناوب باسم الأمانة الاتحادية للشؤون الخارجية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بشأن الطائرة الليبية التي اختطفتها اسرائيل.

وأكون ممتناً لو عممتم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغناك غولوب
الممثل الدائم ليوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن الأمانة الاتحادية للشؤون الخارجية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

إننا ندين بكل قوة العمل الإرهابي الإجرامي المتمثل في خطف طائرة الركاب الليبية من جانب اسرائيل. وبشكل هذا انتهاكاً صارخاً وغير مسموح به لقواعد القانون الدولي، وهو يزيد من تفاقم الوضع في الشرق الأوسط وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن إعلان اسرائيل عن عزمها مواصلة هذه الأعمال يؤكد استمرار سياسة العدوان والممارسة المألوفة لإرهاب الدولة التي تواصلها اسرائيل بالرغم من المعارضة والإدانة الشديدة من جانب المجتمع الدولي.

وتعارض يوغوسلافيا وتدين جميع أشكال الإرهاب بغض النظر عن أهدافه ومرتكبيه. إن هذا العمل الإرهابي من جانب اسرائيل يزيد من قناعتنا بضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة وحاسمة لمنع جميع أشكال الإرهاب واستئصاله كظاهرة تهدد سلم وأمن الشعوب والعلاقات الدولية عموماً.

إننا ننتهز هذه الفرصة لنعبر عن قلقنا العميق بشأن استمرار الضغط واستعراض القوة العسكرية والتهديدات ضد بلد ذي سيادة وغير منحاز. إن ذلك يعقد على نحو متزايد حالة الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/139-S/17799.

الوثيقة S/17800 *

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

[الأصل: بالفرنسية]
[٦ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أود أن أبلغكم مجدداً بالمعلومات المتعلقة بقرارات الطرد التي تتخذها السلطات العسكرية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وقد أخبرتكم بهذا الموضوع من قبل في رسالتي المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ [S/17630]، التي أنبأتكم فيها بالمعلومات المتعلقة بالتدابير التي تطبقها السلطات الاسرائيلية على الفلسطينيين الذين يعتبرون "خطراً على الأمن".

وقد جاء في برقية لوكالة رويترز مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وفي مقال لصحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة في ٣١ كانون الثاني/يناير أن ثلاثة من الفلسطينيين المذكورين في رسالتي المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ قد تنازلوا عن طعنهم المقدم إلى محكمة العدل العليا في قرارات الطرد الذي تمسهم، وهم: السيد علي أبو هلال، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للنقابات الفلسطينية، والدكتور عزمي الشعيبي، وهو طبيب أسنان وعضو منتخب في المجلس البلدي للبيرة (والذي حلته سلطات الاحتلال الاسرائيلية عام ١٩٨٢)، والسيد حسن عبد الجواد فرارجة، وهو صحفي ومسؤول عن مركز الشباب بمخيم الدهيشة للاجئين (الذي أغلقته سلطات الاحتلال الاسرائيلية عام ١٩٨٣).

وأعلن الفلسطينيون الثلاثة أنهم لا يمكنهم أن يأملوا في الحصول على محاكمة عادلة في اسرائيل. فحسب القانون الاسرائيلي، فإن محامي الدفاع لا يمكنه الاطلاع على أدلة الاثبات ضد موكله التي يعتبرها القاضي ضارة بشبكات المعلومات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قررت المحكمة العليا رفض حجج الدفاع القائمة على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ [١] على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويؤسفني أن أبلغكم أن قرارات طرد هؤلاء الفلسطينيين الثلاثة قد نفذت بالفعل رغم الظلم الواضح الذي يتسم به هذا التدبير الذي أثار العديد من الاحتجاجات في اسرائيل وفي الخارج على السواء.

وقد أوردت صحيفة "جيروساليم بوست" الصادرة في ٢٦ كانون الثاني/يناير أن الإدارة العسكرية أصدرت قرارات بطرد أربعة فلسطينيين آخرين من الضفة الغربية فإذا نفذت عملية الإبعاد الجديدة هذه، فإن عدد الفلسطينيين المطرودين من الأراضي المحتلة منذ الصيف الماضي سيبلغ تسعة وعشرين.

وفي ضوء تصاعد التدابير التي تتخذها السلطات العسكرية الاسرائيلية ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، لابد من الإشارة إلى أن مجلس الأمن أكد مجدداً في عدة مناسبات أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وطلب إلى السلطة القائمة بالاحتلال أن تتقيد بدقة بأحكام الاتفاقية المذكورة. كما طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٦١/٤٠ هاء، المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، إلى اسرائيل أن تلغي القرار غير القانوني بطرد الفلسطينيين المذكورين أعلاه وأن تكف فوراً عن طرد الفلسطينيين انتهاكاً لهذه الإتفاقية.

وتود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تكرر الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التدابير التي تتخذها السلطات الاسرائيلية، والتي لا تؤدي إلا إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة وتشكل عقبة خطيرة في طريق العمل الدولي من أجل إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين، التي تشكل جوهر النزاع في الشرق الأوسط.

وأخيراً، سأكون ممتناً لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماسامبا **سارّي**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/140-S/17800.

الوثيـقة S/17801

مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تونس

[الأصل: بالفرنسيـة]
[٦ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يهدي نائب الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويتشرف بإبلاغه فيما يلي بنص البيان الذي أذاعته الحكومة التونسية في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ عقب اعتراض المقاتلات الاسرائيلية للطائرة المدنية الليبية:

" عقب اعتراض المقاتلات الاسرائيلية طائرة مدنية متجهة إلى سورية تقل شخصيات سورية، أدلى مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الخارجية التونسية بالبيان التالي:

' إن تونس ترى أن هذا الاعتراض يشكل انتهاكاً للقوانين والقواعد الدولية ويضر ضرراً خطيراً بمبادىء حرية الملاحة الجوية المدنية.

' إنه إرهاب دولة من شأنه أن يفتح الباب لإقامة قانون الغاب وأن يعرقل بصورة خطيرة النقل الجوي المدني ويهدد أمن المسافرين.

' إن إرهاب الدولة هذا قد يؤدي إلى تطورات من الصعب تقدير مداها ونتائجها.'

وإن تونس لتدين هذه الأفعال وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف صارم إزائها بالإدانة لها واتخاذ التدابير الرادعة إزاء مرتكبيها لوضع حد لها ولحفظ العالم من الخطر الذي تمثله".

وسيكون نائب الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة ممتناً للأمين العام لو تفضل بالعمل على نشر هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

الوثيـقة S/17803

رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل رفق هذا نص رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة.

وسأكون عظيم الامتنان لو تتفضلون باتخاذ ما يلزم لتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد حسين الشعّالي
الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية

لقد تلقيت تعليمات من ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بأن أوجه عنايتكم العاجلة إلى ما يلي فيما يتصل برسالتنا المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ [*S/17601*، المرفق]. ففي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وأثناء جلسة الاستماع في المحكمة العليا الاسرائيلية، رفض المدعي العام للدولة دفاع المحامي المترافع عن حسن عبد الجواد فرارجة وعزمي الشعيبي وعلي أبو هلال، القائم على أساس قواعد القانون الدولي. وأصدر قاضي المحكمة العليا دوف ليفين تعليماته إلى محاميهم بعدم الاستمرار نظراً لأن المحكمة العليا

الاسرائيلية قررت بالفعل رفض الدفاع القائم على أساس انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ [١] على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقرر المحتجزون، نتيجة لهذا الرفض وبعد أن ووجهوا بصورة زائفة للعدالة وبسخرية من القانون وبالقرار المبيت، أنه ليس هناك معنى ولا جدوى من الاستمرار في الإجراءات القانونية المزعومة. ونتيجة لذلك قرروا إسقاط قضيتهم، فكان أن نُفِّذ إبعادهم على الفور.

وفي هذا الإطار وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ نشرت صحيفة ''واشنطن بوست'' صورة وزّعتها وكالة ''اسوشييتد برس'' تظهر ''١٨ فلسطينياً قامت اسرائيل بإبعادهم يوم الأحد يصلون إلى الأردن عبر حقل ألغام على حدود البلدين في الصحراء الواقعة جنوبي البحر الميت''. وتبيِّن الصورة المشار إليها القوات الاسرائيلية بكامل ملابس الميدان يراقبون ذلك العمل غير المشروع. وتشير كل الدلائل إلى أن الفلسطينيين المشار إليهم أعلاه، حسن عبد الجواد فرارجه وعزمي الشعيبي وعلي أبو هلال، قد طردوا من وطنهم عبر حقول الألغام إلى الصحراء أيضاً.

وطلب إليّ أيضاً أن أذكّر بأن مجلس الأمن أكد بالإجماع في مناسبات عديدة انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل، بما فيها القدس، وخاصة المادة ٤٩ التي نصها كما يلي:

'' تحظر عمليات النقل القسري الفردية أو الجماعية، وكذلك عمليات إبعاد الأشخاص المشمولين بالحماية من الأراضي المحتلة إلى إقليم دولة الاحتلال أو إلى إقليم أي بلد اخر، محتل أو غير محتل، بصرف النظر عن بواعثها''.

والمادة ١ ونصها كما يلي:

'' تتعهد الأطراف المتعاقدة السامية باحترام هذه الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف''.

لقد جرى توجيه اهتمامكم إلى سخرية اسرائيل من العدالة وتزييفها بصورة صارخة لاتخاذ أي إجراء قد ترونه ضرورياً في ضوء حقيقة أن ''الأطراف المتعاقدة السامية'' الأخرى قد تعهدت بـ ''احترام هذه الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف''.

وتلقيت تعليمات أيضاً بالتذكير بأن الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٦١/٤٠ هاء المعتمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥:

'' ٣ - تطلب إلى اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تلغي القرار غير القانوني الذي اتخذته في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، وأن تمتنع عن إبعاد الزعماء الفلسطينيين الأربعة؛''

وقد وجّه عنايتكم إلى هذه المسألة أيضاً رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [*S/17630* المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥].

الوثيقة S/17804 *

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أوجه اهتمامكم العاجل إلى الحالة الخطيرة التي أوجدتها البيانات الأخيرة التي أدلى بها السيد دنكتاش، زعيم الطائفة القبرصية التركية، بشأن ''مطار'' لفكونيكو الجديد و ''ميناء'' كيرينيا الجديد واستخدامهما من قِبل تركيا.

فقد ورد في التقارير المنشورة في الصحف القبرصية التركية يوم ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦، أن السيد دنكتاش قال إن ''السفن والطائرات التابعة للقوات المسلحة التركية سوف تستمر في استخدام ''مطارات'' و ''موانىء'' جمهورية شمال قبرص التركية بدون أية قيود، وهي ممارسة متبعة حتى الآن. وقال أيضاً ''وبالتالي، فإن مسألة استخدام المجال الجوي والبحري للجمهورية التركية لقبرص الشمالية من قِبل الطائرات والسفن التابعة للقوات المسلحة التركية لا تهم القبارصة اليونانيين أو أي أجانب آخرين! ... فهذه الأنشطة هي النتيجة الطبيعية للتعاون بين تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية وتتعلق بقضايا الأمن والدفاع ... وتتم هذه الأنشطة في إطار حقوق السيادة للجمهورية التركية القبرصية الشمالية''.

وفضلاً عن ذلك، أذاعت محطة ''بيرق'' غير الشرعية يوم ٤ شباط/فبراير البيان التالي للسيد دنكتاش ''سوف تستخدم القوات البحرية والبرية والجوية الشمالية، كما هي الحال حتى الآن، الهياكل الأساسية المتوفرة لدى الجمهورية التركية لقبرص التركية من أجل الدفاع عن السلم.... ويتعلق ذلك مباشرة بدور الضامن الذي تلعبه تركيا''. وقال السيد دنكتاش، مشيراً إلى ازدياد أنشطة تركيا العسكرية وإلى ''مطار'' لفكونيكو و ''ميناء'' كيرينيا الجديد، الذي يجري بناؤه، إن ''السفن

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/152-S/17804.

والطائرات التابعة للقوات المسلحة التركية سوف تستخدم ''موانىء'' و ''مطارات'' الجمهورية التركية لقبرص الشمالية طبقا لواجباتها، بدون قيود''.

وكما هو معلوم جيداً، قامت شركة تركية هي شركة فخر الدين أونن بتشييد ''المطار''، الذي بلغت تكلفته ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، عند حدود قرية لفكونيكو الزراعية، في المناطق التي تحتلها تركيا من جمهورية قبرص. ومن جهة أخرى، سوف يكتمل بناء ''ميناء'' كيرينيا الجديد ـ الذي تموّلة تركيا بالكامل ـ في عام ١٩٨٦ ويقدّر أن تبلغ تكلفته ٥ مليارات ليرة تركية.

وقد ذكرت المصادر القبرصية التركية أن طول مدرج ''المطار'' المذكور يبلغ ٣ ١٨٠ متراً كما يبلغ عرضه ٤٠ متراً ويمكنه أن يستقبل أي نوع من الطائرات، في حين أن أقصى عمق لـ ''ميناء'' كيرينيا سيبلغ ٨ أمتار وسيكون طول الرصيف ٧٠٠ متر والطاقة الحملية ٣٠ ٠٠٠ طن. وقد أقر المسمى بـ ''وزير المالية'' في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية الدعيّة بعد إقرار ''الميزانية'' في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ أن تركيا قد تكفلت بجميع نفقات بناء ''مطار'' لفكونيكو غير الشرعي و ''ميناء'' كيرينيا الجديد. وبالرغم من التقارير المتعددة الواردة في الصحافة القبرصية التركية وفي الصحافة الأجنبية والقائلة إن ''المطار'' قد شيّد لأغراض عسكرية، فقد ظل الجانب التركي ينفي حتى الآن هذه التقارير وأصر على القول إن ''مطار'' لفكونيكو سوف يستخدم للطيران المدني فقط.

وتثبت بيانات السيد دنكتاش المذكورة آنفاً، بلا شك، النوايا الشريرة الكامنة وراء التشييد غير الشرعي لـ ''مطار'' لفكونيكو العسكري و ''ميناء'' كيرينيا. والآن يعترف السيد دنكتاش رسمياً بأن الوجود العسكري لتركيا في الجزء المحتل من جمهورية قبرص يجري دعمه وتحديث عملياته. وقد تبيّن الآن بشكل جلي أن بناء هذا ''المطار'' الكبير في لفكونيكو والمنشآت العسكرية الأخرى في المناطق القبرصية التي تحتلها تركيا، متصل بالأهداف العدوانية لتركيا في المنطقة ويرمي إلى تدعيم الوجود العسكري التركي غير الشرعي في قبرص. وكذلك تكشف بيانات السيد دنكتاش، مرة أخرى، مخططات الضم لدى المعتدي التركي والنوايا الحقيقية لتركيا التي تهدف إلى وضع قبرص تحت سيطرتها السياسية والعسكرية المطلقة.

وفضلاً عن ذلك، فإن دعم وتحديث الوجود العسكري التركي في أراضي جمهورية قبرص يهدد بشكل خطير وضع قبرص غير المنحاز ويلحق المخاطر بالسلم والأمن في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وإن بيانات كالبيان الذي أدلى به السيد أتاكول ''وزير خارجية الجمهورية التركية لقبرص الشمالية'' الدعيّ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ أن ''عدم انحياز قبرص كان محل حماية وصون من الجانب التركي منذ أكثر من عشرين عاماً'' تتناقض بشدة مع البيان الأخير للسيد دنكتاش وتكشف بجلاء النفاق والكذب وراء المواقف التركية.

وبناءً على تعليمات من حكومتي أود أن أحتج بقوة على بيانات السيد دنكتاش التي سبقت الإشارة إليها وعلى الأعمال غير الشرعية التي ترتكبها حكومة تركيا على الأراضي القبرصية منتهكة العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وفضلاً عن ذلك، أود أن أوجه انتباهكم إلى أن هذه المواقف المتعنتة المصحوبة بالممارسات غير الشرعية المستمرة التي يرتكبها المعتدي التركي تحدث في المرحلة الأكثر حساسية من مراحل مبادرتكم. وبذلك فهي تهدد جهودكم الرامية إلى إيجاد حلّ عادل قادر على البقاء للمشكلة القبرصية في إطار مقررات وقرارات الأمم المتحدة، حل يضمن الانسحاب التام لقوات الاحتلال التركية ويعيد وحدة البلاد ويضمن الحقوق والحريات الأساسية للشعب القبرصي ككل.

وسأكون شاكراً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيدون فيدونوس ـ فاديت
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17805

رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تشيكوسلوفاكيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذا نص البيان الذي أصدرته في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وزارة الخارجية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية عن اختطاف اسرائيل مؤخراً طائرة مدنية ليبية.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياروسلاف سيزار
الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص بيان أصدرته في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦
وزارة الخارجية الاتحادية في تشيكوسلوفاكيا

أصدرت وزارة الخارجية الاتحادية في تشيكوسلوفاكيا يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ بياناً عن اختطاف اسرائيل مؤخراً طائرة مدنية ليبية ورد فيه ما يلي:

إن الاختطاف الصفيق لطائرة مدنية ليبية تقل رسميين سوريين بارزين هو قطعة جديدة في فسيفساء التجاوزات وأعمال العنف التي تميزت بها السياسة الاسرائيلية تجاه البلدان العربية.

إن عمل القرصنة الجوية هذا هو انتهاك جليّ لقواعد القانون الدولي، وعمل من أعمال إرهاب الدولة. وهذا العمل، مضافاً إليه اختطاف مقاتلات أمريكية طائرة مدنية مصرية، يمثل سابقة خطيرة تهدد بصورة خطرة حرية وسلامة النقل الجوي الدولي.

وإن العمليات العدوانية والاستفزازية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط تهدف إلى تخويف واستفزاز الدول العربية، وبخاصة الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية اللتين تمثل سياستهما المستقلة شوكة في جسد واشنطن وتل أبيب. وفي المدى الطويل، تفسد هذه الأعمال العدوانية الجهود الرامية إلى إيجاد حلّ عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط وتشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الدولي.

وتطالب تشيكوسلوفاكيا بشدة بوقف فوري لاستفزازات الولايات المتحدة واسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، تلك الاستفزازات التي تعد لعباً بالنار يتسم بالخطورة، وهي تشجب بحدة اسرائيل لعملها العنيف ضد الطائرة المدنية الليبية، وتطالب بقوة بأن تمتنع عن مثل هذه العمليات الإرهابية.

الوثيقة S/17807

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[٧ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذا نص البيان الذي أصدرته وكالة تاس بصدد اختطاف اسرائيل طائرة مدنية ليبية.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أ. ترويانوفسكي
الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص البيان

في يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ ارتكبت اسرائيل عملاً جديداً صارخاً من أعمال إرهاب الدولة. فقد اختطفت قواتها الجوية في المجال الجوي الدولي طائرة مدنية ليبية كانت في طريقها إلى دمشق وأجبرتها على الهبوط في شمال اسرائيل. وقد أُخضع ركاب الطائرة لعملية تفتيش مهينة.

ولايمكن وصف هذه التصرفات من جانب تل أبيب إلا بأنها قرصنة جوية وانتهاك وقح للقواعد الدولية الأولية للقانون الدولي ولمبدأي حرية

وأمن النقل الجوي الدولي اللذين كرستهما الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتي تشترك اسرائيل فوق ذلك طرفاً فيها.

إن الحقائق تبيّن أن اسرائيل معتادة على أعمال القرصنة الموجهة ضد الطيران المدني: فمرة أسقطت القوات الجوية الاسرائيلية طائرة مدنية ليبية ومرة أخرى طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية اللبنانية وأجبرتها على الهبوط في الأراضي الاسرائيلية. وقد أدينت هذه الأعمال بشدة من قبل العالم أجمع ولكن اسرائيل ترفض بشكل واضح أن تستخلص منها النتائج اللازمة.

إن اسرائيل تقوم بأعمالها اللصوصية بدعوى كاذبة هي "مكافحة الإرهاب". إذ أن السبب الحقيقي لتصاعد العنف الذي شهده الشرق الأوسط منذ عدة عقود هو بالتحديد القرصنة والإرهاب اللذان تمارسهما اسرائيل واللذان جعلتهما سياسة للدولة. وإن العمل الإجرامي الجديد الذي ارتكبته الطغمة العسكرية الاسرائيلية كفيل بأن يؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في هذه المنطقة.

إن الحصانة من العقاب وعبادة القوة اللتين يزدهي بهما القادة الاسرائيليون يرجعان في المقام الأول إلى تغاضي الذين يؤيدون السياسة المعادية للعرب التي تتبعها تل أبيب. ومن الجلي أن عمل القرصنة الذي ارتكب ضد الطائرة المدنية الليبية قد جاء في أعقاب إحباط الولايات المتحدة اتخاذ مجلس الأمن قرارات تدين السياسة العدوانية التي تتبعها اسرائيل تجاه لبنان وفي الأراضي التي تحتلها اسرائيل.

إن الاتحاد السوفياتي يدين بشدة العمل الإرهابي الذي اقترفته تل أبيب والذي يتعارض مع القواعد الأولية للعلاقات الدولية. إن أعمال القرصنة يجب أن تتوقف. وقد حان الوقت الذي يتخذ فيه مجلس الأمن، وفقاً للصلاحيات التي يخوله إياها ميثاق الأمم المتحدة، تدابير فعّالة لوضع حد لجرائم اسرائيل التي تشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن في الشرق الأوسط وخارج هذه المنطقة.

الوثيقة S/17808 *

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٧ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق الرسالة الموجهة إليكم من السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية والمتعلقة بالتطور المتزايد للأخطار التي تشكل تهديداً للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط من جراء التواجد المكثف للأساطيل الأجنبية والمناورات الاستفزازية التي يجريها الأسطول السادس الأمريكي قبالة السواحل الليبية بصفة تكاد تكون مستمرة.

أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية

أود أن أسترعي انتباهكم إلى أن الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشهد تطورا متزايداً وموقفاً ينذر بالأخطار ويشكل تهديداً للأمن في المنطقة والعالم، وقد زاد من هذا الوضع المتأزم، التواجد المكثف للأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة وقيام الأسطول السادس الأمريكي بمناورات استفزازية عسكرية قبالة السواحل الليبية بصفة تكاد أن تكون مستمرة. وآخر هذه المناورات هي تلك التي بدأت يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير وانتهت في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، والتي شارك فيها العديد من القطع البحرية الأمريكية وعلى رأسها (كورال إس - إي) و(ساراتوجا) مدعمة بأعداد كبيرة من الطائرات الهجومية والقطع البحرية الأخرى.

إن هذه المناورات الاستفزازية والتواجد العسكري الأجنبي المكثف يعد انتهاكاً لما تسعى إليه الأمم المتحدة ومعرقلاً لجهودها في

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/153-S/17808.

تعزيز الأمن والتعاون مخالفاً لقرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الخصوص والتي تدعو إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتخفيف حدة التوتر وتخفيض الأسلحة وتهيئة ظروف الأمن والتعاون المثمر في جميع الميادين لكل بلدان وشعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط **والتي تحث جميع الدول على التعاون مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط لمواصلة الجهود المطلوبة لتخفيف التوتر وتعزيز السلام والأمن والتعاون في المنطقة وفقاً لمقاصد ومبادىء الأمم المتحدة.**

إن هذا التواجد العسكري وإجراء المناورات أدّى ويؤدي إلى العرقلة والتأثير على الاتصالات المدنية والمواصلات والتجارة الدولية كما أن هذه المناورات تعرقل استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة والتي نصّت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[١٢]. وتنصّ هذه الاتفاقية في موادها من ٥٥ إلى ٧٥ على أن للدول الساحلية حقوقاً سيادية ولائية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على هذه الموارد وإدارتها وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. كما أن هذه العمليات العسكرية تؤدي إلى القضاء على موارد المنطقة وتلوث مياهها وتعيق عمليات البحث العلمي.

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية رغبة منها في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، واستجابة لقرارات الجمعية العامة في هذا الخصوص قد شاركت في اجتماعات دول عدم الانحياز التابعة للمنطقة. وهي تقترح الآن عقد اجتماع مشترك للدول الأوروبية ودول عدم الانحياز في المنطقة وذلك من أجل تعزيز الصلات الاقتصادية والتجارية والثقافية ووضع ترتيبات وإجراءات متفق عليها للتعاون من أجل حماية وصيانة البحر الأبيض المتوسط باعتباره يمثل منطقة اقتصادية مشتركة خالية من الأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية وضرر إجراء المناورات العسكرية لهذه الأساطيل في منطقة البحر المتوسط.

وفي الوقت الذي نخطركم فيه بهذه المبادرة، نرجو بذل مساعيكم في إطار الأمم المتحدة، لتحقيق ذلك باعتباره يعزز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط طبقاً لمقاصد وأهداف الأمم المتحدة.

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
أمين اللجنة الشعبية
للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي
للجماهيرية العربية الليبية

الوثيقة S/17809 *

رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي زامبيا وهولندا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفنا أن نحيل إليكم نص البلاغ المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول المواجهة والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بشأن الحالة السياسية في الجنوب الافريقي المعقود في لوساكا يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦.

ونكون ممتنين لو تفضلتم بتوزيع هذا النص بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماكس فان دير ستويل
الممثل الدائم لهولندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بول جون فيرمينو لوساكا
الممثل الدائم لجمهورية زامبيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص البلاغ المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول المواجهة والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، المعقود في لوساكا يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦

اجتمع وزراء خارجية دول المواجهة والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، وكذلك أحد أعضاء لجنة المجتمعات الأوروبية في لوساكا، زامبيا، يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ للنظر في الحالة السائدة في الجنوب الافريقي.

وانعقد الاجتماع في جو ودي يسوده ثقة وتفاهم كاملين.

وبحث الوزراء الحالة العامة السائدة في شبه الإقليم. واستعرضوا بوجه خاص التطورات الأخيرة والحالة الراهنة في جنوب افريقيا، كما ناقشوا مسائل مثل السياسات التي ينبغي اتباعها إزاء جنوب افريقيا بهدف المساهمة في إلغاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا، مما يساعد على

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/154-S/17809.

التوصل إلى حل سلمي؛ والعلاقات بين جمهورية جنوب افريقيا والدول الأخرى في المنطقة؛ ومسألة استقلال ناميبيا.

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا، أعرب الوزراء عن استيائهم من العنف والوضع المتدهور تدريجياً داخل هذا البلد مما يؤدي إلى استمرار حدوث خسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات. وعزوا هذا الوضع إلى وجود ورسوخ سياسة الفصل العنصري غير الأخلاقية، ورفض حكومة جنوب افريقيا إلغاء هذا النظام تمهيداً لإجراء مفاوضات بشأن مستقبل هذا البلد يشترك فيها جميع المواطنين.

واعتبر الوزراء أن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد إدانتهم المطلقة لنظام الفصل العنصري، ودعوا إلى القضاء التام عليه لصالح استتباب السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي.

ومن أجل تخفيف توتر الحالة داخل جنوب افريقيا، طلب الوزراء إلى حكومة جنوب افريقيا أن تعلن بشكل قاطع أن نظام الفصل العنصري سيتم القضاء عليه تماماً، وأن تنهي حالة الطوارىء وأن تدخل في حوار بشأن مستقبل البلد مع الممثلين الحقيقيين لمواطني جنوب افريقيا المستبعدين الآن من الهيكل الحكومي الراهن. وكخطوة ضرورية، ناشدوا حكومة جنوب افريقيا أن تفرج، بلا قيد أو شرط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ومن بينهم نيلسون مانديلا، بغية تسهيل عملية المفاوضات. وفي هذا الصدد حث الوزراء أيضاً حكومة جنوب افريقيا على إلغاء حظر المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والأحزاب السياسية الأخرى، من أجل خلق جو يساعد على إجراء الحوار السياسي المنشود. وعلاوة على ذلك، رحّب الوزراء بقرار مؤتمر قمّة الكومنولث الأخير تكوين فريق من الشخصيات البارزة بهدف تشجيع إجراء حوار في جنوب افريقيا، وحثّوا حكومة جنوب افريقيا على التعاون مع هذا الفريق.

وفيما يتعلق بالسياسات التي ينبغي اتباعها إزاء جمهورية جنوب افريقيا والرامية إلى الإسهام في إلغاء الفصل العنصري، بحث الوزراء مجموعة واسعة من الخيارات، وشددوا على أهمية مواصلة الضغوط الدولية على حكومة جنوب افريقيا لحملها على إلغاء نظام الفصل العنصري بالوسائل السلمية، وذلك لصالح السلم والاستقرار في جنوب افريقيا ذاتها وفي المنطقة.

واتفقوا على أن التدابير التي أعلن الاتحاد الأوروبي والكومنولث وبلدان الشمال الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحكومات ومنظمات أخرى اتخاذها ضد جنوب افريقيا ذات أهمية بالغة. وفي حالة فشل جميع هذه التدابير المختلفة في تحقيق النتائج المنشودة، اتفق الوزراء على أنه سيتعين النظر في إمكانية اتخاذ تدابير أخرى.

وفيما يخص العلاقات بين جمهورية جنوب افريقيا والدول الأخرى في الجنوب الافريقي، لاحظ الوزراء أن القضاء على نظام الفصل العنصري سيسهم اسهاماً كبيراً في التعايش السلمي بين جميع الدول في المنطقة. وأدان الوزراء الأعمال العسكرية العدوانية الرامية إلى زعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة في المنطقة. وفي هذا الصدد طالبوا بالانسحاب الكامل لجميع قوات جنوب افريقيا من أنغولا. وأعربوا عن استيائهم مما تؤدي إليه هذه الأعمال التي ترتكبها جنوب افريقيا من خسائر في الأرواح وتدمير للممتلكات، وسلموا بأن هذه الأعمال لايمكن أن تجلب السلم للمنطقة بل أنها، على العكس، تعرّض السلم والاستقرار في المنطقة للخطر.

وأدان الوزراء بنفس القدر سياسة جنوب افريقيا إلى زعزعة الاستقرار من جميع جوانبها، بما في ذلك القيام، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأية أعمال مسلحة في الدول المجاورة وخاصة أنغولا وموزامبيق، واتفقوا على عدم تقديم أي مساعدة أو دعم لمرتكبي هذه الأعمال.

وفيما يتعلق بناميبيا، أدان الوزراء استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لهذا الإقليم الدولي، والطريق المسدود الذي انتهت إليه الجهود الرامية إلى تحقيق استقلاله في إطار خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا. وفي هذا الصدد أكدوا من جديد ضرورة وأهمية قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يشكل حتى الآن الأساس الصحيح الوحيد لحل مسألة استقلال ناميبيا بالوسائل السلمية. ودعوا إلى تنفيذ هذا القرار دون مزيد من التباطؤ. وفي هذا الشأن رفض الوزراء المحاولات الرامية إلى تأخير حصول ناميبيا على الاستقلال بربطه بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا.

وفي هذا الخصوص، اعتبر الوزراء الكيان المسمى "الإدارة المؤقتة في ناميبيا" المنشأ خلافاً للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كياناً لاغياً وباطلاً، وناشدوا جميع البلدان الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال المساعدة له.

وأكد الوزراء من جديد التزام بلدانهم بالعمل على إلغاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق استقلال ناميبيا.

وأعرب الوزراء عن شكرهم وتقديرهم لحكومة وشعب زامبيا على استضافتهم الاجتماع وعلى ما حظوا به أثناء إقامتهم في لوساكا من حسن ضيافة.

الوثيقة S/17810 *

رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أبعث إليكم طيه بنص البلاغ الذي اعتمده في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بقيام اسرائيل بإرغام طائرة مدنية ليبية على تحويل اتجاهها، وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيناي فيرما
الممثل الدائم بالنيابة للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البلاغ الذي اعتمده، في ٦شباط/فبراير ١٩٨٦،
مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز

أحاط مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز بسخط وقلق بالغ، في الاجتماع الذي عقده في ٦ شباط/فبراير، بقيام اسرائيل باعتراض طائرة مدنية ليبية في المجال الجوي الدولي وإرغام هذه الطائرة على تحويل اتجاهها، وإعلان اسرائيل إصرارها على مواصلة القيام بمثل هذه الأعمال.

وأدان المكتب بشدة اسرائيل لقيامها بعمل القرصنة هذا الذي يشكل مثالاً جديداً آخر لسياسات العدوان وإرهاب الدولة التي تتبعها والتي تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجميع قواعد القانون الدولي.

وذكر المكتب أنه يرى أن هذا العمل قد عرّض حياة وسلامة ركاب الطائرة وملاحيها للخطر، وأنه يمثل انتهاكاً لأحكام الاتفاقيات الدولية التي تستهدف حماية الطيران المدني.

حث المكتب المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعّالة لمنع اسرائيل من القيام من جديد بارتكاب أعمال غير مشروعة واستفزازية من هذا القبيل.

وطلب المكتب أيضاً إلى منظمة الطيران المدني الدولي أن ترد رداً مناسباً على هذا العمل الاسرائيلي، وأن تنظر، وفقاً لاتفاقية شيكاغو المؤرخة في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤ [١٣]، في اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الطيران المدني الدولي من تكرار مثل هذه الأعمال.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/155-S/17810.

الوثيقة S/17811 *

رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرسل لكم طي هذا نص البلاغ الذي اعتمده في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز والمتعلق بالحالة التي تواجهها الجماهيرية العربية الليبية. وأرجو توزيع هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيناي فيرما
الممثل الدائم بالنيابة للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص البلاغ الذي اعتمده، في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦،
مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز

عقد مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦، دورة طارئة في نيويورك للنظر في الحالة الخطيرة التي تواجهها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. واستمع المكتب إلى بيان أدلى به ممثل الجماهيرية العربية الليبية وتناول تهديدات الولايات المتحدة واستفزازاتها وأعمالها، بما في ذلك فرض مقاطعة اقتصادية ضد الجماهيرية.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/156-S/17811.

وأشار المكتب في هذا الصدد إلى الإعلان الصادر عن المؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية المعقود في المغرب في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦[١٤]، والقرار الذي اتخذه وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الطارىء المعقود في تونس في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

وأعرب المكتب عن شديد قلقه إزاء التهديدات والتدابير الموجهة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وإمكانية استعمال القوة ضدها، الأمر الذي سبب توترات في منطقة البحر الأبيض المتوسط تعرّض السلم والاستقرار الدوليين للخطر. وأدان المكتب هذه التهديدات والتدابير، وحذّر من اتخاذ الولايات المتحدة أية خطوات متهورة، مشيراً إلى أنه من الأفضل إيجاد حل في مثل هذه الحالات عن طريق التفاوض وليس عن طريق ممارسة الضغط واستعمال القوة.

وفي هذا السياق، كرر المكتب تأكيد النداء الذي وجهه الاجتماع الوزاري لبلدان البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز، المعقود في فاليتا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، إلى جميع الدول داعياً إياها إلى الالتزام على نحو كامل بمبادىء عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، كما حث المكتب هذه الدول على عدم استعمال أسلحتها وقواتها وقواعدها ومرافقها العسكرية ضد بلدان البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز [انظر *S/16758* المؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤].

وأعاد المكتب تأكيد تأييده الراسخ لمبادىء عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول. وطلب إلى جميع الدول أن تلتزم بأحكام الإعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول الوارد في ملحق قرار الجمعية العامة ١٠٣/٣٦، وأن تتقيد بتلك الأحكام.

وأكد المكتب تأييده الكامل وتضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في حماية استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

الوثيقة S/17812

رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [*S/17768*] أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذه الرسالة مجموعة من الصور الفوتوغرافية عن الهجمات الجوية الايرانية على المناطق السكانية المدنية الصرف داخل العراق.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومجموعة الصور المرفقة [١٥] بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، كما نرفق فيلماً [١٥] عن الهجمات الجوية الايرانية المذكورة أعلاه، يمكنكم الاحتفاظ به لاطلاع من يشاء مشاهدته.

(توقيع) علي محمود صميدة
الممثل الدائم المناوب للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17813

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

وُجهت إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة المرفقة المؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ من كوانغ سو تشوي المراقب الدائم عن جمهورية كوريا الشمالية لدى الأمم المتحدة. وتعمم الرسالة وفقاً للطلب الوارد فيها، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن جمهورية كوريا

أتشرف بأن أشير إلى الوثيقة *S/17764* المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، والتي يتضمن مرفقها نص البيان الصادر عن كوريا الشمالية في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بشأن المناورات العسكرية في جمهورية كوريا.

وأود أن أوجه انتباهكم إلى الملاحظات التالية التي توضح أن ادعاءات كوريا الشمالية الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه ليست سوى دعاية سياسية ترمي منها إلى تبرئة نفسها من اللوم بسبب تصعيد التوترات في شبه جزيرة كوريا، وإلقائه على الآخرين.

١ - وبسبب ما تواجهه جمهورية كوريا من انتهاكات مستمرة لاتفاق الهدنة [*S/3079* المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٥٣، التذييل ألف] وتعزيز للقوى العسكرية من جانب كوريا الشمالية، باتت مضطرة لمواصلة اتخاذ وضع دفاعي ملائم لمنع كوريا الشمالية من القيام بمغامرات عسكرية. فقد عملت جمهورية كوريا منذ عام ١٩٧٦ على إجراء مناورات عسكرية سنوية يطلق عليها اسم ''روح الفريق'' لضمان الاستعداد الدفاعي للقوات المسلحة لجمهورية كوريا ضد أي عدوان آخر يمكن أن تشنه كوريا الشمالية على الجنوب.

٢ - ومنذ عام ١٩٨١، وقيادة الأمم المتحدة تبلغ سنوياً الجانب الممثل لكوريا الشمالية في اللجنة الكورية للهدنة العسكرية بنطاق مناورات ''روح الفريق'' ومدتها، وذلك لتفادي وقوع سوء تفاهم أو شك من الجانب الشمالي، وبالتالي المساعدة على تخفيف التوترات.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت قيادة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢ توجّه الدعوة إلى كوريا الشمالية لتوفد مراقباً عنها إلى الجنوب بهدف مراقبة مناورات ''روح الفريق'' حتى يمكن لها التأكد من الطبيعة الدفاعية لهذه المناورات. بيد أن كوريا الشمالية كانت دائماً ترفض هذه الدعوة.

٤ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، أعلنت كوريا الشمالية أنها ستعلّق جميع المحادثات المقررة بين الكوريتين احتجاجاً على مناورات ''روح الفريق - ٨٦''، التي من المقرر أن تبدأ في ١٠ شباط/فبراير. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المحادثات الكورية قد تمت في أعوام ١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨٤ خلال فترة مناورات ''روح الفريق''. وبالنظر إلى الطبيعة السنوية للمناورات، فمن المؤكد أنه كان في إمكان كوريا الشمالية أن تكون على علم بمناورات ''روح الفريق - ٨٦''، عندما وافقت على جدول المحادثات الكورية التي علّقتها منذ وقت قريب.

٥ - وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن كوريا الشمالية رفضت اقتراحاً يتعلق بتدابير بناء الثقة قدمته قيادة الأمم المتحدة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. ويدعو الاقتراح، في جملة أمور، إلى الإشعار المسبق والمراقبة المتبادلة، للمناورات العسكرية التي يقوم بها كل من الطرفين. وفي كل سنة، وابتداءً عادة من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تجري كوريا الشمالية سلسلة من المناورات العسكرية الواسعة النطاق والهجومية الطابع.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، أجرى الكوريون الشماليون مناورات على مستوى الأفواج والفرق العسكرية على طول المنطقة المنزوعة السلاح. غير أنهم لم يعلنوا عن إجراء هذه المناورات أو يبلغوا جمهورية كوريا بذلك مسبقاً.

ويتجلى مما سبق أن دعوة كوريا الشمالية لإيقاف المناورات العسكرية ليست سوى حملة دعائية أخرى، ومحاولة لتضليل الرأي العام العالمي عن طريق ترويج ''صورة البلد المحب للسلام''.

وإذا كانت كوريا الشمالية مهتمة فعلاً بتخفيف التوتر بين الجنوب والشمال فينبغي أن تكف نهائياً عن الحملات الدعائية السلبية الفائدة، وأن تدخل بإخلاص في مفاوضات تستهدف بناء الثقة بين الطرفين عن طريق عقد اجتماعات على المستويات المختلفة حسبما منصوص عليه في الاتفاق الذي وقّعه الطرفان.

ومرة أخرى، أكرر أن المناورات العسكرية الدفاعية المعلن عنها التي تجريها جمهورية كوريا والتي تتم بحضور مراقبين لاتسهم في زيادة حدة التوتر في شبه الجزيرة بل إن المناورات العسكرية التي تجريها كوريا الشمالية سرّاً وما يصحبها من حملات دعائية تضليلية هي التي تزيد الوضع في شبه الجزيرة الكورية سوءًا.

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

الوثيقة S/17814

رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أبعث إليكم بالرسالة الموجهة إليكم من السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية حول قيام القوات المسلحة الايرانية ليلة ٩ - ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ بشن هجوم مسلح واسع

النطاق ضد سيادة العراق وسلامته الإقليمية في المنطقة الجنوبية من العراق.

أرجو منكم توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي محمود صميدة
الممثل الدائم المناوب للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

لي الشرف بإبلاغكم بأن القوات المسلحة الايرانية شرعت في الساعة العاشرة بالتوقيت المحلي من ليلة ٩ ـ ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ بشن هجوم مسلح واسع النطاق ضد سيادة العراق وسلامته الإقليمية في قطاع شرق البصرة وقطاع شط العرب بكاملة في جنوب العراق وأن المعارك العسكرية لازالت مستمرة حتى الآن.

لقد استهدف النظام الايراني غرضين استراتيجيين من عدوانه الحالي: الأول احتلال منطقة مدينة البصرة والثاني احتلال الأجزاء الجنوبية من الإقليم العراقي الواقعة على الحدود العراقية الكويتية. ولايخفى أن هذه هي المرة الأولى التي يشن فيها النظام الايراني عدواناً مسلحاً في تلك المنطقة من أجل التهيؤ في المستقبل، لو نجح في تحقيق أغراضه، لتهديد السلامة الإقليمية لدول الخليج العربي والتوسع الاقليمي على حسابها.

إلا أن القوات المسلحة العراقية تصدت ببسالة للهجوم المسلح الايراني الغادر واستطاعت السيطرة على الموقف العسكري في القاطعين المذكورين بعد أن دمّرت الحجم الأكبر للهجوم في قاطع شرق البصرة وأفشلت محاولات القوات الايرانية في مدّ الجسور عبر شط العرب وحاصرت القوات التي تمكنت من العبور محاصرة مهلكة.

لقد سبق لحكومة الجمهورية العراقية أن حذّرت الأمم المتحدة وبالأخص مجلس الأمن من النوايا العدوانية والتوسعية للنظام الايراني ضد العراق ودول المنطقة وناشدت المجلس تحمّل مسؤولياته، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من أجل ردع العدوان الايراني وتحقيق التسوية السلمية للنزاع وفقاً للقانون الدولي بدلاً من الانشغال في معالجة بعض جوانبه، الأمر الذي وفّر الفرصة تلو الأخرى للنظام الايراني لإدامة حربه العدوانية ضد العراق.

إن حكومة الجمهورية العراقية تعتقد بأن الوقت قد حان لأن يواجه مجلس الأمن بحزم الموقف الخطير الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة من جراء السياسة الايرانية في الاستمرار بالعدوان، وأن يتحمل مسؤولياته وفقاً للميثاق بصورة جدية لكي ينهي العدوان المذكور تحقيقاً للسلام الشامل والعادل الذي يضمن حقوق ومصالح الطرفين.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

الوثيقة S/17816 *

رسالة مؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل: بالانكليزية والصينية]
[١١ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طيّ هذا نص المذكرة التي أصدرتها وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية بشأن العدوان المكثف الذي تشنه السلطات الفييتنامية ضد كمبوتشيا وحالة التوتر التي تسببها على طول الحدود الصينية الفييتنامية.

وأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع هذه الرسالة والمذكرة بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي لويي
الممثل الدائم للصين
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/158-S/17816.

المرفق

مذكرة من وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية

وجهت مؤخراً السلطات الفييتنامية جهاز دعايتها لشن هجوم عنيف ضد الصين، في الوقت الذي تدعي فيه الرغبة في تحسين العلاقات الصينية الفييتنامية. وفي رسالة وزعت بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن عنوانها ''بلاغ صادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ عن لجنة التحقيق في جرائم حرب دعاة التوسع والهيمنة الصينيين ضد فييت نام'' [S/17734، المرفق]، بذلت السلطات الفييتنامية أقصى ما في وسعها من جهد لكيل عبارات القذف للصين، ناعتة إياها بالمعتدي والتوسعي رغم وضوح أنها هي نفسها المعتدية. فمن هو ياترى الذي يرتكب الأعمال العدوانية والتوسعية؟ ومن هو المجرم الرئيسي المسؤول عن الإخلال بالسلم والسكينة في جنوب شرقي آسيا؟ ومن هو المتسبب في التوتر على طول الحدود الصينية الفييتنامية؟ إن الحقائق أصدق من الكلمات.

* * *

من الحقائق المعروفة جيداً أن السلطات الفييتنامية التي حشدت قوات ضخمة قوامها ٢٠٠ ٠٠٠ جندي، قامت في نهاية عام ١٩٧٨ بغزو واحتلال الجارة الضعيفة والصغيرة كمبوتشيا، دائسة بذلك على استقلال وسيادة كمبوتشيا الديمقراطية ومهددة السلم والاستقرار في كامل منطقة جنوب شرقي آسيا على نحو خطير.

ولفترة تزيد على سبع سنوات، ظلت قوات العدوان الفييتنامية تشن هجمات وحشية وتقوم بعمليات تمشيط عسكرية ضد قوات المقاومة الوطنية في كمبوتشيا، تتم فيها مجازر رهيبة للمدنيين الكمبوتشيين الأبرياء وترتكب أثنائها جرائم بشعة ضد الشعب الكمبوتشي. إن السلطات الفييتنامية التي تتبع سياسة الاستعمار الجديدة في المناطق الكمبوتشية الخاضعة لسيطرتها، تجبر بصورة منهجية، أعداداً كبيرة من الفييتناميين على الهجرة إلى أراضي كمبوتشيا في محاولة منها لـ ''فتنمة'' كمبوتشيا عن طريق تذويب الأمة الكمبوتشية وضم البلاد. وهكذا هاجر مئات من الآلاف من الفييتناميين إلى أغنى مناطق كمبوتشيا بالموارد، في حين حشد السكان المحليون في ''القرى الاستراتيجية'' تحت حراسة الجنود الفييتناميين، حيث يعيشون حياة بائسة، ويرغمون على القيام بأشغال شاقة للغاية، وتفرض عليهم الثقافة الفييتنامية. ويجنّد عشرات الآلاف من الكمبوتشيين على كره منهم لصيانة وبناء الطرق، وإزالة الأحراج من الأدغال، وزرع الألغام في غربي كمبوتشيا بدلاً من الجنود الفييتناميين. بل وحتى حفر الخنادق في المناطق الموبوءة بالملاريا. ومنذ وقت طويل لم تعد الأعمال الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الفييتنامية خافية على العالم الخارجي مثل اعتقال الكمبوتشيين دون أمر توقيف وتعذيبهم وإهانتهم وقتلهم. وحتى الصحافة الفييتنامية أقرت بوجود ''نزعة شوفينية'' شديدة و ''تمييز ضد القوميات الشقيقة'' و ''انتهاك صارخ لقواعد السلوك'' بين الجنود الفييتناميين المتمركزين في كمبوتشيا.

وقد أدت الأعمال العدوانية والتوسعية التي ارتكبتها السلطات الفييتنامية إلى ظهور مشكلة اللاجئين في الهند الصينية التي أصابت العالم بصدمة. وفي الوقت الراهن، يوجد مئات من الآلاف من اللاجئين الكمبوتشيين على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية وداخل تايلند. وتتعرض السلامة للاجئين للخطر بسبب الهجمات المتكررة التي تشنها القوات الفييتنامية المعتدية على مخيمات اللاجئين الكمبوتشيين. والتي أدت في الحقيقة إلى مصرع العديد من الأبرياء.

ولم تكتف السلطات الفييتنامية بغزو واحتلال كمبوتشيا بقوة السلاح والإبقاء على الهند الصينية تحت سيطرتها وحسب، بل إنها كثيراً ما كانت تتوغل أيضاً داخل إقليم تايلند. ومؤخراً، جرت في منطقة الحدود التايلندية الكمبوتشية حوادث خطيرة كثيرة مثل قصف القوات الفييتنامية للقاعدة البحرية التايلندية، وتوغل هذه القوات داخل إقليم تايلند، وزرع الألغام داخل تايلند وقتل السكان التايلنديين. وهذه الحوادث جميعها تشكل خطراً كبيراً على سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية وأمنها.

وتواصل السلطات الفييتنامية بعناد سياستها العدوانية والتوسعية متحدية تحدياً كاملاً دعوة المجتمع الدولي العادلة لسحب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا. وقد اعتمدت الجمعية العامة سبعة قرارات متتالية دعت فيها لانسحاب القوات الفييتنامية [القرارات ٣٤/٢٢ و ٣٥/٦ و ٣٦/٥ و ٣٧/٦ و ٣٨/٣ و ٣٩/٥ و ٤٠/٧]، إلاّ أن السلطات الفييتنامية رفضتها جميعها ولم تقم لها وزناً. وتقدمت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بعدد من الاقتراحات المعتدلة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كمبوتشيا، فقوبلت كذلك بالرفض من جانب السلطات الفييتنامية. ومؤخراً، أخذت السلطات الفييتنامية تكرر بصوت عال أنها قطعاً لن تسحب قواتها بحلول عام ١٩٩٠، إذا ما لم تلبى مطالبها، التي لايوجد تبرير لها، وأنها لن تسحب بالضرورة قواتها حتى بعد عام ١٩٩٠ ما لم تكن قواتها العميلة قد بلغت درجة كافية من القوة في ذلك التاريخ وهلم جرا. ويتضح تماماً من كل هذا أن ''المفاوضات''، و ''سحب القوات'' و ''التسوية السياسية'' التي تتشدق بها السلطات الفييتنامية ليست سوى كلمات خادعة، ونواياها الحقيقية هي فقط إدامة احتلالها لكمبوتشيا والسيطرة عليها.

وتجدر الاشارة إلى أن الصين بمناداتها بالعدالة ومعارضتها الحازمة لجميع ممارسات الهيمنة، ظلت تعمل دائما على صيانة السلم على الصعيدين الإقليمي والدولي. وانضمام الصين، الجار الصديق لكمبوتشيا الديمقراطية، وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تأييد كفاح الشعب الكمبوتشي ضد العدوان والمطالبة بالانسحاب الفوري لجميع القوات الفييتنامية المعتدية من كمبوتشيا، إنما هو عمل صائب تقوم به الصين. ولن تنال السلطات الفييتنامية شيئاً من وراء تشويه سمعة الصين وتهجمها عليها فيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا.

وخلال فترة طويلة من الزمن ظلت السلطات الفييتنامية تمارس سياسة حكومية معادية للصين، جاعلة من الاستفزازات المسلحة على طول الحدود الصينية وسيلتها الهامة في مناهضة الصين. وتشير الإحصاءات غير الكاملة إلى أن القوات الفييتنامية قامت خلال الفترة الممتدة من نيسان/ابريل ١٩٧٩ إلى نهاية عام ١٩٨٥ بما يربو على ١٠ ٠٠٠ عملية استفزازية

مسلحة وعملية توغل داخل المناطق الحدودية الصينية الفييتنامية، وإطلاق نار مستمر في منطقتي أونان وغوانغسي الصينيتين، مما أدى إلى مقتل وجرح العديد من سكان الحدود الصينيين، وتعكير جو الهدوء المخيم على الحدود الجنوبية للصين وإشاعة الاضطراب في الحياة اليومية لسكان الحدود الصينيين وأنشطتهم الانتاجية.

وخلال السنة الماضية، صعّدت القوات الفييتنامية من استفزازاتها العسكرية، وشنّت هجومات مكثفة بالقنابل على مقاطعات ماليبو، وهيكو، وجينبينغ وغيرها في محافظات أونان ولونغزهو، ونابو، وفانغشينغ، ونيتغمينغ وغيرها من محافظات منطقة غوانغسي زهوانغ الصينية المتمتعة بالحكم الذاتي، مطلقة نحو ٥٠٠ ٠٠٠ قذيفة من أنواع مختلفة، مما أدى إلى مقتل وجرح مايزيد على ١ ٠٠٠ صيني من سكان الحدود، وتدمير بنايات عديدة وغيرها من مرافق الانتاج وإحداث خسائر فادحة في الأرواح وفي ممتلكات السكان المحليين. واستمرت فييت نام في إرسال قوات برية في حجم الفصيلة، والسرية والكتيبة وحتى الفوج لمهاجمة المواقع الحدودية الصينية في منطقة لاوشان وغيرها من المناطق في محافظة أونان. وبلغ عدد الهجمات التي شنت خلال السنة الماضية أكثر من ١ ٠٠٠ هجوم، متجاوزة بذلك عدد الهجمات التي دأبت على شنها في السنوات السابقة منذ عام ١٩٧٩. وبعض الأحيان كان أكثر من ١٢ هجوماً يتم في اليوم الواحد. وفضلاً عن ذلك كانت القوات الفييتنامية ترسل في كثير من الأحيان عملاء مسلحين للتسلل داخل الأراضي الصينية بهدف المضايقة والتخريب واختطاف سكان الحدود الصينيين الأبرياء، ونهب مزارع الماشية والحبوب وغيرها من الممتلكات، وزرع الألغام، ومهاجمة المارة. وفي السنة الماضية، تسللت القوات الفييتنامية إلى داخل الأراضي الصينية حيث قامت بعمليات استطلاع وتخريب غير مشروعة يفوق عددها ١٠٠ عملية، واختطفت عدداً من سكان الحدود الصينيين وقتلت وجرحت عدة مئات من الأشخاص.

ومنذ بداية موسم الجفاف الحالي، نشرت السلطات الفييتنامية أعداداً كبيرة من القوات على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا استعداداً لشن هجوم جديد خلال موسم الجفاف وصعدت عمليات التمشيط التي تقوم بها داخل كمبوتشيا. وفي الوقت نفسه، كثفت السلطات الفييتنامية استفزازاتها ضد منطقتي أونان، وغوانغسي الصينيتين الواقعتين على الحدود. وظلت القوات الفييتنامية طيلة الشهرين الأخيرين وقبلها تقصف بالقنابل وتشن غارات على مناطق لاوشان ولونغزهو مما أدى إلى مقتل أو جرح أكثر من ١٠٠ من سكان مناطق الحدود الصينية وإلحاق أضرار بالعديد من المساكن ومرافق الإنتاج. وفي الوقت الحالي تقوم السلطات الفييتنامية بإرسال مزيد من القوات إلى مناطق الحدود بين الصين وفييت نام في محاولة لإثارة نزاعات عسكرية جديدة.

وتبينّ وقائع عديدة أن التوتر السائد على طول الحدود الصينية الفييتنامية هو من صنع السلطات الفييتنامية وحدها.

والصين لاتطمع في شبر واحد من أراضي فييت نام ولكنها لن تسمح أبدا لفييت نام بالاستيلاء على شبر من أراضيها. ومن حق حراس الحدود الصينيين الذين نفذ صبرهم بسبب الاستفزازات المسلحة المتعمدة أن يمارسوا حقهم المقدس في أن يردوا بقوة على تلك الهجمات، وهذا عمل من صميم أعمال الدفاع عن النفس في ظل ظروف قاهرة.

إن السياسة العدوانية والتوسعية التي تنتهجها السلطات الفييتنامية تعرض شعب كمبوتشيا لمعاناة شديدة، وتشيع الاضطراب في منطقة الحدود الصينية الفييتنامية وتشكل خطراً كبيراً على السلم في المنطقة. وعلاوة على ذلك، جلبت هذه السياسة مصائب على الشعب الفييتنامي. وانطلاقاً من اعتزازنا العميق بالصداقة التقليدية بين الشعبين الصيني والفييتنامي، نأمل أن تصحح السلطات الفييتنامية سلوكها فتسحب فوراً جميع قواتها المعتدية من كمبوتشيا، وتوقف جميع الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها ضد الصين، بحيث تتهيأ الظروف المناسبة لتسوية عادلة ومعقولة لمسألة كمبوتشيا، ولتطبيع العلاقات الصينية الفييتنامية ولإعادة السلم والاستقرار إلى جنوب شرقي آسيا، وبذا يمكن للشعب الفييتنامي أيضاً أن ينعم بالعيش في سلام مع توفر ما يكفيه من الأغذية والملابس.

الوثيقة S/17817

الامارات العربية المتحدة، وترينيداد وتوباغو، وغانا، والكونغو، ومدغشقر: مشروع قرار

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في طلب الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة الوارد في الوثيقة S/17770،

وإذ يضع في اعتباره أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سيادة أية دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي وعن التصرف بأية طريقة أخرى لاتتفق مع مبادىء ومقاصد الأمم المتحدة،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء التوتر وعدم الاستقرار الناشئين عن السياسات العدائية وأعمال العدوان التي يمارسها نظام الفصل

العنصري في جميع أنحاء الجنوب الافريقي وما تشكله من تهديد متزايد لأمن المنطقة، وآثار ذلك على السلم والأمن الدوليين،

وإذ يساوره شديد القلق لأن هذه الأعمال العدوانية لايمكن أن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في الجنوب الافريقي، التي هي بالفعل حالة غير مستقرة وخطيرة،

وإذ يكرر الإعراب عن معارضته الكاملة لنظام الفصل العنصري،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع البلدان في إيواء اللاجئين الفارّين من اضطهاد نظام الفصل العنصري،

وإذ يحيط علماً بالبلاغ الذي أصدره وزراء دول المواجهة والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي [S/17809، المرفق] والذي أدانوا فيه، ضمن جملة أمور، سياسة جنوب افريقيا الرامية إلى إشاعة عدم الاستقرار بجميع مظاهرها، بما في ذلك اللجوء، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الأعمال المسلحة في الدول المجاورة، واتفقوا فيه على عدم تقديم أي مساعدة أو دعم لمرتكبي هذه الأعمال،

وإذ يشير إلى قراراته ٥٦٧ (١٩٨٥) و٥٦٨ (١٩٨٥) و٥٧١ (١٩٨٥) و٥٧٢ (١٩٨٥) و٥٨٠ (١٩٨٥) التي أدان فيها، في جملة أمور، اعتداء جنوب افريقيا على أنغولا وبوتسوانا وليسوتو،

واقتناعاً منه بأن سياسة الفصل العنصري التي يتبعها النظام العنصري في جنوب افريقيا واستمرار احتلاله غير المشروع لناميبيا هما مصدر التوترات وعدم الأمن في الجنوب الافريقي،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء تهديدات جنوب افريقيا في الآونة الأخيرة، بمواصلة ارتكاب الأعمال العدوانية ضد دول المواجهة والبلدان الأخرى في الجنوب الافريقي والرامية إلى زعزعة الاستقرار في هذه الدول والبلدان،

وإذ يدرك الحاجة الملحة لاتخاذ خطوات فعّالة لمنع وإزالة جميع المخاطر التي تهدد السلم والأمن في المنطقة بسبب تهديدات جنوب افريقيا في الآونة الأخيرة باستعمال القوة ضد بلدان الجنوب الافريقي،

واقتناعاً منه بأن القضاء على الفصل العنصري هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا بوجه خاص وفي الجنوب الافريقي بوجه عام،

١ - يدين بشدة جنوب افريقيا العنصرية لتهديداتها الأخيرة بارتكاب أعمال عدوانية ضد دول المواجهة والدول الأخرى في الجنوب الافريقي؛

٢ - يحذر بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري من ارتكاب أية أعمال عدوانية وإرهابية ومزعزعة لاستقرار الدول المستقلة، ومن استخدام المرتزقة؛

٣ - يأسف لتصعيد العنف في المنطقة، ويطلب إلى جنوب افريقيا أن تحترم، على نحو كامل، حرمة الحدود الدولية؛

٤ - يأسف لتقديم الدول لأي شكل من أشكال المساعدة التي يمكن أن تستخدم لزعزعة استقرار الدول المستقلة في الجنوب الافريقي؛

٥ - يطلب إلى جميع الدول إلى ممارسة الضغط على جنوب افريقيا لتكف عن ارتكاب الأعمال العدوانية ضد الدول المجاورة؛

٦ - يؤكد من جديد حق جميع الدول في توفير الملجأ لضحايا الفصل العنصري، وفاء بالتزاماتها الدولية؛

٧ - يطالب بالقضاء الفوري على الفصل العنصري كخطوة ضرورية نحو إقامة مجتمع ديمقراطي لاعنصري يقوم على تقرير المصير وحكم الأغلبية من خلال ممارسة الشعب كله الحرة والكاملة لحق التصويت العام للراشدين في جنوب افريقيا متحدة وغير مجزأة، ولتحقيق هذه الغاية، يطالب بما يلي:

(أ) تدمير هياكل البنتوستانات، وكذلك الكف عن إخراج السكان الافريقيين الأصليين من ديارهم وترحيلهم وحرمانهم من جنسيتهم؛

(ب) إلغاء قوانين الحظر والقيود المفروضة على المنظمات والأحزاب السياسية والأفراد ووسائط الإعلام المناهضين للفصل العنصري؛

(ج) عودة جميع المنفيين دون أية عوائق؛

٨ - يطالب بأن يضع نظام جنوب افريقيا العنصري حداً لممارسة العنف والاضطهاد ضد السكان السود وغيرهم من مناهضي الفصل العنصري، وأن يطلق دون قيد أو شرط سراح جميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو المقيدة حريتهم بسبب معارضتهم للفصل العنصري، وأن يرفع حالة الطوارىء؛

٩ - يأسف لعدم اكتراث نظام جنوب افريقيا العنصري بمبادىء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؛

١٠ - يثني على دول المواجهة والدول الأخرى المجاورة لجنوب افريقيا لتأييدها للحرية والعدالة في جنوب افريقيا، ويرجو من الدول الأعضاء أن تقدم، على نحو عاجل، جميع أشكال

المساعدة إلى هذه الدول، بهدف تعزيز قدراتها على استقبال اللاجئين الوافدين من جنوب افريقيا إلى بلدانها ورعايتهم وحمايتهم؛

١١ - يرجو من الأمين العام أن يراقب التطورات فيما يتعلق بتهديدات جنوب افريقيا بتصعيد أعمال العدوان ضد الدول المستقلة في الجنوب الافريقي، وأن يقدم تقارير إلى مجلس الأمن كلما دعت الحالة إلى ذلك،

١٢ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

الوثيقة S/17818

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦]

وُجهت إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة المرفقة المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ المقدمة من السيد لي إن هو، القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة المراقب الدائم عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة. وتعمّم الرسالة، وفقاً للطلب الوارد فيها، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان الصادر في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فيما يتعلق بتفاقم التوتر في شبه الجزيرة الكورية بسبب المناورات العسكرية المشتركة ذات الطابع العدواني التي يطلق عليها الاسم الشفري "روح الفريق ٨٦"، والتي بدأتها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في ١٠ شباط/فبراير.

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

بيان صادر في بيونغ يانغ يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

إن الشعب الكوري والشعوب المحبة للسلم في العالم مجمعة على الرغبة في تخفيف حدة التوتر في كوريا وتهيئة مناخ موات للحوار بين الشمال والجنوب.

وتعبيراً عما يتوقعه شعبنا والشعوب المحبة للسلم في العالم، وعن متطلبات العصر الملحة، قررت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ١١ كانون الثاني/يناير، بمبادرة نابعة منها، أن توقف اعتباراً من ١ شباط/فبراير المناورات العسكرية الشاملة في جميع أرجاء النصف الشمالي من الجمهورية، وأن تعلق جميع المناورات العسكرية أثناء الحوار بين الشمال والجنوب، وحثت حكومة الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية على أن تحذو حذوها.

وقد لقيت هذه المبادرة العادلة والسلمية التي اتخذتها حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التأييد والترحيب بشكل فعّال من جانب الحكومات المحبة للعدل والسلم في عدد كبير من البلدان والأوساط الجماهيرية العريضة في العالم، حيث طالبت بأن تقبل الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية تلك المبادرة.

بيد أن الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية بدأت، آخر الأمر، المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق ذات الطابع العدواني "روح الفريق ٨٦" في ١٠ شباط/فبراير، متجاهلة بذلك هذه الجهود الصادقة من جانبنا والمطلب العادل للشعوب المحبة للسلم في العالم.

وقد تم في لعبة الحرب الطائشة هذه حشد ووزع قوات الولايات المتحدة التي تحتل كوريا الجنوبية، وجيش كوريا الجنوبية العميل وقوات الولايات المتحدة البرية والبحرية والجوية التي توجد قواعدها على البر الرئيسي للولايات المتحدة وفي المحيط الهادىء، أي مايزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ جندي في مجموعه، وكميات هائلة من أسلحة التدمير الشامل ومعدات عسكرية من الأنواع الجديدة، القوات المقاتلة الموجودة على متن حاملات الطائرات التابعة لأسطول الولايات المتحدة السابع، والقوة المقاتلة التعبوية المحمولة جواً ١٨ التابعة للولايات المتحدة، والقوة الاستراتيجية المحمولة جواً ٣٧٦ التابعة للولايات المتحدة، والقذائف النووية، والقاذفات الاستراتيجية من طراز "ب - ٥٢"، وناقلات النفط المستخدمة في إعادة التزويد بالوقود، وما إلى ذلك.

وبسبب المناورات العسكرية التي لم يسبق لها مثيل في نطاقها والتي تقوم بها الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية، فقد تبدد جو السلم والحوار ونشأت في شبه الجزيرة الكورية حالة خطيرة تذكرنا بالفترة التي تسبق مباشرة نشوب حرب.

إن هذا التصرف الذي ترد به على الأصوات الداعية إلى إجراء الحوار وإحلال السلم بالمواجهة ودوي المدافع هو عمل إجرامي خطير يؤدي إلى قطع الحوار في كوريا والإضرار بالأمن في آسيا وبالسلم في العالم.

وإن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والشعب الكوري بأسره يدينان بقوة المناورات العسكرية الطائشة التي يقوم بها امبرياليو الولايات المتحدة والعملاء من كوريا الجنوبية، بوصفها تحدياً سافراً لضمير

الانسانية التي تنشد الحوار والسلم في كوريا، وعملاً وحشياً يضر بالسلم في آسيا وسائر أنحاء العالم.

والمناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق ٨٦" التي تقوم بها الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية كحدث سنوي تمثل، في واقع الأمر، تمريناً على الهجوم على النصف الشمالي من جمهوريتنا و "تجربة لحرب نووية" يقصد منها فرض السيطرة على كامل كوريا وبقية آسيا ككل.

ولا تزال الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية تحاول أن تبرهن، بطريقة يصعب تصورها، على أن المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق ٨٦" لا تعرقل الحوار بين الشمال والجنوب لأنها "مناورات سنوية" ذات "طبيعة دفاعية".

ويتبين بوضوح من تكوين الأسلحة التي حشدت في المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق ٨٦" ومضمون العمليات ما يقصدونه بعبارة "طبيعة دفاعية".

فقد حشدت في لعبة الحرب كل ما يوجد من أحدث أنواع الأسلحة الهجومية كما أن محتواها الرئيسي يشتمل على الإنزال وعبور الأنهار والتموين الجوي وعمليات المغاوير.

وتجري هذه المناورات في مناطق تقع على طول خط التحديد العسكري، مفترضة من البداية شن هجوم على النصف الشمالي من الجمهورية كما أن جميع وسائل الهجوم موجهة ضد النصف الشمالي من الجمهورية.

فكيف نستطيع الجلوس معهم إلى مائدة التفاوض في الوقت الذي تجري فيه هذه المناورات الهجومية الشاملة والضخمة الموجهة ضد الطرف الآخر في الحوار؟

من البديهي أن مثل هذا الحوار لن يكتب له النجاح في حالة إجرائه.

ومن الحماقة تماماً الادعاء بأن المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق ٨٦" ليست لها صلة بالحوار بين الشمال والجنوب.

بل إنهم يتحدثون عن "دعوة" الطرف الآخر تحت التهديد الناشىء عن المناورات الهجومية، بصفة مراقب، زاعمين أنها ستكون وسيلة لبناء "الثقة". إن هذا الأمر أكثر مدعاة للسخرية، بل وهو في الواقع إهانة يقصد منها الاستخفاف بنا.

وليس لديهم أي ذريعة يبررون بها المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق ٨٦" التي تتسم بطابع عدواني وهجومي.

ومثل هذه الأعمال الحربية التي تقوم بها الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية تظهر بكل وضوح عدم مبالاتهم بالحوار والسلم، بل إنهم لن يترددوا أبداً حتى في إشعال نار حرب في كوريا في أي وقت كان، إذا اقتضى الأمر ذلك.

وقد ثارت ثائرة الشعوب المحبة للسلم في العالم بسبب الأعمال الاستفزازية والعدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية التي أشاعت جو حرب رهيب بحشد قوات مسلحة ضخمة تفوق ما يكفي لشن حرب كاملة في الوقت الذي ينشد فيه العالم تخفيف حدة التوتر القائم في شبه الجزيرة الكورية، أي بؤرة التوتر، وتهيئة مناخ يسوده السلم في هذا العالم، السنة الدولية للسلم.

ويجب أن تتحمل الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية المسؤولية كاملة من تعليق الحوار وخلق توتر حاد في كوريا.

ويجب على الولايات المتحدة، إصغاءً للمطلب العادل للشعوب المحبة للسلم في كوريا وآسيا وبقية العالم، أن توقف فوراً المناورات العسكرية المشتركة العدوانية "روح الفريق ٨٦" وأن تنسحب من كوريا الجنوبية ومعها قواتها العدوانية وجميع الأسلحة الفتاكة بما في ذلك الأسلحة النووية.

وشعبنا يتابع بيقظة متزايدة المناورات الحربية الطائشة التي تجريها الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية.

فإذا جازفت بشن حرب عدوانية ضد النصف الشمالي من الجمهورية، فإنها ستواجه بعقاب حاسم.

ولن تؤدي المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق ٨٦" التي بدأتها الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية إلا إلى دفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية وآسيا وبقية العالم إلى أقصى درجة من التوتر وإلى مواصلة زيادة خطر نشوب حرب عالمية أخرى.

والتطورات الخطيرة التي تحدث اليوم في شبه الجزيرة الكورية تتطلب من جميع القوى المحبة للسلم في العالم أن تتخذ وتخوض كفاحاً مشتركاً أكثر فعالية من أجل إحباط تحركات امبرياليي الولايات المتحدة الرامية إلى إشعال نار حرب إجرامية جديدة، ومن إجل صون السلم ودعمه.

وتعرب حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن اقتناعها بأن حكومات وشعوب البلدان المحبة للسلم في العالم، والمنظمات الدولية ومنظمات السلم والشخصيات المحبة للعدل والسلم من جميع الأوساط سيولون اهتماماً بالغاً للتطورات الحاصلة في شبه الجزيرة الكورية حيث يتزايد خطر نشوب حرب نووية وسيقدمون مزيداً من الدعم والتشجيع الإيجابيين لقضية شعبنا العادلة من أجل صون السلم في كوريا وإعادة توحيده سلمياً وضد التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية لإشعال نار حرب جديدة.

الوثيقة S/17819

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ [S/17814] المرفق بها الرسالة الموجهة إليكم من السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية، وبناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرسل لكم رفقة ما أذاعه راديو طهران من تصريحات لرئيس جمهورية ايران الإسلامية وبيانات ايرانية رسمية أخرى تثبت صحة ما نبهت إليه الحكومة العراقية المجتمع الدولي مراراً، وهو الطبيعة التوسعية والعدوانية للنظام الايراني وإنه يهدف أساساً من استمراره في الحرب العدوانية ضد العراق إلى إسقاط نظام الحكم وتنصيب حكومة عميلة في القطر. وإن الشعب العراقي الذي يدافع عن سيادة وطنه وسلامة ترابه وشرفه وكرامته طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لايسعه إلا أن يسخر من أقوال عملاء طهران بنفس الصورة التي سخر بها في ساحات القتال من عدوان المعتدين وسياساتهم العدوانية التوسعية.

هذا وقد ألحق الهجوم الايراني الأخير على مدينة الفاو العراقية دماراً كبيراً بهذه المدينة وأدى إلى قتل العديد من سكانها المدنيين.

أرجو منكم توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

تصريحات لرئيس جمهورية ايران الإسلامية وبيانات رسمية أخرى أذاعها راديو طهران

١ - صرح رئيس جمهورية ايران الإسلامية خامنئي في حديث أذاعه راديو طهران باللغة الفارسية في الساعة ١/٣٠ بالتوقيت المحلي، بعد ظهر يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦ بما يلي:

" عبر مقاتلونا الأعزاء نهر أروند (شط العرب).. نعم دخلوا إلى الأراضي العراقية وحاصروا مدينة الفاو العراقية.. الفاو تعتبر الميناء الثاني للعراق.. حاصروا الفاو.. واحكموا الحصار عليها وتقول آخر الأخبار التي وصلتني إن مدينة الفاو سقطت في أيدي قواتنا التي تسيطر عليها سيطرة تامة.. إن مقاتلينا الأعزاء الذين عبروا نهر أروند سدّوا مدخل الفاو الذي يعتبر نقطة الاتصال الوحيدة للعراق مع الخليج الفارسي وعلمت اليوم أن مقاتلي الإسلام يقفون على ساحل مياه خور عبد الله.. مياه خور عبد الله الحد الفاصل بين الكويت والعراق.. وإن وقوف مقاتلينا على مياه خور عبد الله يعني أنهم أخذوا الفاو من العراق وأشرفوا من منطقة خور عبد الله على ميناء أم قصر وقطعوا هذا الاتصال الآخر ولم يبق أي طريق للعراق للوصول إلى البحر..."

وقال أيضاً..

" إن المنطقة التي تتمركز فيها قواتنا الآن هي الفاو وجوار جزيرة بوبيان التي تعود إلى الكويت وقد بعثت يوم أمس برسالة إلى أمير الكويت وقلت له عليكم أن تنتبهوا كي لا تأتي القوات العراقية لتحتل جزيرة بوبيان وتستخدمها ضد قواتنا.. عليكم أن تحذروا العراقيين الأشرار لأنه من الممكن أن يأتوا وأن يستخدموا إمكانيات جزيرة بوبيان ضد قواتنا المسلحة الباسلة.. عليكم أن تنتبهوا كي لايحصل هذا الأمر.. وحافظوا على جزيرة بوبيان بأنفسكم ولا تسمحوا للعراق بالاستفادة من الامكانيات الموجودة فيها ولا تدعوهم يجلبوا قوات إليها ولا تدعوهم يفعلوا شيئاً من هناك لأن الجزيرة تعود لكم ولكن إن لم تفعلوا ذلك ولم تقفوا في وجه العراقيين وإن لم تحولوا دون اعتداء العراقيين على جزيرة بوبيان فلن نتحمل أن يكون العدو خلفنا وسوف نضطر للدفاع عن أنفسنا.

" لقد أرسلت مبعوثاً خاصاً إلى هناك ليبلغ أمير الكويت بهذا الخبر ولا أدري هل التقى معه حتى هذه الساعة وهل استلم الرسالة أم لا؟.

" لقد أثبتت التجارب "تشويش" لهذا أبلغ هذه الرسالة إلى أمير الكويت المحترم من هذا المكان مرة أخرى وأقول له حافظ على جزيرتكم بوبيان لأنها تعود لكم ولاتسمح بأن يستخدمها العراقيون وإن لم تفعل ذلك فسوف نضطر بدورنا للعمل."

٢ - ورد في البيان العسكري الرابع الصادر من مقر خاتم الأنبياء - مركز العمليات المشتركة لحراس الثورة الإسلامية والجيش - الذي أذيع في الساعة ٤/٠٠ من صباح اليوم نفسه ما نصه:

" إن السائرين على طريق كربلاء واستمراراً للعمليات الظافرة "والفجر الثانية" وبعد أن اجتازوا تحصينات القوات البعثية تمكنوا في محور الفاو من قطع يد العراق عن الخليج الفارسي وقطع هذا الشريان الحيوي للبعثيين الذين أوشكوا على الزوال وإن جند الإسلام الآن يجاورون الأراضي الكويتية آملين من خلال التعاون مع جارهم الجديد وبقية بلدان الخليج الفارسي القضاء على شر حزب البعث العراقي في مياه الخليج الفارسي".

٣ - ورد في البيان العسكري الخامس الصادر عن نفس الجهة المذكورة آنفاً، والذي أذيع في الساعة ٧/٣٠ من صباح اليوم نفسه ما نصه:

" إن قواتنا المقتدرة في غرب نهر أروند تواصل تدمير القوات المغلقية الحاقدة وقد أصبحت الآن مدينة الفاو العراقية الصناعية المهمة وميناؤها الاستراتيجي محاصرة تماماً من قبل القوات الإسلامية".

٤ - ورد في البيان العسكري السابع الصادر عن نفس الجهة المذكورة آنفاً، والذي أذيع في الساعة ٧/٣٠ من مساء اليوم نفسه ما نصه:

" قام أبطال الإسلام بعد تطهير مدينة الفاو العراقية بعد ظهر اليوم بتحصين مواقعهم وبعد فتح مدينة الفاو الصناعية العراقية على أيدي أبطال الإسلام قام قائد فرقة كربلاء (٢٥) برفع العلم الأخضر لثامن الأئمة الإمام الرضا الذي اختير كعلم للعمليات فوق سطح أعلى منارة في هذه المدينة".

٥ - وفي البيان العسكري الثامن الصادر عن نفس الجهة المذكورة آنفاً، والذي أذيع في الساعة ٧/٣٠ من صباح يوم ١٢ شباط/فبراير، ذُكر أن "مقاتلي الإسلام" قاموا "بتحرير أكثر من ١٠٠ كيلومتر مربع أخرى من الأراضي المهمة في منطقة الفاو".

الوثيقة S/17820 *

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أبلغكم بأن القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول قد استدعي في الساعة ١٩/٣٠ من يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٨٦، إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية حيث قام مدير الإدارة السياسية الأولى بتوجيه انتباهه إلى ما يلي:

" أكدت السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية أنه رغم احتجاجاتها المتكررة، مازالت السلطات العسكرية في باكستان تواصل تدخلها وعدوانها ضد الأراضي الأفغانية.

" وعلى سبيل المثال، في الساعة ١٢/٣٠ ظهراً من يوم ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦، اخترقت طائرة نفاثه باكستانية المجال الجوي الأفغاني فوق منطقة شينكوراك في مقاطعة خاس كونار، بمحافظة نينغراهار، وقامت بتحليق استطلاعي لمدة خمس دقائق قبل أن تغادر المجال الجوي الأفغاني مروراً بمنطقة سوركانار في مقاطعة خاس كونار.

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تدين هذه الاعتداءات الاستفزازية واللامسؤولة التي ترتكبها القوات العسكرية الباكستانية، وتحتج عليها بشدة لدى حكومة باكستان. والمطلوب من السلطات العسكرية في باكستان أن تضع حداً لأعمالها الاستفزازية التي لاتؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في المنطقة. ومن الواضح أن المسؤولية عن تبعات هذه الاعتداءات تقع على السلطات الباكستانية.

" وعلاوة على ذلك، فإن السلطات العسكرية في باكستان، سعياً منها لتحويل اهتمام الجمهور الباكستاني عن الأحداث، والمشاكل والانفجارات الجارية داخل باكستان، ادعت أنه في يوم ٣١ كانون الثاني/يناير: دخلت طائرتان

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/160-S/17820.

عموديتان، حسب زعمها، المجال الجوي فوق قرية كارلانتشي وأطلقتا عدة قذائف.

" وإن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، بعد أن أجرت تحقيقاً دقيقاً في هذا الادعاء، تعتبره ادعاءً كاذباً وعارياً من الصحة وترفضه رفضاً قاطعاً. وذكر أيضاً أنه على السلطات الباكستانية أن تكف عن توجيه هذه الاتهامات التي لا أساس لها والتي لاتؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في المنطقة".

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17821

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على طلب أعضاء اللجنة السباعية المنبثقة عن مجلس الجامعة العربية، لي الشرف أن أنقل لكم نص الرسالة الموجهة إليكم، والتي وقعها في بغداد مساء اليوم كل من وزراء خارجية الأردن وتونس والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن ووزير التربية الوطنية في المغرب والأمين العام لجامعة الدول العربية والتي يطلبون فيها عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزراء خارجية الأردن وتونس والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن ووزير التربية الوطنية في المغرب والأمين العام لجامعة الدول العربية

لنا الشرف بإبلاغكم بأن اللجنة السباعية المشكلة بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دور انعقاده الطارىء في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ [*S/16412*، المرفق] قد إستعرضت الوضع الذي نجم عن قيام ايران بشن عدوان مسلح جديد واسع النطاق ضد سيادة العراق وسلامته الإقليمية في منطقتي شرق البصرة وشط العرب ابتداءً من ليلة ٩ ـ ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦.

ونظراً لخطورة الوضع الناجم عن هذا العدوان الايراني وتهديده البالغ للسلم والأمن الدوليين عامة وفي المنطقة بوجه خاص فإن اللجنة تطلب منكم عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لمناقشة التطورات الخطيرة للوضع واتخاذ التدابير الجدية والعملية والسريعة لإيقاف الحرب وحل النزاع بالطرق السلمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

(توقيع) طاهر نشأت المصري
وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية

(توقيع) الباجي قائد السبسي
وزير خارجية الجمهورية العربية التونسية

(توقيع) طارق عزيز
وزير خارجية الجمهورية العراقية

(توقيع) صباح الأحمد الجابر الصباح
وزير خارجية دولة الكويت

(توقيع) الأمير سعود الفيصل
وزير خارجية المملكة العربية السعودية

(توقيع) عز الدين العراقي
عن المملكة المغربية

(توقيع) عبد الكريم الايرياني
وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية

(توقيع) الشاذلي القليبي
الأمين العام لجامعة الدول العربية

الوثيقة S/17822

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦]

في الساعة العاشرة من صباح اليوم، ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦، شن النظام العراقي الجبان، كما توقعت في رسالتي المؤرخة في ٤ شباط/فبراير [*S/17790*]، هجمات جوية كبيرة استخدم فيها الأسلحة الكيميائية ضد قوات جمهورية ايران الإسلامية على الجبهات الجنوبية.

ووفقاً للنتائج التي خلص إليها خبراؤنا، تم استخدام الغاز المؤثر على الأعصاب وغاز الخردل ومواد كيميائية مسممة للدم.

ونتيجة لهذا العمل العراقي اللاإنساني والانتهاك الصارخ لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١] استشهد، حسب علمنا، ١٠ أشخاص في حين أصيب عدد يتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ شخص وتم الآن إدخالهم إلى مستشفيات مختلفة في خوزستان. ويعاني أشخاص آخرون يتراوح عددهم بين ٣٠٠ و ٤٠٠ شخص من حالة صدمة.

ويشرفني، بناءً على تعليمات من حكومتي وطبقاً لمسؤوليات الأمم المتحدة المحددة في الميثاق أن أرجو منكم إيفاد فريق خبراء الأمم المتحدة الكيميائيين إلى المنطقة فوراً للتحقيق في هذا الانتهاك العراقي الصارخ لقواعد القانون الدولي.

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17823 *

رسالة مؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن

[الأصل: بالعربية]
[١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أبعث لكم رفقه بآخر المعلومات المرسلة إلينا من السيد طاهر كنعان وزير شؤون الأراضي المحتلة حول أنشطة الاستيطان الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. ويتضمن هذا النشاط مصادرة الأراضي العربية، وهو أمر مخالف لمبادىء القانون

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/161-S/17823.

الدولي المتعلقة بالاحتلال العسكري وخاصة اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ [١٦] واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ [١].

إنني لست بحاجة إلى تأكيد خطورة استمرار مثل هذه السياسة على الأمن والسلم وعلى احتمالات السلام في المنطقة.

أغدو ممتناً لو تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله صلاح
الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

المرفق

أنشطة الاستيطان الاسرائيلي خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١ - قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بمصادرة ما مساحته ٤٧٩ ٤٦ دونماً من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة على النحو التالي:

المساحة بالدونم	موقع الأراضي المصادرة	تاريخ المصادرة
٢٠ ٠٠٠	قرية شويكة/قضاء الخليل	٤ أيلول/سبتمبر
دونم ونصف	مركز حسبه الخليل	٥ أيلول/سبتمبر
٦٠	الحوض ٢٤ من أراضي بيتونيا	١٣ تشرين الأول/أكتوبر
٢ ٠٠٠	الظاهرية/الخليل	,, ,,
٢٠	خان يونس/قطاع غزة	١٤ تشرين الأول/أكتوبر
١٠	بيت حانون/شمال مدينة غزة	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر
٢٥٠	بيت حانون	,, ,,
٢٨٠	جنوب مدينة غزة	,, ,,
٥٠	مخيم النصيرات/بمحاذاة الشاطىء	,, ,,
٣ ٠٠٠	جنوب الظاهرية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر
١٣٠	بين غزة ومخيم النصيرات	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر
١٥ ٠٠٠	صور باهر/جنوب القدس	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠٠	جنوب مخيم دير البلح/قطاع غزة	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر
٤	بجانب فندق سميراميس بين القدس ورام الله	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر
٣٠	ساحل خان يونس	٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر
٣٠١	ساحل خان يونس	٨ كانون الأول/ديسمبر
٨	قرية شرفات قضاء القدس	١٥ كانون الأول/ديسمبر
٧٠٠	قرية كفر اللبد قضاء طولكرم	١٨ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠	على طريق تل - نابلس	٢١ كانون الأول/ديسمبر
٤٠٠	على طريق السموع - الظاهرية	٢٣ كانون الأول/ديسمبر
٧٠٠	قرية قطنا/قضاء رام الله	٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢ - كما أقامت السلطات الاسرائيلية خلال هذه الفترة أربع مستوطنات هي:

اسم المستوطنة	موقعها		تاريخ الإنشاء
عيلي شومرون	منطقة نابلس	٢	تشرين الأول/أكتوبر
كدمات تسفي	هضبة الجولان	٣	تشرين الأول/أكتوبر
هغمبوريم	قرية صندلة/جنين	٢٦	تشرين الأول/أكتوبر
نتنائيل	غرب الخليل	٢٦	تشرين الثاني/نوفمبر

٣ - كما يستفاد من تقرير نشرته جريدة الشعب المقدسية بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر حول الكتاب الإحصائي الذي أصدره ميرون

بنفينستي الباحث في العلوم الاجتماعية ومساعد رئيس بلدية القدس السابق أن:

(أ) إن الزيادة في عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغت خلال عام (١٩٨٥) ١٦٥ ٩ مستوطنا وهذا الرقم يشكل زيادة سنوية بنسبة ٥ر٢١ في المائة؛

(ب) إن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر (١٩٨٤) ٥٠٠ ٤٢ نسمة؛

(ج) إن عدد المستوطنين في الضفة الغربية ازداد خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر بحوالي ٠٠٠ ١٥ مستوطن وهذه الزيادة تزيد بنسبة ٦٥ في المائة عن نسبة الزيادة خلال العام ١٩٨٥.

(د) إن عدد الشقق في المستوطنات التي لم تستكمل عمليات بنائها قد وصل في منتصف سنة ١٩٨٥ إلى ٤ ٥٨٣ شقة.

الوثيقة S/17824

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرسل لكم نص التصريح الذي أدلى به السيد وزير الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية حول قيام النظام الايراني باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد قواتنا المسلحة التي تقوم بالدفاع عن سيادة العراق ضد الغزو الايراني للأراضي العراقية.

وأرجو منكم توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

تصريح أدلى به وزير الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦

منذ فترة طويلة والعراق يراقب نوايا النظام الايراني واستعداداته لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد العراق. وقد احتاط العراق لهذه النوايا. وبالفعل فإن النظام الايراني، من جراء الخسائر الفادحة التي لحقت به، قد استخدم الأسلحة الكيميائية ضدنا يوم أمس وصباح اليوم متوهماً أن هذا الأسلوب الدنيء سيخرجه من ورطته ومأزقه القاتل.

إننا نضع هذه الموقف أمام الرأي العام العالمي ليتحمل النظام الايراني مسؤوليته عن استخدام هذا الأسلوب. إن العراقيين لايرهبهم ولن يرهبهم هذا السلاح، طالما أنهم يقفون موقف الحق ويدافعون عن شرفهم ومنهجهم وسيادة بلدهم واستقلاله. ولن ينقذ حكام طهران مثل هذا المسلك بعد أن تصوروا أن العراق سيكون لقمة سائغة سهل احتلاله.

إننا نعلن أن هذا العمل الإجرامي لن يمر دون عقاب.

الوثيقة S/17825 *

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بإبلاغكم أن وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد سلمت نص المذكرة التالية إلى القائم بالأعمال في سفارة جمهورية ايران الإسلامية بكابول في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦:

" كما هو معلوم للجميع، نقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، عن وسائط الإعلام فيها، أنه قد تم، بناءً على

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/162-S/17825.

تعليمات آية الله منتظري، تكليف وفد تحت إشراف حجة الإسلام جواهري، يتألف من رجال دين ايرانيين، وأفغانيين مقيمين في ايران والعصابات المضادة للثورة المسماة بدران - إ - جهاد - إ - إسلامي، ونصر، ونهضة - إ - إسلامي، وحركة - إ - إسلامي، وجبهة - إ - متحد - إ - إنقلاب - إ - إسلامي، ونيرو - إ - إسلامي - إنقلاب - إ - أفغانستان، بتنفيذ مهمة هي عبارة عن دخول غير مشروع في أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية، مما يمثل انتهاكاً لجميع قواعد حسن الجوار. ووصف المصدر نفسه هدف رحلة قوة العمل هذه بأنه تسوية الخلافات والنزاعات الداخلية بين المجموعات المذكورة أعلاه وإنشاء ما يسمى بالجبهة الإسلامية المتحدة في أفغانستان بهدف إقامة صلات مع سكان مناطق هذه المجموعات، وإبلاغهم اهتمام منتظري بما أطلق عليه عبارة ''مسألة شعب أفغانستان المضطهد''.

'' ومما يبعث على الدهشة أن الوفد، حسبما قيل، قد أنجز مهمته الاستفزازية وقدم تقريراً إلى منتظري الذي أشاد بكل ارتياح بأنشطة الوفد وذكر أنه يواصل تنفيذ مهمته التي ليست في الواقع إلا عدوانا سافراً على إقليم جمهورية أفغانستان الديمقراطية وتحريض وإثارة للشعب ضد حكومته الشرعية.

'' وواضح تماماً أن السلطات الايرانية، على عكس تصريحاتها التي تبدو طيبة بشأن تطبيع العلاقات بين الدولتين، قد زادت من درجة عدوانها وتدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان وأضافت بعداً جديداً أسوأ من أعمالها العدوانية السابقة يتخذ شكل التحريض المباشر للشعب ضد أفغانستان الديمقراطية والثورية.

'' وجمهورية أفغانستان الديمقراطية تدين بشدة هذه الأعمال غير المسؤولة التي ترتكبها القيادة الايرانية، وتعتبرها منافية تماماً لأحكام القانون الدولي واحترام السيادة الوطنية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية، ولذلك فهي تحتج عليها بقوة. وترى جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن أعمال التدخل المذكورة أعلاه تدل على حقيقة أن حكومة جمهورية ايران الإسلامية تتخذ موقفاً يتفق والخط العدائي الذي تسير عليه إمبريالية الولايات المتحدة، وسياسة باكستان العسكرية والسياسة الرجعية في المنطقة، والموجهة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية.

'' وبالتأكيد، فإن هذه التدخلات الايرانية ستؤدي إلى وقوع أحداث ونتائج غير سارة يتأثر بها، على السواء، من يأمرون بارتكاب الأعمال الاستفزازية والعدوانية ومن ينفذونها.

'' إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تطالب بقوة بأن يضع زعماء جمهورية ايران الإسلامية حداً لجميع أشكال العدوان والتدخل والاستفزاز ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية، وأن يكفّوا حقاً عن ارتكاب هذه الأعمال العدائية، وإلا، فواضح أن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لن يكون أمامها خيار سوى اتخاذ التدابير المناسبة للرد على هذه الاعتداءات والاستفزازات التي تقع مسؤوليتها على جمهورية ايران الإسلامية''.

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17826

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي الموجهة إليكم صباح اليوم [*S/17824*] وبناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني إبلاغكم بأن القوات العسكرية الايرانية قد استخدمت يوم أمس وصباح اليوم الأسلحة الكيميائية ضد القوات المسلحة العراقية التي تقاوم قوات الغزو الايرانية.

إن العراق كان يراقب نوايا النظام الايراني واستعداداته لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد قواتنا المسلحة، وفي الوقت نفسه يحتاط لهذه النوايا. فلقد كنّا على قناعة أكيدة بأن النظام الايراني على عادته المعروفة، سيلجأ بمجرد أن يجد نفسه في مأزق

عسكري قاتل، إلى حملة من التضليل والتشويش وخلط الأوراق من أجل تغطية هزائمه العسكرية وكمبرر لقيامه باستخدام الأسلحة المذكورة ضد قواتنا.

لقد تمّ كل هذا بالفعل على صعيد الواقع. فبعد أن قامت القوات العسكرية العراقية بإحباط الأهداف العدوانية المشؤومة لحلقة العدوان الايراني التي بدأت ليلة ٩ ـ ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ في منطقتي شرق البصرة وشط العرب، بدأت حملة التشويش والتضليل الايرانية التي تضمنت عدة بيانات وتصريحات منها رسالة وزير الخارجية الايراني. وأود أن ألفت أنظاركم بوجه خاص إلى التصريح التالي الذي صدر عن الناطق العسكري الايراني في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ والذي نقلته وكالة اسوشييتد برس:

" بدأ العراق باستخدام الأسلحة الكيميائية قبل يومين في محاولة يائسة بعد هزيمة بغداد في عمليات "والفجر الثامنة" العسكرية وفقدان مدينة الفاو العراقية".

وقال الناطق العسكري أيضاً:

" إن الهجمات الكيميائية العراقية قد تركزت بصورة أساسية على بساتين النخيل في ميناء الفاو المحرر وعلى طول طريق الفاو ـ البصرة وكذلك في الضفة الغربية من نهر اروند".

إنني أود أن ألفت انتباهكم والمجتمع الدولي إلى أن النظام الايراني يعترف اعترافاً مطلقاً، في تصريحاته وبياناته المذكورة آنفاً، وغيرها مما تم إبلاغكم به وأعلنته وسائط الإعلام الايرانية، بأن قواته العسكرية هي في حالة غزو للعراق. وأرجو أن لايفوتكم الانتباه للمحاولة المفضوحة البائسة التي استهدف من خلالها وزير خارجية ايران تبرير استخدام قوات نظامه العدواني للأسلحة الكيميائية ضد القوات العسكرية العراقية، التي تمارس حق الدفاع الشرعي بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، حفاظاً على سيادة العراق وسلامته الإقليمية وعزة وكرامة ومكتسبات شعبه وحقه في الوجود مستقلاً.

إننا إذ نضع هذا الموقف أمام أنظاركم وأمام الرأي العام العالمي ليتحمل النظام الايراني مسؤوليته عن استخدام هذا الأسلوب، نقول إن العراقيين لا يرهبهم ولن يرهبهم هذا السلاح طالما أنهم يقفون موقف الحق.

وإننا إذ نعلن أن هذا العمل الإجرامي لن يمرَّ دون عقاب، لنحذر من الانسياق وراء تكتيك النظام الايراني المكشوف في صرف الأنظار عن المسألة الأساسية وهي الوضع الخطير الذي يهدد السلم والأمن الدوليين عامة والسلم والأمن في المنطقة خاصة، بسبب استمرار النظام الايراني في شن الحرب ضد العراق وغزوه له خلافاً للميثاق والقانون الدولي، ولكي يحقق النظام المذكور تجزئة المعالجة الدولية الجادة والحازمة للمسألة المذكورة.

وأرجو منكم التفضل بتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17827

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل زامبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، لي الشرف أن أحيل إليكم نص بيان أصدره في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ السيد وزير خارجية جمهورية زامبيا، فيما يتعلق بآخر التطورات في حرب الخليج.

وأرجو تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بول ج. ف. لوساكا
الممثل الدائم لزامبيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص بيان أصدره في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦
وزير خارجية جمهورية زامبيا

نود الإعراب عما يساورنا من قلق شديد إزاء آخر التطورات في حالة النزاع في الخليج.

تربط زامبيا علاقات ودية بجمهورية ايران الإسلامية والعراق، وهي تتمنى أن يوضع حد للحرب الدائرة بين البلدين المتجاورين، وما فتىء المجتمع الدولي يطلب إلى البلدين إنهاء الحرب المؤسفة الدائرة بينهما. فقد بذلت منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والأمم المتحدة عدة محاولات للتقدم بمبادرات سلمية، وبالفعل، فإن زامبيا كانت أحد

أعضاء بعثة السلم التي شكلتها حركة بلدان عدم الانحياز سعياً لوضع حد لهذه الحرب.

ونحن نعلم، علم اليقين، أن العراق قد أبدى استعداداً للدخول في مفاوضات لحل المشكلة بالوسائل السلمية. ولذلك، فإننا نطلب إلى جمهورية إيران الإسلامية أن تلبي نداء المجتمع الدولي الداعي إلى تسوية المشكلة عن طريق المفاوضات.

لقد هدر من الدماء ودمّر من الممتلكات ما يكفي. وإننا نناشدكم، لوجه الله، أن تضعوا حداً لهذه الحرب.

فإن الشعبين الايراني والعراقي يحق لهما أن ينعما بالسلم. وما تريد زامبيا وبقية المجتمع الدولي الآن هو أن يعيش البلدان في سلم جنباً إلى جنب. وهذا هو ما نناشدكم أن تفعلوه.

الوثيقة S/17828

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق لكم البيان الصادر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن اللجنة الوزارية السباعية المنبثقة عن الجامعة العربية، والمشكلة بموجب قرار مجلس الجامعة، حول الحرب بين العراق وايران [*S/16415*، المرفق]، بعد انتهاء اجتماعاتها في بغداد.

أرجو منكم تأمين توزيع نص البيان المذكور بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن اللجنة الوزارية السباعية المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية

بناءً على دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية وبمبادرة من الجمهورية العراقية واستناداً إلى القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الطارىء ببغداد في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ حول الحرب الايرانية ـ العراقية [*S/16415*، المرفق] والذي نص على تشكيل لجنة وزارية تتولى متابعة تطورات الوضع الناجم عن استمرار هذه الحرب، اجتمعت اللجنة ببغداد في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ بحضور جميع أعضائها واستعرضت الوضع البالغ الخطورة الناجم عن قيام ايران بشن عدوان مسلح جديد واسع النطاق ضد سيادة العراق وسلامته الإقليمية في منطقتي شرق البصرة وشط العرب، مستهدفة احتلال مزيد من الأراضي العراقية، وتهديد الأمن والسيادة والسلامة الإقليمية في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي يؤكد إمعان ايران في رفض قرارات المنظمات الدولية وتحدي نداءات السلام والوساطة والاحتكام إلى الشرعية الدولية في تسوية النزاع بين البلدين الجارين.

وإزاء هذا الموقف المتعنت من جانب ايران والذي يستهين بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وبقواعد القانون الدولي والقيم الإنسانية وبالرأي العام الدولي، فإن اللجنة تجد لزاماً عليها أن تسترشد مجدداً بالقرار الصادر عن مجلس الجامعة في دور انعقاده الطارىء السالف الذكر. وينص القرار في فقرته ٤ على تأكيد الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في مدينة فاس المتضامن مع العراق في سعيه المشروع لرد العدوان، وتحذير ايران من أن استمرارها في الحرب ضد العراق العضو بجامعة الدول العربية والذي قبل جميع المبادرات السلمية لا يمكن إلا أن يدفع الدول العربية إلى إعادة النظر في العلاقات معها. كما تستذكر اللجنة مضمون البيان الختامي الصادر في مؤتمر القمة العربي المنعقد بالدار البيضاء في عام ١٩٨٥ [١٧] بشأن الحرب والذي أعرب عن استنكاره الشديد وأسفه العميق لإصرار ايران على مواصلة الحرب وشن الهجوم تلو الهجوم على العراق.

وبناءً على ما تقدم فإن اللجنة تطالب ايران بإيقاف عدوانها المسلح على العراق الشقيق وترى من الواجب تحذير ايران من العواقب الوخيمة التي ستمنى بها العلاقات العربية ـ الايرانية في حالة إصرار ايران على المضي في عدوانها ضد العراق وعدم الاستجابة لدعوات وقف الحرب والدخول في مفاوضات مع العراق في سبيل الوصول إلى حل سلمي شامل ومشرف للنزاع بينها وبين العراق على أساس الميثاق والقانون الدولي.

ونظراً لخطورة الوضع في المنطقة من جراء استمرار العدوان الايراني وتأثيره العميق على الأمن والسلم في المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين، فإن اللجنة تدعو جميع الدول والهيئات والمنظمات الدولية إلى العمل الجدي وبكل حزم من أجل إقرار السلام بين العراق وايران على أساس القانون الدولي.

وقد قررت اللجنة الدعوة إلى عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لمناقشة التطورات الخطيرة في الوضع واتخاذ التدابير العملية والسريعة لوضع حد نهائي للحرب وحل النزاع بالطرق السلمية. كما قررت أن تحضر بكامل أعضائها مداولات المجلس بشأن هذه المسألة.

الوثيـقة S/17829

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أبعث إليكم طيه نص الرسالة الموجهة إليكم من السيد علي أكبر ولاياتي، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية.

وقد أُبلغت تواً بأن عدد الخسائر البشرية الناجمة عن الهجمات الكيميائية العراقية ارتفع إلى ٥٠٠ ٢ مصاب و ٢٠ شهيداً.

علاوة على ذلك تعرضت عبدان لقصف بالأسلحة الكيميائية ولم يعرف بعد حجم الخسائر البشرية.

وسأغدو ممتناً غاية الامتنان لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

لقد ذكرت في آخر رسالة وجهتها إليكم وأبلغتكم فيها بأمثلة مختلفة لانتهاكات عراقية لقواعد القانون الدولي أن الهجمات الكيميائية العراقية استمرت خلال الشهور العشرة التي أعقبت البيان الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [*S/17130*] وأدان فيه استخدام العراق للأسلحة الكيميائية.

وقد بات واضحاً بعد الهجومين العراقيين اللذين استخدمت فيهما الأسلحة الكيميائية في ٢٧ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ **أن العراق يمهد الطريق لاستخدام الأسلحة الكيميائية على نطاق كبير. ومع ذلك فمن دواعي الأسف أن آخر بيان صدر عنكم بشأن الحرب المفروضة لم يشر إلى استخدام العراق للأسلحة الكيميائية.**

وكما سبق إعلامكم بالرسالة المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير الموجهة من ممثلنا [*S/17822*]، استأنف العراق هجماته في ١٢ شباط/فبراير. وقد أبلغناكم أن ١٠ أشخاص استشهدوا حتى الآن وأصيب ما يتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ آخرين.

وبينما أكرر بهذا رجاءنا إيفاد فريق من خبراء الأمم المتحدة الكيميائيين إلى المنطقة فوراً لإقامة الدليل على استخدام العراق للأسلحة الكيميائية، **أعرب عن بالغ أسفي لعدم صدور رد فعل فعال ورادع من جانب المنظمات الدولية إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية، مما كان في حد ذاته، بلا شك، بادرة مشجعة للعراق لشن حربه الكيميائية الأخيرة.**

واستناداً إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١]، يعتبر عدم استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقيد بشروط. ومن ثم فإن الحالات الجغرافية أو العسكرية للحرب لا يمكن استخدامها كذريعة لانتهاكات البروتوكول المذكور. ولم تؤد ردود الفعل السلبية من جانب المنظمات الدولية بوجه عام، ومن جانب الأمم المتحدة بوجه خاص، سوى إلى تشجيع التحضير لاتخاذ تدابير بالمثل على الصعيدين الدولي والإقليمي. وأصبح المجتمع الدولي كله يواجه الآن خطر حدوث سباق تسلح كيميائي، ولكني على ثقة من أنكم تدركون العواقب الوخيمة لذلك.

ويؤسفني أن أعلن أن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية على نطاق كبير في ١٢ شباط/فبراير سيضطر جمهورية ايران الاسلامية إلى اختيار وسيلة فعّالة وعملية مختلفة عن الوسائل التي استخدمتها من قبل، كي توقف الهجمات الكيميائية العراقية، إلا إذا استطاعت الأمم المتحدة بوجه عام، واستطعتم بوجه خاص، التوصل فوراً وفي غضون الأيام القليلة القادمة إلى إجراء فعّال لوضع نهاية لمثل هذا الانتهاك العراقي للقانون الإنساني الدولي.

(توقيع) علي أكبر ولاياتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/17830

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ [S/17819]، أتشرف بإبلاغكم بما يلي:

١ - ورد في البلاغ التاسع الصادر عن ما يسمى بمقر قيادة خاتم الأنبياء (مركز العمليات المشتركة لحراس الثورة الإسلامية والجيش)، الذي أذاعه راديو طهران باللغة الفارسية في الساعة الواحدة والنصف بالتوقيت المحلي من بعد ظهر يوم ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ ما نصه:

" في أعقاب عمليات 'والفجر الثامنة' واستقرار أبطال الإسلام في منطقة الفاو، وعلى طول عشرات الكيلومترات من ساحلها 'خور عبد الله' الذي يعد الطريق الوحيد لاتصال العراق بمياه الخليج الفارسي الذي أصبح بيد قوات الإسلام، وأصبحت بقايا القوة البحرية للعدو محصورة في منطقة أم قصر. إن قطع خط اتصال العدو بالخليج الفارسي بلا شك سيؤثر تأثيراً سياسياً واقتصادياً على المنطقة".

٢ - أذاع راديو طهران في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ١٢ شباط/فبراير ما يأتي:

" قالت التقارير إن المنشآت الرئيسية في مدينة الفاو تم تدميرها قبل عمليات التحرير".

٣ - ورد في البيان الحادي عشر الصادر من الجهة المشار إليها آنفاً والذي أذاعه راديو طهران في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ١٣ شباط/فبراير ما نصه:

" تم تحرير ٤٥ كيلومتراً مربعاً أخرى من أيدي الكفار البعثيين حيث أصبحت مساحة الأراضي المحررة أكثر من ٧٠٠ كيلومتر مربع، كما تم تحرير قسم آخر من بحيرة الملح".

إن هذه المعلومات تؤكد مرة أخرى تأكيداً قاطعاً الطبيعة العدوانية والتوسعية للنظام الايراني الذي يهدف بالأساس من شنه العدوان على العراق في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، ومن استمراره في الحرب العدوانية ضد العراق طيلة ست سنوات إلى ضمه لايران وجعله ولاية تابعة، كما تكشف زيف التصريحات الايرانية التي تزعم عدم وجود أطماع لها في المنطقة.

إن هذا الوضع يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة خاصة. وعلى ذلك، يصبح لزاماً على مجلس الأمن بوجه خاص، تحمّل مسؤولياته بموجب الميثاق لردع العدوان الايراني والضغط الجدي والعملي والحازم لإحلال السلام من خلال تسوية شاملة وعادلة ومشرفة تضمن مصالح وحقوق الطرفين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأرجو منكم التفضل بتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17831

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أذكّر أنه رغم أن النظام الايراني كثيراً ما تباكى على الضرورات الإنسانية لتجنيب المدنيين ويلات الحرب، وتباهى بإنسانيته المزعومة في هذا المجال، فإنه بالإضافة إلى ما أوردته في رسالتي المؤرختين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

[S/17706] و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ [S/17768]، قامت القوات الايرانية الغازية في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ بقصف مكثف لمدينة أبو الخصيب في محافظة البصرة أسفر عن إصابة أربعة من المدنيين بجراح. وفي ١١ شباط/فبراير قصفت القوات المذكورة نفس المدينة بـ ٥٠٠ قذيفة مدفع نجم عنها استشهاد مواطنين مدنيين وجرح واحد وإلحاق أضرار بدار سكنية ومدرسة للبنات ومحل تجاري وتدمير للأنبوب الرئيسي لمياه الشرب. وفي ١٢ شباط/فبراير أطلقت القوات الغازية مرة أخرى على نفس المدينة ٩١٥ قذيفة مدفع ألحقت أضراراً بـ ١٦ داراً سكنية وسيارة مدنية واحدة.

وأرجو منكم تأمين توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17832 *

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ [S/17789]، أتشرف بأن أخبركم بأن حكومة باكستان قد رفضت ادعاءات سلطات كابول القائلة بأن إحدى طائرات القوات الجوية الباكستانية قد اخترقت في ٢٨ كانون الثاني/يناير و ٥ شباط/فبراير المجال الجوي الأفغاني في محافظتي باكتيا وكونارها، باعتبار أن هذه الادعاءات ليس لها أساس من الصحة. وقد نقل رفض باكستان لهذه الادعاءات إلى القائم بأعمال سفارة أفغانستان في إسلام أباد في ٤ و ١١ شباط/فبراير.

وأرجو منكم التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/165-S/17832.

الوثيقة S/17833

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً بالرسالة المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦، والموجهة إليكم من السيد علي أكبر ولاياتي، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية [S/17829]، يؤسفني أن أبلغكم أنه نظراً لإذعان المنظمات الدولية الواضح للنظام العراقي، فإنه سمح لنفسه مرة أخرى باستعمال القنابل الكيميائية ضد مدينة عبدان. وحدث هذا الهجوم الثاني مساء يوم ١٣ شباط/فبراير، رغم أن المدينة نفسها تعرضت لقصف بالقنابل الكيميائية في وقت مبكر من ذات اليوم وطبقاً لآخر الإحصاءات، فإن هذا الحادث تسبب في مقتل ٢٠ شهيداً وتسمم عدد أكبر من ذلك بكثير.

ونظراً لهذه الحالة البالغة الخطورة ولسياسة العراق المتمثلة في الاستعمال المستمر للأسلحة الكيميائية، فإني أرجوكم أن تصدروا تعليمات فورية وخاصة لإيفاد فريق خبراء الأمم المتحدة الكيميائيين إلى المنطقة.

وفي هذا الأثناء، فإن حكومتي تقدر أشد التقدير قيامكم بإصدار التعليمات اللازمة إلى الفريق الموجود في طهران لكي يقوم بزيارة مدينة عبدان ويعد تقريراً أولياً عن الأدلة الحديثة عن الحرب الكيميائية العراقية.

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17834

رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسائلي إليكم التي آخرها رسالتي المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ [S/17826]، يشرفني أن أبلغكم بما يلي:

١ - ورد في البيان الثاني عشر الصادر عن ما يسمى مقر عمليات خاتم الأنبياء (مركز العمليات المشتركة لحراس الثورة الإسلامية والجيش) الذي أذاعه راديو طهران - باللغة الفارسية في الساعة ٧/٣٠ صباحاً بالتوقيت المحلي من يوم ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ ما نصه:

" تم تحرير منطقة أخرى من الأراضي العراقية مساحتها ٥٠ كيلومتراً مربعاً وأصبحت المساحة الإجمالية للأراضي المحررة أكثر من ٧٥٠ كيلومتراً مربعاً".

٢ ـ نقل راديو طهران في الساعة ٧/٣٠ صباحاً من يوم ١٥ شباط/فبراير عن خرازي المشرف على لجنة الإعلام الحربي لمجلس الدفاع الأعلى قوله للمراسلين الأجانب والمحليين ما يلي:

" إن قطاع الفاو ـ نهر أروند (شط العرب) يعتبر الطريق الوحيد لارتباط النظام العراقي بالخليج الفارسي وبعد السيطرة على هذا القطاع فَقَدَ هذا النظام آخر طريق له إلى الخليج الفارسي. ونحن نشرف حالياً على خور عبد الله وعلى أي تحرك في هذه المنطقة وأن القوة البحرية العراقية قد أصبحت سجينة في شمال هذه المنطقة أي في أم قصر".

وأضاف خرازي قائلاً:

" إن لدينا خططاً سيؤدي تنفيذها في المستقبل إلى قطع طريق العراق مع الجنوب كلياً".

٣ ـ ورد في البيان الرابع عشر الصادر عن الجبهة المذكورة أعلاه والذي أذاعه راديو طهران في الساعة ٨/٣٠ صباحاً من يوم ١٦ شباط/فبراير الآتي:

" أبناؤكم المقاتلون نجحوا ليلة أمس وامتداداً لعمليات 'والفجر الثامنة' من التقدم بضعة كيلومترات أخرى في طريق الفاو ـ أم قصر".

إن هذه التصريحات تؤكد تأكيداً قاطعاً الطبيعة العدوانية والتوسعية للنظام الايراني الذي تغزو قواته العدوانية المنطقة الجنوبية للعراق من أجل تحقيق الهدف الأساسي للعدوان الايراني طيلة ست سنوات، منذ أن شن حربه العدوانية على العراق في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، والمتمثل بإلحاق العراق كولاية تابعة لايران.

إن هذه التصريحات التي تكشف زيف الادعاءات الايرانية بعدم وجود أطماع لديها في المنطقة، تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة خاصة وعلى الصعيد الدولي عامة، وهي تفرض على مجلس الأمن تحمّل مسؤولياته بموجب الميثاق لردع العدوان والضغط الجدي الحازم والعملي لإحلال السلام من خلال تسوية شاملة وعادلة ومشرّفة تضمن مصالح وحقوق الطرفين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأرجو منكم التفضل بتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17835

رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً بالرسالة المؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦، والموجهة إليكم من السيد سعيد رجائي خراساني [*S/17833*]، وإلحاقاً بمناقشتي مع مساعديكم في يوم السبت ١٥ شباط/فبراير، أتشرف بإبلاغكم أن جمهورية ايران الإسلامية ستضمن سلامة خبراء الأسلحة الكيميائية التابعين للأمم المتحدة الموفدين إلى منطقة عبدان وجزر عبدان. بيد أنه إذا رفض النظام العراقي أن يضمن سلامة الفريق فسأكون ممتناً جداً إذا قمتم بإبلاغ حكومتي بذلك. هذا وتود جمهورية ايران الإسلامية أن تطلب منكم إيفاد فريق من الأطباء إلى طهران لزيارة ضحايا الأسلحة الكيميائية التي استخدمتها العراق ضد ايران وإعداد تقرير لكم عن ذلك.

وأكون ممتناً جداً لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17836

رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي الموجهة إليكم والمؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ [*S/17835*] أتشرف بإبلاغكم أن المجموعة الأولى من ضحايا الأسلحة الكيميائية التي استخدمتها العراق سيتم إرسالها إلى لندن وفرانكفورت وستكهولم وبروكسل يوم الاثنين ١٧ شباط/فبراير وترجو جمهورية ايران الإسلامية منكم بإلحاح إيفاد فريق من الأطباء إلى تلك المدن لزيارة وفحص أولئك الضحايا. وفي نفس الوقت، إذا قررتم إيفاد أطباء إلى طهران فإنهم سيتمكنوا من زيارة كثير من ضحايا الحرب الكيميائية العراقية وحتى العراقيين الذين هم ضحايا استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب نظامهم الحاكم.

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17837

رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تشاد

[الأصل: بالفرنسية]
[١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم نص الرسالة المؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ والموجهة إليكم من السيد كوروم أحمد وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية تشاد:

" نظراً لحالة الحرب الخطيرة التي تفرضها ليبيا مرة ثانية على تشاد اعتباراً من ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦، وبالإشارة إلى مضمون الرسالة المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير التي وجهها الحاج حسين هبري إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، وأحال إليكم نسخة منها، ونظراً لما تبديه ليبيا من عدم احترام لاتفاق الانسحاب الفرنسي ـ الليبي، يشرفني أن أحيطكم علماً بأنه في مواجهة أعمال العدوان العسكري المفاجأة والعلنية والمميزة التي يقوم بها نظام طرابلس ضد تشاد، مما يهدد السلم والأمن في المنطقة وبشكل انتهاكاً

صارخاً لميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والقرارات والبيانات المتعلقة بالنزاع بين تشاد وليبيا، طلب الحاج حسين هبري رئيس جمهورية تشاد من فرنسا التدخل العسكري لصد العدوان الليبي وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق المتعلقة بحق الدول الطبيعي في الدفاع عن النفس. واستجابة لهذا الطلب قام الطيران العسكري الفرنسي يوم الأحد ١٦ شباط/فبراير بتدمير مطار وادي الدوم الذي بناه الليبيون في عام ١٩٨٥ على أراضي تشاد، ليكون منطلقاً للعمليات العسكرية الليبية الموجهة ضد تشاد. ومن جهة أخرى قامت القوات المسلحة الوطنية لتشاد بأسر عدد من الليبيين. وتمادت ليبيا في تصرفها العدواني، وقامت صباح اليوم بقصف المطار المدني بانجامينا مما أدى إلى تعطيله مؤقتاً.

وحيث إن ملف النزاع بين ليبيا وتشاد مازال معروضاً على مجلس الأمن أرجو التكرم بإضافة هذه الوقائع إلى الملف المذكور".

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد علي أدوم
الممثل الدائم لتشاد
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17838 * **

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذا نص البيان الذي أصدرته وكالة تاس في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ بشأن الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحويل إقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية (ميكرونيزيا) وهو إقليم استراتيجي إلى ممتلكات استعمارية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلافاً لمبادىء أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)].

أرجو منكم اتخاذ ما يلزم لتعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الوصاية وتوجيه انتباه اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إليه.

(توقيع) أ. ترويانوفسكي
الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص البيان

وقع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة على مشروع قانون سبق أن أجازه الكونغرس الأمريكي ووافق فيه على "اتفاق الارتباط الحر" بين جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا المتحدة الواقعة في المحيط الهادىء والولايات المتحدة. وقد فرض اتفاق مماثل على جزر ماريانا منذ عدة أعوام. ويفترضون في واشنطن أن المصير نفسه سيلحق بجزر بالاو، وهي المجموعة الأخيرة من الأقاليم الجزرية الأربعة المتراسية الأطراف والمعروفة في مجموعها باسم ميكرونيزيا.

وهكذا تقترب نهاية العملية التي قامت بها الولايات المتحدة، على مدى أربعة عقود لتحويل تلك الجزر قسراً إلى ممتلكات استعمارية. وقد تعمدت واشنطن ذلك عن طريق سن التشريعات الداخلية؛ مما يشكل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي.

ومن المعروف جيداً، أن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت في عام ١٩٤٧ على ولاية مؤقتة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإدارة ميكرونيزيا بوصفها إقليماً مشمولاً بوصاية الأمم المتحدة القرار ٢١ (١٩٤٧). وبدلاً من بذل الجهود من أجل "العمل على تقدم أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال" كما جاء في ميثاق الأمم

* تتضمن الوثيقة S/17838/Corr.1 المؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦.
** عممت تحت الرمز المزدوج A/41/168-S/17838 و Corr.1.

المتحدة، كرست الولايات المتحدة جهدها لحرمان شعب ميكرونيزيا من الاستقلال، والسيادة وإمكانية تقرير المصير.

وقسمت ميكرونيزيا إلى أجزاء منفصلة، لكي تعرقل مطالبة سكان الجزر الأصليين بتحديد موعد من أجل نيل حقوقهم. ولم تقصر الولايات المتحدة الأمريكية في تشجيع التطور الاقتصادي فقط، بل فعلت الكثير لمنع إقامة اقتصاد قادر على البقاء في الجزر على عكس ذلك وقد ترتب على ذلك أن أصبح اكتفاء ميكرونيزيا الذاتي في الوقت الحاضر أقل كثيراً عما كان عليه في بداية فترة الوصاية.

وفي السنوات الأخيرة عكفت الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل الإقليم المشمول بوصاية الأمم المتحدة إلى منطقة عمليات حربية، مصممة لتكون حلقة هامة في سلسلة القواعد الحربية الاستراتيجية والحصون في الجزء الغربي من المحيط الهادىء، متجاهلة واجباتها، ومستهينة بحقوق سكان الجزر الأصليين. وجدير بالذكر أن الطائرات الأمريكية التي ألقت القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي أقلعت من إقليم ميكرونيزيا. وابتداء من عام ١٩٤٦ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية جزر ميكرونيزيا لتجارب الأسلحة النووية. ويستخدم البنتاغون حالياً جزيرة كواجالين المرجانية كميدان لتجارب الصواريخ التسيارية العابرة للقارات.

إن الولايات المتحدة بفرضها ما يسمى ''اتفاق الارتباط الحر'' على ميكرونيزيا تسعى إلى هدف واضح ـ هو الاستيلاء على إقليم المحيط الهادىء المذكور، وحرمان الميكرونيزيين من الاستقلال على نحو دائم. وبموجب هذا ''الاتفاق'' تستولي الولايات المتحدة الأمريكية على حق التصرف في مسائل العلاقات الخارجية، والدفاع، والمسائل المالية للأراضي الميكرونيزية دون غيرها، كذلك ينوي البنتاغون إبقاء وتوسيع مجالات تجارب الصواريخ، والقواعد البحرية، والمطارات الاستراتيجية وغيرها من المنشآت العسكرية المقامة على الجزر ووضع الأسلحة النووية، والكيميائية وغيرها من ضروب أسلحة التدمير الشامل. إن تحويل هذه المنطقة إلى منطقة عمليات عسكرية استراتيجية للولايات المتحدة يشكل تهديداً خطيراً لأمن شعب ميكرونيزيا ولغيره من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادىء.

إن الإجراءات الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر تحدياً سافراً لمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥)]. وتحاول الولايات المتحدة فرض قرارها حول مصير جزر مارشال، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية، وفي وقت قريب حول مستقبل بالاو عن طريق الأمم المتحدة، دون موافقة مجلس الأمن على ذلك القرار. وفي أثناء ذلك تظل الأمم المتحدة مسؤولة عن مصير ميكرونيزيا إلى أن ينال هذا الإقليم الاستقلال الحقيقي. إن أي تغيير في وضع إقليم استراتيجي مشمول بالوصاية ـ وتعتبر جزر المحيط الهادىء إقليماً من هذا النوع طبقاً للاتفاق المبرم بين مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية ـ لا يتم إلا بقرار من مجلس الأمن على النحو المبين بوضوح في المادة ٨٣ من الميثاق، وبالتالي لا يمكن أن تتخذه السلطة القائمة بالإدارة.

إن مصير شعب ميكرونيزيا هو جزء لا يتجزأ من مسألة إنهاء الاستعمار، ومن واجب الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة ألا تسمح بمحاولات وضع العالم أمام أمر واقع هو استيعاب الولايات المتحدة لهذا الإقليم. كذلك، فمن الواضح تماما أن مخططات الضم التي تستهدف ميكرونيزيا هي مظهر من مظاهر المطامع الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية، وتطبيق واقعي لسياسة ''العالمية الجديدة'' فإذا تهاونا في منع الاستيلاء على جزر المحيط الهادىء اليوم، فغداً ستكون بلدان وأقاليم أخرى هدفاً للتوسع الأمريكي.

وينبغي أن تحل قضية الإقليم المشمول بالوصاية في مجلس الأمن إذا أردنا الالتزام بالميثاق. إن على الأمم المتحدة ان تكفل لشعب ميكرونيزيا ممارسة حقه الطبيعي في إقامة دولة واحدة مستقلة. وينبغي أن يتم بشكل ملائم صد إجراءات الاستعمار الجديد التي تتخذها الولايات المتحدة، وسلوكها الاستبدادي إزاء أمة جزر المحيط الهادىء الصغيرة.

الوثيقة S/17839 *

رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل: بالعربية]
[١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات حكومتي وعطفاً على الرسائل السابقة التي تضمنت شكوى لبنان ضد الاعتداءات والممارسات الاسرائيلية المتمادية في الجنوب، وانتهاكها لسيادة واستقلال وسلامة أراضي لبنان، خلافاً لأحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاسيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢)، أتشرف بإحاطتكم علماً بالأعمال والإجراءات الاسرائيلية الخطيرة التالية، التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في المدة الأخيرة في الجنوب اللبناني:

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/169-S/17839.

١ ـ قامت اسرائيل عملياً مؤخراً بإجراء تغيير للحدود الدولية في المنطقة المقابلة لمستعمرة المطلة، وذلك بنقل الشريط الشائك الممتد على طول الحدود في تلك المنطقة، حوالي كيلومتر ونصف شمالاً. ويمتد الشريط الشائك الذي أصبح يشكل الآن نوعاً من الحدود الجديدة، على النحو التالي:

من النقطة (A) ـ وفقاً لما هو مبيّن في الخارطة المرفقة ـ باتجاه الشمال إلى النقطة (B)، ثم باتجاه الجنوب الشرقي على طول أنبوب النفط التابلاين الممتد تحت الأرض.

٢ ـ قامت اسرائيل كذلك بشق طريق جديد من النقطة (B) إلى النقطة (C)، ويتجه إلى الشمال الشرقي إلى النقطة (D)، ثم إلى الجنوب على طول خط المرتفعات حتى النقطة (E). وقد فرشت هذا الطريق ببودرة الحجارة لتسهيل مراقبة التسلل إلى داخل اسرائيل.

٣ ـ أقيم سياج من الأسلاك الشائكة بعلو مترين تقريباً، يمتد من النقطة (A) إلى النقطة (E)، وقد ركّزت عليه هوائيات وحساسات الكترونية. كما يلاحظ وجود شريط شائك مع أوتدة ملقاة على الأرض جنوبي هذه النقطة.

٤ ـ أقيمت بوابات حديدية جديدة في النقاط التالية: النقطة (B)، والنقطة (E)، والنقطة (F).

٥ ـ تم إقامة منازل جاهزة في مزارع بلدة شبعا تستخدم حالياً لأغراض عسكرية.

٦ ـ كثرت في الآونة الأخيرة الاعتداءات على المناطق المجاورة لما أسمته اسرائيل "المنطقة الأمنية"، وكان أبرزها تهجير أهالي بلدة كونين في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

إن الأعمال والإجراءات الاسرائيلية المبيّنة أعلاه، تتصف بطابع كبير من الخطورة نظراً للاعتبارات التالية:

١ ـ إن الموضوع يتخطى مسألة الاحتلال المستمر للأرض، ويتعلق بمسألة تعديل حدود دولية، خاصة وأن "الأمر الواقع" الجديد على الأرض قد يتكرّس ويتخذ طابع الدوام، بالنظر لطبيعة وحجم الأعمال الاسرائيلية من جهة، وفي إطار ما صدر من تصريحات مؤخراً عن بعض العسكريين الاسرائيليين، حول ضرورة تعديل الحدود في اتجاه لبنان، من أجل تأمين الحماية المباشرة لبلدة "المطلة".

٢ ـ إن الأعمال الاسرائيلية قد تندرج في إطار متابعة التحضيرات لضخ مياه الليطاني إلى اسرائيل في أنانيب التابلاين الممتدة تحت الأرض.

٣ ـ إن هذه الأعمال تشكل انتهاكاً إضافياً لأحكام القانون الدولي، وأحكام اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل لعام ١٩٤٩ [١٨]، ولقرارات مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) و٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) الداعية للانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من الأراضي اللبنانية.

إن الحكومة اللبنانية، ترى من واجبها الأساسي والوطني، لفت نظر مجلس الأمن الدولي والمجموعة الدولية إلى خطورة الأعمال والإجراءات الاسرائيلية، التي تمس حدوداً دولية معترفاً بها، والتي من شأنها في حالة عدم اتخاذ المجلس للقرار الحاسم بصددها، أن تستمر وأن تتكرر في أماكن أخرى من الجنوب اللبناني، وتكرّس بالتالي "الأمر الواقع" الذي تميزت اسرائيل بفرضه على المنطقة العربية منذ عشرات السنين.

إن الإجراءات الاسرائيلية واقع مبيّن على الأرض، وحق لبنان في أرضه ومياهه حق واضح وصريح لا مجال للجدل فيه، علماً بأنه لا يمكن لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أن تقبل بأن تقوم دولة مجاورة، وتحت أي ستار كان، بإقامة أسلاك شائكة وبناء طرق داخل أراضيها تمهيداً لاقتطاع جزء منها، دون أن تسجل اعتراضها وأن تسعى لإعادة الحق إلى نصابه بمختلف الطرق المشروعة.

في ضوء ما تقدم، فإن مجلس الأمن مدعو بطبيعة الحال، وبموجب المسؤوليات الملقاة على عاتقه، لاتخاذ التدابير الكفيلة بحمل اسرائيل على إلغاء الأعمال والإجراءات التي قامت بها، ومنعها من تكرارها، وحملها على احترام سيادة لبنان واستقلاله وحرمة أراضيه، وأحكام اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، بالإضافة إلى ما يتوجب على المجلس اتخاذه من إجراءات عملية، من أجل تنفيذ القرارات التي سبق أن اتخذها، ولاسيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) الداعية إلى الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من لبنان، وانتشار القوات الدولية حتى الحدود المعترف بها دولياً، للمساهمة في عودة السلطة اللبنانية إلى جميع الأراضي اللبنانية وتحويل الجنوب إلى منطقة سلم.

بناءً على ذلك، أرجو، أن تتفضلوا بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

خريطة

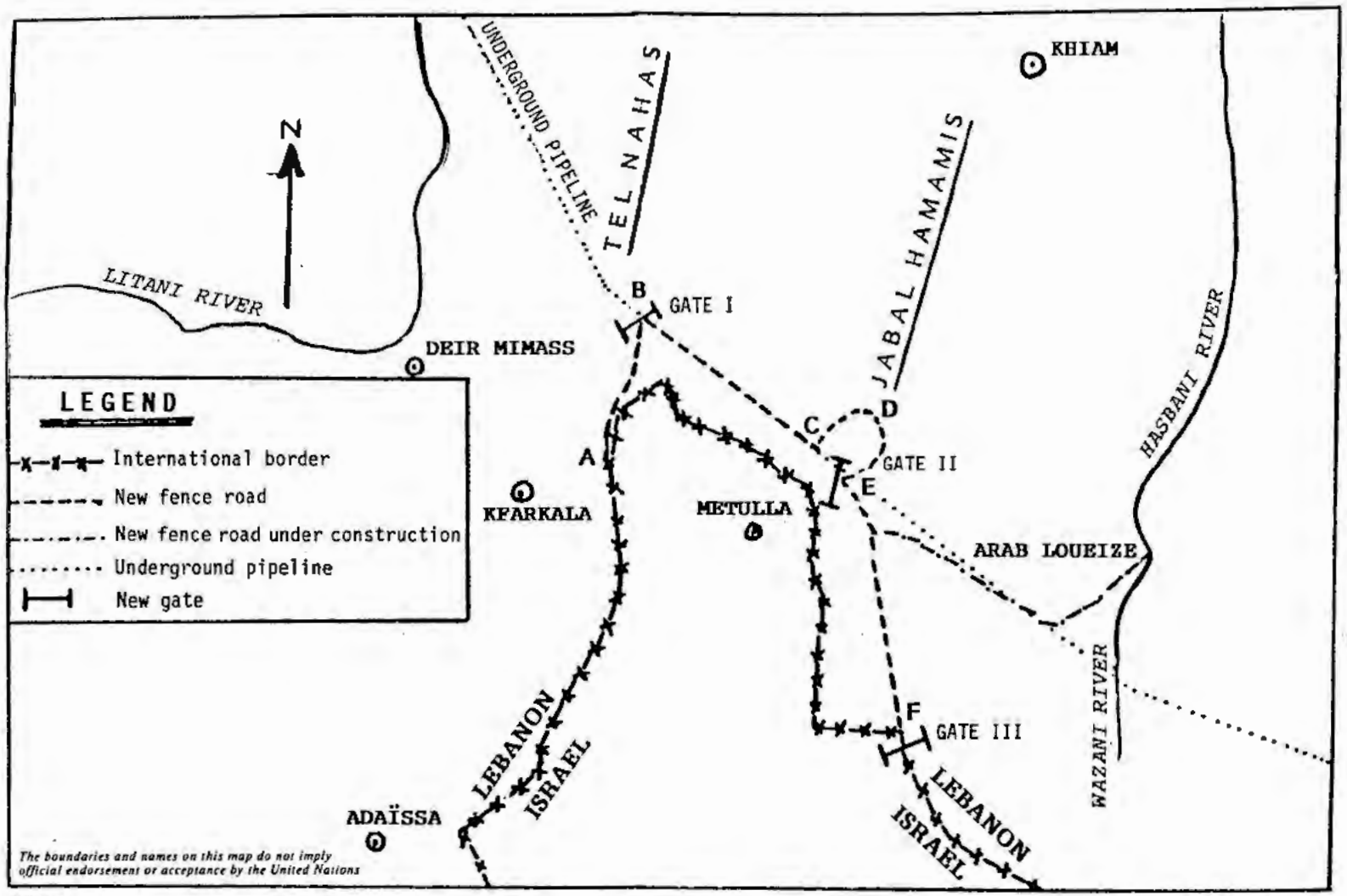

3477x

الوثيقة S/17840 *

رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل: بالعربية]
[١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على توجيهات من حكومتي أتشرف بالإفادة بما يلي.

في إطار سياستها الاستفزازية، قامت اسرائيل يوم الاثنين ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦، بعمليات عسكرية واسعة في الجنوب اللبناني بإشراف وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين. فقد اجتاحت قوة عسكرية مؤلفة من أكثر من ٦٠٠ جندي مدعومة بأعداد كبيرة من الدبابات وناقلات الجنود وكذلك بالطوافات والطائرات، ١٥ قرية لبنانية وتوغلت في عمق المناطق اللبنانية حتى وصلت إلى قرب مدينة صور. وعادت هذه القوة بعد تلقيها إمدادات إضافية رفعت عدد جنودها إلى أكثر من ١٠٠٠ جندي وعدد آلياتها إلى مئات الدبابات وناقلات الجنود، إلى مواصلة عملياتها يوم الثلاثاء ١٨ شباط/فبراير، حيث اجتازت من جديد حدود ما أسمته اسرائيل "بالمنطقة الأمنية" في اتجاه الشمال، وأقامت الحواجز على الطرقات وداهمت البيوت، واستجوبت الأهالي بعد تجميعهم في الساحات العامة أو في المستشفيات كما جرى في مدينة تبنين الواقعة في منطقة عمل القوة الايرلندية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولا تزال القوات الاسرائيلية حتى هذه الساعة تحتل قرى شقرا وسلطانية، وقعقاعية وحاريص وكفرا وحداثا. كما تقوم الطوافات والطائرات بالتحليق في أجواء مناطق صور ومرجعيون وبنت جبيل والنبطية، وأحياناً على علو منخفض لإرهاب السكان المدنيين.

إن الذريعة التي لجأت إليها اسرائيل هذه المرة كانت فقدان جنديين اسرائيليين ليس في اسرائيل بل داخل الأراضي اللبنانية. ولو قامت اسرائيل بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٩ (١٩٨٢) لما تعرض أي من جنودها داخل الأراضي اللبنانية للخطر، ولوفرت على السكان الآمنين في لبنان الكثير من سفك الدماء والخراب.

إن الحكومة اللبنانية تدين بشدة هذه الاستفزازية الاسرائيلية والأساليب القمعية التي من شأنها تأزيم الوضع في الجنوب اللبناني وتفجيره. والحكومة اللبنانية تجدد مطالبتها بوضع حد نهائي لأعمال اسرائيل وممارساتها التعسفية اللاإنسانية كما تحتفظ بحقها في أن تدعو في الوقت المناسب إلى انعقاد مجلس الأمن.

أرجو التكرم بتوزيع نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/170-S/17840.

الوثيقة S/17842 *

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تشاد

[الأصل: بالفرنسية]
[١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أنقل إليكم فيما يلي نص الرسالة المؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ والموجهة إليكم من الحاج حسين هبري، رئيس جمهورية تشاد:

" أتشرف بأن أوجه انتباهكم مرة أخرى إلى حالة الحرب الخطرة التي أشعل نيرانها ضد تشاد نظام الحكم في طرابلس منذ الساعة ١٢/٤٥ (بتوقيت غرينيتش) من يوم الاثنين الموافق ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦. إن موقف الترقب الذي اتخذه المجتمع الدولي إزاء التحدي الليبي المتجدد باستمرار

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/166-S/17842.

يشجع النظام الإرهابي في طرابلس على مضاعفة أعمال الإرهاب وزعزعة الاستقرار والعدوان التي يقوم بها العالم ولاسيما ضد تشاد، وبهذا يهدد بصورة مستمرة السلم والأمن الدوليين في منطقتنا وفي العالم. وإذ أفلت نظام القذافي، من العقاب، فقد قام بالاعتداء على كوبا ـ أولنغا، وأم شالوبة، وكاليه، وكوروتورو، على التوالي، في ١٠ و ١٢ شباط/فبراير. وقد صدت القوات المسلحة الوطنية التشادية العدو الليبي في كوبا وكوروتورو، ولكن القتال لا يزال مستمراً في أم شالوبه وكاليه. وقد تم الإعداد لهذا العدوان الليبي الجديد على تشاد وتوجيهه ببراعة لتخريب وإهدار الجهود المكللة بالنجاح التي بذلتها البلدان الصديقة لتشاد، والتهيؤ التام للحكومة التشادية والمعارضين، وهما الأمران اللذان أسفرا عن اتفاقات ليبرفيل بشأن المصالحة الوطنية. وهكذا، يأمل نظام الحكم في ليبيا تحقيق أطماعه التوسعية في تشاد التي يقع أكثر من نصف أراضيها تحت الاحتلال، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاقي منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة. وسوف يواصل شعب تشاد كفاحه العادل لحماية وحدة تشاد واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

" ونظراً للحالة البالغة الخطورة التي خلقتها ليبيا، توجه الحكومة التشادية نداءً عاجلاً إلى جميع الدول الأعضاء لكي تستخدم سلطتها لحمل نظام طرابلس الإرهابي والفاشي والتوسعي على احترام حقوق الشعب التشادي غير القابلة للتصرف.

" وقد طلبت الحكومة التشادية إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، في مذكرتها المؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦، إدراج مسألة النزاع بين تشاد وليبيا في جدول أعمال الدورة القادمة لمجلس وزراء المنظمة".

وأكون ممتناً بالغ الامتنان لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد على أدوم
الممثل الدائم لتشاد
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17843

رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي أوجه جليل انتباهكم، على سبيل الاستعجال، إلى رسالتكم المؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ والموجهة إلى حكومتي جمهورية ايران الإسلامية والعراق لإبلاغهما بالترتيبات اللازمة لإيفاد فريق الخبراء إلى المنطقة بناءً على طلب أي من العاصمتين للتحقيق فوراً في الادعاءات الخاصة باستخدام الأسلحة الكيميائية.

لقد سبق أن أبلغت الحكومة الايرانية عن حالات عديدة لجأ فيها العراقيون إلى استخدام الأسلحة الكيميائية وعن قصف عبدان بالقنابل الكيميائية مما أسفر عن إصابة ٥٠٠ ٢ من المدنيين بجروح واستشهاد ما يزيد عن ٣٠ شخصاً. ولقد أدهشنا أنه بالرغم من رسالتكم المذكورة أعلاه، لم تتخذ منظمة الأمم المتحدة حتى الآن، أي إجراء يتعلق بالتحقيق فيما ترتكبه العراق من انتهاكات صارخة ومتكررة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١].

وعلاوة على ذلك، وتنافياً مع الحقائق المتاحة، قام العراق، في الآونة الأخيرة، باتهامنا باللجوء إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، بينما كانت القنابل الكيميائية العراقية هي التي تصيب الايرانيين وبعض القوات العراقية على السواء. ويجري علاج عدد كبير من هؤلاء في مستشفياتنا الآن. ولذلك، نرى أن على منظمة الأمم المتحدة الاستجابة فوراً إلى طلبنا بشأن التحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية بما فيها الادعاءات الواردة في الرسالتين العراقيتين المؤرختين في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ [S/17824 و S/17826]، حرصاً على اتساق موقف المنظمة، كما ورد في رسالتكم المؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥. لذلك ترجو الحكومة الايرانية من المنظمة القيام بما يلي على سبيل الاستعجال:

١ ـ إيفاد فريق من الخبراء إلى مدينة عبدان البعيدة عن جبهة القتال والتي كانت موضع قصف شامل بالقنابل الكيميائية

مرتين على الأقل. وإذا رأيتم أن فحص الأدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية في جبهات القتال غير ممكن، فباستطاعتنا إحضار الأدلة إلى عبدان أو طهران لكي يتم فريق الخبراء من فحصها.

٢ - إيفاد أطباء لهم دراية بأعراض الإصابات الناتجة عن المواد الكيميائية إلى المستشفيات الأوروبية، في ستكهولم ولندن وبروكسل وفرانكفورت من أجل إعداد تقرير يعرض على مجلس الأمن للنظر فيه.

وسأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17844 * **

رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذا للعلم، البيان الذي أصدرته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان أصدرته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦

لقد تابعت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية باهتمام كبير البيانات المختلفة التي أصدرتها فييت نام من خلال ما يسمى مؤتمر وزراء خارجية فييت نام ولاوس وكمبوتشيا. وذلك أملاً منها في العثور على ما قد يشير إلى أية نية من جانب الزعماء الفييتناميين في الشروع في عملية من شأنها أن تؤدي إلى تسوية سياسية شاملة عادلة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا.

وتكرر الحكومة الائتلافية من جديد أن السبب الأساسي لمشكلة كمبوتشيا هو غزو فييت نام لكمبوتشيا واحتلالها العسكري لها. ولن يعود السلم الحقيقي والدائم إلا بعد الانسحاب الكامل لقوات فييت نام من كمبوتشيا واستعادة الشعب الكمبوتشي حقه غير القابل للتصرف في تحقيق المصير دون تدخل أجنبي.

وتعتبر الحكومة الائتلافية تأييد المجتمع الدولي المتزايد، كما أعرب عنه بالأغلبية التي حصل عليها القرار الخاص بـ "الحالة في كمبوتشيا" في الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة [القرار ٤٠/٧]، مشجعا للغاية.

إن الحكومة الائتلافية تطلب إلى الكمبوتشيين في جميع أنحاء العالم الانضمام إلى صفوف مواطنيهم في الكفاح من أجل تحرير كمبوتشيا من احتلال فييت نام بكل الطرق الممكنة. كما تطلب إلى المجتمع الدولي أن يزيد دعمه ومساعدته للشعب الكمبوتشي في كفاحه السياسي وكفاحه العسكري في سبيل تحرير وطنه من الاحتلال الأجنبي.

لقد استعرضت الحكومة الائتلافية الحالة العسكرية في الميدان، وتلاحظ مع الارتياح أن قواتها قامت في السنة الماضية بالعديد من العمليات الناجحة داخل كمبوتشيا. ويعود هذا إلى عوامل عديدة وخاصة إلى الروح المعنوية العالية لقوات الحكومة الائتلافية وحسن تنسيقها حيث تحظى بدعم متزايد من السكان المحليين بما في ذلك العناصر الوطنية داخل نظام هنغ سامرين نفسه، إلى جانب تدهور الروح المعنوية لدى الجنود الفييتناميين ولاسيما الشبان منهم. وتكرر الحكومة الائتلافية عزمها على مواصلة كفاحها الوطني إلى أن تقبل هانوي التفاوض معها للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا.

لقد درست الحكومة الائتلافية بلاغ فينتيان الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ عما يسمى مؤتمر وزراء فييت نام ولاوس وكمبوتشيا [١٩]. ولاحظت أن البلاغ لم يخرج في جوهره عن الموقف

* تتضمن الوثيقة S/17844/Corr.1 المؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦.
** عممت تحت الرمز المزدوج A/41/171-S/17844 و Corr.1.

السابق لفييت نام الذي يسعى إلى تحقيق أمر واقع في كمبوتشيا. والواقع أن فييت نام بعد أن عبرت في فرض الأمر الواقع على كمبوتشيا باستعمال القوة، تحاول أن تحقق ذلك عن طريق المناورات الدبلوماسية التي كان مصيرها الفشل دائماً.

ويعلن البلاغ الفييتنامي أنه ''ويجب تسوية المشاكل الداخلية بكمبوتشيا على يد الشعب الكمبوتشي نفسه دون تدخل خارجي''. إن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية توافق على أي عنصر ضروري للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. ولا ينبغي السماح بالتدخل الخارجي في عملية المصالحة الوطنية بين الكمبوتشيين الذين يستطيعون وحدهم تقرير مستقبلهم. لذلك فإن الشرط الذي وضعه فييت نام والذي يفرض تحكم النظام الذي نصبته في بنوم بنه في هذه العملية غير مقبول على الإطلاق.

إن الحكومة الائتلافية مقتنعة بضرورة انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لإتاحة عملية المصالحة الوطنية بين الكمبوتشيين أنفسهم، وهي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تنظيم انتخابات حرة وعامة تجرى دون تدخل خارجي. وهذا أمر جوهري في أي حل دائم.

إن الحكومة الائتلافية تعيد مرة أخرى تأكيد استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة أو محادثات عن قرب مع فييت نام لمناقشة العناصر الأساسية لتسوية شاملة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا على النحو الوارد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا[٢٠] ويشمل ذلك.

(أ) انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا؛

(ب) لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والإشراف؛

(ج) المصالحة الوطنية؛

(د) إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وممارسة حق تقرير المصير.

إن الحكومة الائتلافية تطلب مرة أخرى إلى فييت نام أن تقبل هذه الاقتراحات لوضع حد للنزاع في كمبوتشيا وتمكن بذلك شعبي البلدين من بدء حياة هادئة جديدة هدفها المشترك العمل على إعادة بناء الوطن وإنعاش البلدين. وهي مستعدة لتوقيع معاهدة سلم وعدم اعتداء وصداقة وتعاون مع جمهورية فييت نام الاشتراكية متى أصبحت كمبوتشيا من جديد دولة حرة ذات سيادة ومستقلة. لقد عانى شعب كمبوتشيا وفييت نام طويلاً من الحروب والحرمان. ولهم هم أيضاً دور هام يسهمون به في تحقيق السلم والرخاء في جنوب شرقي آسيا ككل.

الوثيقة S/17845 *

رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل رفق هذا، للعلم، نص البيانين الصادرين في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن السيد خيو سامفان رئيس حزب كمبوتشيا الديمقراطية والسيد سون سان نائب رئيس الحزب والقائد الأعلى للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية، تأكيداً لموقفهما إزاء:

(أ) الدور الحاضر والمستقبلي لصاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك وللجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا المستقلة والمحايدة والمسالمة والمتعاونة (المرفق الأول)؛

(ب) الدور الحاضر والمستقبلي للجبهة الوطنية لتحرير شعب الخمير ورئيسها (المرفق الثاني).

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذين البيانين بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

بيان صادر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن حزب كمبوتشيا الديمقراطية يؤكد فيه موقفه إزاء الدور الحاضر والمستقبلي للأمير نورودوم سيهانوك والجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا المستقلة والمحايدة والمسالمة والمتعاونة

في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦، عقد اجتماع لكوادر الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية وإدارات ودوائر مختلفة في كمبوتشيا الديمقراطية

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/172-S/17845.

برئاسة السيد خيو سامفان نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية، ورئيس حزب كمبوتشيا الديمقراطية.

وعقب مناقشة دقيقة، اعتمد الاجتماع البيان التالي الذي يؤكد موقف حزب كمبوتشيا الديمقراطية إزاء الدور الحاضر والمستقبلي لصاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك والجبهة الوطنية لكمبوديا المستقلة والمحايدة والمسالمة والمتعاونة:

" كما سبق تأكيده في بيانات متتالية صدرت عن حزب كمبوتشيا الديمقراطية، ولاسيما الصادر في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ [*S/17359*، المرفق] بصدد الحالة في كمبوتشيا في الوقت الراهن وفي المستقبل، يتحتم علينا تحقيق الوحدة الوطنية الكبرى في إطار نظام رأسمالي وبرلماني، كما تتوفر لدينا القوى اللازمة للدفاع عن كمبوتشيا مستقلة، ومحايدة وغير منحازة، وبنائها دون وجود عسكري أجنبي على أراضيها. وفي سبيل ذلك يود حزب كمبوتشيا الديمقراطية، أن يؤكد رسمياً مرة ثانية، أمام الشعب والرأي العام الدولي الدور الحاضر والمستقبلي للأمير نورودوم سيهانوك والجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا المستقلة والمحايدة والمسالمة والمتعاونة على النحو التالي:

" أولاً،

" يعتبر حزب كمبوتشيا الديمقراطية أن الأمير نورودوم سيهانوك هو رئيس كمبوتشيا الديمقراطية الحالية. وبعد الانسحاب التام لجميع المعتدين الفييتناميين من كمبوتشيا، يود حزب كمبوتشيا الديمقراطية في المستقبل الاستمرار في اعتبار الأمير نورودوم سيهانوك رئيساً لكمبوتشيا.

" ثانياً،

" يعتبر حزب كمبوتشيا الديمقراطية أن الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا المستقلة والمحايدة والمسالمة والمتعاونة، قوة سياسية وطنية في الوقت الحاضر وفي المستقبل، تساهم في المهمة المشتركة المتمثلة في الكفاح الراهن لطرد المعتدين الفييتناميين والمتمثلة في الدفاع والتعمير الوطنيين داخل إطار الوحدة الوطنية الكبرى."

المرفق الثاني

بيان صادر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن حزب كمبوتشيا الديمقراطية، يؤكد فيه موقفه إزاء الدور الحاضر والمستقبلي للجبهة الوطنية لتحرير شعب الخمير ورئيسها

في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦، عُقد اجتماع لكوادر الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية وإدارات ودوائر مختلفة في كمبوتشيا الديمقراطية برئاسة السيد خيو سامفان نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ورئيس حزب كمبوتشيا الديمقراطية.

وعقب مناقشة دقيقة، اعتمد الاجتماع البيان التالي الذي يؤكد موقف حزب كمبوتشيا الديمقراطية إزاء الدور الحاضر والمستقبلي لجبهة التحرير الوطني لشعب الخمير ورئيسها:

" كما سبق تأكيده في بيانات متتالية صدرت عن حزب كمبوتشيا الديمقراطية لاسيما البيان الصادر في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ [*S/17359*، المرفق]، بصدد الحالة في كمبوتشيا في الوقت الراهن وفي المستقبل، يتحتم علينا تحقيق الوحدة الوطنية الكبرى في إطار نظام رأسمالي وبرلماني، كما تتوفر لدينا القوى اللازمة للدفاع عن كمبوتشيا مستقلة ومحايدة وغير منحازة وبنائها دون وجود عسكري على أراضيها. وفي سبيل ذلك يود حزب كمبوتشيا الديمقراطية، أن يؤكد رسمياً، ومرة ثانية أمام الشعب والرأي العام الدولي، الدور الحاضر والمستقبلي للجبهة الوطنية لتحرير شعب الخمير، ورئيسها.

" ويعتبر حزب كمبوتشيا الديمقراطية أن الجبهة الوطنية لتحرير شعب الخمير ورئيسها يمثلان قوة سياسية وطنية سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، تساهم في المهمة المشتركة المتمثلة في الكفاح الراهن لطرد المعتدين الفييتناميين والمتمثلة في الدفاع والتعمير الوطنيين داخل إطار الوحدة الوطنية الكبرى."

الوثيقة S/17846 *

رسالة مؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية

[الأصل: بالعربية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف أن أرفق طيه نص التصريح الصادر عن مسؤول بوزارة خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يوم الاثنين الموافق ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ حول التطورات الأخيرة للحرب الدائرة بين العراق وايران.

وأكون ممتناً لو تمَّ تعميم هذا التصريح بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين سعيد الألفي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لليمن الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1086-S/17846.

المرفق

تصريح صادر في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن مصدر مسؤول بوزارة خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

تابعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بقلق بالغ التطورات الأخيرة للحرب الدائرة بين العراق وايران والمتمثلة في تصعيد العمليات العسكرية بين البلدين، وترى أن هذا التصعيد لن يؤدي إلاّ إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة وإيجاد الذرائع والمبررات للقوى الامبريالية والصهيونية والمعادية للشعوب العربية والإسلامية لتكثيف تواجدها العسكري في المنطقة والتدخل في شؤونها الداخلية.

إن هذه التطورات الأخيرة في مجرى الحرب بين البلدين لتضعف يوماً بعد يوم وتهدر طاقة وإمكانيات البلدين والشعبين المسلمين والجارين وتوفر فرصة التدخل للقوى الإمبريالية والصهيونية في شؤون المنطقة.

إن اليمن الديمقراطية الشعبية التي أعلنت منذ البداية موقفها الرافض لهذه الحرب ودعوتها المستمرة إلى إيقافها والاحتكام إلى الحوار لحل النزاع بين البلدين، تؤكد مجدداً موقفها الذي سبق وأن أعلنته بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وتدعو طرفي النزاع إلى اتباع الحوار والوسائل السلمية لحل النزاع بينهما بما يكفل المصلحة الوطنية للجانبين ويؤمّن استقلالهما وسيادتهما الوطنية ويجنّب المنطقة مخاطر التدخلات الإمبريالية والصهيونية المعادية للشعوب العربية والإسلامية.

الوثيقة S/17849

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أوافيكم طيه بنص الرسالة الموجهة إليكم من السيد علي أكبر ولاياتي وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية.

وسيكون من دواعي عظيم التقدير أن تعمم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، عندما بدأ النظام العراقي عدوانه الشامل على ايران بهدف خبيث هو اغتصاب الأراضي الغربية والجنوبية من بلدنا وكذلك الإطاحة بالحكومة المركزية في ايران، كنا نتوقع استناداً إلى القانون الدولي أن تتخذ الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن إجراءً حاسماً ضد هذا العدوان وفقاً للمواد ٣٩ و ٤١ و ٤٢ من الميثاق. ومما يؤسف له أن مجلس الأمن قام، بعد بضعة أيام من الإذعان الذي لم يكن سوى ضوء أخضر للعراق لكي تتوغل في الأراضي الايرانية وتدمّر مدننا، باعتماد قرار لم يقتصر الأمر على أنه لم يدن المعتدي بل أنه كافأه أيضاً بأن طلب إلينا قبول وقف إطلاق النار مع العدو في أراضينا.

وبعد ٢٢ شهراً من الصمت، اعتمد مجلس الأمن القرار الثاني الذي كان بمثابة درع لحماية المعتدي، والذي صدر بعد أن توصلنا، متكبدين تضحيات فادحة من أبنائنا، إلى تحرير خرمشهر وهزيمة القوات العراقية. وبعبارة أخرى لم يتخذ المجلس خلال تلك الشهور الاثنين والعشرين إجراء حين كانت القوات العراقية تحتل بالفعل أراضينا ومدننا، وبمجرد أن هزمت اعتمد المجلس مشروع قرار عراقياً. وكان من الواضح أنه لم يكن بإمكان جمهورية ايران الإسلامية أن تثق بأي شكل في حسن نيّة مجلس الأمن وأنه لم يكن لها خيار، لهذا السبب، سوى الاعتماد على كفاحها الدفاعي.

وفيما يتعلق بالجهود الإيجابية الرامية إلى حصر النزاع في إطار النظم الدولية وتقليل إمكانية تصاعد الحرب، فإننا والأمم المتحدة ممتنون لنزاهة وموضوعية الأمين العام شخصياً، الذي أدت مساعيه الحميدة إلى صياغة الخطة ذات النقاط الثماني التي قبلناها بغير شروط على الرغم من أنها فشلت لأن الرئيس العراقي صدام حسين، لم يرض بأي شيء دون الحرب الشاملة أو السلم الشامل. ولما عمد الرئيس صدام حسين إلى هذا الاختيار المخالف للقانون، اختيار "الحرب الشاملة"، ارتأى أن "حرب المدن"

التي يشنها ستجبرنا على التفاوض مع المعتدي. وتجرأ، منتشياً بحلم أن يفرض علينا منتصراً شروطه للسلم، على قصف المدنيين الأبرياء بالقنابل في كل مدينة من مدننا، بما في ذلك طهران. ومع ذلك لم يكن رد فعل المجلس إلا الصمت.

وعلاوة على ذلك فعندما وقع اختيار الرئيس صدام على "الحرب الشاملة" بقصفه الكثيف والمتكرر لجزيرة خرج بالقنابل وإلحاق أضرار هائلة بمحطتنا الوحيدة لضخ النفط فإنه قضى فعلاً وعمداً على الظروف الحقيقية التي كان يمكن أن تتم في إطارها مواصلة التنفيذ البنّاء لخطتكم ذات النقاط الثماني. ومع ذلك تغاضى مجلس الأمن مرة أخرى عن هذه الأعمال التي أهدرت عملية محاولة إيجاد حل عادل ومشرّف للنزاع.

وكان ردنا على نداء الأمين العام بتجديد التزام الطرفين ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١] إيجابياً وبغير شروط أيضاً، في حين أن العراق لم تقدم أي رد رسمي فحسب بل أنها قدمت أيضا عملياً وضمنياً دليلاً كبيراً على عدم التزامها ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. إن انتهاك العراق لذلك البروتوكول وتقيدنا الصارم به حالة أخرى يمكن أن يتبين منها درجة تعاون الطرفين مع الهيئة الدولية.

لكن على الرغم من تعاوننا التام مع الهيئة الدولية لم يُتخذ أي إجراء استجابة للطلب الذي وجهناه مرات عديدة بأن تُتخذ خطوات حاسمة ضد هجمات العراق على المدنيين واستخدامها المتكرر للأسلحة الكيميائية. وليس أمام جمهورية ايران الإسلامية أمام كل هذه اللامبالاة والقعود عن العمل من جانب الهيئة الدولية إلا خيار واحد هو الاعتماد على جهدها العسكري الدفاعي الخاص.

وقبل العمليات الأخيرة، وجهت انتباهكم في مذكرتي السرية إلى الأفعال الوحشية المتواصلة التي تقوم بها العراق. وقد وقعت العمليات الأخيرة للأسباب والأغراض التالية:

١ - منع العراق من استخدام الطاقة العسكرية لميناء الفاو وتخومه في الهجوم على آبارنا ومرافقنا النفطية وكذلك على ناقلات النفط والسفن التجارية الموجودة في الخليج الفارسي والتابعة لبلدان أخرى. وقد تكررت هذه الهجمات بصفة خاصة في الشهور الأخيرة؛

٢ - الحد من قدرة العراق على استخدام هذه المناطق للهجوم على المدن والمناطق السكنية في جمهورية ايران الإسلامية؛

٣ - للتحذير وكذلك لاتخاذ تدابير عملية ضد العدوان.

وأرى من الضروري، في ظل الظروف الحالية وبصدد التطورات الأخيرة، أن ألفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

١ - إن النظام العراقي، وفقاً لمطامعه الإقليمية وسياسته التي تخدم المصالح الامبريالية، قد غزا واحتل جزءًا كبيراً وحيوياً من وطني بهدف الإطاحة بنظامنا الإسلامي الشعبي. وإن جمهورية ايران الإسلامية، وقد فقدت كل ثقتها في الأجهزة الدولية التي عهد إليها بمسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين، لم يكن لها من خيار سوى الاعتماد فقط على تضحيات شعبها. وبعد أن تكبدنا خسائر بشرية ومادية فادحة، نجحنا الآن في جعل النظام العراقي على حافة الهزيمة التامة.

ويحتاج العراق، في الظروف الراهنة، إلى بعض الوقت للحصول على مساعدة من مؤيديه ولإعادة تنظيم قواته العسكرية وموارده الإدارية. ونأمل ألا يمنح مجلس الأمن النظام العراقي مثل هذه الفرصة.

ولقد دلت التجربة على أن النظام العراقي الحالي بشخصيته العميلة والتابعة لن تراعي أي التزام بعد تعزيز قوته العسكرية. وبالتالي ستواجه جمهورية ايران الإسلامية - التي تلتزم بسياسة عدم الانحياز والاستقلال السياسي والعسكري التام مرة أخرى الغزو والعدوان العراقيين.

إن التصدي للعدوان ضرورة حتمية لصيانة السلم والأمن الدوليين، وميثاق الأمم المتحدة واضح تماماً بهذا الصدد. ولذلك تعتبر التدابير العسكرية الحازمة والحاسمة التي اتخذناها إزاء العدوان العراقي، ضرورية قطعاً، ولها ما يبررها من الناحية الأخلاقية، بل إن الميثاق يقرها أيضاً.

٢ - ولو كان مجلس الأمن لدى اتخاذه قراره الأول، قد أوفى بمسؤولياته الدستورية وأقر تدابير عادلة وفعّالة لمجابهة الغزو العراقي واحتلاله لأراضي جمهورية ايران الإسلامية، لكان جنين شر هذه الحرب قد أجهض، ولما كانت جمهورية ايران الإسلامية تستمر في تكبد خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وليس هناك أي مبرر مهما كانت الظروف لهذا التقاعس اللامسؤول من جانب مجلس الأمن.

ومع ذلك، فإن إدانة النظام العراقي المعتدي أمر أساسي وجوهري لأية محاولة تبذل من أجل تطبيق العدالة وحل قضية الحرب. ولن يبين مجلس الأمن استعداده للوفاء بمسؤولياته الأخلاقية والدستورية وإنه هيئة يوثق بها وفعّالة، إلا بإقراره لهذه الإدانة.

٣ - وبما أن النظام العراقي استخدم الأسلحة الكيميائية بشكل مكثف ومتكرر ضد جمهورية ايران الإسلامية، رغم بيان مجلس الأمن الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17130]، فالمطلوب من المجلس من الناحية الدستورية أن يدين مثل هذا

الانتهاك الإجرامي والصارخ لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ولبيان المجلس المذكور؛ وهذا رغبة من المجلس في أن يكون متسقاً وبنّاءً في أعماله.

٤ - وكذلك، أدان أعضاء المجلس، انتهاك القانون الإنساني الدولي ودعوا إلى مراعاته في البيان الصادر عن المجلس بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل. ولقد استمر العراق منذ ذلك الحين في انتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي باعتدائه على المناطق السكنية المدنية الصرفة، والتجائه إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، واعتدائه على سفن أطراف أخرى، وإعاقته، بالتالي، لحرية الملاحة في الخليج الفارسي، وتهديده الملاحة الجوية المدنية، وارتكابه لأعمال القرصنة الجوية، وقيامه بإساءة معاملة أسرى الحرب.

ولقد قُدمت إليكم تقارير عن كل هذه الانتهاكات مشفوعة بالوثائق اللازمة. وأسفرت هذه الانتهاكات المستمرة عن زيادة الخسائر في الأرواح والمعدات، بل ساهمت أيضاً في تصعيد النزاع. ومرة أخرى يتحتم على المجلس أن يتخذ موقفاً حاسماً وواضحاً إزاء هذه الانتهاكات.

٥ - إن مراعاة العراق لأحكام القانون الدولي، أو عدم مراعاتها لها، ليس له أهمية استراتيجية بالنسبة لجمهورية ايران الإسلامية لما لها من قدرة على معالجة أمر الانتهاكات العراقية وفقاً لما تقتضيه الحالة. غير أن جمهورية ايران الإسلامية، نظراً لقوة التزامها بالمبادىء الإنسانية وبقواعد القانون الدولي وبالأهمية التي تعلقها عليه بلا منازع، على أتم الاستعداد للنظر في أي اقتراح بنّاء وسليم تقدمه الأمم المتحدة بهذا الصدد.

٦ - وترحب جمهورية ايران الإسلامية بكل الاقتراحات والتدابير المتعلقة بمنع تدخل بلدان أخرى في النزاع، ذلك لأن مثل هذا التدخل لن يؤدي إلا إلى توسيع نطاق النزاع.

٧ - وتعرب جمهورية ايران الإسلامية، مرة أخرى، عن تقديرها للجهود القيمة التي تبذلونها. وترى حكومتي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعيد تأكيد ولايتكم لكي تتمكنوا من متابعة جهودكم البنّاءة. وبالرغم من أن بعض جوانب خطة النقاط الثماني قد عانت ما عانته من القصف العراقي لموانئنا ومحطاتنا لضخ النفط، إلا أنها مازالت تحتفظ ببقايا إطار مقبول لمزيد من التعاون البنّاء.

٨ - وفيما يتعلق بمجلس الأمن الذي يعتبر مسؤولاً من الناحية الدستورية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، فإن مساهمته البنّاءة في مجال السلم اقتصرت على البيان الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل، ونحن لا نريد التقليل من شأنه. لقد كان هذا البيان خطوة في سبيل تنمية روح من التفاهم بين شعب ايران ضحية الانتقام وبين الهيئة الدولية. وبالرغم من التحرك الحالي في المجلس، تريد حكومتي مشاهدة جهود من جانبه لتعزيز هذه الروح من التفاهم. ونحن نؤمن أن البيان الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل مقروناً بالجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام وباقي جوانب خطة النقاط الثماني، تشكل إطاراً بنّاءً لمزيد من التعاون بين جمهورية ايران الإسلامية والهيئة الدولية للتوصل إلى نهاية عادلة للنزاع.

(توقيع) علي أكبر ولاياتي
وزير خارجية
جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/17850

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أوجه نظركم على وجه الاستعجال، إلى نبأ مؤسف غاية الأسف هو ارتكاب حكّام العراق الإجراميين جريمة لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

فاليوم، في الساعة ٨/٥٠ بتوقيت غرينيتش (١٢/٢٥ بالتوقيت المحلي)، قامت القوات الجوية العراقية بمهاجمة وإسقاط طائرة ركاب ايرانية من طراز إف - ٢٧، تابعة للخطوط الجوية اسيان وتحمل ٤٦ راكباً، وهي في طريقها من طهران إلى الأحواز. وقد كان من المقرر أن تهبط الطائرة في الأحواز في الساعة ١٢/٣٥. وقد أسقطت على بعد ١٨ ميلا من الأحواز، في قرية فيضي. ويخشى أن يكون جميع الركاب وأفراد الطاقم قد

استشهدوا. وستتاح تفاصيل دقيقة عن الحادث بعد الانتهاء من التحقيق الذي يجرى في الموقع، حالياً.

لقد ارتكب العراق حتى الآن كل جريمة ممقوتة في التاريخ؛ فقد قام بالعدوان على بلدنا، وبقتل المدنيين الأبرياء، وباستخدام القنابل الكيميائية، وبتهديد حرية ملاحة السفن المحايدة في مياه الخليج الفارسي، وبشن هجمات على طائرات الركاب أدّت إلى استشهاد ٤٦ مدنياً. ولا توجد قاعدة من قواعد القانون الدولي، ولا عُرف من الأعراف الإنسانية الدولية لم ينتهكها حكّام بغداد.

ولا نعرف لماذا يواصل المجتمع الدولي السكوت على هذه الجرائم، ولا كيف يمكنه التزام الصمت تجاهها. ولكن يمكنكم أن تطمئنوا إلى أن جمهورية ايران الإسلامية ستصفي جميع حساباتها مع العراق، وفقاً للقانون. فعدم تطبيق المجتمع الدولي للعدالة لن يؤدي إلا إلى زيادة تصميمنا في كفاحنا ضد النظام العراقي المعتدي.

وسأغدو في غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

إن من واجب الأمم المتحدة أن تدين هذا الهجوم العراقي الإجرامي ضد طائرة الركاب الايرانية وأن تعرب عن اشمئزازها إزاءه.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17851

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

وقّع الرئيس ريغان في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ القانون الذي سن اتفاق الارتباط الحر بين الولايات المتحدة وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحّدة.

وستحقق جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحّدة الحكم الذاتي التام بموجب شروط الاتفاق، ويعترف الاتفاق كذلك بقدرتها على أن تتولى شؤونها الخارجية بنفسها، ويشمل ذلك العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والاقتصادية، وحقها في الدخول في معاهدات. وستحتفظ الولايات المتحدة بالمسؤولية الكاملة عن الدفاع عن دول الارتباط الحر.

وقد وافق الناخبون في جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحّدة على الاتفاق في الاستفتاءات التي جرت تحت مراقبة الأمم المتحدة في عام ١٩٨٣.

ويجرى توفير نسخ من اتفاق الارتباط الحر للأمانة العامة من أجل الوفود المهتمة بالأمر[٢١]. كما توجد نسخة من الاتفاقات الفرعية المنبثقة عن الاتفاق في الأمانة العامة من أجل الوفود التي تود الاطلاع عليها[٢٢].

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن ومجلس الوصاية[٢٣].

(توقيع) هربرت س. أوكون
الممثل الدائم بالنيابة
للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17852 *

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الاصل: بالاسبانية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم نص رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى السيد جورج شولتز، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من السيد فيكتور هوغو تينوكو، وزير العلاقات الخارجية بالنيابة لجمهورية نيكاراغوا.

وسأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من وزير العلاقات الخارجية بالنيابة لنيكاراغوا

أتشرف بالإشارة إلى الأعمال الإجرامية الواردة أدناه:

في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦، الساعة ٢٠/٤٠، دخلت أراضي نيكاراغوا مجموعة من المرتزقة العاملين في خدمة حكومة الولايات المتحدة، قادمين من هندوراس، ونصبوا كميناً لسيارة نقل مدنية مملوكة لمجموعة الرعاية المسيحية داخل المجتمعات في القطاع المعروف باسم رانشو غراندي، على بعد ١٥ كيلو متراً من سوموتيّو بمحافظة تشينانديغا وأسفر هذا العمل الإجرامي عن قتل خمسة من المدنيين، منهم موريس ديبير، خبير الاقتصاد الزراعي السويسري الذي كان يتبع منظمة غير حكومية باسم "اخوان بلا حدود"، وكان يعمل في التعاونيات بالقرب من هذا القطاع. وكانت أسماء المدنيين الآخرين الذين قتلوا على النحو التالي:

فالنتينا كاستيّو وعمرها ٧٠ سنة؛ واديليا غويلين، وعمرها ٢٨ سنة؛ وبترونا كاستيّو، وعمرها ٢٥ سنة؛ وروزا كاستيّو غارسيا، وعمرها ٥٠ سنة. كما أسفر الحادث عن جرح وضرب الأشخاص التاليين: روفينا بيتانكور اسكالانتي، وعمرها ٤٥ سنة؛ وليديا بيتانكور رويز، وعمرها ٢٥ سنة؛ وبيترونا مارادياغا سانشيز، وعمرها ٢٥ سنة؛ ومانويلا بيتانكور مايرينا، وعمرها ١٩ سنة؛ وبيلار بيتانكور كاستيّو، وعمرها ١٥ سنة؛ وسوكورو اسبينوزا، وعمرها ١٥ سنة؛ ومارتا لورينا كاستيّون ب.، وعمرها ١٠ سنوات؛ وفلوريندا هيرنانديز فلوريس، وعمرها ١٩ سنة؛ وغلوريا اسبينوزا، وعمرها ١٥ سنة؛ ورينا غويلين، وعمرها سنة واحدة؛ ومارفين مارادياغا وعمره ٦ شهور؛ وبيسمارك خوسي مورالس م.، وعمره شهر واحد.

إن حكومة نيكاراغوا تحتج رسمياً وبشدة على هذه الأعمال الإرهابية التي تم ارتكابها تحت إدارة وكالة الاستخبارات المركزية للولايات المتحدة التي قامت مرة ثانية بقتل المدنيين الأبرياء، ومنهم، مرة أخرى كذلك، الأطفال وموظفو التعاون من الجنسيات الأخرى. إن هذا الهجوم غير المميز يبين بوضوح الطابع الإجرامي الذي تتسم به قوات المرتزقة التي أوجدتها حكومة الولايات المتحدة للهجوم على نيكاراغوا.

كذلك، أريد أن أؤكد أن أعمال القتل المذكورة نتيجة محزنة لكتيب العمليات الذي أعدته وكالة الاستخبارات المركزية من أجل المجموعات الإرهابية التي تقوم بإدارتها [*S/16789* المؤرخة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، المرفق]، وهو يتضمن تعليمات تتعلق بقتل المدنيين العزّل.

إن المسؤولية المباشرة عن النتائج المفجعة لهذا العمل تقع على عاتق حكومة الولايات المتحدة وسياسة إرهاب الدولة التي تقوم بتنفيذها، والتي تؤدي إلى انتهاكات صارخة وشاملة لحقوق الإنسان لشعب نيكاراغوا ولمواطنين من جنسيات أخرى. إن هذا العمل البشع يكشف الطابع الوحشي لحرب العدوان المفروضة على شعب نيكاراغوا، والسياسة اللامنطقية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة في طلب اموال إضافية لتقديم المساعدة العسكرية إلى هذه المجموعات الإرهابية التي لا تقدر على كسب انتصارات عسكرية وتكرس جهودها للهجوم على الأهداف المدنية وقتل الأشخاص العزّل بغرض نشر الإرهاب والقلق بين السكان.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1087-S/17852.

الوثيقة S/17853

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى المسألة العاجلة التالية.

في الساعة ١٤/٠٠ بالتوقيت المحلي من يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ قام النظام العراقي الجبان بغارة جوية على مدينة ربات. وقد خلّف هذا الهجوم الجوي على منطقة مدنية صرف وراءه ٢٤ شهيداً مدنياً و٢٧ شخصاً آخر لحقتهم إصابات بالغة.

وإنني بموجب هذا أطلب إليكم بشدة أن توعزوا إلى فريق الأمم المتحدة المتمركز في طهران أن يزور مدينة ربات ويثبت بالوثائق انتهاكاً جديداً من جانب العراق للقانون الإنساني الدولي.

وسيكون من دواعي عظيم التقدير أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17854 *

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى الانتهاكات المستمرة التي تقوم بها طائرات مقاتلة نفاثة تركية للمجال الجوي لجمهورية قبرص، والتي حدثت يوم ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ على النحو التالي:

١ - من الساعة ١١/٢٠ حتى الساعة ١١/٤٥، قامت ثلاث طائرات مقاتلة نفاثة تابعة للقوات الجوية التركية متجهة من جنوب تركيا، بالتحليق فوق منطقة كيرينيا وكيثريا لمدة تتعدى ١٥ دقيقة وتوجهت فيما بعد إلى الشمال.

٢ - من الساعة ١٢/٤٧ حتى الساعة ١٢/٥٢، قامت ثلاث طائرات مقاتلة نفاثة تابعة للقوات الجوية التركية متجهة من جنوب تركيا، بالتحليق فوق البحر إلى شمال شبه جزيرة كرياس، منتهكة بذلك منطقة معلومات الطيران بنيقوسيا.

٣ - من الساعة ١٩/٣٠ حتى الساعة ١٩/٥٠، قامت ثلاث طائرات مقاتلة نفاثة تابعة للقوات الجوية التركية متجهة من جنوب تركيا بالتحليق فوق منطقة كورماكيتيس.

وإنني إذ أحتج بشدة، باسم حكومتي، على تلك الشواهد الأخيرة على التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1088-S/17854.

أراضي جمهورية قبرص، فإنني أود أن أشير إلى وقوعها في مرحلة حساسة للغاية من مبادرتكم وقبل ايام قليلة فقط من الاجتماعات المنفصلة التي ستعقد في جنيف بين ممثلين عنكم وممثلين عن الطائفتين.

وحكومة جمهورية قبرص وطيدة الأمل بأنكم ستتخذون كافة التدابير الملائمة لوقف مثل هذه الأعمال العدوانية التي تتنافى لا مع قرارات الأمم المتحدة المتكررة ومبادىء القانون الدولي فحسب، بل تقوض في الوقت ذاته مبادرتكم وجهودكم من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة قبرص.

وسأكون ممتناً لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17855

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل منغوليا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومة الجمهورية الشعبية المنغولية، أتشرف بأن أبيّن ما يلي بشأن التطورات الأخيرة في منطقة الخليج.

منذ أن بدأت الحرب بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ طلبت الجمهورية الشعبية المنغولية مراراً إلى حكومتَيْ البلدين إنهاء هذه الحرب التي يقتل فيها الأشقاء بعضهم البعض وتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية. وإن الجمهورية الشعبية المنغولية ليساورها شديد القلق إزاء تصاعد الحرب في الآونة الأخيرة. وهي ثابتة على دعوتها إلى التبكير في إيقاف هذه الحرب التي سببت آلاماً كبيرة للشعبين الايراني والعراقي كليهما. فاستمرار وتصاعد هذا النزاع أمر يتعارض مع المصالح القومية للبلدين وليس من ورائه سوى خدمة القوى الامبريالية التي تسعى إلى تعزيز مصالحها الأنانية في منطقة الخليج بل وفيما يتجاوزها.

وهذا هو السبب الذي يحدو بالجمهورية الشعبية المنغولية إلى أن تطلب إلى حكومتَيْ جمهورية ايران الإسلامية والعراق أن توقفا العمليات العسكرية على الفور وأن تتجاوبا مع الجهود الدولية الرامية إلى وضع نهاية للأعمال الحربية والمضي إلى إجراء تسوية سلمية للمسائل موضع النزاع. إن مصالح الشعبين وقضية السلم والهدوء في المنطقة وكذلك في قارة آسيا تتطلب مثل هذا الحل.

وأكون ممتناً إذا أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غ. نيامدو
الممثل الدائم لمنغوليا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17856

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان الذي أصدره الناطق باسم حكومة الهند في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ بشأن التطورات الأخيرة للنزاع القائم بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق.

وأرجو أن يتم تعميم البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ن. كريشنان
الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

المرفـق

نص البيان الذي أصدره الناطق الرسمي باسم حكومة الهند
في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦

لقد أثار التصعيد الجديد للنزاع بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق اهتمام الهند وقلقها البالغين. والبلدان صديقان للهند، وهما عضوان زميلان في حركة عدم الانحياز. وقد دخل النزاع في سنته السادسة وكبد البلدين تكاليف لا تحصى من حيث الخسائر المحزنة في الأرواح ودمار الممتلكات وتأخير عملية النمو والتنمية.

ولقد دأبت الهند، بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز في السعي، من خلال مبادرات متعددة، إلى إنهاء النزاع المرير وتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية خدمة لمصالح البلدين ولاستتباب الاستقرار والسلم في المنطقة أيضاً.

وتود الهند أن تتوقف الأعمال الحربية فوراً وهي تناشد البلدين الابتعاد عن سبيل النزاع والمجابهة والشروع في تسوية سلمية متفاوض عليها. وتبدي الهند، مستوحية روح التضامن لبلدان عدم الانحياز، استعدادها لمساعدة البلدين مساعدة مخلصة وبنّاءة على الخروج ببرنامج مرحلي لإنهاء التصاعد، يؤدي إلى فض الخلافات التي شتّتت بينهما وذلك بطريقة عادلة وشاملة ومشرفة.

الوثيـقة S/17857

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل يوغوسلافيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم نص بيان صادر في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦، عن الأمانة الاتحادية للشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، بشأن النزاع بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لوبومير سكوليتش
نائب الممثل الدائم ليوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

بيان صادر في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن الأمانة الاتحادية للشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

إننا نشعر بعميق القلق إزاء التجدد الأخير للعمليات المسلحة الواسعة النطاق واندلاع الحرب بين ايران والعراق، الذي يسبب ـ مثلما كان الحال دوماً خلال هذه الحرب الحمقاء التي دامت خمس سنوات ـ خسائر جسيمة في الأرواح البشرية التي لا يمكن استعادتها، ويلحق ضرراً مادياً بالغاً بشعبي هذين البلدين غير المنحازين والصديقين لنا. كما أننا نشعر بالقلق إزاء التهديد الذي يتعرض له من جراء ذلك أمن بلدان أخرى والخطر العاجل الذي يتهدد السلم في هذه المنطقة.

ومنذ بدء الحرب، سعت يوغوسلافيا جاهدة، سواء بالاتصالات المباشرة مع البلدين أو في إطار أنشطة بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، إلى تحقيق حل سلمي للنزاع، اقتناعاً منها بأنه لا يمكن إيجاد حل شامل عادل ودائم له عن طريق المفاوضات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نواصل تأييد جميع المبادرات السلمية التي قد تفضي إلى وقف إراقة الدماء وبدء المفاوضات، وكذلك الإجراءات التي تتخذها كل الهيئات، بما فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي تبذل جهوداً ترمي إلى إنهاء النزاع وتأمين حل يقوم على المبادىء المعروفة لميثاق الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز واحترام الحقوق والمصالح المشروعة لكلا البلدين.

الوثيـقة S/17858

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ من ممثل العراق [*S/17783*]، المرفق بها تصريح الناطق العسكري الرسمي في بغداد الذي يرفض فيه رفضاً قاطعاً البلاغ الايراني الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير بشأن استخدام القوات العراقية الأسلحة الكيميائية في منطقة العمليات في خرمشهر [المرجع نفسه، المرفق الثاني]، يشرفني أن أبلغكم أن السلطات الايرانية قد أكدت محتويات البلاغ سالف الذكر.

إن الغرض من هذه الادعاءات العراقية ومن رفض الحقائق المتعلقة باستخدام العراق للأسلحة الكيميائية هو محاولة يائسة بل وساذجة من جانب النظام العراقي لتمييع المسألة وصرف اهتمام المجتمع الدولي عن انتهاكاته الصارخة لكل مبادىء القانون الدولي المقبولة عموماً، وخاصة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ (١١).

وسيكون تفضلكم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن موضع تقدير كبير.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17860 *

رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إلحاقاً برسائلي السابقة حول الاجتياحات والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة في الجنوب وممارسات الجيش الاسرائيلي التعسفية واللاإنسانية المستمرة ضد المدنيين اللبنانيين، وعطفاً على رسالتي المؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ [*S/17839*]، وبناءً على توجيهات من حكومتي، أتشرف بالإفادة بما يلي:

تستمر القوات الاسرائيلية والقوات العميلة في عدوانها الآثم على الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية، وقد وسعت رقعة عملياتها حتى وصلت إلى عمق يتجاوز الخمسة عشر كيلومتراً داخل منطقة عمل القوات الدولية في لبنان، وانطلاقاً مما أطلقت عليه اسرائيل اسم "المنطقة الأمنية".

فقد تابعت اسرائيل أول أمس الأربعاء، وأمس الخميس ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير وتتابع اليوم الجمعة ٢١ شباط/فبراير، قصفها وحصارها لعشرات المدن والقرى اللبنانية وتوقيف شبابها وشيوخها وقصف المنازل والمزارع بمدافع الدبابات ورشاشات وصواريخ الطوافات من نوع كوبرا. وتشارك في هذه العمليات الزوارق

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/174-S/17860.

البحرية الاسرائيلية، مما أدى إلى مقتل العشرات من المدنيين الذين لم يتسن حصر عددهم حتى الآن، علماً أن القوات الدولية في لبنان وفقاً لما ورد على لسان الناطق الرسمي باسمها، تمكّنت من إحصاء مقتل خمسة لبنانيين وإصابة اثنين في بلدة حاريص، ومقتل ثمانية لبنانيين آخرين في بلدة صريفا القريبة من مدينة صور، عدا توقيف أعداد كبيرة من المدنيين تعدّت ٥٠ مدنياً.

إن الحكومة اللبنانية إذ تحيطكم علماً بهذه المعلومات الاضافية تشدد على خطورة العمليات العسكرية الاسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية واستمرارها منذ خمسة أيام دون توقف مع ما تسببه من ضحايا ودمار وأضرار مادية واقتصادية، ومن تأزم وتهديد للأمن والسلم في المنطقة، مما يقتضي ردود الفعل المناسبة عليها وتحركاً سريعاً وفعالاً من قبل مجلس الأمن للوقف الفوري للعمليات والممارسات الاسرائيلية والانسحاب الفوري والكامل من جميع الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً.

أكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17861

رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إشارة إلى الادعاءات الايرانية الواردة في الوثيقة S/17850، لي الشرف أن أرفق لكم المعلومات التالية عن الطائرة الايرانية.

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

معلومات عن الطائرة الايرانية التي تم إسقاطها يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ وعن ركابها

أ - نوع الطائرة:

أولاً : F ٢٧ فرند شيب؛

ثانياً : رقم الطائرة ٨١٥ ـ ٥؛

ثالثاً : الطائرة تابعة لقاعدة دوشان تبه لسلاح الجو الايراني.

ب - كانت الطائرة بقيادة:

أولاً : مقدم طيار عبد الباقي درويش؛

ثانياً : رائد طيار فراز؛

ثالثاً : ملازم أول طيار سيد حسن حسيني.

ج - كان على متن الطائرة عدد من الأشخاص بينهم:

أولاً : فتح الله محلاتي، ممثل خميني في قيادة حرس خميني؛

ثانياً : ملا أبو القاسم رزاقي، مندوب مدينة توفكابون المساعد الثاني لشؤون الدفاع في مجلس الشورى؛

ثالثاً : ملا نور الدين رحيمي، مندوب مدينة ملاوي ومسؤول الشؤون الداخلية في مجلس الشورى.

الوثيقة S/17862 *

رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أنقل لكم نصاً يتعلق بالموقف الذي اتخذته حكومة هندوراس في اجتماع مفوضي أمريكا الوسطى المعقود تحت رعاية مجموعة كونتادورا في مدينة بنا يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٦.

وأكون في غاية الامتنان لو تفضلتم بالعمل على تعميم النص المذكور، الذي أبلغ مضمونه بالفعل إلى منظمة الدول الأمريكية، بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إكتور زيلايا كولمان
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهندوراس لدى الأمم المتحدة

المرفق

موقف هندوراس في اجتماع مفوضي أمريكا الوسطى المعقود في مدينة بنا يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٦

في اجتماع نواب وزراء العلاقات الخارجية لبلدان مجموعة كونتادورا الأربعة تركز الاهتمام على رسالة كاراباييدا من أجل السلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى [S/17736، المرفق]، وعلى الأخص على الفرع الثاني منها المعنون "تدابير من أجل ضمان إرساء الأسس الدائمة للسلم". وشُدد على تأييد أمريكا الوسطى لتلك الرسالة، والوارد في البيانين الصادرين في غواتيمالا بمناسبة انتقال الولاية الرئاسية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وفي هذا الصدد، كان الهدف الذي تعمل مجموعة كونتادورا على تحقيقه هو أن تعرب نحن أبناء أمريكا الوسطى عن وجهات نظرنا بشأن طريقة تنفيذ التدابير الواردة في رسالة كاراباييدا.

١ - يتلخص موقف هندوراس بشأن هذا الموضوع في النقاط التالية:

(أ) إن رسالة كاراباييدا قد أعطت دفعة لاستئناف عملية التفاوض بشأن وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [S/17549 المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، المرفق الخامس]،

(ب) إنها قد ملأت الفراغ الدبلوماسي الناشيء عن رفض نيكاراغوا مواصلة التفاوض (ما لم تعقد اتفاق مسبق يتعلق بالأمن مع الولايات المتحدة الأمريكية)،

(ج) إنها قد فتحت مجالاً سياسياً جديداً لتيسير عقد مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا.

٢ - وفيما يتعلق بالتدابير المذكورة نفسها أعرب وفد هندوراس عما يلي:

(أ) إن كل هذه التدابير واردة في الوثيقة، ومن هنا فإنه إذا انتُهي من التفاوض بشأن الوثيقة، فإن جميع هذه التدابير ستكون قد خضعت لبحث مستفيض. وعلاوة على ذلك، فإنه يوجد بالفعل نص معتمد بشأن معظم هذه التدابير (ستة تدابير) ولم يبق إلاّ الموافقة على النصين المتعلقين بنزع السلاح والمناورات العسكرية،

(ب) إن هذه التدابير المراد تنفيذها قبل توقيع الوثيقة مطابقة للالتزامات الأساسية التي تتضمنها الوثيقة وهنا يوجد تناقض إذ يراد تنفيذ هدف المفاوضات ذاته قبل الانتهاء من المفاوضات وقبل توقيع البلدان على الوثيقة وتصديقها عليها،

(ج) ويستنتج من كل ما سبق أن السبيل الوحيد هو الانتهاء من التفاوض بشأن الوثيقة على مستوى المفوضين.

وبشأن هذه النقاط نود أن نضيف التعليق التالي:

إن هذه التدابير التي وضعتها مجموعة كونتادورا بهدف "إيجاد جو الثقة المتبادلة الذي يحيي روح التفاوض ويعبر عن الإرادة السياسية" للأطراف، تشكل تعهدات أساسية في عملية التفاوض التي تدهورت مؤخراً بسبب إبداء نيكاراغوا افتقارها إلى الإرادة السياسية بفرضها شروطاً مسبقة على العملية ورفضها الالتزام بما يلي:

(أ) حل أمريكي لاتيني؛

(ب) حل ديمقراطي؛

(ج) حل للنزاع مرتبط بنزع السلاح.

وكانت عملية التفاوض تسير دائما في ظروف صعبة للغاية، بل في ظروف أصعب من الظروف الحالية، وإننا نؤكد أن هذا يرجع إلى افتقار نيكاراغوا إلى الإرادة السياسية، ولذا فإنه إذا أريد إحراز تقدم في المفاوضات، فإن من الضروري أن يغيِّر ذلك البلد من موقفه تجاه عملية التفاوض.

٣ - قدمت مجموعة كونتادورا إلى وفود أمريكا الوسطى مشروع "تعهد من جانب واحد بعدم الاعتداء" لكي تدرسه حكومات أمريكا الوسطى. وقد وردت التعهدات من جانب واحد بعدم الاعتداء ضمن التدابير التي تتضمنها رسالة كاراباييدا.

وترى هندوراس أن المهم ليس هو تحديد ما إذا كانت هناك نية للاعتداء أم لا، ولكن ما يهم بلدنا هو قدرة دولة من دول أمريكا الوسطى أو

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1089-S/17862.

عدم قدرتها على ارتكاب العدوان، ولهذا السبب لا يمكننا فصل هذا المشروع عن إكمال عملية المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح.

٤ - إزاء موقف السلفادور وكوستاريكا وهندوراس المتمثل في طلب استئناف المفاوضات بشأن الوثيقة (وهو موقف انضمت إليه غواتيمالا مع اختلاف يتمثل في أنها تعتبر تدابير كاراباييدا "مساعدة") أعربت نيكاراغوا من جانبها أنه ينبغي إحراز تقدم في المفاوضات وبشأن التدابير في وقت واحد (على الرغم من أن نيكاراغوا لم تكن في الواقع متحمسة قط لاستئناف عملية التفاوض، بل تمسكت بموقفها الذي مؤداه أنه يتعين أولاً إبرام اتفاق ثنائي بشأن الأمن بين نيكاراغوا والولايات المتحدة).

وختاماً فإنه من الجدير بالذكر أن الجزء الأكبر من الاجتماع كان مخصصاً لتبادل وجهات النظر بشأن تفسير رسالة كاراباييدا، وكان من الواضح أن أغلبية بلدان أمريكا الوسطى تؤيد الموقف الذي مؤداه أن التدابير المنصوص عليها في الرسالة المذكورة سبق أن وردت في الوثيقة، وأننا نرغب في الانتهاء من عملية التفاوض بشأن هذه الوثيقة.

الوثيقة S/17863

رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا نص رسالة السيد عبد الكريم موسوي - أردبيلي، رئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس القضاء العالي بجمهورية ايران الإسلامية.

وسيكون من دواعي تقديري البالغ أن تعمم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس القضاء العالي بجمهورية ايران الإسلامية

بوازع من واجباتي الإنسانية والقانونية، أشعر بأنه يتعين عليّ مخاطبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لكي أنقل استنكار شعب ايران الضحية وجمعيات القضاة والمحامين الايرانية وكذلك استنكاري الشخصي للجرائم التي يواصل ارتكابها النظام الاستعماري الحاكم في العراق.

ففي الوقت الذي كان فيه مجلس الأمن مجتمعاً بناءً على طلب النظام العراقي وحلفائه للنظر في مسألة الحرب، ورغم ما أثير في جميع أنحاء العالم من جلبة وضجة لتصوير النظام العراقي على أنه الضحية، هاجم حكام العراق المجرمون بالقذائف طائرة ركاب من طراز إف - ٢٧ بالقرب من الأحواز في الساعة ١٢/٢٠ (بالتوقيت المحلي)، من يوم الخميس، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦، فقتلوا بذلك ركاباً أبرياء من بينهم عدد من رجال الدين، و١٢ من القضاة والمحامين ورؤساء المحاكم القضائية، وثمانية من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، وعدد من الصحفيين. وإزاء هذا الانتهاك الصارخ لاتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤ [١٣] بشأن ضمان سلامة طائرات الركاب، من جانب النظام الحاكم في العراق وتجاهله لجميع المبادىء الإنسانية والالتزامات الأخلاقية وكذلك الأنظمة والاتفاقيات الدولية، اضطررنا إلى نقل احتجاجات شعبنا الضحية، المحب للسلم، إلى شعوب العالم وإلى المنظمات الدولية، السياسية والقانونية، عن طريقكم، بحدونا أعظم الأمل في أن تقوموا بأداء ما ترون أنه من واجباتكم الإنسانية والقانونية من أجل تبديد أي شكوك فيما يتعلق بالثقة في هذه المنظمات.

وإننا نتوقع من جميع المنظمات والمراكز القانونية في العالم أن تدين هذه الجرائم وألا تسمح بأن يتعذب الضمير الإنساني بمشاهدته المزيد من انتهاكات القيم الإنسانية. والآن، وقد جأر أغلبية أصحاب الضمائر الحية من مناصري الحرية والاحتجاج عن طريق وسائط الاتصال الجماهيري، فإننا على يقين من أن الاعتبارات السياسية لن تقف حائلاً دون رفع الضمير اليقظ للإنسانية الحرة احتجاجاً على الفاشية المعتدية في هذا القرن.

هل يحق لأسر أولئك القضاة وأعضاء البرلمان وجميع ضحايا الجريمة التي ارتكبها العراق مؤخراً ضد طائرة الركاب أن يسألوا المنظمات السياسية والقانونية الدولية بأي جريرة قتل هؤلاء الركاب الأبرياء، ولماذا يتمتع قاتلوهم بالحماية بدلاً من أن يحاكموا ويعاقبوا، ولماذا قام مجلس الأمن، بدلا من إدانة هذا العمل المشين والدعوة إلى المعاقبة عليه، بمجرد شجب بعض الأعمال، واكتفى في قراره بطلب إنهاء الحرب؟ أليس هذا تشجيعاً للمعتدي بدلاً من معاقبته؟

وهل هذا هو معنى العدل والحرية اللذين يحتم الواجب على هذه المنظمات صيانتهما؟

الوثيقة S/17864 *

رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم نص بيان وزارة خارجية جمهورية ايران الإسلامية رداً على قرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦، بشأن الحرب المفروضة.

وسيكون من دواعي تقديري العميق أن تعمم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية ايران الإسلامية رداً على قرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦

أدرك مجلس الأمن أخيراً أنه لكي يعالج مسألة الحرب برمتها، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، يتعين عليه أن ينظر في العدوان الأصلي الذي قام به العراق. ومن هنا فإن عدم اتخاذ مجلس الأمن موقفاً حازماً وواضحاً يظهر بجلاء أنه ليس لدى المجلس حتى الآن الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ هذا الإجراء. ولذا فإن ذلك الجزء من القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي يتعلق بمسألة الحرب برمتها وإنهاء العمليات الحربية غير متوازن وغير كاف، ومن ثم فهو غير عملي. ومع ذلك، فهو يشكل خطوة إيجابية نحو إدانة العراق بوصفه المعتدي، ونحو التوصل إلى نهاية عادلة للحرب.

وإن المجلس بسكوته على العدوان العراقي الذي وقع في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، قد أقر عملياً الحل العسكري بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة العدوان. ومع ذلك أيضاً، فإن بعض أعضاء المجلس الدائمين يصرّون على موقفهم المتحيز والمنحاز، ومادام المجلس لم يقم، على الرغم من تأثير أعضاء دائمين معينين، باتخاذ موقف عادل وموضوعي وبناء من أجل أداء واجباته القانونية، فإن مسؤولية استمرار الحرب تظل واقعة على عاتق المجلس.

وعلى الرغم من أن القرار قد أشار إلى الإغارات على الأراضي، إلا أن المجلس لم يتحل بعد بالشجاعة السياسية اللازمة لإدانة العراق لما قامت به من غزو واحتلال لجزء كبير من أراضي جمهورية ايران الإسلامية على مدار فترة زمنية طويلة.

ويشير القرار بالفعل إلى ضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. بيد أنه لم يشر إلى انتهاك العراق الصارخ والشامل لهذا المبدأ الحيوي، وإلى لجوئه إلى استعمال القوة بشن حرب عدوانية على جمهورية ايران الإسلامية. ويشكل هذا التناقض عيباً رئيسياً في القرار.

ونظراً لأن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية قد أدين في البيان الأخير للمجلس، المؤرخ في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17130]، فقد كان مجلس الأمن، في هذه المرة، ملزماً بأن يدين بقوة العراق، بالإسم، لقيامه باستخدام الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر وعلى نطاق واسع. فقد اتخذ القرار الحالي إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية موقفاً أكثر اعتدالاً مما كان عليه الأمر في الماضي وهذه النكسة غير منطقية.

ونظراً للهجوم الوحشي الذي قامت به الطائرات الحربية العراقية ضد طائرة الركاب الايرانية، فإن المجلس ملزم، وفقاً لمسؤولياته وللسوابق السائدة، بإدانة النظام العراقي لهذه الجريمة الخسيسة ولتهديده المستمر لسلامة الطيران، وكذلك لمشاركته في أعمال خطف الطائرات. وكان ينبغي أن تمثل هذه الجوانب جزءًا رئيسياً من القرار.

كما أكد بوضوح بيان المجلس الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل الطابع الإلزامي للتقيد بقواعد القانون الدولي. ونظراً لاستمرار العراق في هجماته على المراكز المدنية، واستخدامه الأسلحة الكيميائية، وتهديده لسلامة الطيران، وانتهاكه لجميع الاتفاقيات المتعلقة باختطاف الطائرات، وكذلك هجماته على السفن المحايدة، فإن المجلس ملزم باتخاذ مواقف حاسمة ضد العراق في جميع هذه المجالات.

ومطالبة جميع الدول الأخرى بالامتناع عن الاتيان بالأعمال التي من شأنها تصعيد الحرب وتوسيع رقعتها هي سياسة رحبت بها دائماً جمهورية ايران الإسلامية في الماضي وستواصل تأييدها في المستقبل.

وقد بذل بعض أعضاء المجلس جهوداً كبيرة لتجنب اتخاذ هذا القرار المتحيز. وقد أحبطت هذه الجهود البنّاءة بسبب الموقف المتسم بعدم تقدير المسؤولية الذي اتخذه أعضاء دائمون معينون. ولن يتسنى للمجلس أن يجد حلولاً للمشاكل الدولية إلا إذا أعطى تحقيق العدالة الأولوية على المصالح الأنانية لبعض أعضائه الدائمين.

إن جمهورية ايران الإسلامية تعلن مرة أخرى استعدادها لمواصلة تعاونها مع الأمين العام في المسائل المتصلة باحترام قواعد القانون الدولي والخطة ذات الثماني نقاط. وجمهورية ايران الإسلامية على استعداد تام للتعاون من أجل الحيلولة دون اتساع رقعة الحرب وإشراك بلدان أخرى فيها. وإن جمهورية ايران الإسلامية، إذ تعرب عن تقديرها البالغ للجهود التي يبذلها الأمين العام في هذه المجالات، ترحب بأي جهود أخرى في مجالات الاهتمام المذكورة.

---

* تتضمن الوثيقة S/17864/Corr.1 المؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦.

الوثيقة S/17865

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ آذار/مارس ١٩٨٦]

وجهت الرسالة المرفقة، المؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦، إلى رئيس مجلس الأمن من السيد كوانغ ـ سو شوى المراقب الدائم عن جمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة. ووفقاً للطلب الوارد في الرسالة، فإنها تعمم بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦،
وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن جمهورية كوريا

فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد السوفياتي في الجلسة ٢٦٥٥ لمجلس الأمن المعقودة يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ بشأن طائرة الخطوط الجوية الكورية التي كانت تقوم بالرحلة رقم ٧، والتي أسقطتها قذائف أطلقتها مقاتلات سوفياتية في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٣، أتشرف ببيان ما يلي:

١ ـ إننا نشعر بالسخط إزاء البيان الذي أدلى به الممثل السوفياتي، والذي حاول فيه الاتحاد السوفياتي مرة أخرى خداع المجتمع العالمي وبالتالي التملص من مسؤوليته عن تدمير طائرة الخطوط الجوية الكورية التي كانت تقوم بالرحلة رقم ٧، وعلى متنها ٢٦٩ من الأشخاص الأبرياء، بادعائه كذباً أن الطائرة قامت، عمداً مع سبق الإصرار، بالانحراف عن مسارها للقيام بمهمة تجسس.

٢ ـ ورغم اعتراف الاتحاد السوفياتي بهذا العمل، وهو الاعتراف الذي جاء على مضض ومتأخراً حيث لم يقدم عليه إلا بعد إذاعة تسجيلات الأشرطة التي تتضمن الاتصالات مع الطيارين السوفيات، فقد استمر الاتحاد السوفياتي في زعم أن الطائرة كانت تقوم بمهمة تجسس، وقام في الوقت ذاته بإثارة المتاعب والعراقيل أمام جهود البحث والإنقاذ الدولية ورفض التعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي في الجهود التي بذلتها لتقصي الحقائق.

٣ ـ وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، أكد مجلس منظمة الطيران المدني الدولي مجدداً أن استعمال القوة المسلحة ضد الطيران المدني يتنافى مع القواعد التي تنظم السلوك الدولي وأبسط الاعتبارات الإنسانية. وفضلاً عن ذلك، أكد المجلس أيضاً من جديد أن هذا الاستعمال للقوة يتنافى مع القواعد والمعايير، والممارسات الموصى بها، والمنصوص عليها في اتفاقية شيكاغو[١٣] ومرفقاتها.

٤ ـ وإذ أعرب المجلس "عن بالغ استيائه" من العمل السوفياتي، وافق أيضاً على أن إجراء تحقيق عاجل ومحايد في إسقاط الاتحاد السوفياتي لطائرة الخطوط الجوية الكورية التي كانت تقوم بالرحلة رقم ٧ أمر ضروري لتحديد وقائع تلك المأساة. وعلى الرغم من العقبات الكبيرة التي أثارها رفض الاتحاد السوفياتي لإبداء أي تعاون، فقد قدم التقرير النهائي للأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي الوارد في الوثيقة C-WP/7764 المؤرخة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ايضاحا محايداً وقائماً على بحث دقيق لما حدث لطائرة الخطوط الجوية الكورية التي كانت تقوم بالرحلة رقم ٧.

٥ ـ وقد أثبت تقرير الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي، الذي أكده تقرير مستقل للجنة الملاحة الجوية، ما يلي:

(أ) عدم وجود أي دليل على أن طاقم طائرة الخطوط الجوية الكورية التي كانت تقوم بالرحلة رقم ٧ كان على علم، في أي وقت من الأوقات، بانحراف الطائرة عن طريقها المقرر، أو أن قائد الطائرة كان على علم في أي لحظة بأي محاولة سوفياتية لتحذير طائرته؛

(ب) إن الاتحاد السوفياتي لم يبذل جهوداً تذكر للتعرف على هوية الطائرة؛

(ج) إن الطائرة قد أسقطت بقذائف جو ـ جو أطلقتها المقاتلات السوفياتية.

٦ ـ وعلاوة على ذلك، فقد أثبتت لجنة الملاحة الجوية ما توصل إليه الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي من استنتاجات بأنه ليس هناك أي دليل على أن طائرة الخطوط الجوية الكورية التي كانت تقوم بالرحلة رقم ٧ كانت في مهمة تجسس.

٧ ـ ونتيجة لفقدان الأدلة ذات الصلة، بسبب تدمير الطائرة، وتعقد الأمر لعدم تعاون الاتحاد السوفياتي في التحقيق وعرقلته لجهود البحث والإنقاذ، فقد لا يتسنى لنا أبداً أن نعلم علم اليقين السبب في الانحراف العارض لطائرة الخطوط الجوية الكورية التي كانت تقوم بالرحلة رقم ٧ عن خط رحلتها المقرر. غير أنه يتضح من تقارير منظمة الطيران المدني الدولي أن انحراف الطائرة لم يكن متعمداً، وأن المسؤولية الكاملة عن المأساة التي هزت العالم أجمع، تقع على عاتق الاتحاد السوفياتي.

٨ ـ ولا يزال يحق للمجتمع الدولي أن يتوقع لمرتكب مأساة طائرة الخطوط الجوية الكورية أن يتحمل تبعة عمله. وعلى الاتحاد السوفياتي أن يتذكر أنه على الرغم من أنه قد تمكن من إعاقة اتخاذ قرار بإدانة العمل السوفياتي في مجلس الأمن بممارسة حق النقض، فإنه لن يستطيع تجنب الحقيقة أو الإفلات من حكم التاريخ.

وأكون ممتناً أن تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

الوثيـقة S/17866

رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف، باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي ترأسه الآن مملكة هولندا، بأن أحيل إليكم طي هذا نص بيان مشترك مؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ بشأن الحالة في الجنوب الافريقي.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماكس فان دير ستويل
الممثل الدائم لهولندا
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

نص بيان مشترك صادر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في الجنوب الافريقي

ناقش وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التطورات الأخيرة التي حدثت في الجنوب الافريقي. وأعادوا تأكيد موقفهم المبيَّن في البلاغ المشترك مع وزراء خارجية دول خط المواجهة والصادر في لوساكا في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ [S/17809، المرفق]، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الحالة المتدهورة باطراد ولعدم إحراز تقدم حقيقي نحو إلغاء الفصل العنصري. وقد قامت الوناسة في جنيف في ١٤ شباط/فبراير، باسم الدول الاثنتي عشرة بإبلاغ وزير خارجية جمهورية جنوب افريقيا بمشاعر القلق هذه بمنتهى الصراحة وبلا مواربة.

واستعرض الوزراء الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوتا في ٣١ كانون الثاني/يناير. وهم يطلبون إلى حكومة جنوب افريقيا أن تقوم في أقرب وقت ممكن بتنفيذ الإصلاحات التي أعلن عنها في ذلك الخطاب كدليل على حسن نيتها. إلا أن الوزراء قد انتهوا إلى أن الاصلاحات المزمعة، على النحو التي عرضت به، تقلّ عن التدابير الملحَّة البعيدة المدى اللازمة لإلغاء الفصل العنصري في أقصر وقت ممكن. وقد سلطت الأحداث التي وقعت في الكسندرا مؤخراً الأضواء مرة أخرى على خطورة الحالة.

وشدد الوزراء مرة أخرى على ضرورة إجراء حوار وطني مع الممثلين الحقيقيين لمواطني جنوب افريقيا المحرومين من الانضمام إلى هيكل الحكومة الحالي. ويطلبون إلى حكومة جنوب افريقيا أن تتخذ التدابير اللازمة للعمل على إجراء هذا الحوار بلا إبطاء وينبغي أن تتضمن هذه التدابير، ضمن أمور أخرى، إطلاق سراح نيلسون مانديلا وجميع السجناء والمعتقلين السياسيين بلا قيد ولا شرط، ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والأحزاب السياسية الأخرى، وإنهاء حالة الطوارىء، وكذلك إيقاف العملية المؤدية إلى "استقلال" كواندبيلي.

ولاحظ الوزراء أنه يجري الآن تنفيذ التدابير التي ووفق عليها في لكسمبرغ في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥. كما أحاطوا علماً بتخصيص اعتمادات لمشاريع لصالح ضحايا الفصل العنصري.

وأكد الوزراء مجدداً أنه في حالة عدم إحراز تقدم كبير في إلغاء الفصل العنصري في مدى فترة زمنية معقولة، سيتعين إعادة النظر في موقف الدول الاثنتي عشرة من جنوب افريقيا.

وأدان الوزراء جميع أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة في المنطقة. وطالبوا مرة أخرى بالانسحاب الكامل لجميع قوات جنوب افريقيا من أنغولا. ونظروا أيضاً، في هذا السياق، فيما أعربت عنه حكومة أنغولا مؤخراً من قلق.

الوثيـقة S/17867

رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦]

باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي ترأسه الآن مملكة هولندا، أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نص بيان مشترك مؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ بشأن النزاع بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماكس فان دير ستويل
الممثل الدائم لهولندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص بيان مشترك صادر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن النزاع بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق

يساور الدول الاثنتا عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي شديد القلق إزاء تجدد تصعيد النزاع الايراني العراقي الذي يعرض للخطر سلم وأمن المنطقة كلها. وهي تطلب إلى طرفي النزاع الاحترام الشديد لسيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية، وعدم التعرض للملاحة التجارية الخاصة ببلدان أخرى في المياه الدولية أو للطيران المدني في المنطقة.

ويثير جزع الدول الاثنتي عشرة بوجه خاص تجدد انتهاكات القانون الإنساني والقوانين الأخرى للنزاع المسلح، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي تدين هذه الانتهاكات حيثما تقع.

وتعلن الدول الاثنتا عشرة ترحيبها وتأييدها التام للنداء الذي وجهه مجدداً الأمين العام للأمم المتحدة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ إلى الحكومتين الايرانية والعراقية بوقف العمليات الحربية بغية تيسير الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وسلمي للنزاع. وهي تحث كلا الطرفين على التعاون مع هذه الجهود التي يبذلها الأمين العام وتعتقد الدول الاثنتا عشرة أن أي حل ينبغي أن يقوم على دراسة وافية لجميع جوانب النزاع. وعلى هذا الأساس، فإنها تحث كلا الطرفين على الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦)، الذي اتخذ بالإجماع في ٢٤ شباط/فبراير، والتعاون مع مجلس الأمن فيما يبذله من جهود للمساعدة على تحقيق سلم مشرف بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق.

والدول الاثنتا عشرة، مثلما كان عليه الأمر من قبل، على استعداد لتأييد هذه الجهود وغيرها والتي تهدف إلى إيجاد حل للنزاع في أقصر وقت ممكن، ومن ثم استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

الوثيقة S/17868 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا، للعلم، نص البيان الذي أصدره في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ المتحدث باسم وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية والذي يدين فيه محاولات الخداع التي تقوم بها سلطات هانوي التي تقول إن الصين ستمارس نفوذها على كمبوتشيا إذا سحبت سلطات هانوي قواتها من كمبوتشيا.

وأكون في غاية الامتنان إذا تفضلتم بالعمل على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الذي أصدره في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ المتحدث باسم وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

صرح الأمين الدائم لوزارة الخارجية الهندية أ. ب. فيكاتسواران في بانكوك في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦، بأن فييت نام تخشى أن تمارس الصين نفوذها على كمبوتشيا إذا سحبت فييت نام قواتها من كمبوتشيا.

وهذا بيان قديم كثيراً ما رددته فييت نام محاولة أن تجد ذريعة تخدع بها الرأي العام العالمي كيما تواصل احتلالها لكمبوتشيا إلى الأبد.

ولقد أدانت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بيان فييت نام هذا في كل مرة أن سلطات هانوي لا تكف عن تكرار نفس القول لأنه ليس لديها أية حجة مضللة أخرى تقدمها.

وتود الحكومة الائتلافية أن تعلن مرة أخرى وسمياً أمام الأمة والمجتمع الدولي ما يلي:

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/182-S/17868.

" ١ ـ أنه يجب على فييت نام أن تكف عن تقديم مزيد من الذرائع لأن المجتمع الدولي والشعب الفييتنامي نفسه يدركان أن السلطات الفييتنامية في هانوي هي المعتدي الذي يسبب آلاماً وخراباً يعجز عنها الوصف لكمبوتشيا وشعبها، ولفييت نام وشعبها أيضاً. ومن الواضح تماماً أن سلطات هانوي هي المعتدي في حين أن كمبوتشيا الديمقراطية هي ضحية العدوان. وإن القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دورة من دوراتها والتي أدانت فيها احتلال وغزو فييت نام لكمبوتشيا تجعل هذه المسألة واضحة وضوحاً لا لبس فيه لذا لا يمكن لفييت نام أن تضلل أحداً في هذا الشأن.

" ٢ ـ أما فيما يتعلق ببيان فييت نام الذي تقول فيه إن الصين ستمارس نفوذها على كمبوتشيا إذا سحبت فييت نام قواتها من كمبوتشيا، فإن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تود أن توضح مرة أخرى أن كمبوتشيا ستظل، بعد الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا، بلداً مستقلاً في ظل وحدة أراضيه، ومحايداً وغير منحاز. وفيما يتعلق بحياد كمبوتشيا فإنه سيكون من دواعي سرورنا أن يبقى في كمبوتشيا مراقبون دوليون لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث أو حتى لفترة أطول من ذلك من أجل:

" (أ) ضمان عدم توجيه اتهام لكمبوتشيا بأنها قاعدة عسكرية لأي بلد أجنبي؛

" (ب) منع فييت نام من انتهاز أية فرصة لارتكاب عدوان آخر ضد كمبوتشيا."

وكل هذا من أجل استقلال وأمن واستقرار كمبوتشيا وكذلك من أجل الأمن والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا.

الوثيقة S/17869

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦]

يشرفني أن أرفق لاطلاعكم نص بيان أذاعه راديو طهران عبر برامجه الموجهة باللغة العربية في الساعة السابعة من صباح يوم ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٦، والذي يثبت مرة أخرى ما حذرت منه الحكومة العراقية المجتمع الدولي مراراً، ألا وهو الطبيعية التوسعية والعدوانية للنظام الايراني الذي يهدف بالأساس، من استمراره في الحرب العدوانية ضد العراق، إلى إسقاط الحكم الوطني وتنصيب حكومة عميلة لايران محله.

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص البيان

طلب النظام العراقي من لجنة المتابعة المنبثقة عن الجامعة العربية حول الحرب بين العراق وايران عقد اجتماع لها اليوم في بغداد، وأكد آية الله الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بأن المجاهدين المسلمين العراقيين لا يتحملون أي مسؤولية تجاه توفير الأمن لأعضاء اللجنة المذكورة في هذا الاجتماع.

وقال رئيس المجلس الأعلى بأن هذه الدعوة لعقد الاجتماع هي بمثابة إجراء عدائي ضد الشعب العراقي، وإن المجاهدين لن يغيروا مواقفهم إزاء بغداد بمثل هذه التحركات، بل سيستمرون في عملياتهم الجهادية ضد العراق والتي كانت آخرها انفجارات معسكر الرشيد ببغداد حتى سقوط نظام صدام.

الوثيـقة S/17870

رسالة مؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

أتشرف بالإشارة إلى جلسة مجلس الأمن رقم ٢٦٦٦ بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨٦ المتعلقة بمناقشة الحالة بين العراق وايران، وإلى ما ورد في بيانات وفود ثلاثة من الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس والتي تعرَّض فيها المتحدثون إلى ما جاء في كلمة وفد بلادي أمام المجلس الموقر في الجلسة ٢٦٦٥ المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير، وأود الإدلاء بالملاحظات التالية:

١ - يود وفدي التأكيد من جديد على ما جاء في البيان المشار إليه الذي تقدمنا به أمام المجلس بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير.

٢ - استخدمت الوفود الثلاثة المذكورة تعبيرات لفظية خرجت بها عن اللياقة في الوقت الذي ادعت فيه لنفسها الحق في لفت نظر المجلس إلى بعض ما جاء في البيان المشار إليه الذي يلق قبولاً لديها.

٣ - لم تكتف الوفود المذكورة بممارساتها اللامسؤولة لامتياز حق النقض وتعطيل دور المجلس المنوط به في حفظ السلم والأمن الدوليين بل تعدت ذلك في بياناتها إلى محاولة مصادرة حق الدول التي لا تتمتع بعضوية المجلس أو التي لا تتمتع بامتياز حق النقض حتى في ممارسة حقها في التعبير أو التحدث أمام المجلس وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبدأ احترام الحقوق السياسية للدول الأعضاء.

٤ - ظهر واضحاً من خلال بيانات تلك الوفود بأن اتجاهاً لدى المتحدثين المذكورين قد تبلور في محاول لفرض قيودات إضافية عن طريق اللجوء إلى القواعد الإجرائية وذلك بهدف إعاقة الدول التي لا تتمتع بعضوية المجلس أو بامتياز حق النقض من ممارسة حقها في التعبير عن وجهات نظرها أمام المجلس الأمر الذي يتناقض مع مبادىء وأحكام الميثاق ولاسيما مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

٥ - إن محاولة استخدام القواعد الإجرائية للقضاء على ما تبقى من هيبة للمجلس هي محاولة جائرة وغير ديمقراطية، تستدعي من جميع الدول الأعضاء الوقوف بحزم ضدها وإدانتها بقوة، ولاسيما وإن هناك من بين المتحدثين المذكورين خاصة مندوب فرنسا من نصّب نفسه متحدثاً باسم المجلس، في الوقت الذي نسي فيه أو تناسى أنه لا يمثل إلا حكومته.

٦ - إن استخدام امتياز النقض من جانب بعض الأعضاء الدائمين بالمجلس دفاعاً عن أعمال العدوان والظلم والإرهاب الرسمي الذي تمارسه الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والصهيونية، هو أمر لا يمكن السكوت عليه في كل زمان ومكان، خاصة أمام رفض بعض الأعضاء الدائمين للمحاولة التي بذلها وفد بلادي والعديد من الوفود الأخرى خلال السنوات السبع الماضية من أجل تصحيح مسار مجلس الأمن لتمكينه من الاضطلاع بدوره المنوط به بفعالية وكفاءة، والتي أُجهضت من جانب أولئك الأعضاء باللجوء إلى القواعد الإجرائية للجمعية العامة الأمر الذي يتنافى مع ديمقراطية المنظمة.

٧ - ومصداقاً لما ورد في البيان الذي ألقاه وفد بلادي أمام المجلس، فإن الجمعية العامة قد اعتمدت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، خلال دورتها الأربعين القرار ٩٧/٤٠ باء المعنون "تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)" الذي نصت الفقرة الرابعة عشرة منه على:

"تدين بشدة استعمال العضوين الدائمين الغربيين في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، مما أدى إلى الحيلولة دون اتخاذ المجلس تدابير فعّالة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتناشدها أن يكفا عن مواصلة إساءة استعمال حق النقض."

هذا وأغدو ممتناً لو عُممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17871

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم وانتباه المجتمع الدولي، إلى أن النظام العراقي قد بدأ يقوم بانتهاكات متكررة للمجال الجوي للمدن الايرانية، وخصوصاً مدينتي بختران وماريفان وكذلك بعض المدن الأخرى التي انتهكت الطائرات الحربية العراقية مجالها الجوي.

وفي الأيام القليلة الماضية، هدد النظام العراقي بقصف مناطق في عمق ايران بأسلحة حصل عليها من الاتحاد السوفياتي. ويبدو أن النظام العراقي يخطط، مرة أخرى، لمهاجمة المدن الايرانية بالقصف الجوي، ولاستئناف حربه على المدن.

وتود جمهورية ايران الإسلامية، نظراً لتقديرها واحترامها العميق لحياة البشر الأبرياء والسكان المدنيين وكذلك احترامها للقواعد الإنسانية الدولية، أن تحذّر المجتمع الدولي جدّياً في هذا الصدد. وسوف تتخذ جمهورية ايران الإسلامية بالطبع التدابير المناسبة للتصدي لهذه الأعمال الإجرامية العراقية في حالة استمرارها. وفي هذه الحالة سيكون النظام العراقي مسؤولاً عن عواقب أعماله اللاإنسانية. غير أن جمهورية ايران الإسلامية تأمل، في نفس الوقت، أن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي انطلاقاً من مسؤولياتهما الجسيمة عن منع حدوث الأعمال اللاإنسانية، باتخاذ ما يلزم من تدابير لوقف أعمال النظام العراقي هذه.

وأكون ممتناً للغاية إن تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17872

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ [*S/17871*]، وبناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أبلغكم بأسى بأن النظام العراقي قد قام، للأسف، بتنفيذ تهديداته السابقة، وهاجمت الطائرات الحربية العراقية اليوم مدينة بانه. وأسفر ذلك، حتى الآن، عن استشهاد ١٨ مدنياً، وإصابة ٣٠ من المدنيين بجراح.

وبهذا العمل اللاإنساني، الذي يمثل في الواقع بداية حرب المدن، اتخذ النظام العراقي أول خطوة له في جولة جديدة من هذه الحرب.

وإن جمهورية ايران الإسلامية تدين مرة أخرى هذا العمل العدواني اللاإنساني من جانب النظام العراقي، إذ أنه يتجاوز حدود جميع أشكال السلوك المتمدن، ويشكل انتهاكاً جسيماً للقانونين الدولي والإنساني. وتعلن جمهورية ايران الإسلامية أنه إذا استمر النظام العراقي في هذا القصف الجوي للمدن والمراكز السكانية المدنية الايرانية، لن يكون هناك خيار أمام الشعب الايراني سوى الرد الحاسم على هذه الأعمال اللاإنسانية. وفي تلك الحالة سيتحمل النظام العراقي المسؤولية الكاملة عن العواقب.

وسيكون من دواعي تقديري البالغ أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17885

رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ [S/17872] بشأن القصف الجوي للمدن الايرانية بواسطة النظام العراقي، أتشرف بأن أبلغكم، بأسى، أن عدد المدنيين الجرحى في مدينة بانه بلغ ٥٢.

وهاجمت الطائرات الحربية للنظام العراقي أيضاً، اليوم ٢ آذار/مارس، المنطقة المجاورة لمدينة سارداشت واستشهد نتيجة لذلك ٣ من المدنيين وجرح سبعة آخرون.

وتوجه جمهورية ايران الإسلامية انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى انتهاك النظام العراقي الصارخ للقانون الإنساني الدولي وتعلن أنه إذا واصل العراق أعمال القصف الجوي للمدن الايرانية ومراكز السكان المدنيين فلن يكون لدى الشعب الايراني من خيار سوى الرد بطريقة حاسمة.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون **دامافاندي كمالي**
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17886

رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإبلاغكم أن النظام العراقي يواصل الإخلال بحرية الملاحة في الخليج الفارسي بمهاجمته السفن التجارية. وحدث مؤخراً هجومان عراقيان بالقذائف على ناقلات النفط على النحو التالي:

١ - في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦، تعرضت الناقلة الليبرية كاستور لهجوم عراقي بالقذائف، مما أسفر عن مصرع شخص على متن السفينة.

٢ - في ٢٨ شباط/فبراير، هوجمت الناقلة كاريج بقذائف عراقية، مما أدى إلى مصرع شخصين كانا على ظهرها.

ومن دواعي تقديرنا البالغ لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17887

رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٦ [S/17885] بشأن القصف الجوي لمدينة بانه في يوم ٢٨ شباط/فبراير وضواحي ساردشت في يوم ٢ آذار/مارس، أتشرف بأن أفيدكم بتفاصيل هجومين عراقيين حدثا قبل هذين التاريخين.

ففي ٢٠ شباط/فبراير، تعرضت عبدان لهجوم جوي بالأسلحة الكيميائية أسفر عن جرح ٥ مدنيين، وفي ٢٧ شباط/فبراير قصفت القوات الجوية العراقية مشارف بانه، فجرحت ٣ مدنيين.

ومن دواعي تقديرنا البالغ لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17888

رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

تلقيت تعليمات من حكومتي لأسترعي انتباهكم إلى أنه في الوقت الذي كان فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والموفد من قبلكم يجري فيه تحقيقه بشأن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد جمهورية ايران الإسلامية، ارتكب النظام البعثي في العراق جريمة أخرى وقام بقصف مدينة بانه بالأسلحة الكيميائية في الساعة ١٥/٠٠ (بالتوقيت المحلي) وذلك في يوم الاثنين ٣ آذار/مارس ١٩٨٦.

وفي ٢٧ شباط/فبراير ألقى النظام العراقي قنابل كيميائية على مستشفى فاطمة الزهراء في جزيرة عبدان، مما أصاب بعض المرضى

والأطباء والمساعدين الطبيين بجراح. وقام فريق خبراء الأمم المتحدة فيما بعد بالتحقيق في هذا الحادث.

وجدير بالذكر أنه حدث في آذار/مارس ١٩٨٤ أيضاً، خلال زيارة فريق خبراء الأمم المتحدة لايران، أن لجأ النظام العراقي إلى استخدام القنابل الكيميائية ضد مدينة الأحواز.

وإن مواصلة النظام العراقي اللجوء إلى الأسلحة الكيميائية لهو دليل على أن حكام بغداد، لا يحترمون، قط، القواعد والنظم الدولية، وخاصة أحكام بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥ [١١] المتصلة بأن يحظر أثناء الحرب استخدام طرق حرب الغازات الخانقة أو السامة أو الغازات الأخرى والطرق البكتريولوجية.

ولأغراض التسجيل، ترغب حكومتي في الإشارة إلى أنه على الرغم من أنه قد طلب من فريق خبراء الأمم المتحدة تمديد مدة بعثته حتى يجرى تحقيقاً في حادث مدينة بانه، إلا أن الفريق لم يزر الموقع المذكور. وعلى إثر القيام بمشاورات مع أعضاء الفريق، خلص المنسق إلى أنه إذا كان العامل الكيميائي المستخدم ضد بانه هو غاز الخردل، فلن يكون هناك من ضرورة لإجراء تحقيق آخر بالنظر إلى الدليل المتوفر والكافي على استخدام العامل المذكور.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ لو تفضلتم بتعميم محتويات هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كهالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17889

رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بناءً على تعليمات من حكومتي بإبلاغكم بأن اسرائيل تواصل إمعانها في تحدي ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة، إذ صعدت منذ الأسبوع الفائت عمليات القمع والإرهاب في أراضي الجولان العربية السورية المحتلة بهدف طمس هويته العربية السورية وتهجير سكانه العرب السوريين من أراضيهم وممتلكاتهم وتوطين المستوطنين الغرباء وبناء المستعمرات.

ومؤخراً قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية باعتقال ٤٥ مواطناً عربياً سورياً من مواطني الجولان المحتل.

إن هذه الممارسات والسياسات الاسرائيلية القمعية في الجولان العربي السوري تشكل ليس فحسب انتهاكاً صارخاً لأحكام الميثاق ومواثيق حقوق الإنسان بل تشكل كذلك خرقاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي [٢٤] ولاسيما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ [١]

ولقرارات مجلس الأمن ولقرارات الجمعية العامة ولاسيما القرارات ٢٢٦/٣٦ لعام ١٩٨١ و دإط ـ ١/٩ لعام ١٩٨٢ و ١٢٣/٣٧ ألف لعام ١٩٨٢ و ١٨٠/٣٨ لعام ١٩٨٣ و ١٤٦/٣٩ باء لعام ١٩٨٤ و ١٦٨/٤٠ باء لعام ١٩٨٥، وكذلك لقرارات المنظمات الدولية الأخرى. وثبت مرة أخرى أن اسرائيل ليست محبة للسلام وأنها لا تقوم بالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي نص، بين أمور أخرى، على أن قرار اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على أراضي الجولان العربية السورية المحتلة باطل ولاغ وليس له أثر قانوني دولي وطالب اسرائيل بأن تلغي قرارها على الفور.

إن الحملة الشرسة القائمة ضد سكان الجولان العرب السوريين تؤكد مرة أخرى طبيعة اسرائيل العدوانية والعنصرية والفاشية وعزمها على الاستمرار في تحدي المجتمع الدولي بانتهاك الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تحتفظ لنفسها بحق دعوة مجلس الأمن للنظر في هذه الانتهاكات وحملة الاعتقالات التعسفية الأخيرة ولاتخاذ الإجراءات المناسبة وفق أحكام الميثاق، وتلفت نظر المجلس إلى أن الاحتلال مهما كان مؤقتاً عو عدوان بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د ـ ٢٩) وترجو إبلاغ الدول الأعضاء في المجلس خطورة هذا الوضع وتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ضياء الله الفتال
الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17890

رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

بالإشارة إلى رسالتي ممثل ايران [*S/17871* و *S/17872*]، وبناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيطكم علماً، مرة أخرى، بأن النظام الايراني مستمر في استخدام المدن الايرانية القريبة من الحدود مع العراق كمراكز تحشيد لقواته بغرض الانطلاق منها لتنفيذ عدوانه التوسعي المستمر ضد العراق.

لقد حذر العراق مراراً من قيام ايران باستخدام المراكز المدنية الصرف كمراكز لتحشد قواته وجعلها منطلقاً لاعتداءاته على العراق. إن النظام الايراني باستخدامه تلك المدن والقرى كمراكز تحشيد لقواته يجعلها معرضة للقصف العراقي الذي يستهدف القطعات الايرانية المسلحة التي تقف على أهبة الاستعداد للهجوم على العراق مستهدفة استقلاله وسيادته وحرمة أراضيه ضاربة التزامات ايران الصريحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي عرض الحائط.

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17891 *

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوبا

[الأصل: بالاسبانية]
[٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الإعلان الذي أصدرته وزارة العلاقات الخارجية لكوبا يوم ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ بشأن المعونة التي تسعى حكومة ريغان إلى تقديمها إلى قوى الثورة المضادة في نيكاراغوا.

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوسكار أورامّاس ـ أوليفا
الممثل الدائم لكوبا
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1090-S/17891.

المرفق

إعلان صادر عن وزارة العلاقات الخارجية الكوبية في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦

إن حكومة ريغان التي أمعنت في استخدام لغة التهديد والاستفزاز ضد نيكاراغوا، وفي محاصرتها اقتصادياً، وفي تقديم الدعم السياسي والسوقي لقوى الثورة المضادة التي تسبب مضايقات لشعب نيكاراغوا من قواعد خارج نيكاراغوا، مصممة على أن تحصل من كونغرس الولايات المتحدة على ١٠٠ مليون دولار سوف تستخدم معظمها لتزويد قوات الثورة المضادة بأسلحة جديدة وأكثر تقدماً من أجل تشجيعها في محاولاتها العقيمة والدموية لرد الثورة الساندينية إلى الوراء، وهي بذلك لا تتحدى القانون الدولي فحسب وإنما أيضاً الرأي العام في العالم وأمريكا اللاتينية، وظهر ذلك صراحة في المحادثات الأخيرة التي أجرتها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم مع وزير الخارجية شولتز.

ولقد تجلى موقف كوبا حكومة وشعباً من هذه المحاولات في المقترحات التي طرحها خلال المؤتمر الثالث لحزب كوبا الشيوعي أمينه الأول فيدل كاسترو، وقد لقيت هذه تأييداً ليس فقط من الشيوعيين الكوبيين وإنما أيضاً من الشعب بأسره. ومع ذلك تشعر كوبا بأن من واجبها أن تبين رأيها في هذا الوقت الذي تزيد فيه بلدان أمريكا اللاتينية وحكوماتها وكذلك شعوب المناطق المجاورة وحكوماتها من شدة إدانتها لهذا المخطط الخبيث لحكومة ريغان الذي كان أيضاً موضع الرفض من عدد كبير من المشرعين في كونغرس الولايات المتحدة.

ولابد من مواصلة حملة الإدانة هذه. ويجب تعبئة الرأي العام الدولي بصفة عاجلة للعمل فوراً على إنهاء سلوك لابد أن يؤدي إلى تفاقم الحالة في أمريكا الوسطى وقطع الطريق على كل عمليات الحوار الجارية بشأن مشاكل المنطقة، بالإضافة إلى أنه يزيد الموت والدمار في نيكاراغوا.

إن وزارة العلاقات الخارجية لكوبا إذ تعلن مرة أخرى موقف كوبا المعهود لتعبر في هذا عن رغبات شعبنا المخلصة.

الوثيقة S/17892

رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طيّ هذا نص رسالة وجّهها إليكم في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦، السيد ر. ف. بوتا وزير خارجية جنوب افريقيا.

وسأغدو ممتناً إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والمرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورت فون شيرينداغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جنوب افريقيا

أود إفادتكم بتلقي رسالتكم المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ [*S/17658*] التي تستجيبون فيها إلى المقرر المتعلق بالنظام الانتخابي الذي ينبغي استخدامه في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا لأغراض الانتخابات المنصوص عليها في أحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨). ولاحظت أنكم تؤكدون أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن نظام التمثيل التناسبي وإني أُسلَّم بأن جميع الأطراف بما فيها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) قد أعربت عن موافقتها التامة على هذا النظام.

وتشعر حكومة جنوب افريقيا بالقلق إزاء الافتقار الواضح للفهم من جانب الكثير جداً من الحكومات للمسائل التي ينطوي عليها الجنوب الافريقي في الوقت الحاضر. ومن المحقق أنه يجب عليها أن تكون في وضع يمكنها من إجراء تقييم واقعي لمخططات الاتحاد السوفياتي في الجنوب الافريقي. وإني واثق من أن حكومات العالم الديمقراطية ستتخذ رأياً أوسع نطاقاً وأكثر توازناً بشأن ما يجري في الجنوب الافريقي.

وتثير الحالة في أنغولا قلقاً شديداً. فلا تزال قوة غازية كوبية ضخمة، بعد انقضاء عشر سنوات، داخل ذلك البلد لمساندة حكومة لواندا ضد رغبات الشعب. وهي ترابط هناك على خلاف ما يقضي به اتفاق "ألفور"[٢٥] ويجري باستمرار تزويد حكومة لواندا بأسلحة متقدمة جديدة ومتزايدة دوماً من قبل الاتحاد

السوفياتي. وعلى مدار العامين الماضيين زود الاتحاد السوفياتي أنغولا بمعدات عسكرية لا يقل ثمنها عن بليونين من دولارات الولايات المتحدة. وهناك ما يدل على أنه تجرى زيادة عدد القوات الكوبية وأن تورط السوفيات عن طريق المستشارين التكتيكيين وغيرهم من المستشارين يتزايد. وفضلاً عن ذلك، يُتوقع التحضير في الوقت الحاضر لهجوم جديد كبير، على نطاق أوسع من الهجوم الذي وقع في أواخر العام الماضي ضد مقر الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في جامبا وأن يبدأ الهجوم في أيار/مايو - حزيران/يونيه من هذا العام.

إن دورة الأحداث في أنغولا مسألة على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بمستقبل شبه القارة في مجموعها. وهناك بدائل متاحة للزعامة القائمة في لواندا إذا كانت ترغب في السلم حقاً. ولا يمكن اعتبار جنوب افريقيا مسؤولة عن الحرب الأهلية المحتدمة في ذلك البلد. ويجب على المجتمع الدولي، بلا ريب، أن يعلم أن يونيتا مابرحت تقاتل في سبيل الحرية في أنغولا لأكثر من عشرين سنة. كما يجب على المجتمع الدولي أن يعلم أن حكومة جنوب افريقيا امتثلت بحسن نية إلى اتفاق لوساكا المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤، على الرغم من عجز الحكومة الأنغولية عن احتواء غارات سوابو عبر الحدود الناميبية.

وباتباع الخيار العسكري، فإن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا تعمل باطراد على إفقار الأرض وشعبها. فالصراع يجري، أساساً، بين أولئك الذين يرغبون في العيش في سلم وينشدون التقدم وأولئك الذين يريدون فرض إرادتهم وايديولوجيتهم على أغلبية معارضة. وإن ما تحتاجه أنغولا هو التوافق، وليس هذا هدفاً يصعب تحقيقه.

ولا ينبغي أن تكون الاستراتيجية التي يتبعها الاتحاد السوفياتي في أنغولا محلاً للشك بعد الآن. فهو يريد أنغولا خاضعة له حتى يمد نفوذه على طول ساحل افريقيا الغربي وجنوب أنغولا وشمالها. وإذا نجح الاتحاد السوفياتي في تحقيق أهدافه في أنغولا، فلن يسلم أي بلد في الجنوب الافريقي من التعديات السوفياتية. ويبدي زعماء البلدان الواقعة شمال أنغولا مباشرة عميق القلق إزاء هذا التهديد. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لدرء هذا التهديد.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه فيما يتصل بافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا، يعتزم رئيس دولة جنوب افريقيا، في جهد مخلص لتسهيل إقرار السلم والاستقرار في المنطقة، الإدلاء بالبيان التالي أمام جلسة مشتركة لبرلمان جنوب افريقيا من المقرر عقدها في ٤ آذار/مارس ١٩٨٦:

" منذ نحو ثمانية أعوام تماماً، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي قُصد به توفير برنامج محدد لاستقلال افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا. فالذين يعرفون تاريخ هذا الأمر يدركون أنه لا يمكن إلقاء مسؤولية عدم حصول الإقليم حتى الآن على الاستقلال على جنوب افريقيا. فالعقبة الأخيرة الباقية التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية الدولية هي التهديد المستمر الموجه إلى افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا وإلى منطقتنا بسبب وجود الكوبيين في أنغولا. وعلى الرغم مما أُحرز في المناقشات الثنائية من تقدم منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ عندما وافقت أنغولا من حيث المبدأ على انسحاب الكوبيين انسحاباً مقترناً بتنفيذ خطة التسوية، فمازال على الحكومة الأنغولية أن توافق على جدول زمني مرض للانسحاب الكوبي. وقد ظل شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا يترقب فترة طويلة تحقيق الاستقلال. وفي محاولة جادة لتسهيل الوصول إلى حل لهذه المشكلة الصعبة، اقترح يوم ١ آب/أغسطس ١٩٨٦، موعداً لبدء تنفيذ خطة التسوية المستندة إلى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) شريطة إمكان التوصل إلى اتفاق ثابت ومرض قبل هذا الموعد بشأن انسحاب الكوبيين".

وإني على ثقة من أنكم ستجدون من الممكن تأييد هذا البيان علناً بوصفه حلاً سلمياً لمسألة ناميبيا/أنغولا المعقدة.

ويعتزم رئيس دولة جنوب افريقيا أيضاً إعلان إنهاء حالة الطوارىء في وقت مبكر في مناطق جنوب افريقيا التي لا تزال هذه الحالة منفذة فيها. وفي الوقت نفسه فإنه سيصدر نداءً آخر إلى جميع زعماء البلد لكي يحضروا إلى مائدة المؤتمر لمناقشة نظام دستوري جديد لجنوب افريقيا. وإن حكومة جنوب افريقيا على ثقة من أنكم ستؤيدون هذا النداء بوضوح ودون التباس.

فإذا انتهز دعاة العنف فرصة إلغاء حالة الطوارىء وواصلوا ما يقومون به من أعمال غير مشروعة وأعمال عنف، فسوف يتعين على حكومة جنوب افريقيا بوضوح اتخاذ خطوات ملائمة لحماية أرواح مواطنيها وممتلكاتهم حتى لو كان هذا يعني إعلان حالة الطوارىء مرة أخرى في المناطق المتأثرة.

وعلاوة على ذلك، تنوي حكومة جنوب افريقيا إدخال تشريع، يتمشى مع التشريعات في أي مكان آخر في العالم، لمعالجة حالات الاضطراب دون إعلان حالة الطوارىء.

(توقيع) ر. ف. بوتا
وزير خارجية جنوب افريقيا

الوثيـقة S/17893

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتيّ المؤرختين في ٢٨ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس ١٩٨٦، بشأن "حرب المدن" المتواصلة من جانب النظام العراقي [S/17872 و S/17885]، أتشرف بأن أوجه انتباهكم بصفة عاجلة إلى انتهاك عراقي آخر للقانون الإنساني الدولي.

ففي هذا اليوم، ٤ آذار/مارس في الساعة ٠٨/٠٧ صباحاً و ١٠/٤٧ صباحاً (بالتوقيت المحلي) قصفت القوات العراقية الأحياء المدنية في مدينة شاديكان. وطبقاً لآخر الإحصائيات، استشهد ١٢ وجرح ٧٢ من مواطنينا نتيجة لهذا القصف.

وهذا الحادث الأخير هو دليل آخر على أن النظام العراقي يعتزم مرة أخرى تصعيد "حرب المدن" التي يشنها. وتحذر جمهورية ايران الإسلامية من أن هذا العمل الإجرامي من قبل العراق لن يظل دون رد، وأنه إذا استمرت هذه الأعمال الوحشية، يكون لجمهورية ايران الإسلامية الحق الذي لا يرقى إليه الشك في الرد بالمثل.

وسأغدو ممتناً للغاية إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17894

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى المزاعم التي أطلقتها اليوم وكالة الأنباء الايرانية من أن الطائرات الحربية العراقية أغارت في الساعة الثامنة صباحاً بالتوقيت المحلي على مدينة شاديكان على مسافة ٦٠ كيلومتراً من الحدود الايرانية العراقية الجنوبية مما أسفر عن سقوط ٤٥ مدنياً بين قتيل وجريح، أتشرف بأن أبلغكم بأن ناطقاً عسكرياً عراقياً مخولاً قد نفى في بغداد اليوم هذه المزاعم الايرانية، فالحقيقة هي أن الطائرات العراقية قد هاجمت معسكر شاديكان الذي يحوي تجمعات عسكرية ومخازن تموين للقطاعات العسكرية الايرانية وخزانات وقود يستخدمها الجيش الايراني في عملياته العسكرية العدوانية على الأراضي العراقية.

إن الادعاءات الايرانية هي كذب محض ويقصد بها حجب الحقائق عن الرأي العام العالمي وصرف اهتمامه عن الجريمة التي يمارسها بالفعل حكام ايران بالتعدي على الأراضي العراقية وبقصف المناطق السكانية بشكل مستمر بالمدفعية بعيدة المدى.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17895 *

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص بيان صادر في هانوي في ١ آذار/مارس ١٩٨٦ عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية.

وسأكون في غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بوي سوان نات
الممثل الدائم بالنيابة لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ١ آذار/مارس ١٩٨٦ عن المتحدث باسم وزارة خارجية فييت نام

في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦، أصدرت تايلند، باسم رئيس اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بياناً تطالب فيه بأن تستجيب فييت نام للبيان الصادر في ٨ شباط/فبراير من جانب "الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية" [S/17844، المرفق] والذي يقترح إجراء مفاوضات مع فييت نام بشأن المشكلة الكمبوتشية.

وهذا، في الواقع، هو نفس الاقتراح الذي قدمته تايلند في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٥. وقد سبق لبلدان الهند الصينية أن رفضت هذا الاقتراح لأنه يشوه الحالة في كمبوتشيا ويتشبث بعناد بزمرة بول بوت التي تقوم بأعمال الإبادة الجماعية وبحلفائها بغية إعادتهم إلى كمبوتشيا. ويدل تكرار تايلند مرة أخرى لاقتراحها المذكور أعلاه باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على أنها لا تزال تتمسك بموقفها الخاطىء وتحاول بكل الوسائل التهرب من مقترحات بلدان الهند الصينية المعتدلة والمعقولة.

وتعترف جمهورية فييت نام الاشتراكية بجمهورية كمبوتشيا الشعبية بوصفها الممثل الرسمي والشرعي الوحيد للشعب الكمبوتشي وتؤيد تماماً موقفها إزاء تحقيق المصالحة الوطنية على أساس القضاء على زمرة بول بوت التي تقوم بأعمال الإبادة الجماعية.

وتؤكد جمهورية فييت نام الاشتراكية من جديد موقف بلدان الهند الصينية الثلاثة، الوارد في بيانات المؤتمر العاشر والحادي عشر والثاني عشر لوزراء خارجية بلدان الهند الصينية، وتعتبره الأساس الصحيح لإيجاد حل لمسألة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ولمسألة كمبوتشيا. وفي الوقت نفسه، فإنها ترحب بالجهود التي تبذلها بلدان أخرى من أجل تعزيز عملية الحوار الذي يهدف إلى إيجاد حل لهاتين المسألتين.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/186-S/17895.

الوثيقة S/17896

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ آذار/مارس ١٩٨٦]

إلحاقاً بالرسالة المؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ والموجهة من ممثل جمهورية ايران الإسلامية [S/17850] بشأن إسقاط المقاتلات النفاثة العراقية لطائرة مدنية ايرانية في ذلك التاريخ، وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ الموجهة من ممثل العراق [S/17861]، أتشرف بتوجيه اهتمامكم إلى المعلومات التالية.

في الساعة ١٢/٢٥ (بالتوقيت المحلي) من بعد ظهر يوم ٢٠ شباط/فبراير أُسقطت طائرة مدنية من طراز إف ـ ٢٧ تابعة لخطوط

ازمان الجوية عند قرية فيزي على بعد ١٨ ميلاً جنوب شرق الأحواز، بينما كانت متجة من طهران إلى الأحواز.

وفي نفس اليوم والساعة تقريباً، أعلن متحدث عسكري عراقي أن السلاح الجوي العراقي قد أسقط لتوه طائرة عسكرية من طراز سي ـ ١٣٠ قرب مدينة الأحواز. وكرر المتحدث العراقي باسم الوفد العراقي لدى مجلس الأمن في مؤتمر صحفي عقد في مقر الأمم المتحدة يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ أن السلاح الجوي العراقي قد أسقط طائرة عسكرية ايرانية من طراز سي ـ ١٣٠.

إن الرسالة المؤرخة في ٢١ شباط/فبراير والموجهة من ممثل العراق تبين بوضوح أن الادعاء بإسقاط طائرة من طراز سي ـ ١٣٠ لم يكن سوى تلفيق يراد به تحويل أنظار الرأي العام الدولي عن هذا الانتهاك الجسيم لاتفاقية شيكاغو[١٣] بإسقاطهم طائرة مدنية يسهل التعرف عليها.

ومرفق طي هذه الرسالة قائمة بأسماء ٣٩ مدنياً كانوا على متن طائرة الصداقة إف ـ ٢٧ وراحوا شهداء هذه الجريمة العراقية.

وأكون في غاية التقدير لو عممت هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

قائمة بأسماء الشهداء

الاسم	الوظيفة
حجة الإسلام فضل الله محلاتي	ممثل طهران في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) وممثل الإمام الخميني في سلاح الحرس الثوري
أبو القاسم رزاقي	ممثل فكابون في مجلس الشورى الإسلامي
مهدي يعقوبي	ممثل تربية الحيدرية في مجلس الشورى الإسلامي
أبو القاسم موسوى دمغاني	ممثل رام هرمز في مجلس الشورى الإسلامي
غلام رضا سلطاني	ممثل الكرج في مجلس الشورى الإسلامي
نور الدين رحيمي	ممثل مالوى في مجلس الشورى الإسلامي
حسن شاه شيراغي	ممثل دمغان في مجلس الشورى الإسلامي
محمد قلاطعي	ممثل بوجنورد في مجلس الشورى الإسلامي
علي معرفي زاده	ممثل شاديكان في مجلس الشورى الإسلامي
محمد علي روحاني فرض	موظف بوزارة الخارجية
سيد أسد الله اسانيا	» »
أبو القاسم إرشاديفار	» »
سيد رشيد موسوى	» »
محمد مصطفاوي ـ كرياني	المسؤول عن المحكمة المدنية لمؤسسة الشهداء
سيد حسن طباطبائي نسب	عضو هيئة التعليم الإسلامي
فارغا محابي	» »
أحمد محمودي	» »
عناية الله أحمدي	عضو هيئة التعليم الإسلامي
سيد حسين معنوي	» »
أحمد رغامي	» »
محمد جواد صديقيان	القاضي بوزارة العدل وعضو هيئة التعليم الإسلامي
سيد حسن خزلري	» »
جعفر نيري	» »
فرج الله ناصري	» »
محمد خود اباراست	» »
مهدي عاشوري	» »
ميرزا علي رافعي	» »
أحمد خان أحمدله	مسافر عادي
محمد شابيري	» »
محمد مقدسيان	» »

الاسم	الوظيفة
صادق مطهري	مسافر عادي
أحمد أنصاري	« «
عرب علي إسلامي	« «
سلطان مراد كوزازي	« «
محمد حسين عنايتي	« «
محمد حسين غلابثي	« «

الاسم	الوظيفة
سيد أحمد قاسميان	مسافر عادي « «
سيد أبو القاسم هاشميان	« «
عبد الله فيضي - بارشيني	« «

الوثيقة S/17897

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٥ آذار/مارس ١٩٨٦]

بالإشارة إلى برقيتكم المؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ التي نقلتم بموجبها إلى وزير خارجية الجمهورية العراقية قرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي اتخذ بالإجماع في ذلك اليوم يشرفني، بناءً على تعليمات من حكومتي، أن أبلغكم بأن حكومة بلادي قد درست بعناية القرار المذكور وأن موقفها منه يتحدد كما يلي:

١ - إن القرار يتضمن عناصر جوهرية تمثل مبادىء أساسية للتسوية السلمية للمنازعات المسلحة التي يقرها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعامل بين الدول. وقد وردت هذه العناصر في الفقرات ٣ و٤ و٥ و٦.

٢ - إذا تعهدت الحكومة الايرانية بقبول القرار تعهداً رسمياً وسعت دون قيد أو شرط إلى تطبيقه بحسن نية فإن العراق سيكون مستعداً للتعاون مع مجلس الأمن ومعكم لتطبيقه بحسن نيه أيضاً على أساس الفهم الواضح للنقاط الآتية:

(أ) إن القرار يمثل أسلوباً شاملاً وكلياً لا يتجزأ لتسوية النزاع. ومن ثم يجب أن يكون الإطار العملي للتطبيق كلياً وشمولياً تترابط فيه عناصر التسوية في كافة مراحلها ببرنامج زمني محدد ويكون تنفيذ كل مرحلة ضماناً لتنفيذ المرحلة التي تليها.

(ب) إن نقطة الانطلاق في تطبيق القرار هي الفقرة ٣ التي نصت على الوقت الفوري لإطلاق النار ولجميع العمليات الحربية في البر والبحر والجو وسحب جميع القوات بلا إبطاء إلى الحدود المعترف بها دولياً. وعلى ذلك يلزم أن تكون المدة بين وقف إطلاق النار وإتمام الانسحاب محددة تحديداً واضحاً وأن لا تتعدي أي حال من الأحوال بضعة أسابيع.

(ج) إخضاع جميع جوانب النزاع للوساطة أو لأي وسيلة أخرى من وسائل حل المنازعات بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد يؤكد العراق مجدداً على ثقته بالأمين العام وبجهود الوساطة التي اضطلع بها سابقاً في سبيل تحقيق السلام.

(د) إتمام التبادل الشامل لأسرى الحرب بعد وقف العمليات الحربية بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في غضون فترة قصيرة لابد من تحديدها بشكل لا يقبل اللبس والمماطلة.

٣ - إن العراق لا يستطيع أن يلزم نفسه بالقرار أو بأي من العناصر التي تضمنها بدون تنفيذ النقاط الواردة أعلاه والتي نعتقد بأنها تنسجم مع أهدافه في تحقيق تسوية شاملة ودائمة للنزاع.

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17898 *

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ آذار/مارس ١٩٨٦]

لعدة أعوام حتى الآن، عملت العصابات الإرهابية بحرية في لبنان وقامت بأعمال القتل في انطلاق لا يعرف التمييز. ولكن البعض من هؤلاء القتلة أصبحوا في الشهور الأخيرة أكثر انتقائية فيما يتصل بضحاياهم. إذ قاموا بهجوم يتسم بوحشية خاصة ضد الطائفة اليهودية القديمة العهد في لبنان، وخطفوا تسعة من أعضائها. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ تعرض أربعة من هؤلاء التسعة للتعذيب والقتل بوحشية.

واليهود القتلى هم:

١ - السيد حاييم كوهين - حلاله، ٣٩ سنة، تاجر من بيروت، قتل في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

٢ - الدكتور ايزاك طروب، ٧٠ سنة، أستاذ الرياضيات في الجامعة الأمريكية في بيروت، وقد قتل في ١ شباط/فبراير ١٩٨٦.

٣ - الدكتور ابراهام بينيستي، ٣٤ سنة، طبيب من بيروت، قتل في ١٧ شباط/فبراير. (وجدت جثة السيد بينيستي في بالوعة بأحد شوارع بيروت؛ وظهرت على جسده، المضروب والمقطع على نحو خطير، علامات التعذيب الوحشي).

٤ - الدكتور ايلي هالاك، ٥٢ سنه، طبيب، كان نائباً لرئيس المجلس الأعلى للطائفة اليهودية في لبنان، وقتل في ١٩ شباط/فبراير.

أما اليهود الخمسة الذين لا يزالون محتجزين بواسطة الإرهابيين فهم:

١ - السيد ايزاك سامسون، ٦٥ سنة، رئيس الطائفة اليهودية في لبنان وقد اختطف في ١ آذار/مارس ١٩٨٥.

٢ - السيد جوزيف بينيستي، ٥٦ سنة، والد أحد الضحايا، الدكتور ابراهام بينيستي، وقد اختطف في اليوم نفسه.

٣ - السيد جودا بينيستي، ١٥ سنة، ابن الدكتور ابراهام بينيستي، وقد اختطف في اليوم نفسه.

٤ - السيد سالم جانوس، ٤٥ سنة، الأمين التنفيذي السابق للطائفة اليهودية اللبنانية، وقد اختطف في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥ - السيد ايلي سرور، ٥٠ سنة، تاجر من بيروت، اختطف في اليوم نفسه.

ولم يكن هؤلاء الرجال مقاتلين. كما لم يكونوا أعضاء في أي من الميليشيات العديدة المتقاتلة في لبنان. ولم يكونوا مشتركين في أي نشاط سياسي أياً كان. بل كانوا مواطنين مهذبين ملتزمين بالقوانين: وهم معلمون وتجار وأطباء. وقد اختطفوا وقتلوا، في الإطار التقليدي لمناهضة السامية، وكل جريمتهم أنهم ولدوا يهوداً.

ولم تتخذ حكومة لبنان بعد أية تدابير لحماية مواطنيها. ولا يدعو هذا إلى الدهشة حيث إنه لا توجد حكومة فعّالة في لبنان. ولا تسيطر سورية فقط على زعامة لبنان وإنما تسيطر أيضاً على الكثير من عصابات الإرهابيين الذين يتجولون بحرية في البلد. وتتحمل سورية، بالتالي، المسؤولية عن هذه الاعتداءات المناهضة للسامية.

وعلى نحو لا يصدق، لم تجد حكومة لبنان أن من اللياقة إصدار حتى بيان واحد بشأن هذه الافعال الغادرة. وفيما يبدو، فإن الرئيس الجميّل وكرامي رئيس الوزراء، والوزير برّي وغيرهم من الزعماء اللبنانيين الذين أعربوا مراراً عن اهتمامهم بسلامة المواطنين اللبنانيين، لا يعتبرون المواطنين اليهود في لبنان جديرين بأبسط الاهتمامات الإنسانية.

وتشجب حكومة اسرائيل على نحو مطلق هذه الأعمال الوحشية. وهي تناشد المجتمع الدولي، إزاء عدم وجود أي استجابة لبنانية رسمية بشأن هذه المسألة، أن ينضم إليها في اعتبار حكومة لبنان مسؤولة عن وقاية وحماية جميع مواطنيها، بصرف النظر عن دينهم أو أصلهم الاثني.

وإن اتخاذ تدابير عاجلة أمر مطلوب لمنع قتل باقي الرهائن ولوقف أعمال خطف اليهود العزل في المستقبل. وتحتفظ حكومة اسرائيل بحقها في البحث عن مرتكبي هذه الجرائم بغية تقديمهم إلى المحاكمة.

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/188-S/17898.

الوثيقة S/17900

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٦ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أذكّر بالمعاملة الوحشية التي يلقاها أسرى الحرب العراقيون في ايران والتي اثبتتها عمليات التقصي التي قامت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية وتقرير البعثة التي ارسلتموها للنظر في أوضاع الأسرى في ايران والعراق [*S/16842* المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، المرفق و *S/16962* المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥، المرفق]. وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي للمعاملة المذكورة، غير أن سلطات النظام الايراني بخلال ما تدعي لا تزال متنكرة لأبسط المفاهيم والقيم الإنسانية والأخلاقية في تعاملها مع أسرى الحرب العراقيين.

فقد أذاع راديو طهران باللغة الفارسية ظهر يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ بأن ما يعرف باسم مقر حراس الثورة الإسلامية قد أعلن في بيان له أن ثلاث مجاميع من الأسرى العراقيين الذين أسروا في علميات والفجر الثامنة سيصلون ظهراً بعد أن يطوفوا عدة مدن خلال هذا اليوم ويوم غد. ودعا المقر في بيانه الشعب للتواجد لاستقبال الاسرى وهم يرددون شعارات ثورية.

ومما يذكر أن راديو طهران أذاع أيضاً في الوقت المشار إليه أنباء عن عمليات طوف للأسرى العراقيين في مدينتي برود جرد وأراك.

إن هذه الممارسة بحق الأسرى العراقيين، والتي استهدفت استعراض الأسرى لأغراض سياسية ودعائية تتنافى تماماً مع الالتزامات المقررة في اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ [٢٦] التي أوجبت معاملة أسرى الحرب بصورة إنسانية تصان بموجبها شخصياتهم وكرامتهم في جميع الأوقات.

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17901 *

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

ترفض حكومة اسرائيل الادعاءات التي لا أساس لها والواردة في الرسالة المؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ والموجهة إليكم من ممثل لبنان [*S/17839*].

إن اسرائيل لا تملك خياراً إزاء عدم وجود سلطة مركزية فعالة في لبنان سوى أن تتخذ الخطوات اللازمة التي تضمن الأمن لمواطنيها. ففي آذار/مارس ١٩٨٥ تعرضت بلدة المطلة الاسرائيلية الواقعة على الحدود ومشارفها لموجة من السيارات المتفجرة الإرهابية. والمطلة واقعة على الحدود مباشرة. والسور الذي يحيط بمنازلها هو خط الحدود الدولية. وعليه، عندما تصل سيارة متفجرة إلى المطلة ـ كما أوشك أن يحدث مرات خلال الشهر المذكور، يكون الوقت قد تأخر كثيراً. ولمنع تكرار هذه الهجمات أقامت سلطات الأمن الاسرائيلية سياجاً أمنياً صغيراً يمتد بضع مئات من الأمتار بعد الحدود. والغرض الرئيسي من هذا السياج هو توفير الأمن؛ وهو لا يغير من وضع الحدود الدولية بأية حال.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/203-S/17901.

إن سياسة حكومة اسرائيل بشأن الحدود مع لبنان قد أشير إليها مرات كثيرة منها بياني الذي أدليت به في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ أمام مجلس الأمن [الجلسة ٢٦٢٣] وأحدث من ذلك عهداً ما قاله اسحاق رابين وزير الدفاع في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦: "إن اسرائيل لا تهمها بوصة واحدة من أرض لبنان، ولا قطرة من المياه اللبنانية. ومع ذلك فإن مشاكل الأمن في الحدود الشمالية تستلزم أحياناً تنفيذ بعض التدابير الأمنية. وعودة الأحوال إلى مجراها الطبيعي في المنطقة تضع حداً فعالاً لهذه المشكلة بين اسرائيل ولبنان".

واتشرف بأن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17902 *

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

ترفض حكومة اسرائيل رفضاً مطلقاً تحريف الحقائق الواردة في الرسالتين المؤرختين ٢٨ و ٢١ شباط/فبراير، والموجهتين إليكم من ممثل لبنان [*S/17840* و *S/17860*].

في ١٧ شباط/فبراير، اختُطِفَ جنديان اسرائيليان عندما كانت قافلة تمر عبر منطقة أمن مقامة في الجنوب اللبناني. وفي ٢٢ شباط/فبراير، بعد انقضاء ستة أيام على البحث في الجنوب اللبناني عن هذين الجنديين، عادت وحدات قوات الدفاع الاسرائيلية المشتركة في البحث إلى قواعدها. وكانت عملية البحث التي قامت بها قوات الدفاع الاسرائيلية على النحو المشار إليه بالتحديد ولا أكثر من ذلك. فليس لدى اسرائيل مصالح إقليمية في لبنان. ويتمثل اهتمام حكومتي الوحيد في ألا تكون لبنان منطلقاً لهجمات إرهابية ضد مدن وقرى الشمال الاسرائيلي.

وبالنظر إلى عدم وجود سلطة مركزية فعّالة في لبنان وما يوجد بها من حالة متواصلة من الفوضى والتشوش، فإن السبيل الوحيد المتاح لاسرائيل لكي تكفل سلامة مواطنيها هو التعاون مع اللبنانيين المحليين، اولئك الموجودين في الجنوب اللبناني والمتلزمين بالمثل بمنع استئناف الإرهاب عن طريق المحافظة على منطقة أمن تجاور حدود اسرائيل. ومابرحت هذه المنطقة، إجمالاً، تمثل حاجزاً على درجة كبيرة من الفعالية ضد محاولات المتعصبين من حزب الله وغيرهم من الإرهابيين للتسلل إلى اسرائيل.

وفي البحث عن الجنديين الاسرائيليين المختطفين، عملت قوات الدفاع الاسرائيلية طبقاً لسياستها القديمة العهد والمتمثلة في بذل كل ما في وسعها لحماية أرواح ورفاه رجالها. وفي العديد من القرى اللبنانية، اكتشفت سلطات قوات الدفاع الاسرائيلية كميات كبيرة من الإمدادات العسكرية، بما في ذلك صواريخ كاتيوشا وأجهزة متفجرات وأسلحة خفيفة، كان من المقرر استخدامها لتوجيه ضربات إرهابية ضد اسرائيل. ووجد بعض هذه الأسلحة في حيازة حزب الله وهو الجماعة الشيعية المتعصبة التي يعتقد أنها مسؤولة عن اختطاف الجنديين.

ولا يدعي حزب الله أبداً أنه يقصر هجماته على أهداف عسكرية اسرائيلية في لبنان. وإنما يعلن صراحة اعتزامه مهاجمة أهداف مدنية في اسرائيل، بغية تدمير اسرائيل تماماً في الواقع و "للزحف إلى القدس". كما أنه لا يُقصر هجماته على اسرائيل وحدها. إذ تشمل ضحاياه مواطنين من فرنسا واسبانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبذلك تجد دول العالم الرئيسية نفسها تحت رحمة عصابة صغيرة من المتعصبين يلهمها ويساندها نظام خوميني وتعمل بحصانة واضحة بفضل وجود مناطق في لبنان يسيطر عليها السوريون. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يهتم بمنع المزيد من انتشار انعدام الشرعية الدولية من هذا المصدر.

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/204-S/17902.

الوثيقة S/17903

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق،

[الأصل: بالعربية]
[٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أبلغكم بأن القوات الايرانية المعتدية قامت ابتداءً من يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦، أي اليوم التالي لصدور قرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦)، بشن هجوم واسع النطاق على القطاع الشمالي من الجبهة، أسماه عمليات والفجر التاسعة وقد صدر عن ما يعرف باسم مقر خاتم الأنبياء (مركز العمليات المشتركة للجيش وحراس الثورة الإسلامية) عدد من البيانات التي أذيعت من راديو طهران باللغة الفارسية ندرج في أدناه بعض ما ورد فيها:

١ - في البيان رقم ١ الصادر في الساعة ١٣/٣٠ بالتوقيت المحلي بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير أعلن عن "احتلال مرتفعات السليمانية المهمة ومنها مرتفعات الراقم ١٠٠٠ وتحرير ٢٥ قرية عراقية".

٢ - في البيان رقم ٢ الصادر في الساعة ١٩/٣٠ من اليوم نفسه أعلن عن "تقدم واسع داخل الأراضي العراقية في منطقة السليمانية وتحرير المرتفعات الاستراتيجية في المنطقة والسيطرة عليها سيطرة تامة ... كما تمكن أبطال الإسلام من عبور نهر الزاب الصغير وكوه سو وسلسلة جبال زيركوه بطول ٢٥ كيلومتراً داخل الأراضي العراقية والتي ترتفع حوالي ١٠٠ ٢ متر. وكذلك تمكنوا من احتلال سلسلة مرتفعات حلوان المسماة هزارقلة والتي ترتفع حوالي ٤٠٠ ١ متر إلى ٥٠٠ ١ متر وكذلك تم في هذه العمليات المظفرة السيطرة على منطقة حومان العراقية وتحرير ٣٧ قرية كردية وسقط بأيدي قواتنا مخفر زبرلين الحدودي في منطقة زيرة كوة وفي الوقت الحاضر تستقر قوات الإسلام في مواضعها المرسومة التي احتلتها بعون العناية الآلهية وعلى بعد ٢٥ كيلومتراً من مدينة السليمانية".

٣ - في البيان رقم ٣ الصادر في الساعة ١٣/٣٠ من يوم ٢٦ شباط/فبراير أعلن عن "نجاح أبطال الإسلام في المرحلة الثانية من العمليات الناجحة في تحرير سلسلة مرتفعات غنم واسبي دره التي تشتمل على مرتفعات ١٣٥٠ و١٥٦٧ و١٥٠٠ و١٥٩٨ و١٥٦٠ و١٤٦٠ و١٣٢٠ و١٢٠٠ و١٤٨٠ و١٣٨٠ و١٤٣٧ و١٣٤٠ و١١٧٠ و١٠٨٠ و١٢٢٠.

وبعد أن عبر جيش الإسلام نهر بناويلة في منطقة كلي نجح في السيطرة على مرتفعي كاناتر وشاه كوان المهمين ومرتفعات ١٨٦٢ و١٦٦٠ و١٥٦٠ و١٥٨٠ و١٦٠٠ و١٤٩٧ و١٤٦٠ و١٦٢٥ في كجان و١٦٤٠ و١٢٠٥ و١٣٠١ و١٣١٩ و١١٥٠ في زيلان. وتم في هذه المرحلة من العمليات تحرير خمس قرى أخرى من العراق في منطقة كلي. وبعد تحرير هذه المناطق على يد سواعد جنود الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف أصبح المجال مفتوحاً أمام الأكراد المسلمين العراقيين والبيشمركة من حزب الله في العراق للعمل بحرية في هذه المناطق ضد النظام الصهيوني الحاكم في العراق، وهكذا تم تحرير أكثر من ٢٠٠ كيلومتر مربع من المنطقة الشمالية الشرقية للسليمانية على يد سواعد قوات الإسلام ووصل عدد القرى العراقية المحررة إلى ٤٢ قرية.

٤ - في البيان رقم ٥ الصادر في الساعة ١٣/٣٠ من يوم ٢٧ شباط/فبراير أعلن أن أبطال الإسلام واستمراراً للمرحلة الثانية من العمليات تمكنوا من تحرير مرتفعات ١٢٢٠ المهمة والاستراتيجية في مضيق سور وسلسلة مرتفعات ني برا التي تشتمل على مرتفعات ١٤٤٣ و١٤٠٠ و١٤١٠ و١٤٧٩ و١٣٠٠ و١٤٣١ و١٤٤٤ وكذلك مرتفعات ١٣٠٠ و١٤٠٠ في المنطقة الاستراتيجية جم سنك ور ومرتفعاتها الحساسة وهي ١١٧١ و١٢١٠ و١٢٤٥ و١٢٠٠ كما استطاع أبطال الإسلام حتى الآن تحرير ١٥ من القرى الحساسة الأخرى في المنطقة وبعد تحرير المرتفعات والمناطق الاستراتيجية في الشمال وشمال شرق محافظة السليمانية تم حتى الآن تحرير ٢٥٠ كيلومتراً مربعاً من الأراضي العراقية خلال عمليات والفجر التاسعة.

٥ - في البيان رقم ٦ الصادر في الساعة ١٩/٣٠ من اليوم نفسه أُعلن أن جند الإسلام وبالاستعانة بالعناية الإلهية وفي استمرار المرحلة الثالثة من عمليات والفجر التاسعة تمكنوا من تحرير أكثر من ٥٠ كيلومتراً مربعاً أخرى من الأراضي الشمالية الشرقية من محافظة السليمانية العراقية وبهذا أصبحت مساحة الأراضي المحررة منذ بدء عمليات والفجر التاسعة وحتى الآن ٣٠٠ كيلومتر مربع وتمكنوا من تحرير سلسلة مرتفعات ماموطران التي تشمل مرتفعات ١٤٦١ و١٤١٠ و١٣٩٤ و١٣٦٠ و١٣٥٨ و١٢٩٥ و١٢٠٠ وكذلك تحرير أربعة مخافر للعدو في المرتفعات الاستراتيجية المسماة هزارقلة والسيطرة عليها سيطرة تامة وبهذا أصبحت طرق المواصلات ما بين جوارته والسليمانية خاضعة لمدى مدفعية قواتنا.

٦ ـ في البيان رقم ٧ الصادر في الساعة ١٣/٣٠ من يوم ١ آذار/مارس أعلن أن جند الإسلام يواصلون عمليات والفجر التاسعة وإضافة لتمركزهم في سلسلة المرتفعات الحساسة والاستراتيجية قمة تكه هول، وهزارقلة وكوه غنم، وخاكي دره، وخاناصر وشاه كوان، وسران، وزلان، وتنكة سور وموبرا، وكوره دل وما موقلان والمرتفعات الكائنة في منطقة السليمانية وبهذا استقر جند الإسلام على بعد ٢٠ كيلومتراً من مدينة السليمانية وتمكنوا حتى الآن من تحرير أكثر من ٣٠٠ كيلومتر مربع في تلك المنطقة.

إن التصريحات الواردة في هذه البيانات تشكل إقراراً صريحاً باحتلال القوات الايرانية الغازية لأراضي عراقية وإن وصف هذه الاحتلال بصفة (تحرير) المزعومة يفضح النوايا العدوانية والتوسعية للنظام الايراني التي طالما أكدها العراق ووجه لها أنظار المجتمع الدولي.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17904

رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٦، الموجهة إليكم من ممثل جمهورية ايران الإسلامية [*S/17893*] والتي زعم فيها بأن القوات العراقية قامت بقصف الأحياء المدنية في مدينة شاديكان، ذلك الزعم الذي كذّبه ناطق عسكري عراقي مخوّل موضحاً بأن القصف العراقي انصبّ على معسكر المدينة الايرانية المذكورة الذي يحوي تجمعات عسكرية ومخازن تموين للقطعات العسكرية الايرانية وخزانات للوقود يستخدمها الجيش الايراني في عملياته العسكرية العدوانية على الأراضي العراقية حسب ما أبلغتكم به في رسالتي المؤرخة في ٤ آذار/مارس [*S/17894*].

وأود أن أسترعي انتباهكم وانتباه المجتمع الدولي إلى نقطة على درجة بالغة الأهمية ألا وهي الاتهام الوارد في الرسالة الايرانية المشار إليها آنفاً بأن "العراق يعتزم مرة أخرى تصعيد حرب المدن التي يشنّها"، وتحذّر من أن عمل العراق المزعوم "لن يظلّ دون رد"، وتنسب لايران "الحق الذي لا يرقى إليه الشك في الرد بالمثل".

وقد أذاع رادايو طهران باللغة الفارسية في الساعة ١/٣٠ ظهراً بالتوقيت المحلي من يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ تصريحاً للمتحدث باسم لجنة الإعلام الحربي قال فيه بأن "هجمات النظام العراقي على المناطق السكنية في المدن الايرانية لن تمر دون عقاب ومن خلال الرد بالمثل سنعمل على حرمان الصداميين من الأمن والأمان".

إن هذا النمط من سلوك النظام الايراني ليس بجديد وينبغي أن يواجه بمنتهى الحزم، ففي هذا الصدد أود أن انطلق من تذكيركم بالأسلوب الذي تصرّف بموجبه النظام الايراني في العام الماضي في تفجير ضرب المدن كغطاء لهجومه العدواني واسع النطاق في منطقة هور الحويزة، أنكم تذكرون بلا شك كيف زعم رئيس النظام المذكور في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ قيام العراق بقصف المدن الايرانية وكيف سيهدد بقصف مدينة البصرة وبقية المدن العراقية حسب ما أبلغتم به برسالتنا في ذلك التاريخ [*S/16948*]. وتذكرون أيضاً بأن النظام الايراني زعم قيام العراق بقصف أهداف سكانية في مدينة الأحواز يوم ٤ آذار/مارس، وقام فور ذلك بالتهديد بقصف مدينة البصرة خلال ١٢ ساعة وطلب إلى سكانها إخلاءها ونفّذ تهديده يوم ٥ آذار/مارس دون اللجوء إلى تنفيذ التدابير المتفق عليها للتفتيش في اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [انظر *S/16609* و *S/16610*] الذي كان ساري المفعول حينئذ، مما

نجم عنه وقوع عدد كبير من الضحايا بين السكان المدنيين فضلاً عن الخسائر في الممتلكات المدنية. والجدير بالانتباه اليوم أن نستذكر بأن النظام الايراني برّر في تلك المناسبة ما قام به أساس "الرد بالمثل"، في حين أن الهدف الذي قصفته الطائرات العراقية كان معملاً للصلب في ضواحي مدينة الأحواز لا يشمله اتفاق حزيران/يونيه الساري المفعول في ذلك الوقت حسب ما أوضحته رسالة وزير خارجية بلادي لكم في رسالته المؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17005]. كما أنه بعد قصفه المركز لمدينة البصرة بالمدفعية الثقيلة وطلب العراق تنفيذ زيارة بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتفتيش للتحقق من الخرق الايراني لاتفاق حزيران/يونيه، رفضت السلطات الايرانية منح السير الآمن للبعثة. وذلك ما تطرقت له رسالة وزير خارجية بلادي المؤرخة في ٦ آذار/مارس [S/17016]. ولاشك أنه لا يخفى عليكم بأن ذلك التصرف من النظام الايراني قد سبق بأيام معدودة العدوان الايراني واسع النطاق في منطقة هور الحويزة الذي استهدف احتلال منطقة البصرة حيث وقع العدوان المذكور في ١٢ آذار/مارس.

إن المزاعم الايرانية الجديدة والتهديدات التي انطوت عليها، والتي سبق أن نوهت بأنها لا تكوّن نمطاً جديداً لسلوك النظام الايراني، توفر مؤشرات قوية على أن النظام المذكور يتهيأ لتفجير ضرب المدن من أجل خلط الأوراق بعد الهزائم والخسائر الكبيرة التي مني بها بعد محاولته الاعتداء على الأراضي العراقية واحتلال ميناء الفاو العراقي، ولصرف الأنظار عن هذا العدوان وتجنب ضغط المجتمع الدولي الهادف إلى وقف العدوان وتحقيق السلام الشامل. وفي ظل هذه الظروف يستوجب الأمر منكم ومن الأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن بوجه خاص إدراك الحقائق والتصرف بمنتهى الحزم والدقة لوضع حد لأساليب النظام الايراني الملتوية الموغلة في العدوان والتنكر لكافة الالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي للحيلولة دون وقوع المزيد من الويلات التي شهدتها السنوات الست الماضية من جراء استمرار النظام الايراني في سياسة الحرب والعدوان والتوسع.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17905 *

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ آذار/مارس ١٩٨٦]

يهدي الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويتشرف بإبلاغه بأن القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم ٩ آذار/مارس ١٩٨٦ واسترعى مدير الإدارة السياسية الأولى انتباهه إلى ما يلي:

"ادّعت حكومة باكستان مرة أخرى، مواصلة منها لاتهاماتها الجوفاء التي لا أساس لها والموجهة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن قوات الحدود التابعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية قد قامت، على حد زعمها، بإطلاق ١٥ قذيفة على شامان بالقسم الإداري خيبر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦.

"وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، وقد أجرت تحقيقات شاملة، تعتبر الاتهامات الباكستانية، خلواً من الحقيقة، وترفضها رفضاً باتاً. وفضلاً عن ذلك فقد ذُكر أن السلطات الباكستانية ينبغي أن تضع حداً لهذه التلميحات التي لن تؤدي إلا إلى مزيد من تدهور الحالة في مناطق الحدود".

ويتشرف الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة كذلك برجاء تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/205-S/17905.

الوثيقة S/17906 *

رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك

[الأصل: بالاسبانية]
[١١ آذار/مارس ١٩٨٦]

نتشرف بأن نرفق لكم طيّه نسخة من البيان الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ بمدينة بونتا دل إسته (أوروغواي) عن وزارة العلاقات الخارجية لبلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم، ونرجو منكم التفضل بتعميم نص هذه المذكرة ومرفقها، بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيكتور إ. بوغي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للأرجنتين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوليو س. لوبيناتشي
الممثل الدائم لأوروغواي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خورخي أ. ماسييل
الممثل الدائم للبرازيل
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ديفيد سامودیو
الممثل الدائم لبنما
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارلوس ألزامورا
الممثل الدائم لبيرو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أندريس أغيلار
الممثل الدائم لفنزويلا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارلوس البان الغويسن
الممثل الدائم لكولومبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماريو مويا - بالنسيا
الممثل الدائم للمكسيك
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ في بونتا دل إسته عن وزراء العلاقات الخارجية لبلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم

اجتمع وزراء العلاقات الخارجية لبنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك وهي البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا ووزراء العلاقات الخارجية للأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وهي البلدان الأعضاء في فريق الدعم يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ في بونتا دل إسته بأوروغواي، للنظر في تطور الحالة في أمريكا الوسطى ومتابعة مقترحاتهم ومواصلة العمل المنصوص عليه في "رسالة كاراباييدا للسلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى" [S/17736، المرفق].

ولاحظ الوزراء بارتياح أن المجتمع الدولي قد أيّد صراحة رسالة كاراباييدا، وبصفة خاصة، أن حكومات أمريكا الوسطى قد انضمت إلى هذه الرسالة في إعلان غواتيمالا [٤]. وبهذا تكون عملية كونتادورا للتهدئة الإقليمية قد حصلت على دفعة جديدة، وأثبتت أنها الطريق الوحيد الملائم للتوصل إلى حل عادل للأزمة، قائم على التفاوض.

وشدّد الوزراء على أهمية تطبيع العلاقات بين حكومتي كوستاريكا ونيكاراغوا وأبرزوا النتائج المثمرة للاجتماع الذي عقده نائبا وزيري العلاقات الخارجية في كلا البلدين، بالاشتراك مع نظرائهم من بلدان مجموعة كونتادورا، في ٢٤ شباط/فبراير بمدينة ماناغوا. وأعربوا في هذا الصدد عن تأييدهم لهذا النوع من الإجراءات التي تؤدي إلى إشاعة جو من الثقة في المنطقة والتي تعبّر عن صدق الرغبة في التوصل إلى تهدئة سريعة في المنطقة.

واتفق في هذا اللقاء على ضرورة عقد اجتماع آخر يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ بسان خوسيه في كوستاريكا، حيث ينبغي تحديد طرائق تشكيل "لجنة مدنية للرقابة والوقاية والتفتيش" على الحدود بين نيكاراغوا وكوستاريكا، تكون مزوّدة بالوسائل التقنية السوقية الضرورية لأداء وظيفتها، وتعمل بمشاركة دولية. وسيعهد هذا المسعى إلى مجموعة كونتادورا بالتعاون مع فريق الدعم.

وتعتبر هذه اللجنة من الناحية العملية برهاناً واضحاً على أوجه التقدم المحرز التي سيتم التوصل إليها بلا ريب من خلال التوافق والاتحاد في

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1091-S/17906.

منطقة أمريكا اللاتينية. ذلك أنه يجب على أمريكا اللاتينية أن تجد حلاً لمشاكلها دون أي تدخل خارجي، وهي قادرة على ذلك.

واتفق وزراء العلاقات الخارجية على ضرورة الانتهاء فوراً من التفاوض بشأن وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [S/17549 المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، المرفق الخامس] على أساس المقترحات التي قدمتها مجموعة كونتادورا فيما يتعلق بالمسائل التي مازالت معلقة، حتى يوقع الاتفاق ويصبح نافذاً في أفضل وقت ممكن. وأكدوا أيضاً أن رسالة كاراباييدا لن تحل مطلقاً محل التفاوض بشأن الاتفاق ولكنها ستسهم في الإسراع بجعله نافذ المفعول.

بيد أن الوزراء أكدوا ضرورة تطبيق المبادىء المكرسة في "الأسس الدائمة للسلم" الواردة في رسالة كاراباييدا، تطبيقاً كاملاً وفعّالاً. ويجدر في هذا الصدد العمل على البدء في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الرسالة المذكورة، وهي التدابير التي يجب ان تتخذ بصورة متزامنة بغية تعزيز الثقة المتبادلة اللازمة لإقامة السلم. ومن غير المقبول انتقاء بعض التدابير على حساب البعض الآخر. إن كل منها سليم في حد ذاته. ومن ثم فإنه لا يمكن إخضاع واحد منها للتدابير الأخرى. إن كلاً منها يشكل واجباً سياسياً وقانونياً لكل دولة من الدول.

وأكد الوزراء من جديد أن وقف الدعم الخارجي المقدم للقوات غير النظامية وحركات التمرد التي تعمل في بلدان المنطقة يشكل ضرورة حتمية لإعادة النظام القانوني الدولي ودعماً مواتياً لمساعي السلم.

ووجّه الوزراء أيضاً نداءً لبعض بلدان المنطقة بغية حل المنازعات الداخلية بطريق المفاوضات. وأكدوا أنه ينبغي لحكوماتهم أن تتخذ على وجه السرعة التدابير المواتية لمصالحة وطنية فعلية. كما أكدوا من جديد في هذا الصدد أنهم على استعداد للمساهمة في هذه العمليات بجميع الوسائل التي يرونها مفيدة.

وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لدعوة مؤتمر القمة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى للانعقاد قريباً، ومما لاشك فيه أنه سيسهم في تعزيز التفاهم وإعادة الثقة اللذين لا غنى عنهما للسلم.

وأكد الوزراء أن إنشاء برلمان لأمريكا الوسطى من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، وبخاصة تعميق العمليات الديمقراطية التي يجب أن تعزّز في كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى وإضفاء طابع الدوام عليها.

وقرر الوزراء مواصلة مساعيهم من أجل السلم، ودعوا ودياً، من أجل ذلك، وزراء العلاقات الخارجية لبلدان أمريكا الوسطى الخمسة إلى تحليل التقدم المحرز والاتجاهات الجديدة وذلك في أثناء اجتماع يعقد خلال النصف الثاني من آذار/مارس في جزيرة كونتادورا.

وأعلن الوزراء في الختام أنه يجب لحل أزمة أمريكا الوسطى كفالة السلم والأمن والرخاء لأمريكا اللاتينية بأسرها. إن التاريخ يبرهن على أن أي تدخل أجنبي في أمريكا اللاتينية وأي تدخل من جانب بلد في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى يتعارض والنظام القانوني الدولي ويضر بصورة خطيرة بالتعايش السلمي.

إن كل حل للأزمة القائمة حالياً في أمريكا الوسطى يجب أن يقوم على أساس مبادىء التقرير الديمقراطي للمصير واللاسلامة الإقليمية وعدم التدخل وهي المبادىء التي يتوقف عليها وجود بلداننا بوصفها دولاً حرة ومستقلة.

الوثيقة S/17907 *

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طيه نص مذكرة صادرة عن وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية في هانوي، في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٦ بشأن سياسة الصين العدائية تجاه فييت نام.

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بوي سوان نات
الممثل الدائم بالنيابة لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة صادرة عن وزارة خارجية جمهورية فييت نام في هانوي في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٦

أصدرت السلطات الصينية، في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦، في الأمم المتحدة، مذكرة [S/17816، المرفق] تكرر فيها حججها المألوفة لتبرير سياستها العدائية والعدوانية تجاه فييت نام والتي تستهدف إشعال نار الصدام بين دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام، مما يقوّض السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ويزيد من مطامحها للهيمنة على المنطقة. ومع ذلك، فإن الحكومة الصينية لا تستطيع إنكار منهجها الإجرامي.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/206-S/17907.

تصرّ السلطات الصينية على أن تدهور العلاقات الصينية ـ الفييتنامية يرجع إلى "عدوان فييت نام على كمبوتشيا واستفزازاتها المرجهة ضد الصين". والحقيقة هي أنه منذ أوائل السبعينات استغلّت الصين حرب المقاومة التي يخوضها الشعب الفييتنامي للتواطؤ مع الولايات المتحدة، وساومت الأخيرة على حساب الأول، وتوصلت إلى اتفاق بشأن حلّ كان من المفروض أن يساعد الولايات المتحدة على سحب قواتها في الوقت الذي تبقي فيه على نظام عميل لها في فييت نام الجنوبية في مقابل سحب القوات الأمريكية من تايوان. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، قامت الصين، بموافقة الولايات المتحدة، بالاستيلاء على جزر هوانغ سا (أرخبيل باراسيل) التي كانت خاضعة في ذلك الوقت لسيطرة قوات سايغون العميلة. وعلاوة على ذلك، شنّت الصين، إبّان عام ١٩٧٤، ١٧٤ هجوماً مسلّحاً استفزازياً على طول الحدود بين البلدين.

وقد أدى النصر الشامل للثورة الفييتنامية في عام ١٩٧٥ إلى إحباط عملية المساومة بين الصين والولايات المتحدة. وقامت الصين، من ناحية، في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ بتكثيف ضغطها العسكري وأعمالها الاستفزازية على طول الحدود الشمالية لفييت نام: ٢٩٤ عملية في عام ١٩٧٥، ٨١٢ في عام ١٩٧٦، ٨٧٣ في عام ١٩٧٧ و١٧٥ ٢ في عام ١٩٧٨. وقامت، من الناحية الأخرى، على طول الحدود الجنوبية الغربية لفييت نام، باستغلال طغمة بول بوت الخانعة لتحويل كمبوتشيا إلى نقطة ارتكاز للهجوم على فييت نام عقب تحرير الجنوب مباشرة. ولما هُزمت هذه الاستراتيجية ذات الاتجاهين في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩، وزّعت السلطات الصينية ٦٠٠ ٠٠٠ جندي في حرب عدوانية صاخبة واسعة النطاق ضد فييت نام. ومنذ ذلك الحين تشنّ السلطات حرب تخريب متعددة الأوجه ضد فييت نام غرضها الشرير هو تقويض التعمير الذي تقوم به الأخيرة في وقت السلم. وتحتفظ الصين على الدوام، بالقرب من الحدود الصينية الفييتنامية، بقوات عسكرية كبيرة قوامها ١٥ إلى ٢٠ فرقة تقوم بعشرات الآلاف من العمليات الاستفزازية المسلحة، كما تقوم بانتظام بعمليات قصف تدميرية وحشية على مناطق عديدة في المقاطعات الست الواقعة في أقصى شمال فييت نام فضلاً عن كثير من حملات التعدي على الأراضي الفييتنامية والتي كان أخطرها التعدي على مجموعة المرتفعات في منطقة "في سوين" بمقاطعة "ها توين"، الذي حدث في نيسان/أبريل ١٩٨٤. وفي عام ١٩٨٥ قام الجانب الصيني بإطلاق ما يقرب من مليون قذيفة على منطقة "كسوين" وحدها التي تبلغ مساحتها نحو ١٠ كم٢. ومازالت القوات الصينية تواصل قصفها الكثيف منذ بداية عام ١٩٨٦، وحتى خلال الاحتفالات بالسنة الجديدة لم تدع هذه القوات سكان مناطق الحدود الفييتنامية يستقبلون السنة الجديدة في سلم وبهجة. والأمرُّ من ذلك، أن القوات الصينية تعمدت في عام ١٩٨٥، اختيار فترة الفيضانات لتعويم آلاف الألغام في عدد من المجاري المائية المتدفقة من الصين إلى فييت نام. وقد سببت هذه الأعمال الإجرامية التي قامت بها الحكومة الصينية خسائر كثيرة في الأرواح وخسائر مادية كبيرة لسكان المقاطعات الست الواقعة في أقصى شمال فييت نام.

والشعب الفييتنامي، بعد أن عانى ٣٠ سنة من أكثر الحروب ضراوة ضد العدوان الامبريالي، يتوق إلى السلم أكثر من أي شعب آخر ولا يمكن أبداً أن يبادر إلى إثارة حرب جديدة وخاصة مع الصين الدولة الكبيرة والجار الملاصق. وطوال السنوات الماضية قام الجانب الفييتنامي، في الوقت الذي يعارض في السياسة العدائية التي تتبعها الحكومة الصينية، بإثبات حُسن نيته فقدَّم في عدة مناسبات مقترحات عملية تهدف إلى تخفيف التوتر على طول الحدود بين البلدين وبالتالي تسهيل إعادة العلاقات إلى حالتها الطبيعية.

وقد أعلن الجانب الفييتنامي، في الجلسة الأولى من أول جولة للمحادثات بين البلدين والتي أجريت في هانوي في نيسان/أبريل ١٩٧٩، اقتراحاً يتكون من ثلاث نقاط [انظر *S/13257*] تنص النقطة الأولى منها على تدابير عاجلة لضمان السلم والاستقرار في مناطق الحدود بين البلدين وهي بالتحديد، الامتناع عن تركيز القوات بالقرب من الحدود، وفض الاشتباك بين القوات المسلحة للجانبين، وإيقاف جميع الاستفزازات الحربية وجميع أشكال الأنشطة العدائية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة، وتكوين لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ هذه التدابير وتنظيمها. وبعد ذلك، قدم الجانب الفييتنامي مشروع اتفاق يلتزم كلا الطرفين بمقتضاه بعدم القيام بعمليات حربية عسكرية سواء في البر أو الجو أو البحر. ومنذ عام ١٩٨٠ يأخذ الجانب الفييتنامي، في مناسبات الاحتفالات التقليدية بالسنة الجديدة لكلا الشعبين، مبادرة بالاقتراح على الصين بأن يضع كلا الجانبين حداً لجميع العمليات الحربية العسكرية قبل وبعد أيام العطلة للسماح لسكان مناطق الحدود بالتمتع بجو من السلم ولتمهيد الطريق لتخفيف التوتر على طول الحدود بين البلدين، كما يفعل الجانب الفييتنامي نفس الشيء منذ عام ١٩٨٢، في مناسبات الاحتفال بالعيد القومي لكلا الجانبين.

ومع ذلك فمن المؤسف أن الجانب الصيني يواصل تجاهل هذه المقترحات البنّاءة العادلة التي تقدمها فييت نام ويبدي آراء خاطئة مؤداها أن الجانب الفييتنامي إذا وضع حداً لعملياته المسلحة الاستفزازية ضد الصين سيخف التوتر على طول الحدود. ومع ذلك فإذا كان ذلك صحيحاً، فلماذا كانت الحكومة الصينية راغبة إلى هذه الدرجة عن الجلوس مع الجانب الفييتنامي لإجراء مناقشات والتوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير فعّالة لكبح أعمال الجانبين؟ ولماذا لا تقدم مقترحات عملية لمناقشتها مع الجانب الفييتنامي بدلاً من دأبها على توجيه اللوم إليه؟ وطبقاً لما يذكره الجانب الصيني، مرة أخرى، لا يوجد حتى الآن جو سياسي مناسب لإجراء مفاوضات بين البلدين وأنه مادامت العقبة المتمثلة في المسألة الكمبوتشية لم تُزَل فلن يكون بالإمكان التفاوض بشأن إعادة العلاقات بين فييت نام والصين إلى حالتها الطبيعية. ومن المعروف جيداً أن تايوان مازالت تمثل مشكلة معلّقة بين الصين والولايات المتحدة تنظر الصين إليها حتى يومنا هذا بوصفها عقبة، ومع ذلك يجري كلا البلدين محادثات منذ عام ١٩٥٥. وفي الوقت الحاضر مازالت مشكلة تايوان لم تحسم بعد ولكن الصين مازالت تحاول زيادة تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة. وتشير هذه الحقائق إلى المغالطة الأساسية للمزاعم الصينية التي تستهدف تغطية المكائد والأعمال الإجرامية الجديدة التي يقوم بها الجانب الصيني ضد فييت نام.

وإذا كانت الصين ترغب حقاً، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في تحقيق السلم وتحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة، فلتضع حداً على الفور لسياسة العداء والعدوان التي تنتهجها ضد فييت نام، ولتشترك مع فييت نام في محادثات بشأن تسوية المشاكل المعلّقة في مجال العلاقات المتبادلة بينهما، أولاً وقبل كل شيء، بشأن سبل ضمان الهدوء على طول الحدود المشتركة بينهما مما يؤدي إلى إيجاد الظروف

المواتية لإعادة العلاقات بين البلدين إلى حالتها الطبيعية. إن فييت نام مستعدة لقبول مقترحات عملية من الجانب الصيني وتعتبرها أساساً للمناقشة. وفي الوقت نفسه فهي ترحب بكل مبادرة تتخذها البلدان الأخرى وتهدف إلى المساهمة في تخفيف التوتر على طول الحدود الصينية الفييتنامية.

وطوال السنوات السبع الماضية، دأبت السلطات الصينية على استخدام "المسألة الكمبوتشية" لخدمة سياستها التوسعية الرامية إلى الهيمنة. وقد استخدمت السلطات الصينية هذه المسألة بوصفها ورقتها الرئيسية في التواطؤ مع القوى الامبريالية والرجعية لمقاومة ثورة بلدان الهند الصينية الثلاثة، وبوصفها أداتها الرئيسية لإدامة حالة المجابهة في جنوب شرقي آسيا بإثارة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ضد بلدان الهند الصينية، ودعم فلول قوات بول بوت الباقية في محاولة لإعادة فرض النظام القائم على إبادة الأجناس على كمبوتشيا.

وتقوم السلطات الصينية بصفة مستمرة، لتبرير موقفها المناوىء للشعب الكمبوتشي، بمحاولة التدليل على أنه ليس لها مصلحة وطنية راسخة في كمبوتشيا، وإنها لا تعترض على إجراء حوار يهدف إلى إيجاد حل سياسي، وإنها ترغب في تسوية المسألة الكمبوتشية بطريقة عادلة ومعقولة. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تقوم الصين في مواجهة المطالبة القوية بإزالة طغمة بول بوت الرامية إلى إبادة الأجناس، بنفخ الحياة فيها وتشجيعها على معارضة فييت نام. وعلاوة على ذلك لماذا تعترض الصين على كل مقترح تقدمه بلدان الهند الصينية الثلاثة بشأن الحوار بينها وبين مجموعة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتمنع الاتصالات فيما بين الكمبوتشيين التي تهدف إلى تحقيق الوفاق الوطني؟ إن بكين قد دأبت على القول بأن مفتاح تسوية المسألة الكمبوتشية هو الالتزام العلني من جانب فييت نام بسحب جميع قواتها من كمبوتشيا مقروناً بأعمال ملموسة لإثباته. ولكن بعد أن ذكرت فييت نام أنها سوف تسحب قواتها من كمبوتشيا بحلول عام ١٩٩٠ وأشارت إلى إمكانية الإنسحاب قبل ذلك في إطار حل سياسي، غير سلطات بكين نغمتها مطالبة فييت نام "بانسحاب فوري غير مشروط" بينما احتفظت هي نفسها بالحق في دعم طغمة بول بوت الرامية إلى إبادة الأجناس، وقامت نهضة الشعب الكمبوتشي معرِّضة أمن فييت نام للخطر ومديمة لحالة عدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

ومع حسن النية الذي تظهره بلدان الهند الصينية الثلاثة، يكتسب الاتجاه إلى الحوار زخماً في المنطقة؛ فهناك عدة بلدان من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعمل من أجل إجراء حوار بين المجموعتين من البلدان. وتشكل الحقيقة المتمثلة في أن فييت نام، التي تمثل بلدان الهند الصينية، واندونيسيا، التي تمثل بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا؛ قد شكلتا فريقاً عاملاً يتولى عقد الاجتماعات، خطوة جديدة إلى الأمام في الاتجاه نحو إجراء حوار بين المجموعتين من البلدان. وفي الوقت الحاضر لم يعد هناك من يعارض الحوار سوى بكين وطغمة بول بوت الرامية إلى إبادة الأجناس.

ومن الواضح أن أفعال بكين تناقض تماماً أقوالها، وتعارض الاتجاه العام في العالم وفي بلدان المنطقة نحو إجراء حوار يهدف إلى إيجاد حل للمسألة الكمبوتشية.

إن فييت نام والصين بلدان متجاوران تربط شعبيهما صداقة تقليدية قديمة الأزل. وتعتز حكومة فييت نام وشعبها باستمرار بهذه الصداقة التقليدية، ويبذلان قصارى جهدهما في السعي إلى إعادة العلاقات بين البلدين إلى حالتها الطبيعية في وقت مبكر. وتقع مسؤولية تدهور العلاقات الصينية الفييتنامية والتوتر المستمر على طول الحدود الصينية الفييتنامية على كاهل الجانب الصيني كلية.

الوثيقة S/17908

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ الموجهة إليكم من ممثل العراق [*S/17900*]، التي شكّكت في معاملة أسرى الحرب العراقيين وذكرت أن استقبال الأسرى في المدن الايرانية لايتفق والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ [٢٦]. وأود أن أحيطكم علماً بأن حكومة جمهورية ايران الإسلامية تعلن ما يلي:

١ - لم تصدر عن السلطات المختصة أية أعمال تدل على إساءة المعاملة أو استخدام العنف أو تثير فضول الشعب تجاه الأسرى.

٢ - نظراً للمسافات البعيدة التي تفصل بين جبهات القتال ومعسكرات الأسرى، تقضي الضرورة بأن يقطع الأسرى أثناء نقلهم من جبهات القتال إلى المعسكرات مسافات طويلة وأن يعبروا بعض المدن.

٣ ـ روعيت جميع المبادىء الإنسانية والإسلامية أثناء نقل أولئك الأسرى، وإذا قدم العراق أية بيّنة موثّقة متعلقة بإساءة معاملة الأسرى، فإن جمهورية ايران الإسلامية مستعدة للموافقة على قيام ممثليكم بإجراء أي تحقيق شريطة إجراء التحقيق ذاته في شأن أسرى الحرب الايرانيين في العراق.

وسوف يكون موضع تقدير بالغ أن يعمَّم مضمون هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون **دامافاندي كمالي**
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17909

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بالإشارة إلى الرسالتين المؤرختين في ٤ و٧ آذار/مارس ١٩٨٦ [*S/17894* و *S/17904*] الموجهتين إليكم من ممثل العراق بخصوص قيام القوات العراقية بقصف الأحياء المدنية في شاديكان بايران. ففي الرسالتين معاً ينفي ممثل العراق قصف الأحياء المدنية في شاديكان ويبلغكم بأن القوات الجوية العراقية قامت بمهاجمة أهداف عسكرية فيها وليس أحياء مدنية.

وللتحقيق في هذا الأمر وإثبات مهاجمة العراق للمناطق المدنية، ترجو حكومتي منكم مرة أخرى إيفاد فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة من طهران إلى شاديكان، حيث إن هذا الفريق هو وسيلة الأمين العام لتقرير احترام الأنظمة الدولية/الإنسانية للحرب أو انتهاكها.

وفيما يتعلق بـ "حق ايران الذي لايرقى إليه الشك في الرد بالمثل" والذي أفزع نظام الحكم في العراق، أو أن أوجه انتباه المعنيين جميعاً وبخاصة ممثل العراق إلى أن الحرب المفروضة على ايران بدأها نظام الحكم الحالي في العراق في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بغزو الأجزاء الغربية والجنوبية من بلدي بقوات العدوان العراقية، وفي ذلك الحين لم تحاول الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جدّياً التقيد بميثاق الأمم المتحدة وإدانة المعتدي ووقف ذلك العدوان. والآن وقد أصبح الشعب الايراني مشتبكاً في حربه الدفاعية، فإن مهاجمة الأهداف العسكرية لنظام الحكم المعتدي في العراق تشكل عملياتنا الحربية الروتينية وهي في حقيقة الأمر "رد بالمثل" على أننا حينما نقول "رد بالمثل" فيما يتعلق بالأهداف المدنية، فذلك يعني أننا حينما نكون قد بذلنا جميع الجهود صوب اقناع المعتدي بعدم مهاجمة المدنيين الأبرياء وحينما تعجز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن إقناع نظام الحكم العراقي بعدم انتهاك القانون الإنساني الدولي، عندها فقط نقابل بالمثل مع اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون معاناة الأبرياء من الناس.

لذلك، ينبغي ألا يخشى نظام الحكم في العراق المقابلة بالمثل مادام يحترم القانون الدولي ولاينتهك الأنظمة الدولية الإنسانية ويمتنع عن مهاجمة مراكز السكان المدنيين والمدن الايرانية.

وسوف يكون موضع تقدير بالغ أن تعمَّم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون **دامافاندي كمالي**
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق : مذكرة من الأمين العام

الوثيقة S/17911

[الأصل : بالانكليزية]
[١٢ آذار/مارس ١٩٨٦]

١ - في شهر آذار/مارس ١٩٨٤ عيّن الأمين العام، بناءً على طلب من حكومة جمهورية ايران الإسلامية، وبعد إجراء مشاورات مع حكومة العراق، بعثة من الأخصائيين للتحقيق في ادعاءات جمهورية ايران الإسلامية بأن العراق يستخدم الأسلحة الكيميائية. وقد أحيل تقرير الأخصائيين إلى مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس [S/16433]. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، ناشد الأمين العام الحكومتين التعهد بالتقيد بأحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١] فتلقى رداً إيجابياً من جمهورية ايران الإسلامية. وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٨٥، طلب الأمين العام من الأخصائي الطبي في البعثة بناءً على طلب من حكومة جمهورية ايران الإسلامية، فحص المرضى الايرانيين الموجودين في مستشفيات أوروبا، نتيجة استخدام تلك الأسلحة، حسبما جاء في الادعاءات، وأحيل تقريره إلى مجلس الأمن في ٢٤ نيسان/أبريل [انظر S/17127].

٢ - وفي شهر آذار/مارس ١٩٨٥ قدم الأمين العام إلى الحكومتين الايرانية والعراقية خطة تتألف من ثماني نقاط ترمي إلى تحقيق تسوية شاملة للنزاع بين الدولتين. وناقش الأمين العام مع الحكومتين هذه الخطة التي تتناول، في جملة أمور، مسألة إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية، وذلك خلال الزيارتين اللتين قام بهما لطهران وبغداد في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٥، واللتين قدم عنهما تقريراً إلى مجلس الأمن [S/17097]. بيد أنه على الرغم من جهوده المستمرة فإنه لم يحدث، للأسف، أي تحرك آخر بشأن المقترحات الواردة في الخطة.

٣ - وعقب هذه الأحداث، رجا رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥، أن يبحث جدوى وضع ترتيبات لإجراء تحقيق سريع في أية ادعاءات أخرى بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية. ورداً على ذلك، أبلغ الأمين العام رئيس المجلس، في ١٤ أيار/مايو، بأنه قد قرر الاستعانة بفريق الأخصائيين الذي أجرى التحقيق الأصلي في شهر آذار/مارس ١٩٨٤ إذا ماشاء سوء الحظ أن تنشأ حاجة إلى إجراء تحقيق آخر. وأعقب ذلك ادعاءات أخرى من جانب جمهورية ايران الإسلامية [انظر S/17143 و S/17181 و S/17217 و S/17342 و S/17606 و S/17782]، رفضها العراق في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر [انظر S/17611]، بيد أنه لم يُرتأي في تلك المرحلة أن هناك مبرراً لإجراء تحقيق جديد.

٤ - وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٨٦، بدأت جمهورية ايران الإسلامية هجوماً على الأراضي العراقية. وحث الأمين العام، في بيان أصدره في ١١ شباط/فبراير، على بذل جهود حازمة ومتساوقة، على أساس مقترحاته ذات الثماني نقاط، من أجل إنهاء الحرب. بيد أنه مع تصاعد القتال، ادعت جمهورية ايران الإسلامية تجدد استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب العراق [انظر S/17790 و S/17858]، الذي نفى ذلك مرة ثانية [انظر S/17783]، وعمد بدوره إلى اتهام جمهورية ايران الإسلامية باستخدام تلك الأسلحة [انظر S/17824 و S/17826] وفي ١٢ شباط/فبراير وبعده كررت حكومة جمهورية ايران الإسلامية تأكيد ادعاءاتها، وطلبت إيفاد بعثة تحقيق إلى المنطقة [انظر S/17822 و S/17829 و S/17833 و S/17825 و S/17836 و S/17843]. وكانت هذه الحالة المحزنة تتطور في اتجاه يثير الجزع، مع تحذيرات ضمنية من جانب جمهورية ايران الإسلامية بأنها تنظر في استخدام الأسلحة الكيميائية، كإجراء انتقامي، ما لم يتسن للأمم المتحدة أن تتخذ تدابير فعّالة لإنهاء استخدامها، وذكرت أنه "استناداً إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥"، يعتبر عدم استخدام الأسلحة الكيميائية أمراً غير مقيد بشروط [انظر S/17829].

٥ - وفي ١٤ شباط/فبراير، اجتمع مجلس الأمن للتشاور، بناءً على طلب من الأمين العام، الذي قدم تقريراً عن التطورات، وأصدر عقب ذلك مباشرة بيانا يدعو إلى إيقاف القتال تيسيراً للوصول إلى حل سلمي وعادل للنزاع. وأشار البيان إلى أن إيقاف القتال سيتيح أيضاً إجراء تحقيق في منطقة الحرب التي يدّعى أن الأسلحة الكيميائية تستخدم فيها. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لنهج الأمين العام. كما حث عدد منهم على أن يقوم الأمين العام بإيفاد بعثة تحقيق في أقرب فرصة ممكنة. وحيث إنه كان قد طُلب عقد اجتماع رسمي للمجلس بشأن الحالة،

فقد رأى الأمين العام أن من المستصوب إيفاد بعثة إلى المنطقة، بعد أن ينتهي المجلس من مداولاته، وأبلغ الحكومتين الايرانية والعراقية بذلك.

٦ - وفي ٢٤ شباط/فبراير اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي أعرب عن الأسف للأعمال الأولى التي أدت إلى النزاع والاستمرار فيه وتصاعده وخاصة استخدام الأسلحة الكيميائية الذي يتعارض مع الالتزامات الواردة في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١]. كذلك دعا القرار إلى وقف إطلاق النار فوراً، وإلى وقف جميع الأعمال الحربية وانسحاب جميع القوات دون تأخير إلى الحدود المعترف بها دولياً، وإلى التبادل الشامل لأسرى الحرب، وإلى أن يقوم الطرفان بعرض النزاع من جميع جوانبه للوساطة أو لأية وسيلة أخرى من وسائل التسوية السلمية للمنازعات. ورجا القرار أيضاً من الأمين العام أن يواصل جهوده لمساعدة الطرفين في تنفيذ القرار. كما دعا جميع الدول إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى زيادة تصعيد النزاع وتوسيعه.

٧ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، أصدرت حكومة جمهورية ايران الإسلامية بياناً بشأن القرار [*S/17864*، المرفق] كان من ضمن ما جاء فيه أن القرار "يشكل خطوة إيجابية نحو إدانة العراق بوصفه المعتدي ونحو التوصل إلى نهاية عادلة للحرب". كذلك ذكر البيان أن جمهورية ايران الإسلامية على استعداد للتعاون مع الأمين العام وأنها "على استعداد تام للتعاون من أجل الحيلولة دون اتساع رقعة الحرب وإشراك بلدان أخرى فيها". وعلّق أيضا بأن "مجلس الأمن كان، في هذه المرة، ملزماً بأن يدين بقوة العراق، بالإسم، لاستخدامه الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر وعلى نطاق واسع".

٨ - وفي ٥ آذار/مارس أعلنت حكومة العراق ضمن ما أعلنت، في رسالة موجهة إلى الأمين العام [*S/17897*] تعرض فيها موقفها من القرار ٥٨٢ (١٩٨٦)، أن القرار "يتضمن عناصر جوهرية تمثل مبادىء أساسية للتسوية السلمية للمنازعات المسلحة" وأنه " إذا تعهدت الحكومة الايرانية بقبول القرار تعهداً رسمياً وسعت دون قيد أو شرط إلى تطبيقه بحسن نية فإن العراق سيكون مستعداً للتعاون مع مجلس الأمن ومعكم لتطبيقه بحسن نية أيضاً" على أساس شروط معينة أولها "أن يمثل القرار أسلوباً شاملاً وكلياً لايتجزأ لتسوية النزاع، ومن ثم يجب أن يكون الإطار العملي للتطبيق العام كلياً وشمولياً تترابط فيه عناصر التسوية في كافة مراحلها ببرنامج زمني محدد ويكون تنفيذ كل مرحلة ضمانا لتنفيذ المرحلة التي تليها".

٩ - وفي تلك الأثناء، وعقب اتخاذ المجلس قراره ٥٨٢ (١٩٨٦)، أصدر الأمين العام تعليمات للبعثة لكي تجتمع في فيينا ثم تمضي دون تأخير إلى جمهورية ايران الإسلامية. وفي الوقت نفسه، كرر لحكومة العراق استعداده لإصدار تعليمات للبعثة للقيام بزيارة العراق أيضاً للتحقيق في ادعاءات العراق حول هذه المسألة إذا طلبت الحكومة ذلك أثناء وجود البعثة في المنطقة. وكان الموقف الذي اتخذته حكومة العراق هو أن هذه المسألة قد جرى تناولها بالفعل في القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) وأن أية تحركات جديدة ينبغي، وفقاً للقرار، أن تركز على ضمان التسوية الشاملة للنزاع وألا تتناول جوانبه "الثانوية" بشكل منفصل.

١٠ - وكان الأخصائيون الأربعة الذين تألفت منهم البعثة والذين قاموا بالتحقيقات الأصلية في آذار/مارس ١٩٨٤، هم:

الدكتور غوستاف اندرسون
رئيس قسم الكيمياء التحليلية
معهد بحوث الدفاع الوطني
اوميا، السويد

الدكتور مانويل دومينغيز
عقيد الفيلق الطبي العسكري وأخصائي في الجراح التي تحدثها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية
امتاذ الطب الوقائي
جامعة كومبلوتنسي بمدريد،
مدريد اسبانيا

الدكتور بيتر دون، دكتوراه في العلوم، بكالوريوس في العلوم (بمرتبة الشرف)، زميل بالمعهد الملكي للكيمياء
عالم مراقب
مختبرات بحوث المواد
منظمة علم وتكنولوجيا الدفاع
وزارة الدفاع
ملبورن، استراليا

العقيد أولريخ إيموبيرشتغ، دكتوراه في الكيمياء
الرئيس السابق لشؤون الدفاع ضد الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية
وزارة الدفاع
بيرن، سويسرا

ولم يتمكن المقدم إيموبيرشتغ، لظروف عائلية طارئة، من السفر مع البعثة إلى جمهورية ايران الإسلامية، ولكنه اشترك في تقييم النتائج التي خلص إليها زملاؤه عندما وصلوا إلى سويسرا لإعداد تقرير البعثة.

١١ ـ وقام بتنسيق أعمال البعثة السيد إقبال رضا، المدير بمكتب وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة، فيسر تلك الأعمال، وكفل الإتصال بالسلطات المختصة. وساعده في ذلك السيد سلفانوس تيوول، الموظف الأقدم بنفس المكتب. وقد أمضت البعثة أربعة أيام في جمهورية ايران الإسلامية، وقدم الأخصائيون تقريراً مشتركاً إلى الأمين العام في ٧ آذار/مارس ١٩٨٦.

١٢ ـ ويود الأمين العام أن يسجل تقديره العميق لأعضاء البعثة لما أبدوه من الإخلاص والكفاءة في إنجاز مهمتهم على الرغم من ضيق الموارد والوقت والظروف الشاقة بل الخطرة. كما يود أن يعرب عن تقديره لحكومات اسبانيا واستراليا والسويد وسويسرا لإتاحتها خدمات هؤلاء العلماء البارزين فضلاً عن تسهيلات مختبراتها.

١٣ ـ والأمين العام، إذ يحيل تقرير الأخصائيين إلى مجلس الأمن، يود أن يؤكد مرة أخرى على نحو لا لبس فيه أن دافعه الأسمى هو سلوك كل طريق للعمل على إنهاء هذا النزاع المأساوي. وهو إذ يحث الأطراف المعنية على التقيد الفوري بقرار المجلس ٥٨٢ (١٩٨٦)، يرى أن من واجبه أيضاً، ريثما يتحقق ذلك، أن يعمل، وفقاً للمبادىء الإنسانية المقبولة دولياً، على الإقلال إلى أقصى حد ممكن من المعاناة التي تسببها الحرب للمدنيين وللأطراف المحايدة وللمتحاربين أنفسهم.

١٤ ـ ولايملك الأمين العام، والظروف هذه، إلا أن يذكر آسفاً أن الاخصائيين قد أكدوا استخدام القوات العراقية للأسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية خلال الهجوم الايراني الراهن على الأراضي العراقية. ولقد أعلن الأمين العام مراراً أنه يدين بقوة استخدام الأسلحة الكيميائية أينما وكلما حدث ذلك. وفي الحالة قيد البحث، استخدمت هذه الأسلحة، خرقاً لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، ضد القوات الايرانية في النزاع الايراني العراقي.

١٥ ـ ولايزال الأمين العام على اقتناع بأن متطلبات الأمن الدولي والاعتبارات الانسانية على السواء لايمكن تلبيتها في نهاية الأمر إلا بإنهاء هذا النزاع المدمر من خلال تسوية شاملة. وهو يعرب مرة أخرى عن استعداده للمساعدة في جميع الجهود التي تبذل لهذا الغرض، ويناشد الحكومتين الايرانية والعراقية الاستجابة لما تبذله الأمم المتحدة من جهود تتيح لشعبيهما السلم الذي يمكّنهما من استخدام مواردهما البشرية والمادية لتقوية بلديهما وتطويرهما. كذلك يعرب الأمين العام عن أمله الصادق في أن تتعاون الدول الأخرى أيضاً في الجهود الدولية المبذولة لفتح الطريق نحو إعادة السلم بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق على أساس العدل والشرف.

المرفق

تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام إلى جمهورية ايران الإسلامية للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق

المحتويات

كتاب الإحالة		الفقرات
أولاً	ـ الاختصاصات	١
ثانياً	ـ استعراض الوثائق	٢ ـ ٣
ثالثاً	ـ المنهجية	٤ ـ ٧
رابعاً	ـ الجوانب الطبية	٨ ـ ٢٩
خامساً	ـ الجوانب الكيميائية	٣٠ ـ ٤٠
سادساً	ـ الجوانب المتعلقة بالذخيرة	٤١ ـ ٥٠
سابعاً	ـ شهادة أفراد عراقيين	٥١ ـ ٥٤
ثامناً	ـ الموجز والنتائج	٥٥ ـ ٥٨

التذييلات

الأول ـ التسلسل الزمني للأنشطة

الثاني ـ خريطة

الثالث ـ تقرير عن المرضى الذين فحصهم الدكتور مانويل دومينغيز بالبيانات السريرية ذات الصلة (سيصدر بوصفه إضافة ١ للتقرير الحالي)

الرابع ـ تقرير عن تحليل عينة ترابية من جمهورية ايران الإسلامية مقدم في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ من مختبر شبيتس (سويسرا)

الخامس ـ تقرير عن تحليل العينات الواردة من جمهورية ايران الإسلامية لكشف وجود عوامل الحرب الكيميائية مقدم في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ من المعهد الوطني لبحوث الدفاع، أوميا (السويد)

كتاب الإحالة

جنيف، ٦ آذار/مارس ١٩٨٦

نتشرف بأن نقدم طي هذا تقريرنا عن التحقيق الذي طلبتم إلينا الاضطلاع به بشأن الادعاءات المتعلقة باستعمال أسلحة كيميائية في النزاع الايراني العراقي.

ومن أجل الاضطلاع بالتحقيق، قام ثلاثة منا بزيارة جمهورية ايران الإسلامية في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ بغرض جمع الأدلة وفحصها في موضعها. أما العضو الرابع في فريقنا، العقيد ايوبيرشتغ، فلم يتمكن من السفر إلى جمهورية ايران الإسلامية ولكنه عمل معنا لدى عودتنا إلى سويسرا في تقييم الأدلة من حيث جوانبها المتعلقة بالذخيرة ولمساعدتنا في وضع التقرير النهائي. وبالرغم من تعييننا بصفاتنا الفردية، فقد اتفقنا على العمل معاً كفريق، واعتمدنا النتائج التي خلصنا إليها بالإجماع.

وقد أخذنا في اعتبارنا، لدى إعداد تقريرنا، تقريري البعثتين اللتين أوفدتا في آذار/مارس ١٩٨٤ ونيسان/أبريل ١٩٨٥ [**انظر** *S/16433* و *S/17127*] بناءً على طلبكم. ونظراً إلى أن النتائج التي خلصت إليها بعثتنا هذه لا تتعارض مع النتائج التي خلصت إليها البعثتان السابقتان، فقد أدرج بيان موجز في هذا التقرير.

كان عدد من شاهدناهم في جمهورية ايران الإسلامية من المصابين نتيجة لاستعمال أسلحة كيميائية وطبيعة ومدى إصاباتهم أمراً مؤلماً لنا جميعاً، وبخاصة موت جندي مصاب في وجودنا.

ولذا فإننا نشعر بقلق شديد لأنه بالرغم من أن تقريرينا لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ أكدا أن أسلحة كيميائية قد استعملت ضد القوات الايرانية، فإن الهجمات مازالت مستمرة بالرغم من نداءات الأمم المتحدة وعلى نطاق أكثف مما كان عليه في السابق. وهذا خرق مباشر لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١] الذي قبله كل من جمهورية ايران الإسلامية والعراق. ونحن نود أن نوجه نداءً خاصاً لضمان بذل كل جهد لوقف استعمال الأسلحة الكيميائية في النزاع الايراني/العراقي.

لقد حصلنا في اضطلاعنا بهذه المهمة على دعم الكثير من المنظمات والأفراد. ونود، بصفة خاصة، أن نسجل شكرنا للحكومة الايرانية على ما قدمته من تعاون ومساعدة طوال بعثتنا.

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للمساعدة التي تلقيناها من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولاسيما من السيد إقبال رضا والسيد سيلفانوس تيوول بمكتب وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة.

كما نتقدم بشكرنا الخاص إلى مختبري سويسرا والسويد اللذين ساعدانا في الجوانب التقنية لهذه البعثة. وقد قام مختبر شبيتس بسويسرا، تحت إدارة الدكتور ب. برونر، بتقديم التسهيلات لنا في إعداد تقريرنا، وذلك بالإضافة إلى قيامه بإجراء التحاليل اللازمة لنا.

ونود، سيادة الأمين العام، أن نعرب عن امتناننا لكم للثقة التي أوليتمونا إياها مرة أخرى.

(**توقيعات**) الدكتور غوستاف **اندرسون**

الدكتور ب **مانويل دومينغيز**

الدكتور بيتر **دون**

العقيد أولريخ **ايوبيرشتغ**

أولاً ـ الاختصاصات

١ ـ طلب الأمين العام من البعثة أن تحدد، قدر المستطاع، ما إذا كانت أسلحة كيميائية قد استخدمت في النزاع الايراني/العراقي، وإذا كان الأمر كذلك، أن تحدد نوعها ومدى وظروف استخدامها. كما أشير إلى أن التحقيقات التي تقوم بها البعثة تمثل استمراراً لتلك التي أجرتها لأول مرة في آذار/مارس ١٩٨٤. ووفقاً لخطة الرحلة التي رتبتها الأمم المتحدة، اقتصرت التحقيقات التي اجريناها على جمهورية ايران الإسلامية.

ثانياً ـ استعراض الوثائق

٢ ـ قبل إعداد هذا التقرير، استعرضنا وثائق الأمم المتحدة التالية:

(أ) تقرير الاخصائيين الذين عينهم الأمين العام لبحث ادعاءات جمهورية ايران الإسلامية بشأن استعمال أسلحة كيميائية، في آذار/مارس ١٩٨٤ [**انظر** *S/16433*]:

(ب) رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، بشأن الفحوص الطبية التي أجريت في نيسان/أبريل ١٩٨٥ [**انظر** *S/17127*]؛

(ج) رسائل موجهة إلى الأمين العام من الحكومة الايرانية بشأن الأسلحة الكيميائية [*S/15934*، *S/16128*، *S/16140*، *S/16154*، *S/16235*، *S/16340*، *S/16378*، *S/16380*، *S/16384*، *S/16397*، *S/16408*، *S/16416*، *S/16446*، *S/16447*، *S/16481*، *S/16498*، *S/16508*، *S/16572*، *S/16652*، *S/16656*، *S/16664*، *S/16690*، *S/16827*، *S/16941*، *S/16987*، *S/17027*، *S/17028*، *S/17031*، *S/17046*، *S/17088*، *S/17089*، *S/17095*، *S/17096*، *S/17129*، *S/17143*، *S/17181*، *S/17217*، *S/17342*، *S/17606*، *S/17782*، *S/17790*، *S/17822*، *S/17829*، *S/17833*، *S/17835*، *S/17836*، *S/17843*، و *S/17858*]؛

(د) رسائل موجهة إلى الأمين العام من الحكومة العراقية بشأن الأسلحة الكيميائية [*S/16193*، *S/16240*، *S/16407*، *S/16438*، *S/17611*، *S/17824*، و *S/17826*]

(هـ) إعلانان صادران عن رئيس مجلس الأمن بشأن الأسلحة الكيميائية [*S/16454* و *S/17130*]

٣ ـ وقد رجعنا أيضاً، أثناء إعداد تقريرنا، إلى البروتوكول المتعلق بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها، وللوسائل الحربية البكتريولوجية الموقع في جنيف عام ١٩٢٥.

ثالثاً ـ المنهجية

٤ ـ للاضطلاع بمهمتنا، اتبعنا الأساليب التالية، حسب الاقتضاء:

(أ) إجراء مقابلات مع المسؤولين الحكوميين في طهران بغية الحصول على معلومات بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية؛

(ب) القيام بزيارة لمنطقة القتال لفحص الشواهد الدالة على الأسلحة المستخدمة في الهجمات الكيميائية المزعومة ولجمع عينات للفحص الكيميائي في مختبرات متخصصة تقع في أوروبا؛

(ج) إجراء فحوص سريرية لعدد من المرضى الذين زعم أنهم تعرضوا لهجوم بعوامل الحرب الكيميائية وإجراء مقابلات معهم (كان من بين هؤلاء عدد من المصابين العراقيين). وقد أجريت الفحوص السريرية في كل من منطقة القتال وفي المستشفيات في الأحواز وطهران التي نقل إليها المرضى؛

(د) إجراء مقابلة مع طيار عراقي أسير بشأن ما يعرفه عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

٥ ـ وبحكم الخبرة التي اكتسبناها خلال البعثة التي أوفدت إلى جمهورية ايران الإسلامية في عام ١٩٨٤، استطعنا في هذه البعثة أن نوفر لأنفسنا اكتفاءً ذاتياً أساسياً من حيث الملابس والأقنعة والقفازات الواقية، فضلاً عن معدات أخذ العينات والحاويات المستخدمة في النقل. وبالإضافة إلى ذلك، كان متاحاً لدينا أحدث طراز من جهاز رصد العوامل الكيميائية المصمم والمصنّع في بريطانيا (CAM, Graseby Dynamics Ltd). وهذا الجهاز، يعمل بالبطارية ويسهل حمله، وهو يمكّن من اكتشاف التركيزات المنخفضة من أبخرة مواد كيميائية معينة. ولأغراض هذا الاستقصاء، استخدم جهاز رصد العوامل الكيميائية بطريقة تلائم كشف بخار غاز الخردل والعوامل المؤثرة في الأعصاب. وعلى الجهاز مقياس مرئي يبين تركيز البخار الموجود. وكان الجهاز رصد العوامل الكيميائية CAM الذي استخدمناه قد سبق ضبطه في المعهد الوطني للبحوث الدفاعية بأوميا في السويد، وذلك باستخدام تركيزات معروفة من بخار الخردل والعوامل المؤثرة في الأعصاب.

٦ ـ ونحن نعتقد أن المعدات التي استخدمت في هذا التحقيق مثالية من حيث إنها توفر حماية كافية ضد العوامل الكيميائية للمشتركين في التحقيق وإنها تامة في ذاتها وسهلة النقل وتيسّر، بوجود جهاز رصد العوامل الكيميائية، تحديد المناطق الملوثة لأغراض أخذ العينات حتى إذا كان مستوى تلوثها منخفضاً.

٧ ـ وقد قضينا أربعة أيام في جمهورية ايران الاسلامية (للاطلاع على التسلسل الزمني للأنشطة، انظر التذييل الأول). وفي طهران قمنا بزيارات إلى وزارة الخارجية وإلى عدد من المستشفيات وإلى مشرحة الطب الشرعي. كما قمنا بزيارة لمنطقة القتال الواقعة حوالي عبدان. وكان من المقرر أن نطير إلى الأحواز ولكن تم تحويلنا إلى قاعدة القوات الجوية الايرانية في اميدية لأسباب أمنية. ثم نقلنا بعد ذلك إلى الأحواز بطائرة عمودية. ومن الأحواز سافرنا إلى منطقة عبدان بالطريق البري وإلى مستشفى ميداني بالقرب من قوفاس لفحص المناطق التي زعم أنها تعرضت للهجوم بالأسلحة الكيميائية. وبعد ذلك رجعنا إلى الأحواز لزيارة مستشفى ودار للاستشفاء. وكانت رحلة العودة من الأحواز بالطريق البري إلى أميدية ومنها بالطائرة إلى طهران، واستغرقت الجولة ٢٤ ساعة (للاطلاع على خريطة للمنطقة التي زارتها البعثة انظر التذييل الثاني). وفي الليلة السابقة على رحيلنا من طهران، زودتنا السلطات الايرانية بقائمة تحتوي على تفاصيل لهجمات مزعومة أخرى بالأسلحة الكيميائية وقعت مؤخراً، ولم نكن في موقف يسمح لنا ببحثها.

رابعاً ـ الجوانب الطبية

٨ ـ تعتمد الجوانب الطبية للتقرير على فحوص أجريت في الفترة من ٢٧ شباط/ فبراير و ٢ آذار/مارس ١٩٨٦ على ٤٠ مريضاً أدخلوا إلى مستشفيي لبّافي ـ نجاد وبغية الله ومستوصف والفجر في طهران وإلى مستشفى شهيد بقائي ومستوصف سيد الشهداء في الأحواز. والأخصائي الطبي للبعثة شخصياً باختيار هؤلاء الأربعين مريضاً من بين الذين تعرضوا للأسلحة الكيميائية. وقد وضعوا جميعاً تحت المراقبة الدقيقة وتمّ استجوابهم بواسطة مترجم. ويعتمد التقرير أيضاً على فحوص أجريت على ٤٢ مريضاً تم نقلهم في مطار الأحواز في حافلتين إلى طائرة من طراز هيركوليز لاجلائهم إلى طهران. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مشاهدات عابرة على ٣٠٠ مريض أدخلوا إلى مستوصف سيد الشهداء، وعلى ٣٠٠ مريض آخرين أدخلوا إلى مستوصف والفجر، وعلى حوالي ٤٠ مريضاً أدخلوا إلى مستشفى لبّافي ـ نجاد وحوالي ٨٠ مريضاً أدخلوا إلى بغية الله كما أخذت في الاعتبار فحوص أجريت على ٢٣ جثة، وتقارير أعدها أربعة أطباء ايرانيين تعرضوا للإصابة وكانت حالة أحدهم خطيرة (أرقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٩ في الضميمة ١ من هذا التقرير) وقراءة لبعض البيانات السريرية. وكانت المعلومات التي أخذت من الأطباء المصابين ذات قيمة خاصة بسبب قدرتهم على استعمال المصطلحات العلمية في وصف حالتهم.

٩ ـ وكانت هناك تقارير مختلفة قدمتها السلطات الطبية الايرانية تفيد أن حوالي ٢ ٠٠٠ شخص تعرضوا للأسلحة الكيميائية قد عولجوا في مستشفيات الأحواز وحوالي ١٠ ٠٠٠ شخص عولجوا في مستوصف والفجر في طهران.

١٠ ـ وقد أدت التقرحات التي شوهدت على المرضى الذين استجوبوا إلى استنتاج إجماعي مفاده أنهم قد تعرضوا لقنابل ألقيت من الطائرات وانفجرت لدى اصطدامها بالأرض. وفي بعض الحالات، عرفت الانفجارات عن طريق الوميض، وفي كثير من الحالات بوجود رائحة الثوم أو، على حدّ قول آخرين، بوجود رائحة قارصة.

١١ ـ وكانت البيانات السريرية المتعلقة بالذين تعرضوا للإصابات كما يلي.

١٢ ـ كان أول ما شوهد من الأعراض التهاب الملتحمة على درجات متفاوتة. وكان هذا الالتهاب يظهر بعد مضي ما بين ٢٠ دقيقة وعدة ساعات على التعرض، وكانت شدته تزداد في جميع الحالات خلال الساعات الثمانية إلى الثمانية والأربعين التالية، مع الاقتران بأوذيما الجفون الحادة. وبما أن حالة الرهبة من الضوء (فوتوفوبيا) كانت شديدة جداً، فقد توجبت حماية المرضى من الضوء.

١٣ ـ وسرعان ما كان المتعرضون يحسّون بحكّة جلدية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان البعض، وعلى العموم الذين تأثروا بشدة منهم، يعانون الغثيان، والقيء، والإسهال.

١٤ ـ وفي الوقت نفسه، كان يظهر احمرار جلدي يشابه ما تحدثه الأشعة فوق البنفسجية. فكان لون الجلد يسودّ بصورة تدريجية حتى يصبح حالك السواد في بعض المواضع، وبخاصة في ما تحت الإبطين، والأعضاء التناسلية، وما بين الفخذين، وبشكل أقل حدة وتكرار في ثنية

الكوع، وبشكل أقل في باطن الركبة، وفي بعض الحالات، كان لون الأعضاء التناسلية يصبح بسواد القطران.

١٥ ـ وبالإضافة إلى ذلك التغيرُّ اللوني، فقد كانت تظهر في بعض المواضع بثور من مختلف الأحجام قد تغطي جزءًا كبيراً من الجذع والأطراف. وكانت هذه البثور كبيرة في العادة، ويمكن أن توجد في أي موضع من الجسم باستثناء راحتي الكفين وباطن القدمين. وكانت هذه البثور مليئة بسائل أصفر يتخذ عند الضغط شكل قروح بارزة.

١٦ ـ وكانت هذه الحويصلات تنفجر بعد ذلك مخلّفة انفصالاً جلدياً على مساحات واسعة كانت تغطي في بعض الحالات أكثر من ٨٥ في المائة من سطح الجسم، كما في حالات حروق الدرجة الثانية. وكانت هذه القروح مؤلمة، وكان المرضى يشتكون منها خاصة لدى تحريكهم أو تضميد القروح.

١٧ ـ وظهر لدى بعض المرضى سيلان الأنف، كما ظهر لديهم في عدد كبير من الحالات التهاب في البلعوم، والتهاب الحنجرة، والتهاب القصبة الهوائية. وكان لديهم سعال مصحوب ببلغم، كان يصبح في بعض الحالات نزيفاً. وكان تعاقب الأعراض التنفسية يؤدي إلى حدوث التهاب شعبي، وانتفاخ في الرئية، واوذيما الرئة، وباختصار، إلى حالة كرب تنفسي.

١٨ ـ وكان أشد المتأثرين يصابون بفقر الدم، وخاصة من النوع الذي يتسم بنقص في كريات الدم البيضاء الذي يؤدي إلى إلتهاب القروح، وخاصة بواسطة الوحدات الكاذبة. كما كان عدد قليل آخر يصاب بنقص في الصفائح الدموية وحتى بنقص الخلايا الشامل.

١٩ ـ وكان تشوه مرض التقرح يتوقف على كثافة التسمم. وفي الحالات الخطيرة، مثال ذلك، قبل الموت، كان وجه المريض يصبح كامل السواد، في حين أن ظهور ذلك كان يتطلب في حالات أخرى ستة أيام أو أكثر.

٢٠ ـ والبيانات التحليلية والسريرية مجتمعة تثبت دون أدنى شك أن التقرحات التي شوهدت كانت ناتجة عن عامل من عوامل الحرب الكيميائية يعرف باسم غاز الخردل الذي يتطابق تركيبه مع ثنائي كبريتيد (٢ ـ كلور الايثيل).

٢١ ـ ولم تكشف هذه المشاهدات عن أي دليل على استعمال التّابون الذي أثبتته مشاهدات عام ١٩٨٤. ومع ذلك فقد سبق للدكتور سهرابيور الذي يعمل في مستشفى لبّافي ـ نجاد أن أبلغ في شباط/فبراير ١٩٨٦ أنه عالج ٤١ شخصاً تعرضوا لغاز الأعصاب وظهرت عليهم أعراض واضحة للتسمم بمواد أسيتيل الكولين المانعة للاسترامس. وبالمثل فقد عولجت حالات تسمم بغاز الأعصاب في مستشفى شهيد بقائي في الأحواز. والمعتقد أن مثل هذا التسمم لم يكن بسبب التّابون نظراً إلى أن مستوى مصل استراس الكولين لم يكن منخفضاً جداً وإلى تطلّب جرعات كبيرة من الآتروبين. وفي بعض الحالات احتيج إلى ١ ٠٠٠ ميلليغرام (١ غرام) لردّ النشاط العصبي إلى المرضى. وأدى استعمال البراليدوكسيم إلى نتائج مقبولة. وأخيراً، أبلغ الدكتور خاقي الذي يعمل في مستوصف والفجر أنه بعد بدء الهجوم الايراني (في ٩ شباط/فبراير) بأربعة أيام إلى خمسة، أدخل حوالي ١ ٠٠٠ شخص إلى المستشفى ولديهم أعراض تسمم بغاز الأعصاب. وقال إنه يقدّر أن عدداً كبيراً إضافياً لابد وأن يكون قد تعرّض نظراً إلى أن المرضى، في الحالات الخفيفة، يستردون عافيتهم بسهولة بعد إعطائهم عدة حقن من الأتروبين. وفي الحالات التي شاهدها، كان كل ما يتطلبه الأمر جرعة متوسطة مقدارها ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ميلليغرام (بما في ذلك الجرعات التي تمّ تناولها قبل الدخول إلى مستوصف والفجر). وفي قلة من الحالات كان الأمر يتطلب ١ ٠٠٠ ميلليغرام (١ غرام).

٢٢ ـ وقد جمعت بعض المعلومات عن استعمال الهيدروسيانيد. وكانت الحقائق المبلّغة كما يلي.

٢٣ ـ قام موظفو مستوصف والفجر بمعالجة مصاب واحد (وهو ممرّض) ظهرت لديه أعراض التسمم بالهيدروسيانيد وعولج من أجلها في الجبهة، ولكنه، حين أدخل إلى المستوصف، لم يبدُ عليه أي أثر لمثل هذا التسمم.

٢٤ ـ وقد أعلمني الطبيب، الذي يشرف على إجلاء المصابين في الأحواز في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦، أنه عالج مريضاً تعرّض إلى القنابل الكيميائية وظهرت عليه أعراض غريبة تشبه إلى حد ما أعراض الهيدروسيانيد عجّلت بوفاته.

٢٥ ـ كما ينبغي ملاحظة أن المريضين رقم ٢٥ ورقم ٢٩ المدرجين في الإضافة ١ من هذا التقرير، واللذين تعرضا لغاز الخردل(ايبريت) قد ظهرت عليهما أعراض التسمم بالهيدروسيانيد؛ لكنه عندما جاء وقت فحصهما بصورة إفرادية، كانت هذه الأعراض قد تلاشت.

٢٦ ـ ويجب ألا يغيب عن البال أن انفجار قنبلة تحتوي على التّابون قد ينتج عنه الهيدروسيانيد عندما يتحلل التّابون. وهذا الأمر لايحدث في حالة غاز الخردل (ايبريت).

٢٧ ـ ومن الممكن تماماً استعمال قنابل الهيدروسيانيد، بل وحتى صنع القنابل الثنائية التركيب. ولكن ليس من الممكن كثيراً إنتاج قنابل تحتوي على سائل مثل الايبريت وغاز مثل الهيدروسيانيد.

٢٨ ـ ويرد في التذييل الثالث الوارد في الإضافة ١ موجز لكل حالة من الحالات التي شوهدت لدى المرضى الذين جرى فحصهم.

٢٩ ـ ولابد من أن نسجّل هنا أن جهوداً كبيرة بذلت للعناية بالذين تعرضوا للعوامل الكيميائية؛ وأن المعالجة الطبية التي توفّرت سليمة تماماً؛ وأن مستوى كفاءة الأطباء المسؤولين عن هذه المعالجة عال جداً؛ وأن جميع الضحايا يعالجون بأقصى درجة من العطف والرعاية؛ وأن السجناء العراقيين المتأثرين يعالجون أيضاً بأقصى درجة من الرعاية والاحترام.

خامساً ـ الجوانب الكيميائية

٣٠ ـ من المهم أن نسجّل أنه انقضت فترة أسبوعين تقريباً ما بين تاريخ أولى الهجمات المزعومة وتاريخ وصول البعثة إلى جمهورية ايران الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، هطلت أمطار استثنائية الغزارة في الجنوب الغربي من جمهورية ايران الإسلامية خلال شهر شباط/فبراير غمرت بمياهها مناطق عديدة. وقد أدى التأخر والتفسُّخ البيئي للعوامل الكيميائية الحربية التي يمكن أن تكون قد استعملت في الهجمات (ولاسيما غاز التّابون، الذي يؤثر على الجهاز العصبي) إلى أن يصبح الجانب الكيميائي من عملنا عسيراً.

٣١ ـ وقد تمّت زيارة ثلاث مناطق محددة في منطقة القتال للتحقيق في الاستعمال المزعوم للأسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية. (للاطلاع على الخريطة، انظر التذييل الثاني).

منطقة الاستقصاء "ألف"

٣٢ ـ وصلنا إلى هذه المنطقة، وهي في ضاحية تقع على مسافة كيلومترين إلى الشمال الشرقي من مركز عبدان، الساعة ١٣/٠٠ بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير. وقد ذُكر لنا أن الهجوم على هذه المنطقة حدث حوالي الساعة ١٦/٠٠ بتاريخ ١٣شباط/فبراير. وفحصنا حفرتين سبّبتها القنابل بعد أن تم تطهيرهما لجعل المنطقة مأمونة بالنسبة إلى البشر. وباستعمال جهاز رصد العوامل الكيميائية CAM وجد في إحدى الحفرتين تركز منخفض من بخار الخردل يقارب صفر ـ ٥ر٢ ميلليغرام للمتر المكعب. وهذا الدليل الإيجابي على وجود غاز الخردل، حتى في منطقة جرى الهجوم عليها قبل أسبوعين وتعرضت لمطر غزير في الفترة الفاصلة، هو دليل قوي على استعمال القنابل الكيميائية.

٣٣ ـ وفي الوقت الذي كنّا فيه على وشك مغادرة منطقة الاستقصاء "ألف"، حدث تبادل بقذائف المدفعية الثقيلة بين القوات الايرانية والقوات العراقية. وشاهدنا أثر ثمان من القنابل العراقية على مسافة بضعة كيلومترات.

منطقة الاستقصاء "باء"

٣٤ ـ تقع المنطقة "باء" على مسافة ١٥ كيلومتراً جنوبي عبدان على الطريق إلى قوفاس، وقد وصلنا إليها الساعة ١٤/٠٠ بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير. ووجدنا، في منطقة منبسطة وموحلة تبعد عن الطريق الرئيسي بعدة مئات من الأمتار، ثلاث حفر من حفر القنابل سبّبها الهجوم المزعوم الذي حدث قبل أسبوعين، وقد فحصنا هذه الحفرة باستعمال جهاز رصد العوامل الكيميائية CAM. ورغم أنه تم تطهير المنطقة قبل ذلك، فقد شوهد دليل إيجابي على وجود غاز الخردل. واكتشفنا في قعر كل من هذه الحفر مستويات منخفضة من تركز البخار في حدود صفر ـ ٥ر٢ ميلليغرام للمتر المكعب. ويشير هذا الدليل أيضاً إلى استعمال القنابل الكيميائية في المنطقة.

منطقة الاستقصاء "جيم"

٣٥ ـ من منطقة الاستقصاء "باء" انتقلنا جنوباً بطريق برّي وقطعنا نهر بهانشير لزيارة مستشفى حضرة فاطمة (عليها السلام) الميداني الواقع على مسافة حوالي ٤٠ كيلومتراً من عبدان. وقد وصلنا الساعة ١٥/٠٠ تقريباً من يوم الجمعة في ٢٨ شباط/فبراير. أما الهجوم المزعوم على المستشفى فقد حدث الساعة ١٠/٠٠ تقريباً من اليوم السابق. وذكر لنا أن أربعاً من القنابل الاثنتي عشرة التي ألقيت أصابت منطقة المستشفى. وقد انفجرت إحدى القنابل على مسافة ١٥ متراً من مدخل المستشفى. ولتخفيف الخطر على المرضى، جرى فوراً تطهير المنطقة وملء الحفرة بتراب نظيف. ورغم إجراءات التطهير تم تسجيل تركّز بخاري أثري من غاز الخردل قدره صفر ـ ١ر٠ ميلليغرام للمتر المكعب في المنطقة، وذلك باستعمال جهاز رصد العوامل الكيميائية CAM.

٣٦ ـ وعلى مسافة حوالي ٥٠ متراً من مدخل المستشفى، شاهدنا حفرة، سبّبها الهجوم ذاته لم يتم تطهيرها بل ملئت بتراب طري. وباستعمال جهاز رصد العوامل الكيميائية، حددنا موقع منطقة شديدة التلوث بغاز الخردل. وأشار جهاز الرصد إلى وجود نسبة عالية (أكثر من ٤ ميلليغرام للمتر المكعب) عندما قيست مستويات الغاز قرب سطح الأرض. وقد استعملنا أجهزة وقائية خاصة وجمعنا حوالي ١ كيلوغرام من التراب الملوث حملناه معنا إلى طهران.

٣٧ ـ وفي المختبر السريري بمركز لبّافي ـ نجاد الطبي في طهران أعيد، بتاريخ ١ آذار/مارس، تعبئة عيّنات التراب ليتم نقلها بشكل مأمون إلى عدد مختار من المختبرات في أوروبا لأغراض التحليل الكيميائي. وقد أخذت ثلاث عيّنات من التراب، تزن الواحدة منها حوالي ١٠٠ غرام، ووضعت كل منها في زجاجة جافة ذات سدادة لولبية. ثم أعيدت تعبئة كل زجاجة منها في وعاء منفصل من البلاستيك مزوّد بسدادة لولبية ويحتوي على فحم حبيبي منشط كمادة امتصاصية. وتم ربط السدادة اللولبية بغشاء لاصق سميك كما علّمت كل قنينة بما يدلُّ دلالة قطعية عليها.

٣٨ ـ وقد سلّمت العيّنة رقم ١ بيد أمينة إلى المعهد الوطني لبحوث الدفاع (FOA-A) بأوميا في السويد، لغرض التحليل، وسلّمت العينتان ٢ و٣ إلى المختبر الكيميائي الذري بالمجمع الذري الكيميائي في شبيتس بسويسرا. واستعملت إحدى العينتين لغرض التحليل، وسوف يحتفظ المختبر بالعينة الأخرى لتكون عيّنة مرجعية.

٣٩ ـ واتضح أن عيّنات التراب تحتوي على مايتراوح زنته بين ١ر٠ في المائة و٢ر٠ في المائة من غاز الخردل (كبريتيد ثنائي ـ (٢ ـ كلوروايثيل) مع بعض الشوائب الضئيلة. وغاز الخردل عامل كيميائي حربي تقليدي استعمل لأول مرة على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الأولى. وترد النتائج التي قدّمها المعهد الوطني السويدي لبحوث الدفاع والنتائج التي قدّمها المختبر الكيميائي الذري في سويسرا، وهي متشابهة، في التذييلين الرابع والخامس. ويمكن الحصول على الأطياف ورسوم التحليل الكروماتوغرافي وغيرها من التفاصيل المختبرية من هذين المختبرين عند الطلب.

٤٠ ـ وخلال مساء يوم الجمعة، ٢٨ شباط/فبراير، عرضت علينا في المختبر السريري لمستشفى شهيد بقائي في الأحواز، عيّنات مستقلة لشعر إنساني أخذ من مريضين. وذكر أن الشعر جُمع بعد أن هوجم المصاب بالأسلحة الكيميائية بفترة قصيرة. وفحصنا المصابين الموجودين في المستشفى. وقد هوجم أحد المصابين في مستشفى حضرة فاطمة (عليها السلام) الميداني بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير (الحالة رقم ٢٠) وهوجم الآخر في منطقة الفاو (الحالة رقم ٢٤). وقد حملت عينتا الشعر بيد أمينة إلى المعهد الوطني لبحوث الدفاع بأوميا، بغرض التحليل الكيميائي. واتضح أن عيّنة الشعر المتعلقة بالحالة رقم ٢٠ تحتوي على غاز الخردل. ولم يعثر على غاز الخردل في عينة الشعر المتعلقة بالحالة رقم ٢٤.

سادساً ـ الجوانب المتعلقة بالذخيرة

٤١ ـ كشف التحقيق الذي أجري خلال عام ١٩٨٤ بشأن الهجمات الكيميائية في النزاع الايراني/العراقي عن وجود عدة قنابل جوية

معطوبة جزئياً، قمنا بإجراء فحص لها. وقد أخذت عيّنات من هذه القنابل، وظهر أنها تحتوي على غاز الخردل الذي هو كل عبوتها الكيميائية. وتم التعرف على أبعاد القنبلة وكذلك على كتلتها الكليّة.

٤٢ ـ وفي هذه المهمة لم نعثر على قنابل لم تنفجر. ولا غرابة في ذلك، إذ أبلغنا طيار عراقي أسير خلال المقابلة (انظر الفصل السابع) التي أجريت معه في مستشفى شهيد بقائي في الأحواز في ٢٨ شباط/فبراير، أن القنابل تزوّد الآن بأجهزة تفجير صدمية بدلاً من أجهزة التفجير الموقوتة التي كانت تستخدم من قبل ووضعناها في تقريرنا السابق. وذكر الطيار أيضاً أنه يجري الآن عادة، بسبب إحداث بعض التغييرات من حيث التكتيك، إسقاط القنابل الكيميائية من طائرات محلّقة على ارتفاع عال لا على ارتفاع منخفض كما كان يحدث من قبل.

٤٣ ـ وذكر الطيار العراقي أيضاً أن استخدام القنابل الكيميائية يتطلب بالضرورة إذناً محدداً، وأن الطيارين لايسمح لهم بالفحص الدقيق لما يوضع في طائراتهم من قنابل قبل اضطلاعهم بتنفيذ "مهمة خاصة". ورغم هذا القيد، أمكن للطيار تقديم وصف دقيق للقنابل الكيميائية التي تستخدم حالياً في الهجمات ضد القوات الايرانية من حيث اللون والشكل والعلامات والكتلة، واتفق الوصف الذي قدمه مع وصفنا للقنابل التي فحصناها في عام ١٩٨٤. وعلى وجه الخصوص، أشار الطيار إلى القنابل التي تبلغ كتلتها ٢٥٠ كيلوغراماً أصبحت من الأشياء المتاحة بشكل عادي.

٤٤ ـ وقد تم الحصول على شهادة الطيار العراقي، التي أدلى بها عن طريق مترجم شفوي بحضور جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة، دون تلقين أو إكراه. ولهذا الدليل من الأهمية ما لا يمكن معها تجاهله.

٤٥ ـ وفي مناطق الاستقصاء الثلاث القريبة من عبدان التي جرى تفقدها في ٢٨ شباط/فبراير، تم فحص حطام قنابل كيميائية منفجرة.

منطقة الاستقصاء "ألف" (كيلومتران شمال شرقي عبدان)

٤٦ ـ عثر في هذا الموقع على أجزاء مختلفة من أغلفة القنابل. وهذه الأجزاء مصنوعة من ألواح رقيقة من الصلب (سمكها حوالي ٢ر٢ ميلليمتر) وتوجد على الأغلفة خطوط لحام، وكانت لاتزال على أحد جانبي لوح الصلب مساحات مطليّة بلون يميل إلى الخضرة. وتشبه أجزاء هذه القنابل المتفجرة في خصائصها أغلفة القنابل التي عثر عليها في عام ١٩٨٤. وقد تم الاحتفاظ بعيّنة واحدة منها (طولها حوالي ١٨٠ ميلليمتراً وعرضها ٧٠ ميلليمتراً) كدليل.

منطقة الاستقصاء "باء" (١٥ كيلومتراً جنوب عبدان)

٤٧ ـ تم في هذه المنطقة فحص ثلاث حفر أحدثتها القنابل، تحتوي كلها على حطام لأغلفة قنابل تماثل الحطام الذي عثر عليه في منطقة الاستقصاء "ألف". وعلاوة على ذلك، عثر على جزء كبير من إحدى القنابل على هيئة قطعة واحدة. ويتكون هذا الجزء من لوح تعليق ثقيل من الصلب (طوله حوالي ١٣٠ ميلليمتراً وعرضه ٨٠ ميلليمتراً وسمكه ٢٤ ميللمتراً)، ثُبّتت فيه بلولب عروة تعليق الصلب، ويستخدم في تثبيت القنبلة في حامل القنابل بالطائرة. ويحتوي اللوح أيضاً على ثقب ملولب (قطره حوالي ٥٠ ميلليمتراً) يستخدم في تثبيت سدادة العبوّة. والسطح الخارجي للوح مطلي بلون أخضر مماثل للون الذي تبيّن استخدامه في القنابل الكيميائية التي عثر عليها في عام ١٩٨٤. ورفعت سدادة التعليق في المختبر. واختبر التجويف بجهاز رصد العوامل الكيميائية وظهرت علامات إيجابية على وجود غاز الخردل. وباستخدام الأجهزة في تحليل المادة المأخوذة من التجويف تبين أيضاً وجود غاز الخردل ويتبين من العثور على أجزاء من أغلفة القنابل ولوح التعليق أن هذه الحفر حدثت بفعل انفجار قنابل كيميائية. ومعظم هذه الحفر كبير جداً (قطرها ٤ أمتار وعمقها بين ٢ و ٣ أمتار عادة) ويرجع ذلك إلى الطبيعة الرخوة للتربة المتشبعة بالمياه.

منطقة الاستقصاء "جيم" [بمستشفى حضرة فاطمة (عليها السلام) الميداني]

٤٨ ـ تم في هذا الموقع تفقد حفرتين أحدثتهما القنابل، وقد جرى تطهير إحداهما وأعيد ردمها بالتراب لأنها تجاور مدخل المستشفى الميداني.

٤٩ ـ وقدم لنا الباسادران (الحرس الثوري) عينات لأغلفة قنابل زعموا أنها أغلفة القنابل التي تسببت في إحداث الحفر التي رأيناها. وكانت على إحدى هذه العينات بالذات (طولها ٣٠٠ ميلليمتر وعرضها ٢٠٠ ميلليمتر تقريباً)، مساحات كبيرة مطلية بطلاء يميل إلى الخضرة على أحد جانبي لوح الصلب الرقيق. ويدل هذا على أن تلك القطعة يكاد يكون من المؤكد أنها جزء من قنبلة كيميائية، وقد قمنا لذلك بتصويرها كدليل.

٥٠ ـ ورغم ما قيل لنا من أن هناك قذائف مدفعية تحتوي على غاز الخردل استخدمت ضد القوات الايرانية، فإننا لم نجد دليلاً على ذلك. ولم تقدم لنا السلطات الايرانية أي دليل.

سابعاً ـ شهادة أفراد عراقيين

٥١ ـ في يوم الخميس ٢٧ شباط/فبراير، أجرينا مقابلة مع ٩ مصابين عراقيين من بين مجموعة مكونة من ١٥ مصاباً يعالجون في مركز لبّافي ـ نجاد الطبي من إصابات ناتجة عن استخدام أسلحة كيميائية وقعت لهم في منطقة الفاو قبل ذلك بثلاثة أيام. وأجرت البعثة المقابلة، بحضور طبيبين، وعن طريق مترجم شفوي، وقدم العراقيون المعلومات طوعاً دون إكراه، وبلا تلقين وبطريقة تلقائية.

٥٢ ـ قدم الأفراد العراقيون سرداً متسقاً للهجمات التي أدت إلى إصابتهم، سواء منها التي وقعت بعد أسرهم من جانب القوات الايرانية أو بعد أن سلّموا أنفسهم إليها، أو عندما كانوا في المنطقة الحرام التي تفصل بين قوات الخصمين. وادعى جميع الأفراد العراقيين تقريباً أنهم أصيبوا من قنابل ألقتها طائرات عراقية. وعند سؤالهم عن كيفية تعرُّفهم على هوية الطائرات ذكروا أنها كانت تقصف المواقع الايرانية وأنها تعرّضت للنيران الايرانية المضادة للطائرات.

٥٣ ـ وفي وقت متأخر من يوم الجمعة الموافق ٢٨ شباط/فبراير، أجرينا مقابلة، في مستشفى شهيد بقائي بالأحواز، مع الطيار العراقي الذي أسقطت طائرته قذيفة جوّ ـ جوّ ايرانية قبل ذلك بعدة أيام، مما أدى إلى حدوث إصابات في ذراعه. وأجرت البعثة هذه المقابلة أيضاً عن طريق مترجم شفوي وبحضور طبيبين، وكانت إجابات الطيار تلقائية وطوعية ودون إكراه من أي نوع.

٥٤ ـ وذكر الطيار أن مهمته في الهجوم الراهن كانت الإغارة على المواقع الايرانية في منطقة الفاو. وذكر كذلك أنه اشترك في "مهمتين خاصتين" ضد القوات الايرانية استخدمت فيهما القنابل الكيميائية، رغم أن طائرته كانت تحمل، عندما أسقطت، قنابل شديدة الانفجار (وترد في الفصل السادس معلومات إضافية قدمها الطيار العراقي عن الجوانب المتصلة بالذخيرة). ونود أن نسجل أن علاج هذا الشخص من إصاباته كان، على مايبدو، في مستوى مماثل للعلاج الموفّر للمصابين الايرانيين.

ثامناً ـ الموجز والنتائج

٥٥ ـ بناءً على طلب محدد من الأمين العام، قمنا بزيارة جمهورية ايران الإسلامية في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ لإجراء تحقيق في ادّعاء استخدام أسلحة كيميائية في النزاع الايراني/العراقي. وقد تعزز التحقيق الحالي باستخدام الخبرة والمعرفة المكتسبة من التحقيقين السابقين اللذين أجريا في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ وما أسفرا عنه من نتائج. ومع أننا فحصنا عدداً كبيراً من الذين أصيبوا في النزاع الراهن في منطقة الفاو، فإننا لم نزر منطقة القتال هذه. وقد تم فحص المصابين في مستشفيات في طهران والأحواز كما تمّت زيارة مواقع في المنطقة المحيطة بعبدان.

٥٦ ـ وتتلخص التعليقات المتصلة بالتحقيق الحالي فيما يلي:

(أ) كشف الفحص التفصيلي الذي أجري للمصابين الايرانيين عن حدوث تقرحات في الأعين تتراوح بين التهابات خفيفة والتهابات حادة في الملتحمة مقترنة باوذيما حادة في الجفون وتقرحات جلدية تشتمل على بثور كبيرة مليئة بسائل أصفر، أو انفصالات جلدية أو ظهور لون قاتم أو تقرحات تقارب الحروق من الدرجة الثانية. ووجدت في بعض الحالات إصابات في الجهاز التنفسي وانخفاض في عدد كريات الدم البيضاء. وظهرت نفس الأعراض على مصابين آخرين تم فحصهم فحصاً عابراً كما ظهرت في الجثث التي تمت معاينتها. وليس هناك أي شك في جميع التقرحات التي شوهدت ناجمة عن غاز الخردل (ايبريت)؛

(ب) وتم الكشف عن وجود بخار غاز الخردل بتركيزات منخفضة في العديد من الحُفَر في ثلاثة مواقع حول عبدان، وذلك باستخدام جهاز خاص مصمّم للكشف عن عوامل الحرب الكيميائية. وتم جمع عيّنات من التربة الملوثة من حُفَر أحدثتها القنابل (ناتجة عن هجوم شُنّ في اليوم السابق على مستشفى ميداني) وحلّلت في مختبرات في أوروبا، ووجد أنها تحتوي على غاز الخردل. وبالإضافة إلى ذلك، أخذت عيّنة شعر من أحد الضحايا الذين تعرضوا لهجوم بالأسلحة الكيميائية وظهر أنها تحتوي على غاز الخردل؛

(ج) وأجري فحص للمكونات الفلزية للقنابل الجوية، التي جُمعت من حُفَر القنابل الموجودة حول عبدان، تبين منه أنها آتية من قنابل مماثلة للقنابل التي فحصها الفريق عام ١٩٨٤. (أثناء البعثة الحالية لم نجد ولم يعرض علينا أي نوع آخر من الأسلحة الكيميائية، مثل قذائف المدفعية)؛

(د) وتوفّر دليل جديد مهم أثناء المقابلات التي تمّت مع المصابين العراقيين في طهران. حيث ذكروا أن إصاباتهم نجمت عن قنابل كيميائية ألقتها الطائرات العراقية خلال الهجوم على المواقع الايرانية؛

(هـ) كما توفّر دليل مهم جديد عن طريق طيار عراقي أسير. فقد أكد استخدام طائرات عراقية في مهاجمة المواقع الايرانية بالقنابل الكيميائية وقال إنه اشترك شخصياً في اثنتين من هذه "المهمات الخاصة".

٥٧ ـ وفيما يلي ما خلصنا إليه بالإجماع من هذا التحقيق:

(أ) في المناطق التي تفقدتها اللجنة حول عبدان استخدمت القوات العراقية الأسلحة الكيميائية ضد المواقع الايرانية؛

(ب) استناداً إلى الفحوصات الطبية وشهادة المصابين الايرانيين والعراقيين الذين تم إجلاؤهم من منطقة الفاو، استخدمت القوات العراقية الأسلحة الكيميائية في تلك المنطقة الحربية؛

(ج) يتبيّن من الأدلة التي درسها الأخصائيون أن نوع الأسلحة المستخدمة هو القنابل الجوية؛

(د) وكانت المادة الكيميائية المستخدمة هي غاز الخردل (ايبريت)؛

(هـ) ولم يكن من المستطاع تحديد المدى الذي استخدم فيه غاز الخردل في نطاق الوقت والموارد التي أتيحت لنا. ومع ذلك فإن الانطباع الذي ولّدته لدينا الإصابات التي يربو عددها على ٧٠٠ والتي شاهدناها في طهران والأحواز بالفعل هو أن استخدام الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٦ يبدو أكثر اتساعاً منه عام ١٩٨٤.

٥٨ ـ ومن فحص المواقع المختلفة، ومكونات الأسلحة والعديد من المصابين في إطار التحقيقات التي أجريناها في الأعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و١٩٨٦ وفقاً للمبادىء التوجيهية التي أصدرها الأمين العام، بالإضافة إلى القرائن، نستنتج بالإجماع:

(أ) أن القوات العراقية استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية في مناسبات عديدة؛

(ب) أن العامل المستخدم كان بالدرجة الأولى غاز الخردل، ولو أن الغاز المثير للأعصاب قد استخدم أيضاً في بعض المناسبات.

التذييل الأول

التسلسل الزمني للأنشطة

الثلاثاء، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦

- تجمّع البعثة في فيينا

الأربعاء، ٢٦ شباط/فبراير

- مغادرة فيينا (عن طريق فرانكفورت) (١٠/٢٠)
- الوصول إلى طهران (٢١/٥)

الخميس، ٢٧ شباط/فبراير

- اجتماع في وزارة الخارجية، طهران
- فحص المرضى في مستشفى لبّافي ـ نجاد في طهران وإجراء مقابلات معهم

التذييل الثاني

خريطة

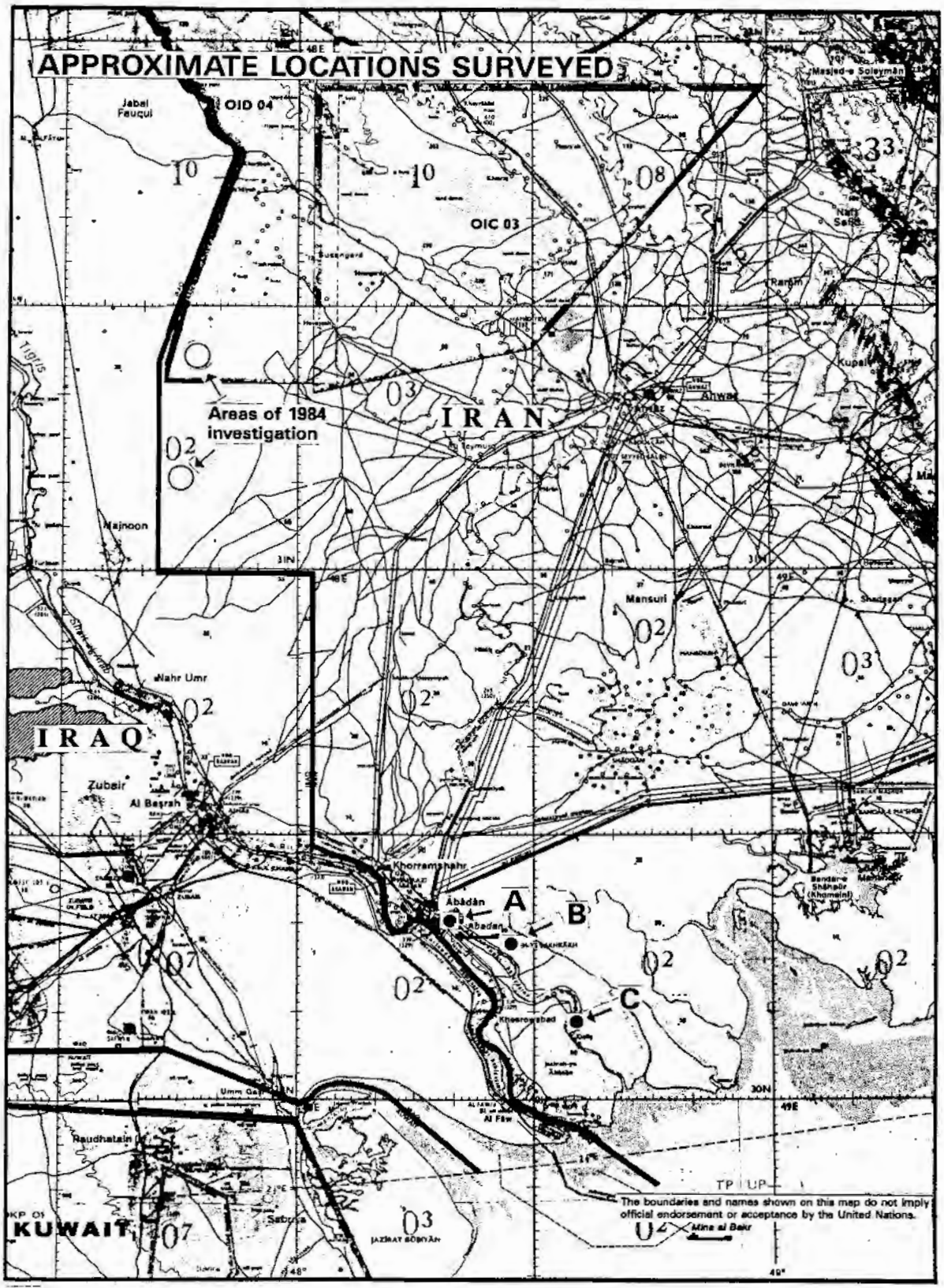

الجمعة، ٢٨ شباط/فبراير

- مغادرة طهران إلى الأحواز لإجراء استقصاءات في منطقة القتال (٠٦/١٥)
- إجراء استقصاءات لثلاثة مواقع في منطقة عبدان، وفحص أنقاض الأسلحة وحُفر القنابل وجمع عيِّنات ترابية
- فحص المرضى في مستشفى ميداني في منطقة عبدان وإجراء مقابلات معهم
- العودة إلى الأحواز
- فحص المرضى في مستشفى الشهيد بقائي في الأحواز وإجراء مقابلات معهم

السبت، ١ آذار/مارس

- زيارة مستوصف سيد الشهداء في الأحواز
- العودة إلى طهران (٠٥/٤٥)
- فحص المرضى في مستشفى بغية الله في طهران وإجراء مقابلات معهم
- زيارة إلى مكتب محقّق الوفيات وإلى مستودع الجثث في طهران لفحص جثث الموتى وجمع مواد لأغراض التحليل

الأحد، ٢ آذار/مارس

- زيارة مستوصف والفجر، ملعب آزاد في طهران

الاثنين، ٣ آذار/مارس

- مغادرة طهران (٠٥/٠٠)
- الوصول إلى شبيتس في سويسرا (١٩/٥٨)

الثلاثاء، ٤ آذار/مارس

- إعداد التقرير

الأربعاء، ٥ آذار/مارس

- إعداد التقرير
- تلقي نتائج التحليل المختبري في شبيتس

الخميس، ٦ آذار/مارس

- السفر إلى جنيف
- إعداد التقرير
- تلقي نتائج التحليل المختبري في أوميا

الجمعة، ٧ آذار/مارس

- وضع التقرير في شكله النهائي
- تفرُّق أعضاء البعثة في جنيف

التذييل الرابع

تقرير عن تحليل عينة ترابية من جمهورية ايران الإسلامية
مقدم في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ من مختبر شبيتس (سويسرا)

١ - تحرٍّ سريع

خلط غرام واحد من العيِّنة الترابية مع غرام واحد من كبريتات الصوديوم غير المائية (Na_2So_4) وعبىء الخليط في محقنة سعتها ٣ ميلليلترات واستخرج ما مقداره ٣ ميلليلترات من ثنائي كلوروالميثان وحلل المستخرج بواسطة جهاز التحليل الكروماتوغرافي للغازات/مطياف الكتلة من طراز (HP5988A). وبموجب زمن الاستبقاء ومطياف الكتلة كان المكوّن الرئيسي كما يلي: ثنائي - (٢ كلورو ايثيل) - كبريتيد (كبريت - خردل)

٢ - تحليل مفصّل

خلطت ١٠ غرامات من العيِّنة الترابية مع ١٥ غراماً من كبريتات الصوديوم غير المائية (Na_2So_4) واستخرج الخليط لمدة ١٫٥ ساعة مع ٥٠ ميلليلترا من ثنائي كلوروالميثان باستخدام جهاز سوكسليت (Soxhlet). وبموجب تحليل كمّي بواسطة جهاز التحليل الكروماتوغرافي للغازات (المعيار الخارجي)، حسب تركيز من ١ - ٢ ميلليغرام من الكبريت - الخردل لكل غرام من التربة. وركّز المستخرج إلى أن بلغ حجمه ١٫٥ ميلليلتر وحلّل بواسطة جهاز التحليل الكروماتوغرافي للغازات مطياف الكتلة. وكشف التحليل عن وجود المركبات الإضافية التالية:

(أ) ثنائي (٢ كلوروايثيل) - ثنائي كبريتيد (آثار)

(ب) ثنائي (٢ كلوروايثيل) - سلفوكسيد (٥ ٪ تقريباً)

(ج) ١ و٢ ثنائي - (٢ - كلوروايثيل ثيو) - ايثان الصورة المتوسطة لغاز الخردل (٢ ٪ تقريباً)

(د) ٢ و٢ - ثنائي (٢ - كلوروايثيل ثيو) - الإثير ثنائي الايثيل (اوكسجين - درخل، ١ ٪ تقريباً)

(هـ) منتجات التحلل المائي

ولم تتحدد بعد بنية بعض المركبات الإضافية (آثار).

والكبريت - الخردل الذي تمّ تحليله نقي إلى درجة عالية نسبياً. والمكونات الأثرية المكتشفة هي منتجات ثانوية عادية نشأت في الإنتاج الصناعي.

ويبدو الكبريت - الخردل الذي تم الكشف عنه شديد الشبه بالعيِّنة التي تم تحليلها في آذار/مارس ١٩٨٤.

ويتضمن التذييل المخططات الكروماتوغرافية والأطياف.

(توقيع) الدكتور أ. نيدرهاوزر
مختبر شبيتس

التذييل الخامس

تقرير عن تحليل العيّنات الواردة من جمهورية ايران الإسلامية لكشف وجود عوامل الحرب الكيميائية"مقدم في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ من المعهد الوطني لبحوث الدفاع، اوميا ـ السويد

١ ـ تم استلام العيّنات في اوميا بالسويد في الساعة ١٠ من مساء ٣ آذار/مارس ١٩٨٦.

٢ ـ كانت العيّنات تتألف من:

(أ) وعاء من البلاستيك سعته ٢٥٠ ميلليلتراً، معلّم بعبارة "عيّنة ترابية رقم ١". وكان داخل هذا الوعاء أنبوب زجاجي سعته ١٠٠ ميلليلتر مغطى بسدادة لولبية مطمور في فحم نباتي منشط ويحتوي على مادة صلبة داكنة اللون لها مظهر التراب المبتل؛

(ب) أنبوب اختبار من البلاستيك معلّم بعبارة "شعر بادولا حبيبي Z1 "مقفل بغشاء وشريط لاصق، ويحتوي على مادة لها مظهر الشعر؛

(ج) أنبوب اختبار من البلاستيك معلّم بعبارة "شعر غوش جهرة Z2" مقفل بغشاء وشريط لاصق، ويحتوي على مادة لها مظهر الشعر؛

(د) وعاء من البلاستيك سعته لتر واحد مغطى بسدادة لولبية معلّم بعبارة "عينات ترابية (٤) ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦" مليء بالفحم النباتي المنشط وكان مطموراً فيه أربع أنابيب زجاجية، تحتوي على مادة شبيهة بالتراب. وذكر في رسالة مرفقة أن هذه العينات مطابقة، لـ "العيّنة الترابية رقم ١".

٣ ـ عُرف وجود غاز الخردل في القسم الأعلى من "العيّنة الترابية رقم ١" (ثنائي ـ (٢ ـ كلوروايثيل ـ كبريتيد)) وذلك باستخدام مدد استبقاء التحليل الكروماتوغرافي للغازات وبواسطة مقارنة مطياف الكتلة مع مطياف عيّنة حقيقية من غاز الخردل. وبالإضافة إلى ذلك عُرف وجود كبريتيد ـ فينيل ٢ ـ كلوروايثيل ـ فينيل ـ كبريتيد بصورة غير نهائية باستخدام بيانات مطياف الكتلة. وقدّر أن تركيز غاز الخردل في القسم الأعلى يبلغ ١٨ر٠ غرام لكل متر مكعب.

٤ ـ عن طريق عملية استخراج أجريت بجهاز سوكسليت لثنائي كلوروميثان على عيّنة قدرها ١٠ غرامات من "عيّنة التربة رقم ١" تم الكشف عن وجود غاز الخردل باستخدام استبقاء التحليل الكروماتوغرافي للغازات ومقارنة مطياف الكتلة بمطياف عيّنة حقيقية من غاز الخردل، وبواسطة بيانات مطياف الرنين المغناطيسي لنوى نظير الكربون ـ ١٣ ك ومطياف الرنين المغناطيسي لنوى الهيدروجين.

وقدّر أن تركيز غاز الخردل في عيّنة التربة يبلغ ٦ر١ ميلليغرام لكل غرام.

وبالإضافة إلى ذلك، عُرف بصورة غير نهائية وجود المركبات التالية بكميات ضئيلة في المستخرج وتم ذلك أساساً باستخدام بيانات مطياف الكتلة: ٢ كلوروايثيل ـ فنيل ـ كبريتيد، ثنائي ـ (٢ ـ كلوروايثيل) ـ ثنائي كبريتيد، ٢ ـ كلوروايثيل ٢ ـ هيدروميثيل كبريتيد، وثنائي (٢ ـ كلوروايثيل) أوكسيد كبريتيد، الصورة المتوسطة (Sesqui) لغاز الخردل (١، ٢ ثنائي (٢ ـ كلوروايثيل ثيو)ـ ايثان)

كما عُثر على مركّبات تحتوي على الكلور بكميات ضئيلة في المستخرج. ولم يتم حتى الآن التأكد من هويتها.

٥ ـ تبين وجود غاز الخردل في مستخرج لثاني كلوروميثان من ٥٨ر٠ غرام من عيّنة معنونة "شعر بادولا حبيبي Z1" باستخدام مدد استبقاء التحليل الكروماتوغرافي للغازات ومقارنة مطياف الكتلة بمطياف عيّنة حقيقية من غاز الخردل.

وقدّر أن تركيز غاز الخردل في عيّنة الشعر Z1 تتراوح ما بين ٥ر٠ و ٠ر١ ميلليغرام لكل غرام.

(توقيع) ستين ـ آكي فريدريكسون
لارس ريتغيلدت

الوثيقة S/17911/ADD.1

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

التذييل الثالث

تقرير عن المرضى الذين فحصهم الدكتور مانويل دومينغيز يتضمن البيانات السريرية ذات الصلة

مفتاح المعلومات: (ألف) مكان وتواريخ الهجوم؛ (باء) وصف الهجوم؛ (جيم) الجو المحيط و/أو الرائحة بعد الهجوم؛ (دال) إزالة التلوث الذي تعرّض له الشخص بعد الاصابة؛ (هاء) تاريخ دخول المريض المستشفى.

المرضى الذين فحصوا في مستشفى لبّاني ـ نجاد بطهران في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦

الحالة رقم: ١

هوية المريض: محمد زادة، ١٧ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ منطقة مكشوفة، الغاو، ١٢ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ دخان رمادي مائل إلى البياض؛

دال ـ حمّام بعد ساعتين من الهجوم؛

هاء ـ ١٤ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب شديد بالملتحمة، وإحمرار التهابي جلدي داكن في الطرفين العلويين والطرفين السفليين، وأشد ما يكون في ثنية الكوع والركبة؛ قشور على جناحي الأنف مصحوبة بكيسات ذات فصوص؛ جراح شديدة بالصدر مع انفصال جلدي يماثل حالة الحروق من الدرجة الثانية؛ وقد بين تحليل أولي للدم وجود ٤ ٦١٠ ٠٠٠ من كريات الدم الحمراء و ٤ ٦٠٠ من كريات الدم البيضاء. وأصبح هذان الرقمان في تحليل لاحق ٣ ٨٧٠ ٠٠٠ و ٣ ٩٠٠ على التوالي.

الحالة رقم: ٢

هوية المريض: سيد خورولام سادات رسول، ١٩ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ منطقة مكشوفة، الفاو، ١٢شباط/فبراير؛

باء ـ أربعة صواريخ مطلقة من الجو؛

جيم ـ رائحة خضروات؛

دال ـ حمّام بعد مرور ساعة على الإصابة والحَقْن؛

هاء ـ ١٤ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب الملتحمة؛ إصابات على الوجه تتمثل في سواد وانفصال للجلد في أماكن متفرقة؛ سواد الرقبة؛ منطقة حالكة السواد على الجانب الأيمن؛ تقرحات مساحة كل منها ٣×٣ سنتيمترات تقريباً على السطح الأمامي من القدم اليسرى والسطح الإنسي من الكاحل الأيسر.

الحالة رقم: ٣

هوية المريض: محمد بغاتي، ٢١ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ منطقة مكشوفة، أرواند رود، ٢١ شباط/فبراير؛

باء ـ أربع طائرات عراقية، سبع قنابل؛

جيم ـ دخان ورائحة نفط؛

دال ـ حمّام وقطرة للعين بعد ثلاث ساعات من الهجوم؛

هاء ـ ٢١ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب بسيط بالملتحمة، انفصال في جلد الرقبة، تقرحات بالسطح الأمامي للصدر والبطن، تقرّح يمتد على نطاق واسع فوق منطقة عظم العجز وجلد الصفن، وقروح كبيرة في كل المنطقة تقريباً؛ سعال وبصاق مدمّم؛ فرقعة لدى التسمع فوق قاعدتي الرئتين؛ وتقدير مستقبل الحالة ينذر بالخطر.

الحالة رقم: ٤

هوية المريض: علي رزانيداري، ٢٣ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ منطقة مكشوفة بها أشجار النخيل، أروانـد رود، ١٣ شباط/فبراير؛

باء ـ قنابل، ثمانية انفجارات، أربع طائرات عراقية؛

جيم ـ دخان أبيض ورائحة الثوم؛

دال ـ حمّام ومرهم للجلد وحَقْن؛

هاء ـ ١٤ شباط/فبراير؛

الحالة الطبية: التهاب بسيط بالملتحمة؛ سواد بالوجه والرقبة؛ إحمرار التهابي داكن بالجلد في الصدر يغطي الجانبين ويمتد إلى أسفل حتى خط يمر بالناتىء السيفي (تحت القص)؛ تلون داكن على السطح الإنسي للذراعين ـ أشد ما يكون في ثنيتي الكوعين وتحت الإبطين؛ ويبدأ السواد مرة أخرى عند مستوى العانة؛ سعال ببصاق بدون دم.

الحالة رقم: ٥

هوية المريض: مختاغار رحماني، ٣٥ سنة، متطوع

ألف ـ منطقة مكشوفة بها نخيل، أوراند رود، ١٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة مطلقة من الجو، ثلاث طائرات؛

جيم ـ رائحة نفّاذة، دخان ذو لون ضارب إلى الرمادي؛

دال ـ حمّام "بالدش"، قطرة وحَقْن بعد خمس ساعات من الهجوم؛

هاء ـ ١٨ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب شديد بالملتحمة؛ التهاب متوسط الشدة في البلعوم؛ إصابة بالوجه والرقبة والجسم حتى خط مستقيم عند مستوى السرّة؛ سواد يبدأ مرة أخرى من خط عرضي آخر عند الجزء الأعلى من العانة ـ وأشد ما يكون السواد على السطح الإنسي للفخذين والصفن والقضيب؛ واللون نفسه على السطح الإنسي للذراعين؛ ويبين تحليل كريات الدم البيضاء اتجاهاً إلى انخفاض في عددها بالرغم من إعطاء المريض نقل دم بكريات الدم البيضاء عندما انخفض عددها إلى أقل من ٣ ٠٠٠، وكانت أعداد كريات الدم البيضاء ٥ ٥٠٠ في التحليل الأول و ١ ٦٠٠ في التحليل الثاني و ٢ ١٠٠ في التحليل الثالث.

الحالة رقم: ٦

هوية المريض: رضا بهشتي، ٦٠ سنة، متطوع

ألف ـ منطقة مكشوفة، أرواند رود، ١٣ شباط/فبراير؛

باء ـ طائرتان عراقيتان و ١١ قنبلة ـ قنبلة عنقودية وانفجارات متعددة؛

جيم ـ رائحة النفط؛

دال ـ حمّام بالدش، قطرة وحَقْن؛

هاء ـ ١٤ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب بالملتحمة؛ احمرار التهابي بالجلد في الوجه، أشد ما يكون بالجبهة؛ قشور على الأنف وحول الفم؛ بقع داكنة على خطوط بالجسم؛ الأعضاء التناسلية متأثرة بدرجة بالغة السوء مع تضخم

شديد وسواد؛ سعال ببصاق؛ انخفاض في عدد كريات الدم البيضاء، نتائج التحاليل على النحو التالي:

٢٤ شباط/فبراير ـ ٠٠٠ ٣٥٠ ٥ كريات الدم الحمراء
و ٧٠٠ ١٣ كريات الدم البيضاء

٢٥ شباط/فبراير ـ ٠٠٠ ٢٤٠ ٤ كريات الدم الحمراء
و ٠٠٠ ١٦ كريات الدم البيضاء

٢٧ شباط/فبراير ـ ٠٠٠ ٣٢٠ ٤ كريات الدم الحمراء
و ٩٠٠ ٢ كريات الدم البيضاء

(وتجرى للمريض عمليات نقل دم بكريات الدم البيضاء).

الحالة رقم: ٧

هوية المريض: محمد أديان، ٢١ سنة، متطوع

ألف ـ منطقة مكشوفة، كان المريض في ملجأ محصن وقت الهجوم، الفاو، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ طائرة وقنبلة؛

جيم ـ دخان ضارب إلى اللون الرمادي ورائحة نفّاذة؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن بعد الهجوم مباشرة؛

هاء ـ ١٦ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب بالملتحمة؛ أوذيما شديدة بالجفون؛ الوجه أسود تماماً؛ الصدر أسود كذلك؛ سواد في الجلد مع تقرّح سطحي من خط عرضي عند العانة وحتى الركبتين؛ قروح بالكتف أيضاً؛ أوذيما بالصفن؛ التهاب شديد بالسطح الإنسي للفخذين والأربيتين مع أوذيما وتقرحات؛ سعال؛ فقد الصوت؛ ضيق النفس؛ وصوت غطيط عند التسمع؛ الحالة العامة خطيرة جداً.

الحالة رقم: ٨

هوية المريض: يعقوب سليمي، ٤٥ سنة، متطوع

ألف ـ منطقة مكشوفة، كان المريض في ملجأ محصن وقت الهجوم، الفاو، ٢ شباط/فبراير؛

باء ـ خمس قنابل مطلقة من الجو؛

جيم ـ جو ملبَّد ورائحة كريهة؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن بعد مرور ساعتين من الهجوم؛

هاء ـ ١٣ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب الملتحمة؛ الوجه داكن اللون بدرجة قليلة؛ قشرة صغيرة على الذقن؛ انفصال الجلد من الجذع بما يشبه حالة الحرق من الدرجة الثانية؛ سواد في الأربيتين؛ سواد وأوذيما بالصفن.

الحالة رقم: ٩

هوية المريض: حسين طاهري، ١٩ سنة، الحرس الثوري، أحد رجال المدفعية ويعمل في وحدة للمدفعية المضادة للطائرات

ألف ـ منطقة مكشوفة، كان المريض على بعد أمتار قليلة وراء ساتر، الفاو، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة واحدة، ١٠ ـ ١٢ طائرة عراقية تطير على ارتفاع كبير؛

جيم ـ رائحة نفّاذة؛

دال ـ ـ

هاء ـ ٢٤ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب بالملتحمة؛ تضخم بالوجه مع إصابات مماثلة لحالة حرق من الدرجة الثانية؛ سواد بالجزء الباقي؛ الرقبة شديدة السواد؛ سواد بالصدر أيضاً ـ أشد ما يكون ذلك تحت الإبطين؛ إصابات شديدة أيضاً في الطرفين العلويين والطرفين السفليين والأعضاء التناسلية؛ سعال مع بصاق بعد مجهود شديد؛ يبين تحليل أجري في ٢٦ شباط/فبراير وجود ٢٠٠ ٢ من كريات الدم الحمراء؛ والحالة العامة بالغة الخطورة.

الحالة رقم: ١٠

هوية المريض: خسروكيش عسكر، ٣٨ سنة، متطوع

ألف ـ منطقة مكشوفة، كان المريض على بعد أمتار قليلة، الفاو، ١٢ شباط/فبراير؛

باء ـ ١٥ طائرة عراقية وانفجار لصاروخ واحد؛

جيم ـ دخان يضرب إلى البياض ورائحة الثوم؛

دال ـ حمّام بالدش وحَقْن؛

هاء ـ بعد ٤ ساعات من اليوم نفسه؛

الحالة الطبية: رهبة من الضوء والتهاب بالملتحمة؛ الوجه داكن إلى حد ما؛ سواد بالصدر والطرفين العلويين خاصة الطرف العلوي الأيمن؛ إصابات شديدة بالخصيتين والقضيب.

الحالة رقم: ١١

هوية المريض: مصاب عراقي، ٤٨ سنة، قائد ناقلة مياه أُسر في ١٢ شباط/فبراير

ألف ـ منطقة مكشوفة، الفاو، ١٢ شباط/فبراير؛

باء ـ سمع انفجارات قنابل؛

جيم ـ بعد القصف كان ثمة دخان رمادي واحترقت المنطقة كلها؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن بعد ساعتين من الهجوم؛

هاء ـ ١٦ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: أوذيما شديدة بالجفون مع تدميع شديد من العين جعل من المستحيل متابعة حالة العين؛ سواد بالوجه والرقبة؛ لون داكن بدرجة واحدة في الجذع بأكمله؛ سواد بالأربية؛ الصفن والسطح الإنسي للفخذين بلون أسود بنفسجي؛ سعال؛ ضيق نفس؛ وصعوبات تتعلق بالتنفس.

الحالة رقم: ١٢

هوية المريض: جريح عراقي، ٢٤ سنة، رقيب بالجيش، أُسر في ١٢ شباط/فبراير

ألف ـ الفاو، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ قنابل، عدة طائرات عراقية؛

جيم ـ احتراق ورائحة كريهة؛

دال ـ حمّام وقطرة؛

هاء ـ ١٨ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب بالملتحمة؛ قروح حول الفم مع قشور في الركن الأيسر؛ لطخ سوداء غير منتظمة على الجذع والذراعين؛ سواد في الأربيتين والصفن، مع بعض الأماكن المتقرحة، انفصال للجلد فوق مساحة كبيرة من الجزء العلوي من الطرف السفلي الأيمن، ومن مساحة أكبر من الطرف السفلي الأيسر؛ سعال.

الحالة رقم: ١٣

هوية المريض: جريح عراقي، ٢٥ سنة، جندي، أُسر في ١٣ شباط/فبراير

ألف ـ منطقة مكشوفة؛ المريض لم يكن بعيداً عن موقع الهجوم، الفاو، حوالي الساعة ١٤/٠٠، ١٣ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة، عدة طائرات عراقية؛

جيم ـ دخان رمادي مائل إلى البياض، يسبب السعال ويعمي بصر المريض؛

دال ـ حمّام، وحَقْن وقطرة؛

هاء ـ ١٦ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب الملتحمة؛ إصابات على الصدر تماثل الإصابات في حالة الحروق من الدرجة الثانية؛ احمرار التهابي أسود نموذجي في الإبطين وحنية المرفق؛ قرحتان كبيرتان في الصفن.

الحالة رقم: ١٤

هوية المريض: جريح عراقي، ٢١ سنة، مغوار، القوات الخاصة، أُسر في ١٨ شباط/فبراير

ألف ـ ساحة المعركة، الفاو، ١٣ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة، عدة انفجارات؛

جيم ـ الرؤية غير ممكنة، رائحة كريهة؛

دال ـ حمّام وحَقْن بعد حوالي ستة أيام من الهجوم؛

هاء ـ ٢١ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب الملتحمة؛ التهاب الفم؛ بعض التقرحات في الفم؛ لون داكن في الوجه، وفي الرقبة (أشد)، وفي الطرفين السفليين؛ اسوداد شديد في الصفن والسطح الانسي من الفخذين؛ مع تقشر البشرة بسهولة؛ تقرحات في القضيب.

الحالة رقم: ١٥

هوية المريض: جريح عراقي، ٢٧ سنة، أُسر في ١١ أو ١٢ شباط/فبراير

ألف ـ ساحة المعركة، الفاو، ١١ أو ١٢ شباط/فبراير ـ في اليوم الثاني بعد الهجوم الايراني؛

باء ـ قنابل، خمس أو ست طائرات عراقية؛

جيم ـ رؤية غير واضحة ورائحة نفاذة؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن؛

هاء ـ ١٤ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: رُهاب الضوء؛ التهاب الوجه، وبقاء الوجه داكنا؛ واسوداد الرقبة؛ الجذع خال من الإصابات؛ اسوداد شديد في الصفن والأربية، سعال.

الحالة رقم: ١٦

هوية المريض: جريح عراقي، ٢٢ سنة، ميكانيكي في الجيش، أُسر في ١١ شباط/فبراير

ألف ـ ساحة المعركة، الفاو، ١١ شباط/فبراير؛

باء ـ القنابل، سبع طائرات عراقية؛

جيم ـ دخان لونه يضرب إلى البياض؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن؛

هاء ـ ١٤ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب الملتحمة؛ لون داكن في كامل سطح البشرة باستثناء اليدين والقدمين؛ تلون أشد سواداً على الرقبة والسطح الانسي للفخذين وأعضاء التناسل؛ سعال.

الحالة رقم: ١٧

هوية المريض: جريح عراقي، ٢٢ سنة، مزارع، جند في الجيش ثم وقع في الأسر

ألف ـ منطقة مكشوفة، الفاو، ليلة ١٢ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ الرؤية لم تكن ممكنة لكن كانت هناك رائحة كريهة؛

دال ـ حمّام وحَقْن؛

هاء ـ ١٤ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب الملتحمة؛ اسوداد الوجه؛ واسوداد أشد في الرقبة. الجذع بلون البرونز، مثل اللون الذي يحصل بالتعرض للأشعة فوق البنفسجية. تقرح مساحته ٤ × ٣ سنتيمتراً تقريباً على المرفق الأيمن من بقايا تمزق حويصلة. إصابة مماثلة في الركبة اليسرى. اسوداد شديد في أعضاء التناسل والطرفين السفليين؛ سعال؛ بصاق مصحوب ببلغم.

الحالة رقم: ١٨

هوية المريض: جريح عراقي، ١٦ سنة، سائق في الجيش العراقي، أسر في ٢٠ شباط/فبراير

ألف ـ ساحة المعركة، الفاو، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ قنابل من الجو، عدة طائرات عراقية؛

جيم ـ لم يصرح بشيء؛

دال ـ حمّام وحَقْن؛

هاء ـ ٢٢ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: تأثر قليل في الوجه؛ لم يبق سوى منطقة قاتمة صغيرة على الجبين، عند خط الشعر؛ اسوداد الرقبة؛ لو بني خفيف على الصدر؛ اسوداد في الإبطين؛ اسوداد شديد في العانة وأعضاء التناسل والسطح الأنسي من الفخذين.

الحالة رقم: ١٩

هوية المريض: جريح عراقي، ٢٥ سنة، رقيب، القوات الخاصة، أسر في ١٥ شباط/فبراير

ألف ـ ساحة المعركة، الفاو، الساعة ١٩/٠٠ تقريباً، ١٤ شباط/فبراير؛

باء ـ قنابل من الجو ألقتها الطائرات العراقية، هبوب الغاز على المريض مع الريح؛

جيم ـ لم يستطع الرؤية، رائحة نفاذة؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن؛

هاء ـ ١٦ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: رهاب الضوء؛ التهام الملتحمة؛ وجه داكن اللون ورقبة شبه سوداء. صدر داكن اللون. اسوداد أعضاء التناسل والسطح الأنسي من الفخذين بدون اوذيا.

المرضى الذين جرى فحصهم في مستشفى شهيد بغائي في الأحواز بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦

الحالة رقم: ٢٠

هوية المريض: أسد الله حبيبي، ٢٣ سنة، متطوع، سائق سيارة إسعاف

ألف ـ مستشفى ميداني، مستشفى الأحواز الميداني، الساعة ١١/٠٠، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ لم يقدر المريض على التكلم؛

جيم ـ كالسابق؛

دال ـ توفي المريض بحضور الخبراء.

الحالة الطبية: من التاريخ السريري يمكن استخلاص ما يلي: في اليوم السابق انفجرت قنبلة عند ملامستها الأرض. وكان المريض على مسافة ٥ أمتار تقريباً من مكان حدوث الانفجار فجرح بفعل قطعة من قذيفة سنثار. وبعد ١٠ دقائق تقريباً بدأ يشعر بحرقة حادة في عينيه، ثم بغشيان ثم بدأ يتقيأ، ويتقيأ بلغما أثناء الليل. وعندما جرى فحصه لوحظ أنه كان فاقد الوعي (وكانت هناك أنبوبة مستخدمة) وكان وجهه أسود تماماً. وكانت هناك أربع حويصلات جاسئة في عنقه وحويصلة كبيرة في معصمه الأيسر. وكانت هناك حويصلة يقارب طولها ٧ سنتيمترات وعرضها ٤ سنتيمترات وارتفاعها ٢٫٥ سنتيمتر على صفنه وأخرى أصغر من الأولى على فخذه الأيسر. وكانت هناك أيضاً أعراض أوذيا الرئة. وقد مات المريض وهو تحت الملاحظة.

الحالة رقم: ٢١

هوية المريض: مهدي حبيبي: ٢١ سنة، متطوع، سائق سيارة إسعاف

ألف ـ مستشفى ميداني، مستشفى الأحواز الميداني، الساعة ٢١/٠٠، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنابل؛

جيم ـ لم يقدر المريض على التكلم؛

دال ـ كالسابق؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: أوذيا جفنية ممتدة على نطاق واسع تحول دون متابعة حالة العين؛ التهاب أنفي قيحي؛ وجه داكن اللون؛ وبشرة الوجه متقشرة في بعض المناطق. أربع حويصلات كبيرة على العنق؛ احمرار التهابي في الذراع الأيمن؛ حويصلتان كبيرتان في ثنية المرفق الأيسر؛ احمرار التهابي شديد في الطرف الأسفل الأيسر؛ حويصلات في الساعد الأيسر تبلغ مساحة أكبرها ١٠ × ٥ سنتيمتراً؛ التهاب الرغامي. التهاب القصبة الهوائية؛ يعتبر المريض في حالة خطيرة.

الحالة رقم: ٢٢

هوية المريض: الدكتور شاهزاد، ٣٤ سنة، ضابط طبي، جناح الطب الباطني، جامعة أصفهان، يعمل طبيباً داخلياً مسؤولاً عن مستشفى ميداني

ألف ـ خارج مستشفى الأحواز الميداني، الساعة ١١/٠٠، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنابل؛

جيم ـ لم يكن المريض متأكداً لأنه كان مشغولاً بإجلاء ضحايا الهجوم؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن بعد ساعتين تقريباً من الهجوم؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: اوذيما في الجفنين؛ حالة حادة من رهاب الضوء؛ وجه داكن مصاب بأوذيما؛ العنق والصدر ملونان بلون ضارب إلى الحمرة.

الحالة رقم: ٢٣

هوية المريض: الدكتور دانجنيان، ٤٨ سنة، جراح، مستشفى الأحواز الميداني

ألف ـ خارج مستشفى الأحواز الميداني، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ رائحة نفّاذة؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: أوذيما بجفن العين؛ احمرار التهابي قاتم بالرقبة.

الحالة رقم: ٢٤

هوية المريض: محمد زهير هوشيرش، ١٨ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ منطقة مكشوفة، كان المريض على بعد مترين من الانفجار، الفاو، الساعة ٨/٣٠، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ لم يكن المريض قادراً على التكلم؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن بعد أربع ساعات من الهجوم؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: أوذيما بجفن العين؛ إفراز متجمد على حافة جفن العين، حويصلات ضخمة على اليد اليسرى والمرفق الأيمن والجانب الأيسر؛ وحويصلة صغيرة على الفخذ الأيمن؛ وتقرّح مساحته ٥ × ٢ سنتيمترات على الساعد الأيمن تاركاً مكاناً مماثلاً للذي يتركه حرق من الدرجة الثانية بنسيج ضارب إلى الحمرة؛ وقرحتين تابعتين أصغر حجماً.

الحالة رقم: ٢٥

هوية المريض: بغري مرشدي، ٢٧ سنة، مساعد طبي، متطوع

ألف ـ مستشفى الأحواز الميداني، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ لم يتمكن المريض من التكلم؛

دال ـ حمّام وقطرة وحَقْن؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: أوذيما شديدة بجفن العين، وجه يميل إلى الحمرة ومصاب بأوذيما. بعد وقوع الهجوم ببضع دقائق راح المريض في غيبوبة مما كان يعني أنه يتعين إمداده بالأوكسجين. ونظراً إلى أنه كان من المعتقد أنه يعاني من تسمم بالهيدروسيانيد، فقد تمّ حَقْنه بثيوسلفات الصوديوم في الوريد.

الحالة رقم: ٢٦

هوية المريض: الدكتور سهراب سيدي، ٢٧ سنة، ضابط طبيب المستشفى الميداني

ألف ـ المستشفى الميداني، كان المريض يعالج الجرحى في غرفة الطوارىء، مستشفى الأحواز الميداني، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ كان المريض غير قادر على الرؤية؛

دال ـ قطرة وحمّام؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: لوحظ فقط التهاب الملتحمة؛ لم يلاحظ وجود أي حالات شاذة في الجلد أو الأعضاء والحالة العامة جيّدة

الحالة رقم: ٢٧

هوية المريض: عبد الله والي شريف، ١٨ سنة، متطوع

ألف ـ مستشفى الأحواز الميداني، كان المريض على بعد نحو ٥ أمتار من موقع الانفجار، حوالي الساعة ١١/٠٠، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبله؛

جيم ـ لم يتمكن المريض من التكلم؛

دال ـ حمّام وحَقْن؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: أوذيما طفيفة بجفني العينين، العينان تدمعان؛ رهاب الضوء؛ حويصلتان جامدتان على الرقبة مساحة كل منهما نحو ٢ × ١ سنتيمتران وارتفاع كل منهما نحو ١ سنتيمتر؛ وحويصلة أخرى في الإبط الأيمن مساحتها نحو ٣ × ٢ سنتيمترات، ضيق شديد في النفس مع صعوبات في التنفس؛ غطيط؛ الحالة العامة خطيرة.

الحالة رقم: ٢٨

هوية المريض: الدكتور رضا شكلي عبادي، ٢٨ سنة، ضابط طبيب، مستشفى الأحواز الميداني

ألف ـ مستشفى الأحواز الميداني، كان المريض على بعد نحو ٥٠ متراً من موقع الانفجار الساعة ١١/٠٠، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ دخان كثيف ورائحة نفّاذة؛

دال ـ حمّام وقطرة للعين وحَقْن بعد نحو ١٠ ساعات من الهجوم؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: أوذيا طفيفة بجفني العينين. ذكر المريض أنه بعد سبع ساعات من انفجار قنبلة على مسافة ٥٠ متراً تقريباً منه أحس بجريان لعابه وأصيب بغثيان وشعر بحرقان في منطقة الأعضاء التناسلية. أما جلده فقد ظل طبيعياً

المرضى الذين تم فحصهم في عيادة سيِّد الشهداء في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦

الحالة رقم: ٢٩

هوية المريض: الدكتور بارفيز صلاحي، ٣٨ سنة، جرّاح

ألف ـ مستشفى الأحواز الميداني، كان المريض يقوم بعيادة الجرحى بغرفة العمليات، في الفترة من ٨/٠٠ إلى ١١/٠٠، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ سمع قصف القنابل؛

جيم ـ لم يتمكن من الرؤية؛

دال ـ حمّام، تقطير للعيون، حَقْن؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: احمرار التهابي في الجفون، التهاب شديد في الملتحمة؛ حويصلات في الأعضاء التناسلية؛ قيء أثناء الليلة السابقة؛ احتاج إلى علاج مضاد للقيء. وحيث ظهرت عليه تشنّجات وضيق في التنفس، ومن المحتمل أن يكون قد تعرّض لنوبة هايدروسيانيكية، فقد أعطي له محلول نيتريت الإميل وحقن بثيوسلفات الصوديوم في الوريد.

المرضى الذين تمَّ فحصهم في مستشفى بغية الله في ١ آذار/مارس ١٩٨٦

الحالة رقم: ٣٠

هوية المريض: هودارا نوروزي، ٢٤ سنة، متطوع

ألف ـ منطقة مفتوحة، لكن المريض كان في المخبأ، الفاو، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ قنابل، على بعد حوالي مترين من المريض؛

جيم ـ دخان كثيف مائل إلى البياض ورائحة ثوم قوية؛

دال ـ حمّام بعد ساعة أو ساعتين من الإصابة؛

هاء ـ ١٨ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب في الملتحمة؛ سواد في الصدر؛ انفصال للجلد في بعض مناطق الرقبة؛ تقرُّحات في اليد اليمنى؛ الأعضاء التناسلية والأسطح الأمامية والإنسية من الفخذين داكنة اللون؛ على القدمين لوحظ احمرار التهابي بسيط في بعض المناطق. سعال.

الحالة رقم: ٣١

هوية المريض: عباس خُلدي، ١٩ سنة، متطوع

ألف ـ مستشفى الأحواز الميداني، ٢٧ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة، على بعد من ٣ إلى ٤ أمتار من المريض؛

جيم ـ لم يكن يستطيع الكلام؛

دال ـ حمّام وحَقْن؛

هاء ـ ٢٧ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: العينان طبيعيتان؛ على الجذع، احمرار التهابي داكن مصحوب بتقرُّحات دائرية يبلغ قطرها نحو ٥ سنتيمترات؛ على الساعد الأيمن تظهر تقرُّحات أيضاً. على الظهر منطقة ارتفاعها ١٠ سنتيمترات وعرضها ١٥ سنتيمتراً بها تخضُّب بنفسجي اللون وفي وسطها حروق من الدرجة الثانية، ومنطقة أخرى تقرّ مساحتها بحوالي ١١ × ٤ سنتيمتراً ومناطق أخرى كثيرة أصغر حجماً؛ الإليتان بهما تقرُّحات في معظم الأماكن. أما الأعضاء التناسلية فلم تصب، مع ذلك، بإصابة خطيرة.

الحالة رقم: ٣٢

هوية المريض: هوجالبني كونبجاد، ٢٤ سنة، متطوع

ألف ـ اروند رود، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ طائرة، خمس قنابل؛

جيم ـ دخان مائل إلى البياض، رائحة الثوم؛

دال ـ حمّام وحَقْن؛

هاء ـ ١٨ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب معتدل في الملتحمة؛ سواد شديد في الوجه؛ سواد في الصدر؛ اللون أشدُّ سوادا تحت الإبطين؛ البطن مسودّ أيضاً؛ آثار حروق من نوع حروق الدرجة الثانية تغطي مساحات واسعة من الرقبة والذراعين واليدين.

الحالة رقم: ٣٣

هوية المريض: هيدا رضا، ٢٢ سنة، متطوع

ألف ـ منطقة مفتوحة، الفاو، ١٦ شباط/فبراير، ١٧/٣٠؛

باء ـ قنابل؛

جيم ـ دخان رصاصي اللون مائل إلى البياض ورائحة الثوم؛

دال ـ حمّام وحَقْن وتقطير للعيون؛

هاء ـ ١٨ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب معتدل في الملتحمة؛ سواد في الوجه بشكل غير منتظم؛ سواد في الصدر؛ مع اشتداد السواد في اتجاه الجانبين؛ سواد في الجلد ابتداء من خط مستعرض يقع تحت السرّة وحتى الركبتين؛ آثار حروق من الدرجة الثانية على جانبي الجذع؛ سواد في الصُّغن؛ القضيب متقرح؛ مع ألم شديد عند اللّمس؛ مشاكل تنفسية خطيرة (يعالج المريض بالأمبنوفيلين والكورتيكويد).

الحالة رقم: ٣٤

هوية المريض: سيد عسكر حسيني، ١٧ سنة، متطوع

ألف ـ منطقة مفتوحة؛ تحرّك المريض داخل المخبأ، أروند رود، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة، عدة طائرات عراقية؛

جيم ـ لم يكن قادراً على الكلام؛

دال ـ حمّام وتقطير للعيون وحَقْن؛

هاء ـ ١٨ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب شديد في الملتحمة؛ اسوداد معتدل في الوجه؛ الرقبة أشدُّ سواداً؛ الذراعان بهما آثار حروق من نوع حروق الدرجة الثانية؛ على السطح الإنسي للفخذ الأيمن يبدو تقرُّح مساحته ٥×٣ سنتيمتراً؛ سواد في الفخذين وفي القدمين ولكنهما أقل سواداً؛ سواد في الخصيتين؛ القضيب متقرح والحشفة حمراء بالكامل؛ سعال وبصاق مصحوب ببلغم.

الحالة رقم: ٣٥

هوية المريض: سيد جليد آذن، ٣٥ سنة، مدرّس، متطوع

ألف ـ ميدان المعركة، الفاو، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ قنابل كيميائية وتقليدية أسقطتها حوالي ٢٠ طائرة عراقية؛

جيم ـ رأى دخاناً أبيض لكنه لم يشم أية رائحة؛

دال ـ ـ

هاء ـ ١٨ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب معتدل في الملتحمة؛ تقرُّحات سطحية على السطح الإنسي للفخذ الأيسر مع اسوداد الفخذين؛ تقرُّحات من نوع حروق الدرجة الثانية على القدم اليمنى؛ اسوداد في الأعضاء التناسلية.

الحالة رقم: ٣٦

هوية المريض: محمد كلامي، ٢٣ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ منطقة مفتوحة، الفاو، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ دخان ورائحة ثوم فاسد؛

دال ـ حمّام وحَقْن؛

هاء ـ ١٨ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: لوحظ التهاب شديد في الملتحمة؛ لم يكن قادراً على الرؤية خلال الأيام الثلاثة التالية لانفجار القنبلة؛ ليست هناك آثار لجروح على الوجه؛ يمكن رؤية بعض قشور جروح على فروة الرأس؛ على السطح الأمامي للصدر يبدو احمرار التهابي مماثل للإحمرار الناتج عن التعرُّض الشديد للشمس؛ انفصال الجلد في منطقة تمتد من الكتفين حتى خط يعبر العمود الفقري عند مستوى الفقرة القطنية الخامسة، تاركاً وراءه مساحة كالمساحة التي تلاحظ في حرق من الدرجة الثانية. وهناك احمرار التهابي داكن على الذراعين وسواد الجلد عند الحفرة المأبضية والجزء الداخلي من الساق؛ صعوبة في التنفس.

المرضى الذين تمّ فحصهم في مستوصف والفجر، باستاد أزادي، طهران، ٢ آذار/مارس ١٩٨٦

الحالة رقم: ٣٧

هوية المريض: علي أميني، ٤٢ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ منطقة مفتوحة، الفاو، منذ حوالي ١٠ إلى ١١ يوماً؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ لم يكن متأكداً؛

دال ـ حمّام وحَقْن؛

هاء ـ ٢٠ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب في الملتحمة؛ حكة في الجلد؛ تخضّب داكن في الأعضاء التناسلية.

الحالة رقم: ٣٨

هوية المريض: محمد فاطمي، ٢٠ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ منطقة مفتوحة، الفاو، منذ حوالي ١٠ أيام؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ لم يكن قادراً على الرؤية؛

دال ـ حمّام وتقطير للعيون وحَقْن؛

هاء ـ من يومين إلى ثلاثة أيام بعد الإصابة.

الحالة الطبية: التهاب شديد في الملتحمة؛ بعض السُّلاخات السوداء على الوجه؛ اسوداد طفيف عند ثنية المرفقين.

الحالة رقم: ٣٩

هوية المريض: عزيز غاليش، ١٩ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ عبدان، ١٤ أو ١٥ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة؛

جيم ـ لم يكن قادراً على الرؤية؛

دال ـ حمّام؛

هاء ـ ١٦ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب طفيف في الملتحمة؛ لا تبدو على الوجه آثار جروح؛ يظهر على الصدر لون داكن ملطّخ يشبه البقع البنيّة؛ الإبطان داكنان بشدة، جروح شديدة في الأعضاء التناسلية والأربيّة؛ بالإضافة إلى تقرّحات.

الحالة رقم: ٤٠

هوية المريض: محمد غجر، ٢٢ سنة، الحرس الثوري

ألف ـ منطقة مفتوحة، الفاو، ١٦ شباط/فبراير؛

باء ـ قنبلة وعدة طائرات عراقية؛

جيم ـ دخان يميل إلى اللون الرمادي ورائحة كريهة؛

دال ـ حمّام؛

هاء ـ ٢٠ شباط/فبراير.

الحالة الطبية: التهاب في الملتحمة؛ الرقبة سوداء وبها مناطق متقرّحة؛ سعال؛ صعوبة في التنفس.

الوثيقة S/17912 *

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ آذار/مارس ١٩٨٦]

يهدي الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ويتشرف بإبلاغه بأنه قد تم استدعاء القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦، واسترعى مدير الإدارة السياسية الأول انتباهه إلى ما يلي:

" أبلغت السلطات المختصة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية أنه على الرغم من الشكاوى والاحتجاجات المتكررة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية تواصل السلطات العسكرية لباكستان تدخلها وعدوانها اللذين يستهدفان أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية وكذلك دعمها المباشر للأوغاد وقطّاع الطرق الأفغان.

" وعلى سبيل المثال فقد تعرّضت المنطقة السكنية في تشامكاني بمقاطعة باكتيا في الفترة من ٣ إلى ٩ آذار/مارس ١٩٨٦ لوابل من نحو ٥٠٠ ١ صاروخ أرض ـ أرض ومن قذائف الأسلحة الثقيلة الأخرى من سانغاك وسلياني شوقي وماتيا سانغار. ونتيجة لهذه الهجمات استشهد ١٣ شخصاً من بينهم نساء وأطفال وأصيب ٥٢ شخصاً بجراح وتم تدمير ٢٠ منزلاً سكنياً و ٤٠ كيلومتراً من شبكة ري و ٢٨٠ طناً من السلع الغذائية وعدد كبير من أشجار الفاكهة المثمرة وغيرها من الأشجار.

" وتحتج جمهورية أفغانستان الديمقراطية بشدة على هذه الاعتداءات الاستفزازية وغير المسؤولة للقوات الباكستانية على أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية والتي ألحقت خسائر ضخمة بشرية ومادية بمواطنينا. ومن المطلوب مرة أخرى من السلطات الباكستانية المسؤولة أن تضع حداً لمثل هذه الأعمال العدائية والتي لن تؤدي إلاّ إلى تفاقم الحالة في مناطق الحدود. ومن الواضح أنه سيكون على السلطات الباكستانية أن تتحمل المسؤولية عن كل هذه الاعتداءات".

ويتشرف أيضاً الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة بأن يرجو تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/211-S/17912.

الوثيـقة S/17913 *

رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ آذار/مارس ١٩٨٦]

أشارت حكومة اسرائيل مراراً إلى دور سورية المدمّر في منع إقرار السلم في الشرق الأوسط. وقد ظلّ الإبقاء على حالة الحرب الرسمية مع اسرائيل مبدأ موجهاً لسياسة سورية الخارجية. وقام الرئيس السوري حافظ الأسد بتعزيز هذا المبدأ في الأسابيع الأخيرة في سلسلة من الخطب تشير إلى تزايد العداء والنزعة القتالية في دمشق.

وفي يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ حثّ الأسد مصر في إذاعة دمشق على أن "تمزق اتفاقي كامب ديفيد[٢٧] إربا..." وأضاف قائلاً "إن الوقت يعمل في صالحنا.... وإننا أنفسنا سنعمل في اتجاه وضع الجولان في قلب سورية وليس على حدودها". وبعد تسعة أيام، في ٨ آذار/مارس أعلن الأسد عبر إذاعة دمشق أن سورية تعدّ للعمل ضد "الخطط الصهيونية". ومضى في كلامه ليقول "إننا (أي السوريين) على موعد، قريب، مع إخوتنا في الجولان، في يوم النصر".

إن هذه البيانات في حدّ ذاتها كافية لتبرير القلق الدولي فيما يتعلق بنوايا سورية. بيد أن هذه التهديدات تكتسب معنى جديداً في ضوء زيادة سورية المطردة لقواتها العسكرية. إن سورية في سعيها لشن حرب على اسرائيل قد زادت قواتها العسكرية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في محاولة لبلوغ ما يسمى "بالتعادل الاستراتيجي" مع اسرائيل. وقد أصبحت ترسانة سورية الضخمة تشمل بالفعل صواريخ أرض ـ أرض وسطح ـ جو، يمكن أن تصل بسهولة إلى مدن اسرائيل الرئيسية. وقد حركت سورية صواريخ سام ـ ٥ إلى أماكن قريبة من حدود اسرائيل، وكذلك عبر حدودها مع لبنان. وبالإضافة إلى هذا فإن ترسانة سورية تشمل حالياً أكثر من ٤٠٠٠ دبابة و ٢٥٠٠ قطعة مدفعية وأكثر من ٦٠٠ طائرة مقاتلة بينما زاد عدد فرق الجيش الدائم من خمس فرق في عام ١٩٨٢ إلى ٩ فرق في عام ١٩٨٦.

ومع هذا الحض وتعزيز القوة العسكرية تواصل سورية القيام بدورها النشط في دعم وتعزيز الإرهاب الدولي. وفي ظل الحماية السورية قام الإرهابيون الذين يتخذون دمشق مقراً لهم بزيادة مدى نشاطهم المشين. وقد وُفرت للإرهابيين الذين يتخذون من سورية مقراً لهم سلسلة كاملة من الدعم التنظيمي والإداري والأسلحة والذخيرة والتسهيلات التدريبية والتوجيه. وقد اعترف فاروق الشرع وزير الخارجية السوري صراحة لصحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر في ٥ آذار/مارس بأن حكومته "سمحت لأبي نضال، الإرهابي الفلسطيني، بإقامة مكتب في دمشق". وفي بيانات من دمشق أعلن أبو نضال وجورج حبش المسؤولية عما حدث مؤخراً من قتل ظافر المصري رئيس البلدية العربي لمدينة شيشيم. كما أعلن أبو نضال في بيان له من دمشق قبل ذلك مسؤوليته عن المذبحة التي وقعت في كل من مطاري روما وفيينا. وبالإضافة إلى أبي نضال فإن "جبهة الخلاص الفلسطيني" ـ وهي تضم إرهابيين مثل جورج حبش وأحمد جبريل وأبو موسى ونايف حواتمة وأعضاء حزب الله المتعصبين. تتخذ من دمشق مقراً لها هي الأخرى.

وتستخدم سورية الإرهاب صراحة لتعزيز سياستها العدائية. وفي خطاب للرئيس الأسد يوم ٨ آذار/مارس تباهى بمقدرة سورية على أن تدرب قائدي السيارات الانتحارية المتفجرة وأن تكون مصدر "إلهام" لهم. وقال "إن القوات [السورية] المسلحة مدرسة للتدريب على الموت في سبيل الله.... وسنعلّم أولادنا أن تتوق أنفسهم إلى الموت..." ومضى الأسد في تفاخره "بنجاح" العديد من الشبان الذين جندوا للقيام بعمليات انتحارية في لبنان. وقد زعم الحزب الوطني الاشتراكي السوري مسؤوليته عن خمسة من الهجمات الانتحارية الخمسة عشر ضد قوات اسرائيل والجيش اللبناني في جنوبي لبنان في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، بينما قام بست هجمات أخرى أعضاء حزب البعث الاشتراكي العربي السوري. ولم يكن الاسرائيليون واللبنانيون هم الأهداف الوحيدة لتلك الهجمات غير الانسانية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ قامت بعثتان انتحاريتان مصدرهما سورية في الأصل بقتل ٢٤١ مواطناً أمريكياً و ٥٨ مواطناً فرنسياً.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/212-S/17913.

وفي ضوء هذه التطورات الجارية، يلزم قيام المجتمع الدولي بإجراءات فورية تجاه سياسات سورية العدوانية ودعمها للإرهاب الدولي. وستواصل حكومة اسرائيل اتخاذ التدابير اللازمة لكي تحمي وتؤمن مواطنيها، بينما تواصل في الوقت نفسه اتباع سياستها الرامية إلى تعزيز عملية السلم في الشرق الأوسط.

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوحنان بين
المثل الدائم بالنيابة لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17914

رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسائلي السابقة المتعلقة باستئناف العراق، في الفترة الأخيرة، قصف الأحياء المدنية والمراكز السكانية المدنية في جمهورية ايران الإسلامية بالقنابل، أتشرف بأن أبلغكم، مع شديد الأسى، أن النظام العراقي قصف مرة أخرى بالقنابل، في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦، منطقة الرباط المدنية، وقد أسفر القصف عن استشهاد ٣ مدنيين وإصابة ١٥ مدنياً.

وإنني بموجب هذه الرسالة، أرجو إعطاء توجيهاتكم إلى فريق الأمم المتحدة المتمركز في طهران لزيارة المنطقة المذكورة وتوثيق هذا الانتهاك الذي قام به النظام العراقي المعتدي.

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17915 *

رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أنقل طيه، لعلمكم، البيان الصادر في ٧ آذار/مارس ١٩٨٦ عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية والذي تكرر فيه تأكيد السبب الجذري للمشكلة الكمبوتشية والطريق الصحيح لتسويتها بالوسائل السلمية.

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بتوزيع نص البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
المثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/214-S/17915.

المرفق

بيان صادر في ٧ آذار/مارس ١٩٨٦ عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

بعد أن أصبح فشل المعتدين الفييتناميين خلال موسم الجفاف الثامن الحالي أكثر وضوحا، مما يؤكد المأزق الكلي لحربهم العدوانية في كمبوتشيا في الميدان العسكري، ومع ازدياد مدى الصعوبات التي يواجهونها في فييت نام ذاتها، ومع ازدياد عزلتهم أكثر من أي وقت مضى في الساحة الدولية، تعمد سلطات هانوي إلى تكثيف مناوراتها الدبلوماسية المضلّلة بادعائها أنها على استعداد للبحث عن تسوية سلمية للمشكلة الكمبوتشية. وفي الوقت نفسه، تواصل مرة بعد أخرى رفض أي تفاوض مع الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، زاعمة بدلاً من ذلك أنها على استعداد لإجراء تفاوض إقليمي.

وتكرر وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بياناتها المتتالية، وخاصة البيان المؤرخ في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ [*S/17844*، المرفق]. ففي هذا البيان "تكرر الحكومة الائتلافية من جديد أن السبب الجذري للمشكلة الكمبوتشية هو غزو فييت نام لكمبوتشيا واحتلالها العسكري لها". وهذه حقيقة معروفة جيداً للعالم أجمع، ولايمكن أن يعتريها أي شك.

لذلك، فإنه لإمكان التوصل إلى حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا:

١ - ينبغي للطرفين المتحاربين منذ أكثر من سبع سنوات حتى الآن، وهما سلطات هانوي والحكومة الائتلافية كمبوتشيا الديمقراطية، أن يقبلا التفاوض أحدهما مع الآخر. وذلك حتى يتم انسحاب القوات الفييتنامية المعتدية من كمبوتشيا وأن تتهيأ أمام البلدين، كمبوتشيا وجمهورية فييت نام الاشتراكية، إمكانية العيش في سلم وحسن جوار، حتى يمكن ضمان السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا.

٢ - بالنسبة لبلدان العالم الأخرى المعنية بالمشكلة الكمبوتشية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يمكنها أن تشترك في المفاوضات بين فييت نام والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، للمساعدة في التوصل إلى تسوية.

وطالما ظلت سلطات هانوي ترفض التفاوض مع الحكومة الائتلافية الثلاثية لكمبوتشيا الديمقراطية، فإن أي بيان سياسي من جانب المعتدين الفييتناميين عن استعدادهم للبحث عن تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية هو مجرد مناورة مضللة ترمي إلى خداع الرأي العام العالمي وحمله على نسيان السبب الجذري للمشكلة الكمبوتشية حتى يتاح لهم احتلال كمبوتشيا إلى الأبد.

وتكرر وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية مرة أخرى البيان المؤرخ في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦، كما يلي:

" إن الحكومة الائتلافية تعيد مرة أخرى تأكيد استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة أو محادثات عن قرب مع فييت نام لمناقشة العناصر الأساسية لتسوية شاملة ودائمة للمشكلة الكمبوتشية على النحو الوارد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا [٢٠]، ويشمل ذلك:

" (أ) انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا؛

" (ب) لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والإشراف؛

" (ج) المصالحة الوطنية؛

" (د) إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وممارسة حق تقرير المصير".

وندعو فييت نام مرة أخرى إلى أن تردّ إيجابياً على الاقتراح المذكور أعلاه.

الوثيقة S/17916 *

تقرير الأمين العام

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

١ - يقدم هذه التقرير، عملاً بالقرار ٩٦/٤٠ دال بشأن مسألة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الأربعين بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. وفيما يلي نص ما ورد في منطوق هذا القرار:

" إن الجمعية العامة

" ...

" ١ - تحيط علماً مع التقدير بتقريري الأمين العام [*S/17014* المؤرخ في ١١ آذار/مارس و *S/17581* المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥]؛

" ٢ - تعيد مرة أخرى تأكيد تأييدها للدعوة إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم؛

" ٣ - تؤكد الحاجة العاجلة لأن تبذل جميع الحكومات مزيداً من الجهود البناءة لعقد المؤتمر دون المزيد من التأخير لتحقيق أهدافه السلمية؛

" ٤ - تقرر أن قضية فلسطين هي السبب الجذري للصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط؛

" ٥ - تطلب إلى حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن تعيدا النظر في موقفيهما من تحقيق السلم في الشرق الأوسط من خلال عقد المؤتمر؛

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/215-S/17916.

" ٦ - ترجو من الأمين العام أن يواصل جهوده، بالتشاور مع مجلس الأمن، لعقد المؤتمر، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لايتجاوز ١٥ آذار/مارس ١٩٨٦؛

" ٧ - تقرر أن تنظر في دورتها الحادية والأربعين في تقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا القرار.

٢ - وعملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٦ من القرار المذكور أعلاه، قام الأمين العام في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بتوجيه الرسالة التالية إلى رئيس مجلس الأمن:

" أتشرف بأن أشير إلى القرار ٩٦/٤٠ دال الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الأربعين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن مسألة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ومرفق نص القرار.

" وكما تعلمون، فقد أثارت الجمعية العامة هذه المسألة لأول مرة في دورتها الثامنة والثلاثين عندما اتخذت القرار ٥٨/٣٨ جيم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، وبعد ذلك في دورتها التاسعة والثلاثين عندما اتخذت القرار ٤٩/٣٩ دال في ١١ كانون الأول/يناير ١٩٨٤.

" وعملاً بهذين القرارين، وبعد مشاورات مع مجلس الأمن، قدمت إلى الجمعية العامة تقارير في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [*S/16409* و *Add. 1*] وفي آذار/مارس ١٩٨٥ [*S/17014*]. وكما تذكرون فقد دعاني المجلس إلى مواصلة المشاورات بشأن الموضوع، بأية طريقة أراها مناسبة في ضوء قرار الجمعية العامة. وعلى ذلك تابعت اتصالاتي وقدمت تقريراً عنها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ [*S/17581*]. وفي الجزء الختامي من ذلك التقرير ذكرت في جملة أمور، إنه "وقد تكون لدي انطباع، في الاتصالات التي أجريتها في الأسابيع الماضية مع قادة الأطراف المعنية، بأنهم على إدراك تام للضرورة الملحّة للتوصل إلى تسوية متفق عليها لهذه المشكلة المعقدة إلى أقصى حد وللأخطار التي تهدد منطقتهم وما عداها التي ينطوي عليها أي تأخير زائد. وقد لاحظت أيضاً أنه على الرغم من أن مواقفهم من المسائل الأساسية مازالت متباعدة إلى حد كبير، فإن هناك بعض بوادر المرونة فيما يتعلق بعملية التفاوض. ومازلت أؤمن بأن من الممكن وضع إجراء مقبول بصفة عامة يمكّن الأطراف من بدء عملية التفاوض إذا بذلت جميع الأطراف المعنية جهداً حازماً مع تأييد كامل من الحكومات الأخرى التي هي في موقف يسمح لها بمد يد المساعدة. وأشعر بقوة بأنه ينبغي، على الرغم من المصاعب القائمة، بذل جهد حازم من جديد للقيام بالشكل الملائم باستطلاع شتى إمكانيات آلية الأمم المتحدة واستخدامها لتعزيز التقدم نحو عملية إقرار السلام في الشرق الأوسط".

" وبعد أن نظرت الجمعية العامة في دورتها الأربعين في التقارير المذكورة أعلاه، اتخذت القرار ٩٦/٤٠ دال الذي أعادت فيه مرة أخرى تأكيد تأييدها للدعوة إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط، وأكدت الحاجة العاجلة لأن تبذل جميع الحكومات مزيداً من الجهود البنّاءة لعقد المؤتمر دون المزيد من التأخير ولتحقيق أهدافه السلمية، وطلبت إلى حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن تعيدا النظر في موقفيهما من تحقيق السلم في الشرق الأوسط من خلال عقد المؤتمر، ورجت من الأمين العام أن يواصل جهوده، بالتشاور مع مجلس الأمن، لعقد المؤتمر".

" وفي ضوء المناقشة التي جرت في الجمعية العامة بشأن القرار المذكور أعلاه، وغير ذلك من المعلومات المتاحة، فإنني أعتقد أن العقبات التي حالت حتى الآن دون عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة مازالت قائمة. ومع ذلك، فإنني أعتقد أيضاً أن الملاحظات الواردة في تقريري المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، والمشار إليه أعلاه، مازالت صحيحة.

" وإنني إذ أضع في اعتباري الجهود التي بذلت خلال العامين الماضيين بهدف عقد مؤتمر سلام دولي والصعوبات التي ووجهت، وفي ضوء الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٠ دال، أرى من الضروري التشاور مع مجلس الأمن مرة أخرى بشأن هذه المسألة. وإنني آمل أن تصلني آراء المجلس قبل ١ آذار/مارس ١٩٨٦ حيث طلب إليّ أن اقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن هذه المسألة في موعد لايتجاوز ١٥ آذار/مارس".

٣ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦، بعث رئيس مجلس الأمن بالرد التالي:

" أتشرف بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط، التي تلتمسون بها مرة أخرى استشارة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٠ دال، المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

" وقد أشرتم إلى الجهود التي مافتئتم تبذلونها والتي قمتم، خاصة في تقريركم المقدم إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن، المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، بوصفها هي والعقبات التي لاتزال تحول دون عقد المؤتمر.

" ووفقاً لما أبديتموه من رغبة في إعلامكم، قبل ١ آذار/مارس ١٩٨٦، بآراء أعضاء مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، قمت بالمشاورات اللازمة في هذا الصدد.

" ولايزال الأعضاء يشعرون بالقلق إزاء الحالة في الشرق الأوسط، وقد اتضح من هذه المشاورات أن جميع الأعضاء تقريباً يؤيدون مبدأ عقد هذا المؤتمر. ويرى أغلبية هؤلاء الأعضاء أنه ينبغي عقده في أقرب وقت ممكن. ويرى آخرون أنه لم تتوفر بعد الظروف اللازمة لنجاح هذا المؤتمر، وأنه ينبغي بذل جهود جديدة في هذا الصدد.

" وفي هذا السياق، يدعو أعضاء مجلس الأمن الأمين العام إلى مواصلة جهوده ومشاوراته بشأن هذا الموضوع في ضوء قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٠ دال".

٤ - ويعتزم الأمين العام مواصلة جهوده في ضوء قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٠ دال والآراء التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن. وسوف يبقي الجمعية العامة والمجلس على علم بأية تطورات جديدة تطرأ في هذا الصدد.

الوثيقة S/17917 *

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

يشرفني أن أرفق طيه، رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إليكم من السيد أوزير كوراي، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلتر تورکمن
الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من السيد أوزير كوراي

يشرفني أن أشير إلى الرسالتين المؤرختين في ١٧ و٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، اللتين بعث بهما إليكم السيد قسطنطين موشوتاس، ممثل الحكومة القبرصية اليونانية لدى الأمم المتحدة [S/17743 وS/17759] واللتين تتناولان المحاولات المزعومة من جانب تركيا لإحداث تغييرات في الهيكل الديمغرافي لقبرص الشمالية - وهو الأخير في سلسلة الموضوعات المفضلة لدى جهاز الدعاية القبرصية اليونانية - كما يشرفني أن أوجه عنايتكم الكريمة إلى الحقائق والاعتبارات التالية.

إن الحكومة القبرصية اليونانية، كما تدركون جيداً، قد اعتبرت، خصوصاً منذ عام ١٩٧٤، أن من واجبها، كعمل متعمد من أعمال السياسة، أن تبذل كل مافي وسعها لتدويل المشكلة القبرصية باستخدام أساليب متنوعة، كان أكثرها سوءًا شن حملة مكثفة من الدعاية العارية من الصحة، لتشويه سمعة تركيا والشعب القبرصي التركي أمام الرأي العام العالمي. وليست المزاعم الأخيرة، التي ردَّدها السيد موشوتاس بشأن "المستوطنين الأتراك"، سوى عنصر واحد من عناصر هذا المخطط الأوسع من الافتراء الذي لا أساس له، والذي اختير عن عمد في هذا الوقت بالذات، نظراً لأن الموضوعات الاستغلالية المحبَّبة الأخرى لم تعد تؤتي ثماراً جديدة، نظراً إلى أن المجتمع الدولي قد أصبح، بإدراكه المتزايد للوقائع الحقيقية لمسألة قبرص، ينظر أكثر فأكثر إلى هذه الحملة التي لاتتوقف، بغير مبالاة بل بنفور، في الواقع.

وبعد هذه الملاحظات العامة حول النوايا الكامنة وراء رسالتيّ السيد موشوتاس، أود الآن أن أطرح بإسهاب بعض الأمثلة التي تفضح، على نحو بالغ، ما ورد في الرسالتين المذكورتين من سوء عرض للحقائق وتشويهها. وأود، في هذا الصدد أن أؤكد على أن ما أشار إليه السيد موشوتاس من "قيام أنقره بعملية استعمار منتظمة للجزء المحتل" وإلى "مستوطنين من البلد الأم تركيا" ما هي إلا إشارات ماكرة وليس لها أي أساس من الصحة، وأنها لاتتعلق، على الاطلاق بالوقائع الحقيقية للحالة في قبرص. وإن التاريخ الحديث يوضّح بجلاء من الذي حاول أن يحتل قبرص، وأن يغيرّ تغييرا كاملاً الهيكل الديمغرافي للجزيرة ويجعلها محتلة من اليونان، ليس فقط بإتاحته تسلُّل ٢٠ ٠٠٠ شخص من قوات وضباط البلد الأم اليونان إلى قبرص في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٤،

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1092-S/17917.

بل وعن طريق استعمال العنف المسلّح الذي يهدف إلى قمع العنصر القبرصي التركي في قبرص أو القضاء عليه نهائياً أيضاً.

وإن بعض الأمثلة الواردة في تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تلك الفترة كافية لإيضاح هذه النقطة. وعلى سبيل المثال، يوضّح تقرير الأمين العام الصادر في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ [S/5950]، أن "... ما يقدَّر بحوالي ٥٠٠٠ شخص قد دخلوا إلى الجزيرة... من اليونان" خلال شهر تموز/يوليه من هذا العام وحده، في حين يشير تقرير آخر صادر في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ [S/8286]، إلى أن "مجلس النواب" القبرصي اليوناني "وافق على مشروع قانون يقضي بمنح المركز القانوني لضباط الجيش اليوناني وللرجال الذين يؤدون الخدمة، خفية حتى ذلك الحين، مع الحرس الوطني في قبرص".

وفي حين أنه ليس لدينا معلومات دقيقة عن عدد من غادروا الجزيرة بالفعل من قوات وضباط البلد الأم اليونان البالغ عددهم ٢٠٠٠٠ شخص في أعقاب أزمة عام ١٩٦٧، فإن من الواضح أن آلافاً منهم إما قد واصلوا البقاء (بمن فيهم أولئك الذين أُعيد توطينهم بصفة غير قانونية في قبرص، بعد صرفهم من الخدمة في الكتيبة اليونانية المتمركزة في الجزيرة بمقتضى معاهدة التحالف لعام ١٩٦٠) [٢٨] أو أنهم أُعيدوا إلى قبرص، حيث إنهم كانوا هم الضباط والرجال الذين قاموا، بالاشتراك مع العناصر المسلحة المحلية، بتنظيم الانقلاب ضد نظام الأسقف مكاريوس في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، للتعجيل بتحقيق إينوسيس - أي ضم قبرص إلى اليونان. وكان الأسقف مكاريوس نفسه هو الذي سمّى هذا الانقلاب "غزو اليونان لقبرص" في خطابه أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ [الجلسة ١٧٨٠].

ومن الأهمية فيما يتعلق بمحاولات القبارصة اليونانيين لتغيير الهيكل الديمغرافي لقبرص، ملاحظة أن عدد الناخبين من القبارصة اليونانيين قد أظهر زيادة هائلة بلغت نحو ٤٠٠٠٠ ناخب منذ الانتخابات السابقة التي أجراها القبارصة اليونانيون منذ نحو خمس سنوات، وهي زيادة لايمكن تفسيرها في ضوء النمو المنخفض للسكان من القبارصة اليونانيين.

والجدير بالملاحظة أن السياسة الثابتة منذ زمن طويل والجهود التي بذلها القبارصة اليونانيون لإضفاء الطابع اليوناني على قبرص (التغيير في نهاية الأمر في الهيكل الديمغرافي والهيكل السياسي للجزيرة) فضلاً عن إحداث المزيد من إراقة الدماء والمعاناة لكلا الشعبين في الجزيرة حتى عام ١٩٧٤، كل هذا مازال منذ ذلك الحين يشكّل مصدراً لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع المحلي للقبارصة اليونانيين في قبرص الجنوبية. وهذه الجهود التي بلغت ذروتها بانقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ المذكور أعلاه قد خلّفت ميراثاً من الصراعات والتوترات والانقسامات العميقة داخل المجتمع القبرصي اليوناني تفاقمت حدّته بسبب التراخي الذي تبديه الحكومة القبرصية اليونانية إزاء الإرهاب بصفة عامة. والواقع أن أحداث العنف وأعمال الإرهاب، التي تتراوح بين عمليات القتل السياسي والاختطاف والتي بلغت إلى حدّ اختطاف نجل السيد كيريانو في عام ١٩٧٧، وإلقاء القنابل وتهريب جميع أنواع المتفجرات، وتحويل قبرص الجنوبية إلى مركز إمداد فعلي للإرهاب الدولي، تبين مدى ماوصلت إليه التطورات في قبرص الجنوبية. وفي الوقت نفسه، فإن الاعتداءات على السائحين، وحوادث الاغتصاب وتهريب المخدرات صارت صورة مألوفة في الحياة اليومية في المنطقة القبرصية اليونانية وتتناقل صحافتها المحلية أخبارها يومياً.

وإزاء هذه الفوضى السياسية والاجتماعية المطلقة التي أُبتلي بها المجتمع القبرصي اليوناني في السنوات الأخيرة، فإن من دواعي السخرية أن تتجه الحكومة القبرصية اليونانية إلى إلقاء اللوم على تركيا والحكومة التركية زاعمة أنها تسبب عدم الاستقرار الاجتماعي وتثير القلاقل في قبرص الشمالية بإدخال "مستوطنين" من البلد الأم تركيا.

ولست بحاجة إلى أن أؤكد أن حركة العمال هي ظاهرة دولية تؤثر على جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقبرص الشمالية، بوصفها بلدا ديمقراطياً يحترم حقوق الإنسان، لايمكنها أن تبقى بمنأى عن هذه الظاهرة بحيث تغلق حدودها، لاسيما في وقت شهدت فيه قبرص الشمالية نقصاً حاداً في العمالة الماهرة بعد عام ١٩٧٤ نشأ عن احتياجات القبارصة الأتراك الذين اعتصرهم القبارصة اليونانيون اقتصادياً طيلة إحدى عشر عاماً، والذين أتيحت لهم الفرصة لأول مرة للتنمية في ظل ظروف الأمن والاستقرار الذي حققته عملية السلم التركية ذلك العام. وفي هذا الإطار سُمح بالدخول لعمال مهرة من تركيا بصفة رئيسية ولكن حدث هذا أيضاً من شبه القارة الآسيوية، والشرق الأقصى والشرق الأوسط بل وحتى من البلدان الأوروبية وذلك على أساس انتقالي وموسمي لمساعدة الاقتصاد القبرصي التركي في جهوده الإنمائية.

وإنني على ثقة من أنكم تدركون أن هذا الأمر يقع تماماً في إطار اختصاص سلطاتنا الحكومية وولايتها، وليس للحكومة القبرصية اليونانية أي حق أو أية سلطة فيما يتعلق بهذه المسألة. وينبغي ملاحظة أن الحكومة القبرصية اليونانية التي لاتمتد صلاحيتها وولايتها إلا على قبرص الجنوبية، قد سمحت بإعادة الاستيطان والتوظيف في قبرص الجنوبية لآلاف من المهاجرين من غير اليونانيين، بالإضافة إلى المستوطنين من البلد الأم اليونان، ولكن الجانب القبرصي التركي لم يقم بأية دعاية بشأن هذا الموضوع.

وبالرغم مما سلف، أود أن أكرر أن جمهورية قبرص الشمالية التركية لم تحاول بأي حال تغيير الهيكل الديمغرافي لقبرص عن طريق جلب مستوطنين من تركيا أو من أي مكان آخر وعن طريق إعطائهم الجنسية، نظراً إلى أنه ليس هناك بوضوح ما يدعو الجانب التركي إلى أن يفعل ذلك، ولو كان قصدنا زيادة السكان بوسائل اصطناعية، لاستطعنا أن نجلب بسهولة عدداً كبيراً من مئات الآلاف من القبارصة الأتراك الذين يعيشون حالياً في الخارج، في بلدان مثل تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية واستراليا وكندا وغيرها. ونعيد إلى الأذهان أن معظم هؤلاء قد أُرغموا على مغادرة الجزيرة ضد إرادتهم بسبب سنوات طويلة من الاضطهاد والقهر والتمييز التي تعرَّضوا لها للقضاء على السكان القبارصة الأتراك. غير أنه ينبغي التأكيد على أن اقتصادنا ماكان ليستطيع الصمود إزاء زيادة مفاجئة أو مصطنعة في السكان تبلغ ٦٠٠٠٠ نسمة كما يدّعي الجانب القبرصي اليوناني، ومن ثم فإن الاتهامات التي من هذا القبيل خالية من أي مضمون أو منطق.

إن الحقيقة القائلة بأن بعض من هم من أصل قبرصي تركي قد اختاروا في الواقع العودة إلى قبرص الشمالية ممارسة لحقهم الطبيعي للغاية في الجنسية، بعد ظروف السلم والأمن والاستقرار التي عادت إلى الجزيرة منذ

عام ١٩٧٤ لايمكن تفسيرها على أنها محاولة لتغيير الهيكل الديمغرافي لقبرص. وتجدر الاشارة إلى أن التشريع المتعلق بالجنسية هو نفسه القائم على كلا الجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني. ومن ثم فإن الاتهامات القبرصية اليونانية زائفة تماماً وذات طابع خبيث، حيث تسعى إلى طرح المسألة القبرصية على العالم بوصفها قضية أعداد مجرّدة وإحصاءات وأغلبيات وأقليات بدلاً من أن تكون قضية مساواة سياسية بين الشعبين الاثنين لقبرص اللذين يعتبران الشريكان المؤسسان لجمهورية قبرص. ومما يذكر أنه بموجب الدستور القبرصي الصادر عام ١٩٦٠، والذي يدّعي القبارصة اليونانيون إدعاء زائفاً أنهم يتمسكون به، يتم تحديد الأقليات بوضوح بوصفهم ''المارونيون والأرمن واللاتينيون''.

وفيما يتعلق بالمواطنين من البلد الأم تركيا الذين يزورون قبرص الشمالية كسائحين، أود أن أبيّن حقيقة واضحة وهي أننا نرحب بالسياح ليس فحسب من تركيا بل وأيضاً من جميع أنحاء العالم. والدعاية القبرصية اليونانية في هذا الشأن ترمي إلى تقليص السياحة إلى الشمال عن طريق اختلاق أكاذيب لإثارة الذعر وهي جزء من الحظر الاقتصادي اللاإنساني الذي يفرضه القبارصة اليونانيون على القبارصة الأتراك.

وفي الوقت الذي ننظر فيه بقلق شديد إلى هذا التصعيد الجديد في الدعاية القبرصية اليونانية ضد تركيا والجانب القبرصي التركي، أود أن أسترعي انتباهكم أيضاً إلى ما تخلفه هذه الحملة السياسية من آثار سلبية على الجهود التي تبذلونها حاليا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين. ويحدوني الأمل بإخلاص أن تبذلوا كل مافي وسعكم لوضع حد لهذه الدعاية التي لاأساس لها لصالح المبادرة التي تقومون بها والتوصل إلى حل سلمي في قبرص.

وأغدو ممتناً فيما لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

الوثيقة S/17918 *

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إليكم من السيد أوزير كوراي ممثل جمهورية شمال قبرص التركية.

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلتر توركمن
الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من السيد أوزير كوراي

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إليكم من السيد كينان أتاكول وزير الخارجية والدفاع للجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1093-S/17918.

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من السيد كينان أتاكول

أتشرف بأن أشير إلى الاستعدادات الراهنة بواسطة مجلس النواب القبرصي اليوناني في جنوب قبرص من أجل إصدار تشريع يهدف إلى إضفاء صبغة قانونية وشرعية على منظمة إيوكا الإرهابية الشهيرة وبأن أسترعي انتباهكم إلى الحقائق والاعتبارات التالية الوثيقة الصلة بالموضوع.

كما هو معروف جيداً وموثق بالكامل بدأت منظمة إيوكا القبرصية اليونانية حملتها الإرهابية في عام ١٩٥٥ بالمشاركة الفعّالة للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وبالمساندة العسكرية والمادية الكاملة من جانب اليونان. وكان الهدف الوحيد لإيوكا هو ضم قبرص إلى اليونان. وبهذا الهدف أصبحت إيوكا أكثر المنظمات الإرهابية قسوة في عصرها وارتكبت عبر السنوات جرائم لاحصر لها تتراوح بين التخويف المسلح إلى عمليات القتل والاغتصاب والسلب الوحشية. وكانت أهداف هذه المنظمة الشهيرة هي كل أولئك الذين يقفون عقبة في طريق الإينوسيس (اتحاد قبرص مع اليونان) سواء البريطانيين (الذين كانوا يتولون الإدارة الاستعمارية لقبرص في ذلك الحين) أو القبارصة الأتراك الذين كان اعتراضهم على أن تستعمرهم اليونان معروف جداً لدى إيوكا أو نحو ٤٠٠ من القبارصة اليونانيين المنشقين الذين كانو يعتقدون في الحكم الذاتي ويعارضون الإينوسيس.

وليس هناك شيء في تاريخها البغيض يبرر وصف هذه المنظمة بأنها منظمة تحرير وطني. وقد نشأت هذه المنظمة في المقام الأول من حقيقة أنه لم يكن هناك على الاطلاق أمة قبرصية تاريخياً أو ثقافياً أو غير ذلك. وكانت عبارات رئيس الأساقفة مكاريوس ذاتها فور توقيع اتفاقات زيوريخ ولندن في عام ١٩٥٩ هي أن الاتفاقات قد "أنشأت دولة ولم تنشيء أمة" وأنه ما من يوناني يعرفه يعتقد أنه "سيعمل على إيجاد وعي وطني قبرصي"، تعتبر أفضل دليل على هذه الحقيقة. وهذه العقلية الشوفينية من جانب القبارصة اليونانيين ـ ومحاولتهم إخضاع قبرص لاحتكارهم ديمغرافياً وسياسياً باستبعاد القبارصة الأتراك من جميع أجهزة الدولة القبرصية الثنائية القومية بل وبالقضاء عليهم كلية عن طريق الهجمات العسكرية الضخمة في عام ١٩٦٣ ـ هي التي شكلت جوهر النزاع القبرصي.

ويتضح تماماً من هذه الحقائق أن حملة إيوكا العنيفة التي بدأت في عام ١٩٥٥ وراح ضحيتها مئات من القبارصة الأتراك والبريطانيين وكذلك القبارصة اليونانيين لم تكن وطنية أو من أجل التحرير نظراً لأنها كانت تهدف إلى ضم قبرص إلى اليونان وبالتالي استعمار هذا البلد للجزيرة ـ وهو مفهوم مضاد لكل من التحرير والاستقلال.

وكانت المقاومة القبرصية التركية لحملة إيوكا الساعية لاتحاد قبرص مع اليونان هي السبب في نشأة الاستقلال القبرصي الثنائي القومي في عام ١٩٦٠ لأنه بدون هذه المقاومة كانت قبرص ستضم إلى اليونان منذ وقت طويل وينتفي مجال الحديث عن جمهورية قبرص المستقلة سواء في عام ١٩٦٠ أو بعد ذلك. والواقع أن إيوكا ظلت موجودة وواصلت الحملة من أجل الاينوسيس حتى بعد عام ١٩٦٠ وكان فرع هذه المنظمة وهو إيوكا ـ باء الشهير أيضاً هو الذي قاد، بمساعدة الضباط والرجال القادمين من اليونان والذين كانوا يخدمون في الحرس الوطني، انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ ضد رئيس الأساقفة مكاريوس بهدف التعجيل بعملية الاينوسيس.

ويشكل سفك الدماء والعنف اللذان تسببت فيهما هذه المنظمة الإرهابية وخليفتها صفحة مخزية في تاريخ قبرص الحديث، وحتى الذين كانوا ينتسبون إليها من بعد يتذكرونها برعب وإحساساً بالذنب. ومع ذلك فإن مانراه اليوم في الجانب القبرصي اليوناني هو للأسف النقيض تماماً.

إن المحاولة الراهنة من جانب مجلس النواب القبرصي اليوناني لإضفاء الصبغة القانونية على منظمة إيوكا الإرهابية وتحويلها بعد زوالها إلى منظمة تحرير وطني لاتعتبر فقط علامة على الموقف المتعنت السائد في الجانب القبرصي اليوناني ولكنها أيضاً جهد مشؤوم وغير ذي جدوى يهدف إلى إعادة كتابة التاريخ الحديث لقبرص، وهي علاوة على ذلك إشارة واضحة إلى أن النضالية المتعصبة والعداء من جانب القبارصة اليونانيين تجاه القبارصة الأتراك لم يتغيرا عبر الزمن.

ومن الأمور ذات المغزى أن تحرك مجلس النواب القبرصي اليوناني نحو إضفاء الشرعية على منظمة إيوكا الإرهابية يتزامن مع جهودكم الساعية إلى جمع القبارصة الأتراك واليونانيين حول مائدة المفاوضات من أجل حل اتحادي قائم على أساس طائفتين ومنطقتين ويرتكز على أساس المساواة السياسية لشعبي الجزيرة ويغلق الباب أمام الإينوسيس بضمانات وطنية فعّالة.

وينبغي ألاّ يغيب عن الذهن أن أحد جوانب التراث المرير الذي خلفته منظمة إيوكا الإرهابية هو الانقسام العميق بين شعبي القبارصة الأتراك واليونانيين بقبرص المصحوب بإحساس شديد بالخوف وعدم الثقة. وإنني على ثقة من أن التشريع المقترح من جانب مجلس النواب القبرصي اليوناني لن يؤدي إلا إلى تعميق الشقاق وانعدام الثقة بين شعبي الجزيرة إذ أنه سيبرهن بوضوح مرة أخرى على أن الشعب القبرصي اليوناني لم يتخل حتى الآن عن مطالبته بالإينوسيس وهو مطلب ينظر إليه الشعب القبرصي التركي عن حق باعتباره مطلبا سيؤدي إلى ضياع الحرية والكرامة والحق في الحياة كنتيجة للاستعمار من جانب اليونان.

وإنني على ثقة من أنكم ستأخذون في الاعتبار الآثار السلبية المترتبة على هذا الاجراء، الذي يأتي في وقت غير مناسب والقائم على فكرة خاطئة لمجلس النواب القبرصي اليوناني بالنسبة لمبادرتكم الراهنة التي تهدف إلى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية وإنكم ستقومون بإلقاء البيانات المناسبة التي قد ترونها ضرورية.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

الوثيقة S/17919

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

تود البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة أن توجه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى القرار الذي اتخذه رئيس المجلس لشهر آذار/مارس، وهو ممثل الدانمرك، بتعميم الوثيقة S/17865 المؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

وقد نوقشت مسألة نشر الوثيقة المذكورة آنفاً في مشاورات المجلس التي أجريت في ٢٨ شباط/فبراير، غير أن هذه المسألة لم تحظ بموافقة جميع أعضاء المجلس. ولذا فإنه لم يكن من قبيل المصادفة ألا يقوم رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير بتعميم الرسالة بوصفها وثيقة رسمية.

وكان بعض أعضاء المجلس قد أكدوا في أثناء هذه المشاورات أن الرسائل الموجهة من المراقبين لدى الأمم المتحدة والتي نشرت في الماضي كانت تتعلق إما بمسائل تنطوي على مصالحهم مباشرة، بصرف النظر عما إذا كان المجلس ينظر في هذه المسائل في ذلك الوقت بالذات أو لم يكن كذلك، أو بمسائل مدرجة بصفة رسمية في جدول أعمال جلسة المجلس التي يشير إليها المراقب. وأشير إلى أن الوثيقة لاتنتمي إلى أي من الفئتين المذكورتين أعلاه، وهكذا فإن تعميمها يتعارض مع الممارسة المعمول بها.

وينبغي ملاحظة أن الاتحاد السوفياتي قد عارض دائماً وضع أي قيود على تعميم الوثائق الرسمية المقدمة من الحكومات، سواء كانت دولاً أعضاء في الأمم المتحدة أو دولاً غير أعضاء فيها، والمتعلقة بمسائل ضمن اختصاص المجلس. وفي رسالة من ممثل الاتحاد السوفياتي لدى الأمم المتحدة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٢ [*S/10660*] أشير إلى أن لرئيس المجلس حق لاينازع في أن يعمم الرسائل الواردة من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء فيها على السواء بوصفها وثائق رسمية من وثائق مجلس الأمن. بيد أن الرسالة أكدت بالتحديد على أنه يجب على الرئيس أن يسترشد في ذلك الأمر بمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن يتبع الممارسة المعمول بها في نظام عمل المجلس بدلاً من اتباع الأحكام التعسفية لأي من الأعضاء في الأمم المتحدة.

لذلك فإن تعميم الرسالة من مراقب لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بإشارة إلى بيان لأحد أعضاء المجلس في جلسة تتناول مسألة أخرى مختلفة تماماً يعد انتهاكاً صارخاً للممارسة المعمول بها.

وإننا لنأسف لأن رئيس المجلس لم يكن راغباً في هذه الحالة في تسوية المسألة على أساس توافق الآراء، كما هو معتاد في المشاورات غير الرسمية للمجلس ولم يأخذ في الاعتبار آراء بعض البلدان الأعضاء في المجلس، وسلم نفسه لسيطرة مجموعة معينة من البلدان الأعضاء.

أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي س. سافرونتشوك
الممثل الدائم بالنيابة
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17920 *

رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ [*S/17832*] أتشرف بإبلاغكم بحادث خطير انتهك فيه الجانب الأفغاني المجال الجوي لباكستان وأراضيها في ٢٨ شباط/فبراير. ففي ذلك التاريخ وفي الساعة ١١/١٥ (بتوقيت باكستان المحلي)، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية ١٥ طلقة مدفعية سقطت في منطقة شيلمان على بعد ١٠ أميال تقريباً إلى الشمال من لانديكوتال في القسم الإداري خيبر، وقد قتل نتيجة لهذا القصف جندي من فرق خيبر لحملة البنادق.

وقد استدعي القائم بالأعمال الأفغاني إلى وزارة الخارجية في إسلام أباد صباح يوم ٢ آذار/مارس، وقدم إليه احتجاج شديد بشأن هذا الهجوم الذي شُن دون سابق استفزاز.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/217-S/17920.

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17921 *

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأنغولا وكوبا

[الأصل: بالروسية]
[١٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

نتشرف بأن نحيل إليكم نص البيان الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بشأن المشاورات السوفياتية الأنغولية الكوبية التي عقدت في موسكو في ٢٧ كانون الثاني/يناير وتناولت بعض المشاكل الدولية العاجلة وبصفة خاصة الحالة في الجنوب الافريقي.

ونرجو أن تتفضلوا بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن، وأن يوجّه إليه انتباه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

(توقيع) فاسيلي س. سافرونتشوك
الممثل الدائم بالنيابة
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) توكو سيراو
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأنغولا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أوسكار أورلماس أوليفا
الممثل الدائم لكوبا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

المشاورات السوفياتية الأنغولية الكوبية

عقدت مشاورات سوفياتية أنغولية كوبية في موسكو في ٢٧ كانون الثاني/يناير، تناولت بعض المشاكل الدولية العاجلة وخاصة الحالة في الجنوب الافريقي.

وأكدت الأطراف في تقييمها للحالة الدولية أن تنفيذ سلسلة المبادرات السوفياتية السلمية الجديدة الموجهة إلى الولايات المتحدة والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وجميع شعوب العالم، والواردة في البيان الذي أدلى به في ١٥ كانون الثاني/يناير م. س. غورباتشوف، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، من شأنه أن يساعد بشكل ملموس في إحداث تغير نحو الأفضل في الوضع الدولي.

وأشير إلى أن تنفيذ البرنامج السوفياتي الذي يستهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في جميع الأنحاء، وتنفيذ التدابير الرامية إلى تقليص سباق التسلح على الأرض وحظره في الفضاء الخارجي والاقتراحات الأخرى، سوف يؤدي إلى تحول من المواجهة إلى الانفراج الدولي وتعزيز السلم ويهيىء الظروف اللازمة للقضاء على بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم. ولفتت الأطراف أيضاً الانتباه إلى أن المقترحات السوفياتية الجديدة تستند إلى مبدأ كفالة الأمن المتساوي للجميع. وهي لا تمثل مساساً بمصالح أي طرف وطابعها هو الفائدة المتبادلة.

واعترض المشاركون في المشاورات اعتراضاً شديداً على جعل تنفيذ تدابير نزع السلاح معتمداً على ما يسمى بالمنازعات الإقليمية، وعلى استخدامها، وفقاً لمفهوم "العالمية الجديدة" الأمريكي، لأغراض التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وتصعيد المواجهة بين الشرق والغرب.

وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على أن المنازعات الناشبة في مختلف مناطق العالم تهدد بالتحول إلى حرب شاملة، ولذلك فمن المهم القضاء عليها عن طريق بذل جهود جماعية قائمة على مبادىء العدل، ومن خلال

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/218-S/17921.

مفاوضات قائمة على الاحترام الكامل لاستقلال الشعوب والحق في تقرير المصير.

وكُرّس اهتمام خاص للنظر بصورة شاملة في الحالة في الجنوب الافريقي حيث نشأت ولا تزال موجودة، بسبب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الذي يتمتع بتأييد الامبرياليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة، بؤرة من بؤر التوتر الدولي الحاد. وأُشير أيضاً إلى أنه منذ أن جرت آخر مشاورات ثلاثية (آذار/مارس ١٩٨٥)، لم يطرأ أي تحسن على الحالة في ذلك الجزء من العالم. بل العكس هو الصحيح، فقد لجأ نظام بريتوريا العنصري، في مواجهته لنمو المقاومة من جانب أغلبية سكان جنوب افريقيا لنظام الفصل العنصري اللاإنساني، وتصاعد كفاح الشعب الناميبي من أجل حريته، إلى التوسع في استخدام أساليب القمع الدموية داخل جنوب افريقيا نفسها وتصعيد أنشطته العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة.

وعن طريق الأعمال العدوانية التي لا تتوقف ضد أنغولا المستقلة والتدخل المباشر لصالح الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) العميل، يحاول عنصريو جنوب افريقيا بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، أن يقضوا نهائياً على النظام التقدمي في أنغولا، وأن يفرضوا على ذلك البلد الخنوع لجنوب افريقيا ورأس المال العالمي. إن الولايات المتحدة تنتهج سياسة "الارتباط البنّاء" مع نظام الفصل العنصري التي يدينها لا المجتمع الدولي فحسب بل أيضاً قطاعات واسعة من الجمهور التقدمي في الولايات المتحدة نفسها.

وجرى النظر أثناء المشاورات في التطور المحتمل للحالة السائدة حول أنغولا، بالنظر إلى دعم حكومة الولايات المتحدة الصريح لـ "يونيتا" ومساعدتها المتزايدة له، مما يقف دليلاً على التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لأنغولا ذات السيادة. إن الاتحاد السوفياتي وكوبا، امتثالاً منهما لالتزاماتهما التعهدية، ووفقاً للقرارات المعروفة جيدا التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ [القراران ٥٧١ (١٩٨٥) و ٥٧٤ (١٩٨٥)]، يدعوان إلى اتخاذ تدابير صارمة لوقف عمليات التطاول العدوانية على سيادة جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الإقليمية. وهما قد أكدا من جديد تضامنهما مع الكفاح المتفاني والمتواصل الذي يخوضه الشعب الأنغولي من أجل الدفاع عن اختياره السياسي المستقل.

وأعرب الجانب الأنغولي عن عرفانه لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكوبا لما يقدمانه من مساعدة أممية لجمهورية أنغولا الشعبية في صد العدوان الخارجي.

وأكدت الأطراف أنه ينبغي القضاء على بؤرة التوتر الحالية في الجنوب الافريقي عن طريق الوسائل السلمية مع الرفض لسياسة إرهاب الدولة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول في تلك المنطقة. ويمكن أن تلعب دوراً هاماً في هذه العملية الأمم المتحدة وكذلك منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز.

وتم التأكيد على أنه لن يتسنى إحداث تحسن حقيقي في الحالة وتحقيق السلم في الجنوب الافريقي إلا عندما تبدي جنوب افريقيا والدول المؤيدة لها وعلى رأسها الولايات المتحدة استعدادا لمراعاة مصالح أنغولا والشعب الناميبي الذي تعتبر المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي الوحيد.

ويدين الاتحاد السوفياتي وأنغولا وكوبا بقوة محاولات جنوب افريقيا الرامية إلى إضفاء الشرعية على سيطرتها الاستعمارية على ناميبيا بإقامة حكومة عميلة في ذلك البلد. وهي ترى أنه يلزم بصورة عاجلة مواصلة العمل على تحقيق تقدم حقيقي في اتجاه حل المسألة الناميبية عن طريق التنفيذ غير المشروط لمقررات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، الذي يمثل الأساس الدولي الوحيد المعترف به لتسوية تلك القضية.

وقد أعربت الأطراف أيضاً عن تأييدها الذي لا يتزعزع للكفاح العادل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا تحت قيادة المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب افريقيا من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض، كما أعربت عن تضامنها الكامل مع مطالبة تلك المنظمة الباسلة بإلغاء حالة الطوارىء، والافراج الفوري عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين، ووقف ما يسمى بمحاكمات الخيانة وجميع محاكمات المناوئين للفصل العنصري، ووقف اضطهاد ويني مانديلا والوطنيين الآخرين، ورفع الحظر عن أنشطة المنظمة، وسحب القوات والشرطة من أحياء السود.

إن البرنامج الذي أعلنته الحكومة الأنغولية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [انظر *S/16838* المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤] والإضافات التالية التي أدخلت عليه، والتي حظيت باعتراف عالمي، مازالت تشكل أساساً عادلاً للتوصل إلى اتفاق شامل، يكفل الاستقلال لناميبيا والأمن والسلم في افريقيا الجنوبية الغربية. وقد أكد ج. أ. دوس سانتوس رئيس جمهورية أنغولا الشعبية، من جديد، في البيانين اللذين أدلى بهما في ٨ كانون الثاني/يناير و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، حسن نية الحكومة الأنغولية واستعدادها لتحقيق تسوية للنزاع في المنطقة والدخول في حوار على أساس بنّاء ومخلص بغية كفالة السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي. وقال الرئيس الأنغولي في هذين البيانين أنه طالما ظلّ نظام الفصل العنصري قائماً في جنوب افريقيا، سيكون هناك خطر كذلك على أنغولا وعلى الدول المستقلة الأخرى في الجنوب الافريقي.

ولاحظت الأطراف حسن توقيت وفائدة المشاورات السوفياتية ـ الأنغولية ـ الكوبية المعقودة في موسكو بغرض زيادة تنسيق الإجراءات التي تتخذها البلدان الثلاثة دفاعاً عن استقلال جمهورية أنغولا الشعبية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ولتحقيق تسوية عادلة وأمينة في الجنوب الافريقي.

وقد جرى تبادل الآراء في جو يسوده الود والألفة، وروح من الفهم المتبادل الكامل.

وقد اشترك في هذه المشاورات:

من الجانب السوفياتي: أ. أ. شيفاردنادزي، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ووزير الخارجية؛ و ب. ن. بونوماريف، العضو المرشح في المكتب السياسي، وأمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي؛ و س. ل. سوكولوف، العضو المرشح في

المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ووزير الدفاع؛ ومسؤولون آخرون.

ومن الجانب الأنغولي: ب. ماريا تونها (بيدالي)، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا ـ حزب العمال، ووزير الدفاع؛ و م. ألكسندر رودريغيز (كيتو)، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا ـ حزب العمال، ووزير الداخلية؛ و ل. فيريرا دو ناسيمينتو، عضو اللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا ـ حزب العمال، ووزير التخطيط؛ ومسؤولون آخرون.

ومن الجانب الكوبي: ج. ريسكويت فالديس، عضو المكتب السياسي والأمانة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي؛ و ل. سوتو بريتو، عضو الأمانة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي، وسفير جمهورية كوبا لدى الاتحاد السوفياتي؛ ومسؤولون آخرون.

الوثيقة S/17922

رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

بمناسبة توزيع التقرير الوارد في الوثيقة S/17911 وبناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أشير إلى بعض الحقائق الثابتة التي ينبغي على الجميع فهم مدلولاتها في مسألة النزاع المسلح بين ايران والعراق بوجه عام والمسألة التي تم التطرق إليها في التقرير بوجه خاص.

لقد أوضح وزير خارجية بلادي في بيانه أمام مجلس الأمن بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ [الجلسة ٢٦٦٣]، أن القانون الدولي بهيكله الكامل يمنح للدولة حقوقاً ويفرض عليها التزامات ولا يصح قانوناً أن تتمسك دولة ما بما لديها من حقوق دون أن تحترم في الوقت ذاته التزاماتها والحقوق التي تتمتع بها الدولة الأخرى بموجب القانون الدولي.

كما أكد أن مجلس الأمن يواجه في قضية النزاع المعروضة أمامه إصراراً من ايران على خرق كل القواعد الأساسية للقانون الدولي وبعين الوقت التمسك بما تقضي به القواعد المتفرعة من تلك القواعد، وحتى في هذه القواعد الفرعية تتمسك بما تعطيه من حقوق غير أنها تنكر ما تعطيه نفس هذه القواعد من حقوق للعراق.

إننا نعتقد بأن الأسلوب الانتقائي الذي يتعامل به النظام الايراني مع القانون الدولي قد أقمنا عليه الدليل تلو الدليل من خلال تعاملنا لمدة ثلاث سنوات مع أساليب المعالجات التجزيئية للحرب، وأن أي إغفال لهذا الأسلوب أو التغاضي عنه في بحث أي جانب من جوانب النزاع لا يمكن أن يكون عفوياً مهما كانت الحجج التي تساق في تبريره.

فمن جهة، لابد أن يكون واضحاً لدى الجميع بأن ولاية المجلس على النزاعات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دون قيد أو شرط والمنصوص عليها صراحة في ميثاق الأمم المتحدة مرفوضة من قبل ايران لأنها جعلت قبولها للولاية المذكورة مشروطة واختيارية، وأن الموقف الايراني هذا يستهدف توفير المستلزمات العملية على الصعيد الدبلوماسي الدولي لأشغال المنظمة الدولية بالتعامل مع بعض جوانب الحرب لكي يستمر النظام الايراني في سياسته المعلنة في الاستمرار بالحرب من أجل التوسع الإقليمي على حساب العراق ودول منطقة الخليج العربي.

ومن جهة أخرى، وبرغم أن المجلس قد أصدر قراره الأخير ٥٨٢ (١٩٨٦) في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ بالإجماع وبصورة مستقلة تماماً عن تأثيرات موقف الطرفين المتنازعين، لابد أيضاً أن يكون واضحاً الآن لدى الجميع كيف عبّر النظام الايراني عن موقفه من ذلك القرار في بيان وزارة الخارجية الايرانية [*S/17864*، المرفق] حينما فسر فقرات القرار بنفس الأسلوب الانتقائي الذي نهج عليه، فالنظام الايراني يرى أن المجلس "أقر عملياً الحل العسكري بوصفه الوسيلة الوحيدة لمعالجة العدوان" وبأنه "مادام المجلس لم يقم، على الرغم من تأثير أعضاء دائمين معينين، باتخاذ موقف عادل وموضوعي وبنّاء من أجل أداء واجباته القانونية، فإن مسؤولية استمرار الحرب تظل واقعة على عاتق المجلس" لينتهي أخيراً لإبداء الاستعداد المزعوم للتعاون مع الأمين العام فقط فيما أسماه "المسائل المتصلة باحترام قواعد القانون الدولي والخطة ذات الثماني نقاط". إن هذا الموقف من النظام الايراني كما لا

يخفى يعني في حقيقة الأمر رفضاً قاطعاً لقبول قرار المجلس ٥٨٢ (١٩٨٦) مما يشكل خرقاً فاضحاً لنص المادة ٢٥ من الميثاق.

لقد حذر العراق في مناسبات عديدة المنظمة الدولية والأمانة العامة عبر السنوات الثلاث الماضية وآخرها في مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي من مغبة الانسياق وراء الساسة الايرانية في استغلال أسلوب الخطوة خطوة من أجل كسب الوقت للتحضير لغزو العراق المرة تلو الأخرى. وإن العراق بعد أن واجه في السنوات الماضية محاولات ايرانية واسعة النطاق لغزو أراضيه والذي لا يزال حتى الآن يتصدى لغزو ايراني كبير في المنطقة الجنوبية من إقليمه، يجد من واجبه أن يذكّر المجلس بالإجماع الذي صدر بموجبه قراره ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي تناول الحرب في إطار شامل دعا فيه إلى وقفها فوراً وفق المبادىء التي يقرها الميثاق والقانون الدولي والتعامل بين الدول، وأن يلفت الأنظار إلى الأسلوب الانتقائي للنظام الايراني في تفسيره للقرار المذكور للتحلل من الالتزام به، لكي يكون الجميع على بصيرة كاملة من دقة الموقف التي تتطلب عدم اتخاذ أي إجراء غير متوازن من شأنه تفويت الفرصة للمضي في الحملة الدولية المسؤولة باتجاه السلم وتمكين النظام الايراني من إضفاء الشرعية على أسلوبه الانتقائي من أجل الاستمرار في الحرب.

ولا يسعني في ختام رسالتي إلا أن أذكّركم بما قاله وزير خارجية بلادي في ختام بيانه أمام مجلس الأمن بأن العراق لن يقبل بأي اجتهاد لا ينصب بوضوح ودون لبس أو غموض على سياق إنهاء الحرب ولن يشترك في هذا الاجتهاد أو يتحمل مسؤوليته.

وأود أن أؤكد لكم مرة أخرى بأن شعبنا الذي دافع عن سيادة الوطن وسلامة التراب والعزة والكرامة والشرف بكل شجاعة واقتدار وقدم تضحيات غالية في الأرواح والمعدات من أجل هذه الغاية النبيلة لن يألو جهداً عن الاستمرار في دفاعه مستخدماً كل الامكانات والوسائل المتاحة التي توفر له درء العدوان والطغيان. وليس على مجلس الأمن بعد هذا سوى أن يتحمل مسؤولياته التي نص عليها الميثاق بوضع النظام الايراني أمام التزاماته بموجب الميثاق بصورة حاسمة، فإما أن يقبل بها أو أن يتخذ المجلس الإجراءات المناسبة للموقف المترتب على رفضه لها. وإن هذا هو الأسلوب الوحيد الذي سيبرهن للمجتمع الدولي عامة، ولنا بوجه خاص، مصداقية المجلس والمنظمة العالمية.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17923 *

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[١٨ آذار/مارس ١٩٨٦]

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ الموجهة إليكم من ممثل اسرائيل [*S/17913*]، أفيدكم بما يلي:

١ - إن إقامة السلم الدائم والعادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الجمعية العامة والشرعية الدولية هو الهدف الذي تسعى إليه سياسة سورية الخارجية، وليس "الإبقاء على حالة الحرب"، كما تدعي الرسالة الاسرائيلية.

وكانت سورية ولا تزال تطالب بحل النزاعات الدولية وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء العدل والقانون الدولي ولاسيما مبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، ودأبت سورية على المطالبة بضرورة إيجاد حل عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة واستناداً لقراراتها ذات الصلة على أساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/220-S/17923.

وعلى هذا الأساس أيدت سورية قرارات الجمعية العامة المتكررة ولاسيما القرار ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ القاضي بعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط يضمن انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ويحقق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وفي الوقت ذاته الذي أعلنت فيه سورية حرصها على إحلال السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط تمعن اسرائيل في تحديها للمجتمع الدولي برفضها لقرارات الجمعية العامة ولاسيما القرار ٥٨/٣٨ جيم وما تأسس عليه من قرارات وترفض جميع الحلول والمبادرات السلمية القائمة على الشرعية الدولية. وتواصل اسرائيل احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى وتنكر على الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية وتمارس سياسات الضم والاستيطان للأراضي العربية المحتلة والإرهاب الموجه ضد العرب الأصليين الرازحين تحت الاحتلال وفق المخططات الصهيونية الرامية إلى تفريغ الأرض العربية من سكانها الأصليين وخلق كيان عنصري صهيوني يمتد من الفرات إلى النيل، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أن اسرائيل غير معنية بالسلام، عكس ما تدعي الرسالة الاسرائيلية، وغير محبة للسلام وتنتهك التزاماتها بموجب الميثاق وهذه حقيقة ثابتة أعلنتها قرارات عديدة للجمعية العامة. كما يثبت أن سياسة اسرائيل إنما تقوم على رفض إقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ويؤكد الرفض الاسرائيلي ارتكاب المزيد من العدوان والتهديدات ضد الدول العربية وفي مقدمتها سورية. ولقد أصبح جلياً أن سياسة القوة وفرض الأمر الواقع التي تنتهجها اسرائيل بدعم لا محدود من الولايات المتحدة الأمريكية يشكل عقبة رئيسية أمام الوصول إلى سلام شامل وعادل في المنطقة. وتتحمل اسرائيل حصراً مسؤولية تعنتها ورفضها لجهود السلام واستمرار التوتر وعدم الاستقرار والإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

٢ ـ إن سعي سورية لبناء قوتها العسكرية الذاتية لتحقيق توازن استراتيجي إنما يتفق مع حقها المشروع في الدفاع عن النفس المكرس في الميثاق إزاء الخطر الصهيوني الداهم والأطماع العدوانية والتوسعية الاسرائيلية والمستمرة، وإن سورية في سعيها لتحقيق التوازن الاستراتيجي إنما تهدف إلى خلق ظروف أفضل واحتمالات أوسع للوصول إلى السلام العادل والدائم في المنطقة وليس العكس. أما التهديدات الاسرائيلية الموجهة لسورية بسبب سعيها لإقامة التوازن الاستراتيجي فهي جزء من محاولاتها الدؤوبة لفرض إرادتها ومخططاتها وهيمنتها على الجانب العربي.

٣ ـ تستخدم اسرائيل الإرهاب صراحة لترسيخ احتلالها وتعميق وتعزيز سياستها العدوانية التوسعية والعنصرية وتتبنى منذ نشأتها الإرهاب الرسمي المخطط له سياسة رسمية، ومن ذلك ما أقدمت عليه مؤخراً سلطات الاحتلال الاسرائيلي من تصعيد عملياتها القمعية في الجولان وجنوب لبنان حيث اعتقلت في الجولان العربي السوري وحده ما يزيد على ٦٥ مواطناً عربياً وحيث تستمر في عدوانها على القرى الآمنة في جنوب لبنان إضافة إلى خطفها ما يزيد على ٢٠٠ شخص من النساء والشيوخ والأطفال اللبنانيين واقتيادهم إلى الأراضي المحتلة وقيامها أيضاً بعملية القرصنة الجوية ضد الطائرة الليبية في الأجواء الدولية.

٤ ـ إن الجمهورية العربية السورية إذ تعلن من جديد إدانتها للإرهاب الدولي في كافة أشكاله عامة والإرهاب الصهيوني منه بصورة خاصة تعلن أنها ستبقى حريصة على التمييز بين الإرهاب، والمقاومة الوطنية للشعوب التي تناضل من أجل تحرير وتقرير المصير وإزالة الاحتلال الأجنبي. إن المقاومة الوطنية ليست فقط حقاً بل هي واجب تمارسه الشعوب لاستعادة حقوقها المغتصبة ولمقاومة الاحتلال والتسلط الأجنبيين، وعلى هذا الأساس فإن المجتمع الدولي ملتزم بموجب الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بدعم كفاح الشعب العربي ضد الاحتلال والتسلط والاغتصاب الاسرائيلي، وإن سورية مصممة على مواصلة دعم المقاومة العربية انطلاقاً من التزامها القومي تجاه الشعب العربي عامة وتجاه شعب فلسطين ولبنان خاصة.

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ضياء الله الفتال،
الممثل الدائم
للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17924 *

رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ آذار/مارس ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ [S/17920]، أتشرف بإبلاغكم بوقوع حادثتين خطيرتين يومي ١٢ و ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦، انتهك فيهما الجانب الأفغاني أراضي باكستان:

ففي ١٢ آذار/مارس أطلقت القوات المسلحة الأفغانية ١٠ طلقات من المدفعية سقطت بالقرب من قرية بورغي التي تقع على بعد ١٠ أميال تقريباً جنوب غرب باراتشينار في القسم الإداري كورام. وأسفر القصف عن قتل اثنين من اللاجئين الأفغان وإصابة ثلاثة بجروح.

وفي ١٤ آذار/مارس، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية ٢٧ طلقة من المدفعية سقطت في منطقة تقع على بعد ميلين ونصف الميل شمال غرب خرلاتشي في القسم الإداري كورام.

وقد استدعي القائم بالأعمال الأفغاني إلى وزارة الخارجية في ١٦ آذار/مارس، وقدم إليه احتجاج شديد بشأن هذين الهجومين اللذين وقعا دون سابق استفزاز.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لإبلاغكم بأن حكومة باكستان رفضت ما ادعته سلطات كابول من إطلاق صواريخ أرض أرض من باكستان خلال الفترة من ٣ إلى ٩ آذار/مارس، باتجاه منطقة تشامكاني في محافظة باكتيا بأفغانستان، باعتباره ادعاء باطلاً تماماً. وقد أبلغت باكستان رفضها لهذا الادعاء إلى القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام أباد في ١٣ آذار/مارس.

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/221-S/17924.

الوثيقة S/17925

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ آذار/مارس ١٩٨٦]

يشرفني أن أعرب عن عميق تقدير وامتنان حكومتي لكم، لإيفادكم فريق الأمم المتحدة إلى جمهورية ايران الإسلامية للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية وتفقد المواقع المتأثرة، وللتقرير الحسن التوازن والمنصف [S/17911 و Add.1] الذي صدر في أعقاب زيارة الفريق.

لقد قام دليل واضح لا التباس فيه على استخدام النظام العراقي للأسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية. ويمكننا لذلك أن نتوقع، في ضوء مثل هذا الدليل أن يقوم المجتمع الدولي بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص بإدانة العراق لاستخدامه الأسلحة الكيميائية ضد قوات جمهورية ايران الإسلامية. ولايمكن للمجتمع الدولي والمجلس أن يجدا مبرراً لالتزام الصمت إزاء وزع هذه الأسلحة الوحشية، انتهاكا لجميع قواعد القانون الإنساني، ولاسيما بروتوكول جنيف لعام

١٩٢٥ [١١]. وإننا نأمل في أن يتخذ المجلس هذه المرة موقفاً متوازناً وأن يعمل على تحسين بيانه المؤرخ في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [*S/17130*] باتخاذ قرار يدين النظام العراقي العدواني إدانة واضحة ومباشرة.

وسأغدو ممتناً إذا عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17926 *

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٨٦]

في تصريح مؤرخ في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦، نقله إليكم ممثل اليمن الديمقراطية [*S/17846*، **المرفق**]، يدعي "مصدر مسؤول" بوزارة خارجية اليمن الديمقراطية أن الحرب بين ايران والعراق تتخذ مبرراً "للقوى الامبريالية والصهيونية... لتكثيف تواجدها العسكري في المنطقة والتدخل في شؤونها الداخلية".

ويبدو أن "القلق البالغ" الذي تشعر به اليمن الديمقراطية فيما يتعلق بسلم المنطقة وأمنها يستبعد الحرب والاضطراب في اليمن الديمقراطية نفسها. ففي خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/فبراير ١٩٨٦ لقي مايربو على ٠٠٠ ١٥ نسمة من سكان عدن، عاصمة اليمن الديمقراطية، مصرعهم في المعارك التي دارت في الشوارع، كما قتل أربعة على الأقل من أعضاء المكتب السياسي الحاكم إلى جانب ٥٥ آخرين من كبار المسؤولين في حكومة اليمن الديمقراطية. وأدى الدمار الواسع النطاق الذي حل بعدن إلى جعل أغلبية سكان تلك المدينة بلا مأوى ومشردين على مجاعة.

ولكي تصرف حكومة اليمن الديمقراطية الانتباه الدولي بعيداً عما تواجهه من اضطراب داخلي، فإنها تسعى إلى إلقاء اللوم على "الصهاينة" فيما يتعلق بهذه المشاكل وغيرها في المنطقة. وهذا القذف هو جزء من النمط المألوف الذي وضعته حكومات معينة عربية وغير عربية لإلقاء اللوم على "اليهود" أو "الصهاينة" فيما يتعلق بكل مصائب العالم. على أن أي قدر من التشويش لن يبرىء حكومة اليمن الديمقراطية من الدور الرئيسي الذي اضطلعت به في عمليات القتل والعنف والدمار التي تعرض لها بلدها مؤخراً.

ويشرفني أن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوحنان بين
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/223-S/17926.

الوثيقة S/17927 *

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طي هذا، للعلم، وثيقتين أصدرتهما في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وهما: بلاغ صحفي صادر من مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية (المرفق الأول)، واقتراح من الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بتسوية مشكلة كمبوتشيا بالوسائل السياسية (المرفق الثاني).

وسأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ ما يلزم لتوزيع هاتين الوثيقتين بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

بلاغ صحفي صادر في بكين في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ عن مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ عقد مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية اجتماعاً في بكين برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية اشترك فيه السيد سون سان رئيس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، والسيد خيو سامفان، نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية، والمكلف بالشؤون الخارجية، ووزارات أخرى.

وقد سار اجتماع مجلس الوزراء في جو ودي من التضامن والوحدة والمودة مع توفر اقتناع جازم بالنصر النهائي في الكفاح الذي تخوضه كل الأمة الكمبوتشية وشعبها في سبيل التحرر الوطني.

وقد استعرض مجلس الوزراء الحالة العسكرية وأعرب عن ارتياحه الشديد للتطور المواتي لكفاحنا في موسم الجفاف الحالي الثامن.

وهو يهنىء بحرارة شعب كمبوتشيا، والجنود الخميريين الثوار وأعضاء الإدارة الخميرية، التي أقامها العدو الفييتنامي قسراً لخدمة حربه العدوانية في كمبوتشيا، لوطنيتهم السامية بانضمامهم إلى قوات المقاومة التابعة لحكومة الائتلاف الثلاثي لكمبوتشيا الديمقراطية في الكفاح ضد المعتدين الفييتناميين.

ونحن ندعوهم إلى مواصلة خوض الكفاح الوطني بنشاط دائب التزايد ضد المعتدين الفييتناميين جنباً إلى جنب مع قوات المقاومة التابعة للحكومة الائتلافية.

ومما شجع مجلس الوزراء إلى حد كبير الدعم المتزايد الذي يقدمه المجتمع الدولي لكفاح شعبنا.

وإن مجلس الوزراء، إذ تحدوه رغبة أصيلة في التماس حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا، قد درس اقتراحاً واضحاً دراسة شاملة واعتمده في ١٧ آذار/مارس بغية تحقيق تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا.

ومادامت جمهورية فييت نام الاشتراكية ترفض التفاوض مع الحكومة الائتلافية الثلاثية لتسوية مشكلة كمبوتشيا بالوسائل السلمية، فستواصل الحكومة الائتلافية على الدوام شن كفاحها الوطني دون هوادة وبإصرار.

وقرر مجلس الوزراء، من أجل الاستمرار في كفاحنا بمزيد من الكفاءة ولإحراز تقدم جديد، اتخاذ عدد من التدابير، حيث قرر إنشاء لجنة تنسيق عسكري بغية تطوير التعاون العسكري في ميدان القتال في الوقت الحالي ومستقبلاً فيما بين قوات المقاومة التابعة للأحزاب الثلاثة التي تتألف منها الحكومة الائتلافية.

كما قرر مجلس الوزراء إنشاء لجنة للصحافة والإعلام يعهد إليها بمهمة نشر النتائج والمنجزات العسكرية التي تحققها قوات المقاومة التابعة للائتلاف الثلاثي على أرض المعركة وكذلك أنشطة الحكومة الائتلافية.

ويندد مجلس وزراء الحكومة الائتلافية بما يطلق عليه تبادل وثائق التصديق على معاهدة تعيين الحدود بين كمبوتشيا وفييت نام ويدين ذلك التبادل الذي حدث مؤخراً في هانوي.

وقد رفضت الحكومة الائتلافية مراراً وتكراراً هذه الاتفاقات المزعومة. وتكرر الحكومة الائتلافية نداءها الموجه إلى المجتمع الدولي بألا يعترف بهذه المعاهدة المزعومة أو أية اتفاقات أخرى تبرم بين سلطات هانوي والإدارة الفييتنامية في بنوم بنه.

ويعرب مجلس الوزراء عن عميق قلقه إزاء تكثيف المعتدين الفييتناميين لحربهم الكيميائية والبيولوجية خلال موسم الجفاف الثامن الحالي وذلك بتسميم مصادر المياه التي يستخدمها السكان يومياً وإلقاء الغازات السامة عن طريق القصف بالمدفعية. وقد تسمم فئات من السكان الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال والمسنين، دون تمييز، ولقي الكثيرون حتفهم.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/225-S/17927.

ويندد مجلس الوزراء بجرائم إبادة الأجناس البغيضة هذه التي يرتكبها المعتدون الفييتناميون ضد شعب كمبوتشيا ويدينها بأقوى العبارات.

ويوجه مجلس الوزراء نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي كي يدين بحزم جرائم إبادة الأجناس هذه ويتخذ تدابير تتسم بالكفاءة من أجل الحيلولة دون إبادة المعتدين الفييتناميين لشعب كمبوتشيا باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ويطلب مجلس الوزراء إلى حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية أن تضع حداً لجرائم إبادة الأجناس المرتكبة ضد شعب كمبوتشيا. إن هذه الحرب العدوانية تنشر الدمار الهائل ليس فحسب في دولة كمبوتشيا وبين شعبها، بل إنها تجلب أيضاً الدمار والمعاناة لفييت نام وشعبها.

ولذا، يجب أن ترد حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية إيجابياً على اقتراح الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية لتسوية مشكلة كمبوتشيا تسوية سياسية، وذلك عن طريق الإعراب بوضوح عن إخلاصها.

المرفق الثاني

اقتراح مقدم في بكين في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ من الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بتسوية مشكلة كمبوتشيا بالوسائل السياسية

إن هذا الاقتراح تستوحيه الرغبة الأصيلة لدى الشعب الكمبوتشي والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في البحث عن حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا، وهو يقوم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المعتمدة في السنوات السبع الماضية على التوالي وإعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الصادر في عام ١٩٨١ (٢٠).

تدعو حكومة الائتلاف الثلاثي لكمبوتشيا الديمقراطية حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية إلى الدخول في مفاوضات معها لمناقشة عملية انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا. ونحن لا نطالب جمهورية فييت نام الاشتراكية بسحب جميع قواتها من كمبوتشيا في الحال. فنحن نقبل انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا على مرحلتين خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن أن تشترك بلدان أخرى في المفاوضات بناءً على قرار منها لكي تساعد على تحقيق حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا.

بعد الاتفاق على عملية انسحاب القوات الفييتنامية، يجري وقف إطلاق النار بما يسمح لفييت نام بسحب قواتها وفقاً للاتفاق المذكور.

يجب أن يشرف مباشرة على كل من انسحاب القوات الفييتنامية ووقف إطلاق النار فريق مراقبين تابع للأمم المتحدة.

بعد المرحلة الأولى لانسحاب القوات الفييتنامية، يدخل هنغ سامرين وجناحه في مفاوضات مع حكومة الائتلاف الثلاثي لإقامة حكومة ائتلاف رباعي على أن يكون الأمير نورودوم سيهانوك رئيساً للدولة والسيد سون سان رئيساً للوزراء بما يتفق مع روح الاتحاد الوطني الكبير والمصالحة الوطنية بحيث يكون للأحزاب الأربعة نفس الحقوق بوصفها القوى السياسية في المجتمع الوطني.

تعقد حكومة الائتلاف الرباعي انتخابات حرة تحت إشراف فريق مراقبين تابع للأمم المتحدة.

ترجع كمبوتشيا إلى وضعها كبلد مستقل متحد في إطار سلامة أراضيه، ذي نظام ديمقراطي حر، مسالم ومحايد وغير منحاز، بدون أي قواعد لقوات أجنبية على أراضيه. وتضمن الأمم المتحدة حياد كمبوتشيا بوجود فريق المراقبين التابع لها في الموقع خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأولى.

ترحب كمبوتشيا بالمساعدة من جميع البلدان من الغرب وكذلك من الشرق والبلدان المحايدة، وبلدان عدم الانحياز في إعادة بناء البلد.

وفيما يتعلق بجمهورية فييت نام الاشتراكية، فإن كمبوتشيا المستقلة المتحدة في إطار سلامة أراضيها، والمسالمة المحايدة غير المنحازة، ترغب في أن توقع معها معاهدة عدم اعتداء وتعايش سلمي وأن تقيم علاقات اقتصادية وتجارية بين البلدين إلى الأبد.

والهدف من تقديم الاقتراح السابق هو إحلال السلم في كمبوتشيا والسلم والأمن في جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، كذلك.

الوثيقة S/17928 *

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طي هذا نسخة من الاتفاق المشترك الموقّع بين وزيري العلاقات الخارجية بالنيابة لكوستاركيا ونيكاراغوا، السيد غيراردو تريخوس، والسيد فيكتور هوغو تينوكو، والذي يتضمن الإعراب عن الإرادة السياسية لكلتا الحكومتين لإنشاء بعثة دائمة للتحقيق في الحوادث التي تقع على الحدود بين البلدين والتفتيش عليها، وتحديد أسس ذلك، تحت رعاية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1094-S/17928.

وسأكون ممتنة لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة والاتفاق المرفق بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نورا أستورغا
الممثلة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الاتفاق المشترك الموقّع بين وزيري العلاقات الخارجية بالنيابة لكوستاريكا ونيكارغوا

انطلاقاً من الرغبة الملحّة في تهيئة مناخ من الثقة والأمن في منطقة الحدود بين البلدين، وفي إطار عملية السلم التي تضطلع بها مجموعة كونتادورا، قرر وزيرا العلاقات الخارجية بالنيابة لكوستاريكا ونيكاراغوا، اللذان يمثلان حكومة كل منهما، أن يضعا اتفاقاً، في أقرب وقت ممكن، لإنشاء بعثة دائمة للتحقيق في الحوادث التي تقع على الحدود والتفتيش عليها، وذلك على الأسس التالية المتفق عليها:

١ ـ الطبيعة

تكون بعثة مدنية دائمة تحظى بمساعدة يقدمها مستشارون مختصون في ميدان الدفاع والأمن.

٢ ـ المهام

أ ـ مراقبة الحوادث أو الأعمال التي قد تؤدي إلى توترات على الحدود، والتحقيق فيها والتفتيش الموضعي عليها والتحقق منها؛

ب ـ إعداد تقارير وتوصيات إلى حكومتي كوستاريكا ونيكاراغوا وإحالة التقارير المذكورة إلى حكومات البلدان الأعضاء في اللجنة.

٣ ـ التزام الطرفين

تتعهد حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا بضمان تنفيذ التوصيات أو التدابير اللازمة لتدارك الحالات التي تكون موضع تحقيق.

٤ ـ الهيكل والتكوين

أ ـ لجنة تنفيذية، تتكون من ممثلين مدنيين للبلدان المشتركة (كوستاريكا ونيكاراغوا وبلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم)؛ وتكون اللجنة هي الهيئة القائمة بالإدارة وتتولى تنسيق أعمالها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم بالتناوب.

ب ـ قوة للتفتيش والرقابة، تتكون من مستشارين في ميدان الدفاع والأمن يرابطون على جانبي الحدود، ويكونون من رعايا الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم.

٥ ـ الأمن

توفر حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا جميع الوسائل المتاحة لديهما لضمان سلامة وأمن أعضاء اللجنة.

٦ ـ الإمدادات والتمويل

أ ـ المساهمات التي تقدمها حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا. وتتعهد حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا بتوفير الإسكان والغذاء والرعاية الصحية وأماكن العمل ودعم خدمات السكرتارية ومعدّات المكاتب كل في أراضيها. وسيتم في موعد لاحق تحديد إمدادات الوقود. ويسمح الطرفان أيضاً لممثلي اللجنة باستخدام شبكات الاتصال الخاصة بهما في الحالات التي تسمح فيها الظروف بذلك، وفي حدود القدرات المتاحة لكل بلد مضيف.

ب ـ لتنفيذ الالتزام الوارد أعلاه، يتعهد كلا الطرفين بإعداد الميزانيات اللازمة لهذا الغرض.

ج ـ مساهمات حكومات بلدان مجموعة كونتادورا، وفريق الدعم والبلدان الأخرى. وقد أبدت حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا الرأي القائل بأنه لتسيير أعمال اللجنة على النحو الملائم، يلزم توفير الطائرات والزوارق البخارية النهرية والمركبات البرية الخفيفة ومعدات الاتصال. ومن الضروري أيضاً توفير الأطقم والعمال الميكانيكيين وعمال التشغيل فضلاً عن قطع الغيار اللازمة للطائرات ومعدّات الاتصال المذكورة. وبناءً عليه، ترجو كلتا الحكومتين أن تقوم مجموعة كونتادورا، بالتعاون مع مجموعة الدعم، بالاتصال بالمجتمع الدولي في هذا الشأن بغية الحصول على الدعم المادي والمالي اللازم.

٧ ـ الحصانات والامتيازات

لضمان تصريف عمل اللجنة وموظفيها على النحو الملائم تكون المسائل المتصلة بنظام الحصانات والامتيازات والتسهيلات موضوع اتفاق تبرمه حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا مع حكومات الدول المشتركة في اللجنة.

وحتى يتم إبرام الاتفاق المذكور، يوافق الطرفان على منح موظفي البعثة الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية[٢٩]، بشرط أن يكون هؤلاء الموظفون ملحقين بالبعثات الدبلوماسية المعنية في كل من البلدين.

٨ ـ يتم في موعد لاحق معالجة المسائل المتصلة بالتأمين والمسؤولية المدنية في الاتفاق المتوخى.

٩ ـ في إطار هذه التدابير، اتفقت حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا على أن تطلبا إلى البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم أن تضمن، بمشاركة ممثلي الحكومتين، القيام في أسرع وقت ممكن بإجراء عمليات استطلاع عام لمنطقة الحدود المشتركة.

ولغرض إجراء عمليات الاستطلاع المذكورة، أبدت كلتا الحكومتين استعدادهما لتقديم الوسائل المتاحة لديهما وتوفير التسهيلات المناسبة.

١٠ - يسري الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليه لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد تلقائياً لفترات مساوية. وعند انقضاء هذه السنة، يجوز لأي من الطرفين إنهاؤه قبل موعد تجديده بستة أشهر، وفي هذه الحالة يُنص على الإنهاء في مذكرة مكتوبة توجه إلى الطرف الآخر وتُخطر به البلدان المشتركة.

حُرر في سان خوزيه، كوستاريكا، في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦.

عن كوستاريكا:
غيراردو تريخوس
وزير العلاقات الخارجية بالنيابة

عن نيكاراغوا:
فيكتور هوغو تينوكو
وزير العلاقات الخارجية بالنيابة

الوثيقة S/17929

رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦]

في رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إليكم من ممثل العراق [*S/17903*]، تم الاستشهاد ببعض البلاغات المتعلقة بالعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الايرانية في الجبهة الشمالية للحرب التي فرضها علينا النظام الحالي بالعراق منذ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ عندما قام ذلك النظام بغزو الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من جمهورية ايران الإسلامية. وليس من شأننا أن ننقل البلاغات العسكرية إلى الأمين العام؛ غير أنه مادام ممثل العراق قد أثار ذلك الموضوع ولكي نظهر للمجتمع العالمي أمثلة قليلة لسلوك النظام الحالي بالعراق خلال بداية حربه العدوانية التي يشنها على بلدي، فإنني أورد طيه نصوص بعض البلاغات العسكرية العراقية التي صدرت في الماضي والتي تم الحصول عليها من وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية.

البلاغ رقم ٨ صادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ عن القائد العام للقوات المسلحة العراقية، ونصه:

" في هذا اليوم العظيم يسر القوات المسلحة أن تعلن عن وزعها في أجزاء من منطقة سومر وسقوط مدينة سومر ومدينة قصر الشيرين. وقام جيشنا بمحاصرة هذه المنطقة من جميع جوانبها."

البلاغ رقم ١٥ صادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ونصه:

" يمكن لقواتنا أن تتركز في منطقة قصر شيرين وتطهر هذه المدينة تماماً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت منطقة زيدي الواقعة جنوبي مدينة مهران تحت سيطرة قواتنا. ولا تزال قواتنا تحاصر مدينة مهران."

البلاغ رقم ١٨ الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ونصه:

" بعد جهود عقيمة قام بها العدو للدفاع عن مدينة مهران، احتلت قواتنا هذه المدينة وسقطت المدينة."

البلاغ رقم ٢٤ الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر عن القيادة العليا للجيش العراقي أعلن أنه تم غزو مدينة نفتشهر.

البلاغ رقم ٩٩ الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر عن القيادة العليا للجيش العراقي، والذي تصادف أنه صدر بعد أقل من شهر واحد من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٧٩ (١٩٨٠)، ونصه:

" منيت القوات الايرانية بالهزيمة أمام صمود القوات العراقية الباسلة في مدينة محمرة (خرمشهر) ورفعت الأعلام العراقية على مراكز هذه المدينة ومبانيها. وأصبح الجسر الاستراتيجي في هذه المدينة تحت سيطرة قواتنا. وفي الوقت الحالي، تقع جميع الطرق المؤدية إلى الجسر وجميع المباني المجاورة، فضلاً عن مكتب الحاكم، تحت احتلال قواتنا."

وهناك مثل في اللغة الفارسية يقول "لا يحق للبادىء أن يشتكي".

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون دامافاندي كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17930 *

رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٦، وموجهة إليكم من السيد اوزير كوراي، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلتر توركمن
الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من السيد اوزير كوراي

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ والموجهة إليكم من السيد فيدون فيدونوس - فاديت، القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإدارة القبرصية اليونانية [*S/17804*]، وبأن أوجّه اهتمامكم إلى الوقائع والاعتبارات ذات الصلة التالية.

إن رسالة السيد فيدونوس - فاديت هي أحدث مثال للمحاولات الشريرة التي تقوم بها الإدارة القبرصية اليونانية لرسم صورة زائفة للأحوال التي تمس الشعب القبرصي التركي، عن طريق ادعاءات لا أساس لها من الصحة وتزييفات وإنصاف حقائق يروّجها جهازها الدعائي. وهذه الأعمال والتحريفات المستهجنة قد تسبب ارتياحاً عابراً لمن يقومون بها، إلا أنه غني عن القول بأنها، بحكم طبيعتها، ليست كافية لخداع مراقبي الحالة في قبرص الذين يتّسمون بالنزاهة وعدم التحيز.

وأود هنا أن أؤكد بشدة بالغة أن هذه الدعاية التي لا أساس لها من الصحة من جانب الإدارة القبرصية اليونانية، على حساب القبارصة الأتراك، لا تعمل إلا على إحباط الآمال في إجراء تسوية عن طريق التفاوض تمهد السبيل إلى المصالحة وإشاعة جوّ من التعاون بين شعبي الجزيرة. ويجري هذا على وجه الخصوص في الوقت الذي تنهمكون فيه تماما في بذل الجهود لجمع الطرفين حول مائدة التفاوض، وإيجاد حل عادل ودائم للمشكلة، على أساس المساواة السياسية للشعبين القبرصي/التركي والقبرصي/اليوناني.

ومّما يدعو إلى الأسف أن نلاحظ أن القائم بأعمال الإدارة القبرصية اليونانية لم يبد بأي حال، في رسالته، استعداد إدارته لإيجاد حل قائم على المساواة والتوافق المتبادل، بل اختار، بدلاً من ذلك، طريق القدح ضد الشعب القبرصي التركي.

وإنني أعترض بشدّة على وصف د. فيدونوس - فاديت لوجود القوات التركية في قبرص بأنه "غير مشروع". فكما هو معلوم جيداً، لم يكن أمام تركيا بديل سوى التدخل عسكريا في عام ١٩٧٤، وذلك ممارسة لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان [٢٠]، من أجل إنقاذ استقلال جمهورية قبرص، ومنع ضمّها إلى اليونان، وحماية الشعب القبرصي التركي من الخطر الوشيك المتمثل في القضاء عليه أو استعماره من قِبَل اليونان.

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن الأسقف مكاريوس كان واضحاً في بيانه أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ [الجلسة ١٧٨٠] عندما قال إن اليونان تحتل قبرص وإن القبارصة الأتراك فضلاً عن القبارصة اليونانيين معرّضون لخطر جسيم.

وإنني أعتقد أن الجملة الدعائية الافترائية الأخيرة الموجّهة ضد الشعب القبرصي التركي ينبغي النظر إليها في ضوء الأنشطة السياسية والعسكرية اليونانية والقبرصية اليونانية في قبرص. لأن من شأن مثل هذا المنظور أن يكشف بوضوح النوايا الحقيقية الكامنة وراء هذه الحملة الضخمة، ألا وهي سعي اليونانيين والقبارصة اليونانيين إلى حجب المخططات العسكرية ضد قبرص بإشاعة البلبلة بين الرأي العام عن طريق قضايا ملفّقة ومختلقة عن عمد لا وجود لها.

وحسبنا أن نوضح هذه النقطة ببضعة أمثلة:

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، اتخذ مجلس النواب القبرصي اليوناني قراراً بزيادة معدّل المساهمات فيما يسمى "صندوق الدفاع"، من ٥ر٠ في المائة إلى ١ في المائة. وهذه المساهمة أو الضريبة الإلزامية تُخصم من الدخول الشخصية لجميع موظفي الخدمة المدنية وأصحاب الأجور القبارصة اليونانيين. وفي ذات الأوان، كشف المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ومقره لندن أن الإدارة القبرصية اليونانية تنفق نحو ٣٠ مليون جنيه قبرصي على المعدّات العسكرية.

وفي وقت سابق أفادت صحيفة "إليفثروتيبيا" اليومية القبرصية اليونانية في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٤ أن الإدارة القبرصية اليونانية قررت أيضاً تجهيز وزيادة تعزيز "الحرس الوطني" القبرصي اليوناني، وهو مؤسسة غير مشروعة، بمنظومات جديدة مضادة للدبابات والطائرات. وأضافت الصحيفة قائلة إنه "تقرر أيضاً إدراج قبرص الجنوبية في الهيكل الدفاعي لليونان". ومن جهة أخرى، كشفت مجلة "ميسفرين"

---

* أعممت تحت الرمز المزدوج A/40/1095-S/17930.

الأسبوعية القبرصية اليونانية، في تقرير نشر في ٦ أيار/مايو، "أنه ستقام مظلة معتادة للطائرات فوق قبرص الجنوبية بمدافع ارتيميس ـ ٣٠ المضادة للطائرات، المصنوعة في اليونان وقد اتخذ هذا القرار في اجتماع عقد مؤخراً في أثينا بين قادة الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية ورئيس الوزراء اليوناني، السيد باباندريو". وقد شاع في ذلك الوقت أن السيد باباندريو قال، أثناء الاجتماع الذي عقده حزبه، "باسوك"، في ١٠ أيار/مايو: "إننا نعتبر اسطنبول وبوزكادا وغوكييدا (المدينة التركية والجزر) وقبرص داخل منطقة اهتمام الهلّينية."

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن قائد وكبار ضباط الجيش القبرصي اليوناني ـ الذي يطلق عليه اسم الحرس الوطني ـ كلهم من الرعايا اليونانيين، وأن الزيارات التي يقوم بها هؤلاء الضباط إلى اثينا، في إطار أداء واجباتهم في قبرص، قد أصبحت مسألة عادية ومتكررة في الشهور الأخيرة.

وفي ضوء ما تقدم، لا غرابة في أن يسعى اليونانيون والقبارصة اليونانيون إلى استخدام كل وسيلة ممكنة لصرف انتباه المجتمع العالمي بتقارير وتحريفات زائفة.

وبتحريف بيان الرئيس دنكتاش بشأن الموضوع، يحاول السيد فيدونوس فاديت خلق انطباع بأن مطار جيسيتكالي وميناء غيرني قد شيّدا لأغراض عسكرية صرفة. وليس هناك شيء أبعد عن الحقيقة من هذا التصوير. فقد صمم هذان المرفقان للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للشعب القبرصي التركي في مجالي التجارة والاتصالات. وينبغي أن لا يغرب عن البال أن الأنشطة الاقتصادية للشعب القبرصي التركي قد وصلت إلى نقطة الركود، وأشرفت على الانهيار الفعلي، من جرّاء الحصار القبرصي اليوناني والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه واستمر لأكثر من عقد من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٤. وبسبب عملية السلم التركية التي نفذت في تلك السنة بدأ النشاط الاقتصادي القبرصي يستعيد خطاه، والفضل في ذلك يرجع إلى ظروف الحرية والاستقرار التي أوجدها ذلك التدخل الحين التوقيت. ومن الطبيعي أن تتطلب التنمية الاقتصادية المطردة وجود مرافق جديدة وحديثة من أجل تلبية احتياجاتها المتزايدة. ومطار جيسيتكالي وميناء غيرني ليسا سوى مرفقين من هذه المرافق. ولا جدال في أن هذين المرفقين مجهزان بمعدّات عصرية، آخذين في الاعتبار أنهما مصمّمان للوفاء باحتياجات الشعب القبرصي التركي في الوقت الحاضر وفي المستقبل على حد سواء. وفي اعتقادي أن مثل هذا التخطيط الاستشرافي ينبغي أن يلقى الترحيب في عصر التنافس التكنولوجي الذي نعيش فيه. ومما يدعو إلى الأسف أن السيد فيدونوس ـ فاديت بتحريفه للبيان الذي أدلى به مؤخراً رئيس جمهورية بلدي بشأن مسألة الاحتياجات الدفاعية للقبارصة الأتراك إنما يحاول أن يبرهن على أن المطار المذكور مصمّم، بسبب معدّاته الحديثة، للاستخدام العسكري. ومما يثير الاهتمام كذلك أن نلاحظ أن وجود معدّات مماثلة في مطار لارناكا في قبرص الجنوبية لا يغيّر من الطابع المدني لهذا المطار.

ويحاول كاتب الرسالة كذلك ـ باستخدام الوسيلة الرخيصة التي تتمثل في اقتباس بيان خارج السياق الذي يرد فيه وإقرانه ببيان آخر حسبما يراه مناسباً ـ أن يبرر ادعاءً بالياً تماماً مفاده أن تركيا تحاول أن تضع الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تحت سيطرتها السياسية والعسكرية المطلقة. غير أن الوقائع المتعلقة بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية والظروف السائدة فيها تكفي لدحض هذا الادعاء. فالشعب القبرصي التركي، بنظامه السياسي المتعدد الأحزاب، وبرلمانه الذي يجري انتخابه بحرية، وديمقراطيته المزدهرة، يوجد في أفضل وضع لديه القدرة الكاملة على تنظيم شؤونه بالطريقة التي يراها ملائمة لرفاهيته. وقد اتخذ البرلمان القبرصي التركي قرار تشييد مطار جيسيتكالي وميناء غيرني بعد أن أجرى مناقشة مستفيضة بشأن الموضوع. ومن ثم فإن تشييد هذين المرفقين لا يمكن أن يوصف بأي حال بأنه "غير شرعي". فمثل هذه المحاولة لا تبذل إلا لإظهار العقلية الجامدة للقبارصة اليونانيين الذين يتنكرون تحت لقب "حكومة قبرص" منذ اغتصابهم للسلطة في عام ١٩٦٣، في اعقاب طرد الشعب القبرصي التركي عنوة من الحكومة ومن جهاز الدولة بأسره.

وليس للإدارة القبرصية اليونانية أي حق على الإطلاق في التعليق على موضوع تمويل تشييد مطار جيسيتكالي وميناء غيرني. والواقع أن هذه الإدارة التي قامت طوال الـ ٢٣ عاماً الماضية بسلب نصيب القبارصة الأتراك من جميع المساعدات المالية الدولية المقدمة إلى "جمهورية قبرص" بمختلف الأشكال ليس في وضع يؤهلها بتوجيه النقد إلينا. وأود أن أشدد على أن تركيا قامت، وفقاً للبروتوكولات الاقتصادية التي دخلت فيها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بإنفاق خمسة بلايين ليرة تركية على مشاريع تنمية وحفظ الموارد المائية. ولم يعز القادة القبارصة اليونانيون هذه الأنشطة، بطريقة أو بأخرى، إلى "الإنفاق العسكري" لتركيا، بينما سارعوا بدق نواقيس الخطر عند بناء مطار، بدعوى أنه مخصص للأغراض العسكرية.

وأخيراً، أود أن أكرر القول بأن أفضل وسيلة لحل مشكلة قبرص هي إجراء مفاوضات مباشرة بين الشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني. أما محاولة الإدارة القبرصية اليونانية التماس سبل جديدة لإيجاد حل عن طريق تدويل القضية، فإنها تظهر بوضوح الافتقار إلى الإخلاص وعدم وجود نهج بنّاء تجاه الجهود التي تبذلونها في إطار مهمة المساعي الحميدة التي عهد بها إليكم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وسأغدو ممتناً لو عُمّمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

الوثيـقة S/17931

رسالة مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أنغولا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦]

يشرفني أن أرجو منكم تعميم الرسالة المؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ ، والموجهة إليكم من السيد/خوسيه ادواردو سانتوس ، رئيس جمهورية أنغولا الشعبية والتي قدمها وزير العلاقات الخارجية الأنغولية في ستكهولم، وذلك بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيليسيو دي فيغييريدو
الممثل الدائم لأنغولا
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أنغولا الشعبية

لقد قاوم الشعب الأنغولي بإصرار احتلال القوات المسلحة التابعة لنظام بريتوريا لترابه الوطني في جنوب البلد. كما أن دفاعنا ضد أعمال العدوان التي تشنّها هذه القوات بانتظام قد أدى إلى زيادة كبيرة في النفقات العسكرية وألحق أضراراً جسيمة بالممتلكات والأرواح في جمهورية أنغولا الشعبية.

إن التدخل العسكري المباشر من جانب القوات المسلحة لجنوب افريقيا دعمته أعمال التمرد والتخريب في أنغولا التي نظمتها ونسقتها وساندتها حكومة جنوب افريقيا، التي تقدم ليس فحسب المعونة العسكرية والمالية ، بل تقدم أيضا الدعم السياسي والدبلوماسي ، بهدف فرض تغييرات سياسية ، باستعمال القوة ، على دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة. وأشير هنا إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا المشهور بسوء سمعته والذي ارتبط في الماضي بالقوات البرتغالية الاستعمارية التي كانت تشن في ذلك الحين حرباً على الحركة الشعبية لتحرير أنغولا وهو اليوم أداة في يد جنوب افريقيا العنصرية لزعزعة استقرار جمهورية أنغولا الشعبية.

إن الحالة الآن خطيرة. بيد أن ما يزيد من خطورتها هو أن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأنغولا يتجه إلى اكتساب بُعد أوسع وأكثر خطورة. فقد زار الولايات المتحدة مؤخراً جوناس سافيمبي قائد تلك الجماعة، بناءً على دعوة من إدارة ريغان أو بالأحرى بالتواطؤ معها. ولقد أثار موقف حكومة الولايات المتحدة غضباً شديداً لدى الشعب الأنغولي ، من حيث إن هذا الموقف يمثل ليس فحسب تدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية لدولته ذات السيادة وعضو الأمم المتحدة ، بل يمثل أيضاً عداءً سافراً ، ويعني تورط الولايات المتحدة الأمريكية المباشر، جنباً إلى جنب مع بريتوريا ، في أعمال العدوان وزعزعة الأستقرار التي يواصل النظام العنصري ارتكابها ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، وإلحاق مزيد من الدمار بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، واختطاف المواطنين الأجانب والمذابح الوحشية العشوائية التي يتعرض لها المدنيون العزّل وغيرها من أعمال الإرهاب. ولقد أدان المجتمع الدولي هذه الأعمال، الشبيهة بتلك التي وقعت مؤخراً في بلديات كامباتيلا ودامبا وأندرادا وكاكوندا والتي راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ من الفلاحين البؤساء.

لذلك فإننا نشهد انتهاكاً صارخاً لمعايير القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول والمبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي منظمة تشترك في عضويتها جمهورية أنغولا الشعبية ، فضلاً عن جمهورية جنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ونناشدكم العمل على ضمان احترام قواعد الأمم المتحدة.

إن جمهورية أنغولا الشعبية ، حرصاً منها على الاسهام في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض للمشاكل التي ابتلي بها الجنوب الافريقي ، ورغبة منها في التعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اقترحت ، خلال زيارتكم لجمهورية أنغولا الشعبية في آب/أغسطس ١٩٨٣ ، شروط الانسحاب التدريجي للقوات الكوبية من أنغولا. وقد اكتسبت هذه الشروط المزيد من الصبغة الرسمية بتقديم مقترحات عمل محددة ، ترد في البرنامج ذي الخمس نقاط للتفاوض من أجل إبرام اتفاق سلم شامل لافريقيا الجنوبية الغربية (أنغولا وناميبيا) ونصه التكميلي ، اللذين أحيلا إليكم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ [انظر *S/16838*].

وفي الوقت ذاته ، وفي محاولة للتأكيد مجدداً على إرادتنا السياسية ، المعربَ عنها في اقتراح البرنامج ، أجرى وفد حكومي من جمهورية أنغولا الشعبية محادثات متعاقبة مع وفد حكومة الولايات المتحدة من جهة ، ومع الجنوب افريقيين أنفسهم ، من

جهة أخرى. وبناءً على ذلك، قام مسؤول من حكومة الولايات المتحدة ومسؤول من الحكومة الأنغولية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، بالتوقيع على اتفاق منديلو، (الرأس الأخضر) الذي تم الاتفاق فيه على ما يُتخذ مستقبلاً من إجراءات، وبالتحديد فض قوات جنوب افريقيا من أراضي أنغولا، ووقف أعمال العدوان على أنغولا، ووقف دعم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، ووقف الأعمال الحربية بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابوا) في ناميبيا، وإعلان موعد تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، وإعلان الانسحاب التدريجي للقوات الكوبية من أنغولا. وفي هذا الإطار، أُبرم في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ اتفاق لوساكا لانسحاب قوات جنوب افريقيا من مقاطعة كونيني الجنوبية كخطوة أولى نحو تهيئة ظروف ملموسة لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبالتالي وضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، فضلا عن الآليات اللازمة للإشراف على تنفيذ القرار المذكور أعلاه.

وللأسف، وبرغم المرونة التي أبدتها الحكومة الأنغولية، فإنه لم يتم الوفاء بأي شرط من الشروط الضرورية، كوقف أعمال العدوان من جانب القوات المسلحة لجنوب افريقيا ضد أنغولا، ووقف تقديم العون إلى الجماعات المسلحة التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، واتفاق وقف إطلاق النار بين سوابو وجنوب افريقيا، فمجرد التحديد النظري لموعد لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يعتبر كافياً لأنه في حدّ ذاته لا يبين تسلسل الخطوات التكميلية. وعلاوة على ذلك، فهو مشروط باتفاق مسبق على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا، وهو ما يخالف اتفاق منديلو.

والواقع أن حكومة أنغولا تقدمت بمجموعة من الاقتراحات المحددة، ترد في وثيقة البرنامج ذي الخمس نقاط والنص التكميلي له، وأرسلت إليكم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وتبين هاتان الوثيقتان التدابير التي يتعين اتخاذها لانسحاب القوات الكوبية الدولية تدريجياً، محترمة بذلك اتفاق منديلو.

وفي الاجتماع الأخير الذي عقد مع وفد للولايات المتحدة، برئاسة مساعد وزير الخارجية، السيد تشيستر كروكر، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، أعاد الوفد الأنغولي تأكيد رغبته في مواصلة المحادثات على أساس الاقتراحات البنّاءة التي سبق تقديمها. ومع ذلك، فعلى النقيض من الرغبة والمرونة اللتين أبداهما الجانب الأنغولي طوال عملية التفاوض، لم تقتصر إدارة ريغان على إلغاء تعديل كلارك، الذي حظر تقديم المعونة إلى الجماعات الأنغولية العميلة التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، بل تعهدت علناً بتقديم الدعم العسكري والمالي ومساعدات أخرى، مما أدى إلى زيادة تردي الحالة، وتفاقم معاناة شعبنا.

وبالنظر إلى موقف الإدارة الحالية للولايات المتحدة، لابد أن نخلص إلى أن إدارة الولايات المتحدة، بخلافنا، ليست مشتركة اشتراكاً جدياً وبدون تحيز في المفاوضات من أجل التوصل إلى حل شريف وسلمي لمشاكل الجنوب الافريقي. ومن ناحية أخرى فقد جعلت إدارة الولايات المتحدة من مسألة أنغولا جزءًا مما يسمى النزاع الإقليمي بين الشرق والغرب وذلك من أجل تأخير حل المشكلة الناميبية وإطالة أمد نظام الفصل العنصري. وبتقديم المساندة علناً إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وجنوب افريقيا، في عدوانهما المسلح ضد أنغولا، تكون إدارة ريغان قد عرّضت للخطر موثوقيتها كوسيط.

وختاماً فإن حكومة أنغولا ترى، آخذة في الحسبان أن مسألة إنهاء استعمار ناميبيا نابعة من الولاية التي منحتها الأمم المتحدة للأمين العام، أنه تقع على عاتقكم مسؤولية إجراء مفاوضات في سبيل سرعة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مما يؤدي إلى استقلال ناميبيا وتحقيق الأمن والسلم في هذه المنطقة. وبناءً عليه، فإن حكومة أنغولا ترجو منكم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لبلوغ هذه الغايات.

وفيما يتعلق بحالة أمن أنغولا بالذات، فإن المسؤولية الأدبية والمادية عن تصعيد الحالة العسكرية وعن العواقب الوخيمة للحرب يجب أن تقع على عاتق الذين يؤيدون العنف ويقدمون المعونة العسكرية والمالية وسواها إلى نظام الفصل العنصري العدواني وإلى القوات العميلة الموالية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

إننا نرغب في تحقيق سلم عادل ودائم يعود بالنفع على الشعب الأنغولي من ناحية، فيما يتعلق باحتياجاته وأمانيه، وعلى شعب ناميبيا المستعمر، من ناحية أخرى، من حيث تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). ولذلك، فإن الحكومة الأنغولية تكرر تأكيد استعدادها لمواصلة تطوير الجهود الدبلوماسية، لتقدم مساهمتها بإخلاص في تحقيق استقلال ناميبيا، وتهيئة مناخ للسلم الدائم في الجنوب الافريقي، ولن تسمح الحكومة الأنغولية، وهي تفعل ذلك، بالمساس بسيادة واستقلال الشعب الأنغولي اللذين حصل عليهما بشق النفس.

ولن تتنازل الحكومة الأنغولية أيضاً عن الحق الذي يخوّله لها ميثاق الأمم المتحدة، ولن تتخلى عن مسؤولياتها في الدفاع عن شعبها وعن الامتيازات التي حصل عليها. وبذلك، لن تتردد حكومتنا، إزاء تزايد أعمال العدوان ضد أراضينا، عن طلب الدعم من المجتمع الدولي، وبصفة خاصة من بين حلفائها.

وأود أن أبلغكم بأن جزءًا من مقاطعة كواندوكو بانغو الأنغولية لا يزال يقع تحت الاحتلال؛ كما ترابط أكثر من ١٠ كتائب تابعة

لجنوب افريقيا حول مقاطعة كونيني، مخالفة بذلك اتفاق لوساكا لعام ١٩٨٤.

ومن ثم فإن الحكومة الأنغولية، إذ ترى أن هذه الدلائل تشير إلى احتمال تصعيد الموقف، تشق في أنكم لن تدخروا، مثلنا وبالاشتراك معنا، أي جهد يحتمل أن يؤدي إلى صون السلم في هذه السنة التي أعلنتها الأمم المتحدة ''السنة الدولية للسلم''.

وإننا نتعهد لكم بالتعاون بقصارى ما في وسعنا في عملية التفاوض الرامية إلى الأخذ بيد ناميبيا إلى الاستقلال في إطار الحدود التي رسمها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، ونكرر تأكيد رغبتنا في السلم وفي احترام سيادة جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الإقليمية.

(توقيع) خوسيه ادواردو دوس سانتوس
رئيس جمهورية أنغولا الشعبية

الوثيقة S/17933 *

رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ آذار/مارس ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ [*S/17924*]، أتشرف بإبلاغكم بوقوع حادثين خطيرين يومي ١٦ و ١٨ آذار/مارس، انتهك فيهما الجانب الأفغاني المجال الجوي لباكستان وأراضيها.

ففي الساعة ١٠/١٥ (بتوقيت باكستان المحلي) من يوم ١٦ آذار/مارس، أطلقت ثلاث طائرات أفغانية ١٠ صواريخ على موقع كارشايا، الواقع على بعد ميلين جنوب خرلاتشي في القسم الإداري كورام، وقد أسفر ذلك عن جرح أربعة أفراد من قوات الأمن. وبعد ذلك قامت نفس الطائرات بإطلاق صواريخ على مخيم اللاجئين في ماتا سانغار، على بعد ٢٠٠ ياردة جنوب موقع كارشيا، مما أسفر عن مصرع اثنين من اللاجئين وإصابة ثلاثة بجروح.

وفي الساعة ١٥/٣٥ من يوم ١٨ آذار/مارس، قصفت أربع طائرات أفغانية موقع كارشيا بالقنابل والصواريخ. وقد أسفر هذا القصف عن مصرع أربعة أفراد تابعين لميليشيا كورام وإصابة ١٥ بجروح.

وقد استُدعي القائم بأعمال السفارة الأفغانية في إسلام أباد إلى وزارة الخارجية الباكستانية بعد ظهر يوم ٢٠ آذار/مارس، وقُدم إليه احتجاج شديد بشأن هذين الفعلين الغاشمين. وأفيد القائم بالأعمال بأن حكومة باكستان تستهجن الأسلوب الطائش الذي تنتهجه سلطات كابول وتحذر من أنه ما لم تتوقف هذه الهجمات الإجرامية، فإن سلطات كابول ستتحمل المسؤولية الكاملة عن مغبة ذلك.

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/227-S/17933.

الوثيـقة S/17934

رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرسل لكم بطيه الرسالة التي بعثها إليكم السيد طارق عزيز وزير خارجية الجمهورية العراقية المتضمنة موقف الحكومة العراقية من البيان الذي أصدره مجلس الأمن بتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ [S/17932].

وأرجو منكم تأمين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية العراق

بعد اطلاع حكومة الجمهورية العراقية على البيان الذي أصدره مجلس الأمن في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ [S/17932] يشرفني أن أذكركم بالرسالة الموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق في ١٧ آذار/مارس [S/17922]، والتي دعا فيها المجلس إلى أن يكون على بصيرة كاملة من دقة الموقف التي تتطلب عدم اتخاذ أي إجراء غير متوازن من شأنه تفويت الفرصة للمضي في الحملة الدولية المسؤولة باتجاه السلم وتمكين النظام الايراني من إضفاء الشرعية على إسلوبه الانتقائي من أجل الاستمرار في الحرب.

وإنه لمما يؤسف الحكومة العراقية أن ترى أن البيان الذي أصدره المجلس يفتقر بصورة واضحة إلى التوازن المطلوب.

إن أبرز نقطة ملفتة للنظر في هذا الصدد هي أن البيان يهمل إهمالاً مطلقاً الإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل الدستور العالمي الراهن للعلاقات الدولية. إن هذا الإهمال يضعف إلى حد كبير من تأثير كافة فقرات البيان التي نوهت بالتسوية السلمية للنزاع، خاصة وأن المجلس لم يُسَمِّ صراحة الطرف الذي يصر على استمرار الحرب وكأن ذلك الطرف غير معروف لدى المجلس، فضلاً عن التناقض البيّن في التعبير عن موقف الطرفين من القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) والذي يعبر مرة أخرى عن تردد المجلس عن تسمية الطرف الذي رفض القرار المذكور، ذلك الطرف هو ايران.

ومما يزيد في اختلال التوازن في البيان أن المجلس لم يعبر بصورة صادقة عن الواقع حينما دعا الجانبين إلى احترام السلامة الإقليمية لجميع الدول في معرض تعبيره عن القلق إزاء مخاطر توسيع النزاع إلى الدول الأخرى في المنطقة. إن هذه الدعوة كان يفترض توجيهها إلى الطرف الذي يهدد الدول الأخرى، وهو نفس الطرف الذي يصر على استمرار الحرب ويرفض الاعتراف بسلطة المجلس ولم يقبل بتطبيق القرار ٥٨٢ (١٩٨٦). إن النظام الايراني هو الذي لا يحترم سيادة بلدان المنطقة ويواصل بوقاحة تهديده لها وتدخله المستمر في شؤونها الداخلية وإن تجاهل المجلس لهذه الحقيقة التي لا يختلف فيها إثنان لا يمكن تبريره خاصة وأن أوساط المجلس والجمعية العامة على معرفة أكيدة بذلك. كما أننا نعلم أيضاً أن الرأي العام الدولي لا يمكن أن يتجاهل هذه الحقيقة بعد أن نص البيان الصادر عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في الرياض بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ على الفقرة الآتية:

" لقد تمسكت دول المجلس دائماً بعلاقات حسن الجوار القائم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية إلا أن التهديدات الايرانية خلقت جوا من التوتر ولذلك فإن المجلس يدعو ايران أن تكف عن تهديداتها التي تسهم في زعزعة أمن واستقرار المنطقة."

كما أن البيان يهمل إهمالاً لا يمكن السكوت عليه الغزو الايراني للأراضي العراقية والهجمات المتكررة التي تشنها القوات الايرانية بهدف تهديد الشعب العراقي والقضاء على حريته واستقلاله، ويتغاضى تماماً عن الوسائل الهمجية المتخلفة والمليئة بالتعصب الأعمى التي يستخدمها النظام الايراني في حربه التدميرية التوسعية ضد بلد يقل عن ايران بالمساحة والسكان ثلاث مرات.

وثمة حقائق أخرى لا يمكن السكوت عنها وهي أن بعض الأطراف الدولية التي تذرف دموع التماسيح على الاتفاقيات الدولية هي التي تزود النظام الايراني الهمجي بوسائل الشر والعدوان من أسلحة وأعتدة وقطع غيار ومعدات عسكرية وإن بعض هذه الأطراف أعضاء في مجلس الأمن وسيحين الوقت المناسب للكشف عن أسمائها وعن حقيقة أن تعاملها المخزي مع النظام الايراني يعني التواطؤ معه في تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة من أجل الحصول على منافع مادية مما يتنافى مع المسؤولية الموكلة إليها بموجب عضويتها في المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن الحكومة العراقية تعي تماماً أن بعض الجهات التي عملت على إصدار البيان موضوع البحث تحت شعار احترام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١] تنطلق من دوافع لا تمت بصلة لمعطيات النزاع المسلح بين ايران والعراق، وإن الحكومة العراقية لم تشأ التطرق بتفصيل إلى جوانب الخلل الكثيرة التي وردت في تقرير بعثة الأمين العام [*S/17911* و *Add.1*] سواء من وجهة أداء البعثة للمهمة الموكولة إليها، وتجاوزاتها الكثيرة لحدود اختصاصها، وتجاوز إدانة المجلس في الموضوع المطروح حدود التوازن الموضوعي، لكي لا ينساق العراق وراء مخطط النظام الايراني في تجزئة بحث النزاع.

إن شعب العراق الذي أسهم إسهاماً مشهوداً في بناء الحضارة البشرية وفي إرساء القيم الإنسانية لا يمكن أن يسمح لقوة همجية بأن تغزو وطنه وتسلبه سيادته وحريته وإنه مصمم أشد التصميم على سحق الغزاة الهمجيين ـ فهو لا يمكن أن ينسى أن الهمجي هولاكو دمّر عاصمته العظيمة بغداد وقتل سكانها وأحرق مكتباتها وجامعاتها. وليس الخميني وما يمثله من أفكار متعصبة ومن تعطش للقتل والتدمير إلا هولاكو آخر.

كما أن من النقاط الأساسية التي لايمكن أن نسقطها من الاعتبار التوقيت الذي صدرفيه بيان المجلس .. ففي الوقت الذي تحقق فيه القوات العراقية نجاحات حاسمة في سحق الغزاة الهمجيين المعتدين يبدو أن البعض يريد من وراء إصدار هذا البيان تشجيع أولئك البرابرة على المضي في العدوان وفي تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

إننا نحذر مرة أخرى تحذيراً قوياً من المحاولات غير المبررة. والتي تبدو غير نظيفة أيضاً، للتركيز على قضايا فرعية ناشئة عن النزاع في الوقت الذي يتعين فيه على مجلس الأمن والأمم المتحدة تركيز كل الجهود من أجل وقف العدوان وإرغام المعتدي على القبول بالسلام وبميثاق الأمم المتحدة الذي هو أعلى وثيقة اتفقت عليها البشرية في العصر الحديث.

وأخيراً لابد من أن أذكركم بأني أعلنت أمام المجلس،بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ [الجلسة ٢٦٦٣] بأن العراق لن يقبل بأي اجتهاد لا ينصب بوضوح ودون لبس أو غموض على سياق إنهاء الحرب ولن يشترك في هذا الاجتهاد أو يتحمل مسؤوليته.

وفي هذا الصدد ولكي يكون الموقف واضحاً تماماً في المستقبل من الطريقة التي يتحمل بموجبها مجلس الأمن والجمعية العامة المسؤولية الموكلة إليهما وفقاً للميثاق، لابد أن ألفت النظر إلى أن ما أشير إليه في الفقرة الأخيرة من بيان المجلس من إبداء الطرفين لاستعدادهما للتعاون مع الأمين العام لم يكن بالدقة المطلوبة لأن ايران التي تصر على الحرب أبدت استعداداً مشروطاً مفاده التعاون مع الأمين العام في ميادين محدودة جداً هي نفس الميادين التي تمكنها من مواصلة الحرب والعدوان كما هو واضح من بيان وزارة خارجيتها [*S/17864*، المرفق] وبخلاف ذلك موقف العراق الذي أبدى فيه العراق استعداده الكامل للتعاون مع الجمعية العامة ومجلس الأمن لتطبيق (كل) وتؤكد (كل) القوانين والاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها الميثاق، من أجل السلام العادل والمشرف وهو الهدف السامي للبشرية جمعاء.

(توقيع) طارق عزيز
وزير خارجية العراق

الوثيـقة S/17935 *

رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

أود أن أعرب عن القلق العميق للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لرفض السلطات الاسرائيلية مرة أخرى إصدار تراخيص سفر لفلسطينيين مقيمين في الأراضي المحتلة لحضور اجتماع ترعاه الأمم المتحدة. والفلسطينيان المعنيان هما السيدة سميحة خليل، من جمعية رفاه الأسرة في الضفة الغربية، والسيد حيدر عبد الشافي، من منظمة الهلال الأحمر الفلسطيني، في غزة اللذان دعتهما لجنتنا للاشتراك في الاجتماع التحضيري للاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية المعقود بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٦ إلى ٧ آذار/مارس ١٩٨٦. وقد شعرت اللجنة، وهي تدعوهما، بأن خبرتهما ومشاركتهما في الأنشطة الإنسانية التي تتم لصالح الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كان من الممكن أن يصبحا مصدر فائدة وإلهام كبيرين لبقية المشتركين في الاجتماع.

ولعلكم تذكرون أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد استنكرت في مناسبات سابقة التدابير التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية للحيلولة دون اشتراك الفلسطينيين في اجتماعات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وقد أعلمت اللجنة الجمعية العامة في دورتها الأربعين [٣١] أن السيدة سميحة خليل والآنسة سهام برغوثي من الضفة الغربية دعيتا لحضور الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية المعقود في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ إلا أن السلطات الاسرائيلية رفضت إصدار ترخيص سفر لهما. وفي عام ١٩٨٣ اعتقل السيد محمد معري، عضو الكنيست حالياً، والسيد ميسرة سعيد من حيفا لحضورهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف حيث التقيا بممثلي منظمة التحرير الفلسطينية خلال جلسات عمل المؤتمر.

وترى اللجنة أن هذه التدابير لا تقوم على اعتبارات أمنية بل ترمي إلى منع عرض الأحوال السائدة في الأراضي المحتلة على الصعيد الدولي، وإلى منع قيام حوار ذي معنى فيما بين مختلف القوى الساعية بإخلاص لإيجاد حل سلمي، بما فيها الشعب الفلسطيني نفسه. وتود اللجنة أن تؤكد من جديد أن هذه التدابير التمييزية تنتهك حق حرية الحركة ولا يمكن إلا أن تزيد من صعوبة عملية البحث عن حل سلمي.

وختاماً، أود أن أناشدكم، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن تقوموا بكل ما في وسعكم لضمان عدم قيام السلطات الاسرائيلية، في المستقبل، بمنع الفلسطينيين من المشاركة في الاجتماعات التي تنظمها اللجنة.

وأكون ممتناً لو أمكن نشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوسكار أوراماس أوليفا
الرئيس بالنيابة للجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/229-S/17935.

الوثيقة S/17936 *

رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوستاريكا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بالكتابة إليكم لأبعث بنص البيان الصادر في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ عن السيد لويس البرتو مونغي، رئيس جمهورية كوستاريكا، والذي يشرح ويقدم فيه التفسير الصحيح للوثيقة الموقعة من وزيري العلاقات الخارجية بالنيابة لكوستاريكا ونيكاراغوا في الاجتماع الذي عقد يوم ١٢ آذار/مارس.

وأرجو أن تعملوا على تعميم البيان المرفق بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ادوين مونيوز
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لكوستاريكا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ عن رئيس كوستاريكا

يبدو أن من الضروري أن أوضح تماماً أن حكومة كوستاريكا لم توقع أي اتفاق مع حكومة نيكاراغوا. وما حدث بالفعل في ختام الاجتماع الذي عقد بين وزيري العلاقات الخارجية لكوستاريكا ونيكاراغوا يوم الأربعاء، ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦، هو أن الأساس لاتفاق محتمل قد تم وضعه في صورة مكتوبة. ومن ثم، فليس صحيحاً ما يقال من وجود اتفاق بين كوستاريكا ونيكاراغوا.

وقد عقدت المحادثات نتيجة لاقتراح قدمته منذ ثلاث سنوات، مؤداه أنه ينبغي أن يقوم فريق دولي برصد الحدود بين كوستاريكا ونيكاراغوا، بغية تحديد سبب الحوادث المستمرة منذ عدة سنوات والتي تسبب في ايلام الأسر الكوستاريكية التي تعيش في منطقة الحدود. وقد رفضت حكومة نيكاراغوا اقتراحي الأصلي. وهذا يجعلني أميل إلى الاعتقاد بأن أي تغيير في الرأي من جانب تلك الحكومة هو تغيير نجم عن الضغط الدولي الواقع عليها، ولايسعني إلا أن استنتج أن ممارسة هذا الضغط أمر ضروري.

إن اشتراك كوستاريكا في هذه المحادثات لايعني بأية حال أنها لم تعد مهتمة بإبرام اتفاق عام لتسوية الأزمة في أمريكا الوسطى. ولتحقيق هذه الغاية، يلزم عدم الاكتفاء بحل حوادث الحدود. ويجب التوصل إلى اتفاق يشمل قضايا السلم والأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي على أمريكا الوسطى وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولذا أعتقد أن أية حل لمسألة الحدود هو بالضرورة ذو طابع مؤقت، إلى أن يبرم اتفاق عام من النوع المنشود في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا اللاتينية [S/19549 المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، المرفق الخامس]. والآن، وقد استغرقت مفاوضات التوصل إلى هذا الاتفاق ثلاث سنوات، وبالرغم من عدم إحراز تقدم كبير مؤخراً، فليس هناك مجال للشك في أن وثيقة كونتادورا تمثل الأمل الوحيد لأمريكا الوسطى في التوصل إلى اتفاق عام.

وفي هذا الصدد، لاتعتقد كوستاريكا أنه من الملائم الاشتراك في اتفاقات ثنائية، بل إنها تتوق إلى تحقيق حل متكامل لأزمة أمريكا الوسطى. فقد ناصرنا مبدأ تحقيق نتيجة سياسية وسلمية. وبناء عليه، أيدنا المقترحات التي وضعتها مجموعة كونتادورا استناداً إلى هذا المبدأ، بيد أننا نلاحظ مع الأسف أنه قد انقضت ثلاث سنوات دون ظهور تطورات إيجابية في نيكاراغوا تؤدي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلم والديمقراطية في سائر أرجاء أمريكا الوسطى. وفي الوقت ذاته، يجري إحراز تقدم مؤكد على طريق الديمقراطية في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. إن الديمقراطية شرط أساسي وجوهري لإقامة السلم، ولأول مرة في تاريخ أمريكا الوسطى تتزامن مع الديمقراطية التي تبلغ قرنا من الزمان في كوستاريكا وتجاورها حكومات مدنية في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس انتخبتها شعوب تلك البلدان. وقد ناقشت مع السيد اوسكار اريامس سانشيز، الرئيس المنتخب، نتائج زيارته لرؤساء جمهوريات تلك البلدان الثلاثة، ونحن على اتفاق تام فيما يتعلق بتأييد الاقتراح المقدم من الرئيس نابليون دوراتي، ومفاده حث زعماء نيكاراغوا على التسليم بوجود حاجة عاجلة إلى دخولهم في حوار مع خصومهم بغية تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلم في البرزخ وتعزيز الديمقراطية.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة كي نؤكد من جديد امتناننا للرئيس ريغان على دعمه الصريح والثابت الذي قدمه لديمقراطية كوستاريكا، دون شروط مسبقة.

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1096-S/17936.

الوثيقة S/17937* **

رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل: بالانكليزية والصينية]
[٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق النص الكامل للخطاب الذي ألقاه جاو زيانغ رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية في المؤتمر الشعبي الصيني من أجل السلم العالمي المعقود اليوم ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ونص الخطاب بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي لويي
الممثل الدائم للصين
لدى الأمم المتحدة

المرفق

خطاب رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية في المؤتمر الشعبي الصيني من أجل السلم العالمي المعقود في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦

يعقد الشعب الصيني اليوم هذا المؤتمر استجابة لدعوة الأمم المتحدة إلى الاحتفال بالسنة الدولية للسلم. وهو يعكس الرغبة العارمة للشعب الصيني بكافة قومياته لإقرار السلم، وتصميمه على تعزيز وحدته مع شعوب البلدان الأخرى بالمحافظة عليه. وإني أثني لهذا البرنامج الذي بدأته الأمم المتحدة كل النجاح في العالم أجمع.

لقد مرت البشرية خلال النصف الأول من هذا القرن بحربين عالميتين انطويتا على آلام لاتحدّ. ورغم عدم نشوب حرب عالمية في العقود الأربعة التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فإن الحالة الدولية المضطربة تدل على أن خطر الحرب لايزال جاثماً. لذا، فإن من المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لشعوب البلدان كافة تبيّن ماإذا كان السلم سيسود خلال الفترة المتبقية من هذا القرن وما إذا كان سيستمر في القرن المقبل.

إن الصين بحاجة إلى السلم، والشعب الصيني يحب السلم. وفي السلم تكمن المصالح الأساسية للشعب الصيني. والصين بوصفها بلدا اشتراكياً نامياً، لا تستطيع تحقيق الرخاء إلا عن طريق التنمية السلمية. فبلد كبلدنا يحتاج إلى الجهود المتواصلة لعدة أجيال كي يبلغ مرحلة التحديث الاشتراكي ويقترب في اقتصاده من البلدان المتقدمة النمو أو يلحق بها. ونحن بحاجة إلى السلم ليس في هذا القرن فحسب وإنما في القرن المقبل أيضاً. ولما كانت الصين بلداً كبيراً في المشرق يمثل سكانه زهاء ربع مجموع سكان العالم فإن لموقفه بشأن مسألة السلم العالمي وجهوده نحو تحقيق هذه الغاية أثراً كبيراً على نطاق العالم في الحاضر كما في المستقبل. والصين إذ تدرك هذه المهمة الحيوية التي عهد بها التاريخ إليها، لعلى استعداد لبذل جهودها ومساهماتها الواجبة من أجل تحقيق السلم والاستقرار العالميين.

وتنتهج الحكومة الصينية سياسة خارجية مستقلة للسلم. ويتمثل الهدف الأساسي لسياستنا الخارجية في معارضة الهيمنة وفي صيانة السلم العالمي. ونحن إذ نقف بقوة إلى جانب العالم الثالث، سنعمل باطراد على تعزيز وزيادة تضامننا وتعاوننا مع سائر بلدان العالم الثالث. كما إننا نسعى عملياً إلى إقامة وتنمية العلاقات الطبيعية والتعاون الودي مع مختلف البلدان في العالم على أساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمي. ولن ندخل أبداً في تحالف مع أي من الدول العظمى أو نقيم علاقات استراتيجية معها. ونحن نعارض التدخل في شؤون أي بلد أو العدوان عليه وكذلك استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية. ونحن نؤيد تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وعلى أساس عادل ومعقول. وسوف نتقيّد على نحو ثابت بمبادىء السياسة الخارجية هذه التي أثبتت الممارسة سلامتها وذلك مهما كان من تطور الوضع العالمي.

وفي الوقت الحاضر بسبب سباق التسلح الذي تشتد حدته باطراد بين الدول الكبرى قلقاً عظيماً بين مختلف البلدان. ورغم طرح العديد من المقترحات المتعلقة بنزع السلاح فإنها لم تجلب للناس أي إحساس بالأمن، ذلك أن نزع السلاح يتحقق بالأفعال، وليس بالأقوال.

إن الصين تعارض سباق التسلح ولن تشترك مطلقاً في سباق من هذا النوع. وإن مستوى انفاقنا العسكري وتسليحنا أدنى بكثير منه لدى الدول الكبرى، ومع ذلك فقد اتخذنا من تلقاء أنفسنا تدابير متكررة لتخفيض قواتنا العسكرية ونفقاتنا الدفاعية. إن القوة النووية المحدودة للصين هي لغرض الدفاع فحسب. فمنذ بدء اليوم الأول الذي امتلكت فيه الصين الأسلحة النووية، تعهدنا علانية بألا نكون البادئين باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف. ولم تجرِ الصين تجارب نووية في الغلاف الجوي طوال سنين عديدة ولن تقوم بإجراء هذه التجارب في المستقبل.

وتحظى مسألة نزع السلاح حالياً باهتمام عالمي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لايجاز موقف الحكومة الصينية وآرائها الأساسية بشأن هذه المسألة.

---

* تتضمن الوثيقة S/17937/Corr.1 المؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٦.

** عممت تحت الرمز المزدوج A/41/230-S/17937 و Corr.1.

١ - يشكل سباق التسلح النووي تهديداً خطيراً للسلم والأمن العالمي. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي لنزع السلاح النووي في الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها.

٢ - وينبغي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، اللذين يملكان أكبر الترسانات النووية، أن يكونا البادئين بوقف تجريب جميع أنواع الأسلحة النووية وانتاجها ووزعها وأن يجريا خفضاً كبيراً لجميع أنواع الأسلحة النووية التي قاما بوزعها في أي مكان داخل وخارج بلديهما وأن يدمراها في الحال. وسيتيح هذا خلق ظروف مواتية لعقد مؤتمر دولي ذي طابع تمثيلي عريض بشأن نزع السلاح النووي تشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لمناقشة التدابير الرامية إلى مواصلة نزع السلاح النووي والتدمير الكامل للأسلحة النووية.

٣ - وينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتعهد، بغية منع نشوب حرب نووية، بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية في أي ظروف وألا تستعمل أو تهدد باستعمال الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية. وعلى هذا الأساس، ينبغي عقد اتفاقية دولية تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، مما يكفل حظر استخدام الأسلحة النووية.

٤ - وينبغي أن يكون هناك تخفيض متزامن ومتوازن وتدمير فوري للقذائف النووية المتوسطة المدى التي وزعت في أوروبا وآسيا من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

٥ - وينبغي أن يجرى تخفيض للأسلحة التقليدية جنباً إلى جنب مع تخفيض الأسلحة النووية. ولاينبغي استعمال الأسلحة التقليدية إلا لأغراض الدفاع عن النفس، وليس لتهديد أمن بلدان أخرى.

٦ - وينبغي أن يقتصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء. ولاينبغي لأي بلد يقوم باستحداث أسلحة فضائية أوتجربتها أو وزعها على أي شكل. ويتعين عقد اتفاق دولي بشأن الحظر التام للأسلحة الفضائية عن طريق المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

٧ - وينبغي أن تعقد في تاريخ مبكر اتفاقية دولية بشأن الحظر التام للأسلحة الكيميائية وتدميرها. وريثما يتم هذا، ينبغي لجميع البلدان القادرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية أن تتعهد بعدم استعمال الأسلحة الكيميائية أبداً وأن توقف تجريب هذه الأسلحة وانتاجها ونقلها ووزعها.

٨ - وحتى يتسنى تنفيذ تخفيض الأسلحة، من الضروري أن تنص اتفاقات نزع السلاح على التدابير الضرورية والفعالة للتحقيق.

٩ - ولاينبغي لقلة من الدول الكبرى أن تحتكر مسألة نزع السلاح، حيث إنها تتعلق بأمن جميع البلدان. كما يجب ألا تُعَرِّض اتفاقات نزع السلاح المبرمة بينها مصالح البلدان الأخرى للخطر. إذ ينبغي لجميع البلدان، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، قوية أو ضعيفة عسكرياً، التمتع بحقوق متساوية في الاشتراك في المناقشات وتسوية المشاكل المتصلة بنزع السلاح.

وقد أخذ موقف الحكومة الصينية وآراؤها الموضحة أعلاه في الاعتبار رغبة جميع الشعوب في العالم ووجهات نظر جميع الأطراف المعنية. ونحن نؤيد جميع المقترحات المؤدية فعلاً إلى نزع السلاح كما أننا على استعداد لمواصلة جهودنا للعمل على إحراز تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح بالاشتراك مع بلدان أخرى.

وبالطبع، فإن مسألة نزع السلاح ليست هي المسألة الوحيدة التي تؤثر على السلم والأمن العالمي. فالسلم العالمي والأمن القومي مترابطان على نحو وثيق. وبذلك، فإن التعدي على استقلال دولة وسيادتها يعني تعريض السلم العالمي للخطر. وتود الحكومة الصينية أن تؤكد من جديد أنه من الحتمي، لتخفيف التوتر والقضاء على المنازعات الإقليمية، أن يجرى التقيد الدقيق بمبدأ المساواة بين جميع البلدان كبيرها أو صغيرها. في مجال العلاقات الدولية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى أو التعدي على سيادتها بأي شكل. وليس بغير هذا السبيل يتسنى الإسهام في صون السلم العالمي.

وإن صون السلم العالمي هو الهدف الكرس والواجب المقدس لشعوب جميع البلدان ولايجب أن يملك مصير الإنسان إلا الإنسان ذاته، وإن العوامل المهيئة للسلم تنمو بدرجة أسرع من تلك الداعية للحرب. ومادامت شعوب العالم تواصل جهودها بشكل لاينقطع فإنها ستظفر حتما بالسلم.

الوثيقة S/17938

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦]

وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أود، باسم حكومتي، الإفادة بأن قوات الولايات المتحدة قد مارست حقها في الدفاع الشرعي بالرد على عمليات الهجوم العسكرية الليبية المعادية في المياة الدولية في خليج سدرة.

ولقد مارست قوات الولايات المتحدة قدراً كبيراً من ضبط النفس. ولم تلجأ الولايات المتحدة إلى الرد إلاّ بعد أن أطلقت ليبيا عدة قذائف . وفي العمل الذي جرى بعد ذلك أُعطبت سفينتان تابعتان للبحرية الليبية في منطقة كان يعمل فيها أسطول

الولايات المتحدة. كذلك تم إتلاف عناصر رئيسية من مجمّع للقذائف في سرت انطلقت منه قذائف SA-5.

وحكومة الولايات المتحدة تحتج على عمليات الهجوم التي لامبرر لها والتي وجهت إلى وحدات من البحرية الأمريكية كانت تعمل في المياه الدولية أو فوقها ممارسة منها لحرية الملاحة بموجب القانون الدولي. وقد شمل ذلك الإبلاغ عمليات تبدأ في الساعة ٠٠/٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٢٣ آذار/مارس وتنتهي في الساعة ٢٣/٥٩ من يوم ١ نيسان/أبريل. ولم تكن هذه العمليات تنطوي على أي تهديد لأمن ليبيا. وهناك عمليات مماثلة أجريت عدة مرات على مدى السنوات القليلة الماضية.

وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بمنتهى الجد إلى هذا الهجوم غير المبرر. وأن أية عمليات هجوم أخرى تُوجَّه إلى قوات الولايات المتحدة العاملة في المياه الدولية أو فوقها بالقرب من ليبيا سوف تقاوم أيضاً باستعمال القوة إذا لزم الأمر.

ونظراً إلى خطورة العمل الذي قامت به ليبيا، وإلى التهديد الذي يفرضه ذلك على صون السلم والأمن الدوليين، فإنني أطلب منكم تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيرنون أ. والترز
الممثل الدائم
للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17940

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مالطة

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أرجو عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة الخطيرة التي نشأت في وسط البحر الأبيض المتوسط وللنظر فيما يمكن اتخاذه من إجراء مناسب لتخفيف حدة التوتر وإحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

(توقيع) جورج أجيوس
الممثل الدائم لمالطة
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17941

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرجو عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة في جنوبي البحر الأبيض المتوسط.

(توقيع) ي. ف. دوبينين
الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17942 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تشيكوسلوفاكيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذا نص بيان صادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ عن الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية.

وأرجو منكم تعميم نص ذلك البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياروسلاف سيزار
الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ عن الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في تشيكوسلوفاكيا

إن المناورات العسكرية الاستفزازية التي قامت بها القوات الجوية والبحرية الأمريكية أمام ساحل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، على بعد آلاف الأميال من شواطىء الولايات المتحدة، نتج عنها انتهاك للمجال الجوي الليبي وللمياه الاقليمية الليبية في منطقة خليج سرت وأدت إلى هجوم مباشر من جانب القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة على أراضي الجماهيرية العربية الليبية ذات السيادة.

ولايمكن اعتبار استخدام القوة العسكرية ضد أراضي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ذات السيادة إلا انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الأساسية وتجاهلاً لميثاق الأمم المتحدة. ويدخل هذا العمل العدواني من جانب الولايات المتحدة في نطاق الاستفزازات والضغوط وأعمال التخويف الموجهة ضد هذا البلد، الذي يعتبر أحد ممثلي القوى المناهضة للإمبريالية في العالم العربي، كما أنه يشكل مظهراً لسياسة الإرهاب الذي تمارسه دولة. ويتحمل ممثلو الولايات المتحدة، وخاصة ممثلو البنتاجون، مسؤولية كبيرة عندما يتسببون في مجابهة عسكرية مع القوات المسلحة الليبية ويزيدون من تفاقم جو الهوس الحربي. ويمثل عملهم هذا، في المدى الطويل، تهديداً خطيراً لسلم العالم.

إن الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية تدين الاستفزاز الذي قامت به القوات المسلحة الأمريكية ضد الدولة الليبية ذات السيادة، وتعرب عن تأييدها الكامل للشعب الليبي ولقيادته وعن تضامنها معهما. وهي تطالب بأن توقف الولايات المتحدة فوراً أية أعمال أخرى من أعمال الضغط والابتزاز الصارخة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/41/233-S/17942.

الوثيـقة S/17943 *

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أبعث إليكم، طي هذا، بنص البيان الصادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ عن وكالة أنباء "تاس".

وأرجو منكم تعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. ف. دوبينين
الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

نـص البيان

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، مواصلة منها لسياسة تصعيد التوتر الدولي، قد قامت بعمل عدواني ضد دولة ليبيا ذات السيادة. ففي ليلة ٢٤ ـ ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ قصفت السفن والطائرات الحربية الأمريكية عدداً من الأهداف الليبية.

وليس ثمة شك في طابع التعمد وسبق الإصرار الذي اتسمت به هذه الأعمال. كما أن واشنطن لم تأبه منذ فترة طويلة بإخفاء نواياها العدائية تجاه ليبيا. وقد ظلت القوات العسكرية البحرية والجوية الأمريكية موجودة طول الوقت تقريباً قرب السواحل الليبية. وفي الأيام الأخيرة بلغ تركيز القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة في هذه المنطقة درجة لم يسبق لها مثيل. وقد صحبت تصعيد التوتر العسكري حول ليبيا تهديدات موجهة إليها.

وكل هذا لأن واشنطن لايروقها الطابع التقدمي الذي تتسم به التحولات الداخلية الجارية في ليبيا، والسياسة المستقلة المعادية للإمبريالية التي ينتهجها هذا البلد على الصعيد الدولي.

ومهما انتحلت واشنطن الآن من أعذار زائفة، فهي لن تنجح في تبرير الطابع القرصني لأعمالها. وها نحن نرى سياسة إرهاب الدولة تمارس علناً، وعدم الاكتراث بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً، ومحاولة فرض الإرادة بقوة السلاح على الشعوب الأخرى وزعزعة الاستقرار في الدول التي تقف على طريق التنمية المستقلة.

إن أعمال القرصنة التي تمارس ضد ليبيا تسبب توتراً في الحالة السائدة في المنطقة التي هي أصلاً متفجرة، مما يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، تمتد إلى خارج المنطقة.

وفي هذا يظهر الاتجاه العام للولايات المتحدة الأمريكية نحو التدخل في شؤون الدول ذات السيادة، وخلق بؤر التوتر في مناطق مختلفة من العالم، وتهديد السلم والأمن الدوليين.

ومن الواضح أن واشنطن تسعى إلى الحفاظ على التوتر وزيادة حدّته بحيث لاتتـنى تنقية المناخ الدولي.

إن مثل هذه الأعمال لايمكن إلاّ أن تثير القلق والغضب الشاملين. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفع صوته دفاعاً عن السلم، وعن الحق غير القابل للتصرف لكل شعب في تقرير مصيره بنفسه.

وفي هذا الوقت العصيب بالنسبة لليبيا يعرب الشعب السوفياتي عن تضامنه مع الشعب الليبي. لقد وقف الاتحاد السوفياتي، وهو لايزال يقف، إلى جانب ليبيا في كفاحها العادل من أجل حريتها واستقلالها. وهو يدين إدانة شديدة الأعمال العدوانية للولايات المتحدة ويطالب بوضع حد لها.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/234-S/17943.

الوثيـقة S/17944

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى البيان الذي أصدره مؤخراً رئيس مجلس الأمن بشأن استخدام العراق المتواصل للأسلحة الكيميائية [S/17932]، والذي أدان فيه أعضاء مجلس الأمن بقوة هذا الاستخدام المتواصل للأسلحة الكيميائية، يؤسفني أن أعلمكم بأن العراق، استهزاءً منه بمجلس الأمن وبيانه، هاجم عبدان مستخدماً أسلحة كيميائية يومي ٢٣ و٢٤ آذار/مارس

١٩٨٦. وقد أفادت الأنباء أن خمسمائة شخص أصيبوا ونقلوا إلى المستشفى حتى الآن.

وإذا كان لدى المجلس حقاً العزيمة السياسية لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١]، لما اكتفى بمجرد الإدانة، ولتصرف، إثر الحالات المتكررة بهذا الشكل التي وزع فيها العراق الأسلحة الكيميائية، تصرفاً أكثر حسماً وردعا إزاء التقرير الواضح الذي قدمه الأمين العام بشأن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية.

وأمام استخدام العراق مؤخراً للأسلحة الكيميائية ضد ايران، وفيما يتعلق باستخفاف العراق التام بالقانون الدولي، أتشرف بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة في ١٤ أيار/ مايو ١٩٨٥ والمتعلقة بالتزام الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات فورية في مثل هذه الظروف، والتي قد تنظرون في ضوئها وعلى النحو الواجب في أن توفدوا إلى ايران ثانية فريق خبراء الأمم المتحدة في الأسلحة الكيميائية، ومن الواضح أنه لن يلزم ذلك، إذا كانت منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة مستعدة لتحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها باعتمادها بعض التدابير العملية المحددة الخامسة الجديدة على أساس التقرير الحالي المقدم بموجب هذه الرسالة إليكم بشأن استخدام العراق المتواصل للأسلحة الكيميائية.

وسيكون من دواعي تقديرنا الشديد تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17945 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل رفق هذا، لعلمكم، بياناً أصدره، في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦. الاستاذ ثيون ثويون، وهو وزير وعضو لجنة التنسيق للشؤون الصحية والاجتماعية في الحكومة الإئتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، يدين فيه المعتدين الفييتناميين لاستمرارهم في استخدام الحرب الكيميائية والبيولوجية لإبادة شعب كمبوتشيا.

وأكون ممتنًا إذا قمتم بتوزيع نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيت
الممثل الدائم
لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ عن الوزير عضو لجنة التنسيق للشؤون الصحية والاجتماعية في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

إن البلدان المحبّة للسلم والعدل في العالم قاطبة تعلم جيداً أنه في كل مرّة يقوم الفييتناميون الساعون لإبادة الأجناس بغزو كمبوتشيا الديمقراطية ويواجهون مصاعب في ميدان القتال، فإنهم لا يترددون في استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية المحظورة بموجب بروتوكول جنيف المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ [١١].

فمثلاً قام المعتدون الفييتناميون، في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦، في منطقة سيسوفون بمحافظة باتامبانغ، بتسميم البحيرات والبِرَك والأنهار، وهي المصادر الوحيدة التي تمد السكان بالمياه والتي تتعرّض للنضوب في الفترة الراهنة من موسم الجفاف، وقد مات عشرة أشخاص بعد أن شربوا من هذه المياه المسمَّمة في حين أصيب ١٦٩ شخصاً آخر بإصابات خطيرة بدرجات متفاوتة. كما مات الطبيب الذي عالج الضحايا وأصيب الأشخاص الآخرون الذين كانوا برفقتهم بالتسمُّم نتيجة للتلوث.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/235-S/17945.

وفي منطقة بيلين، في المحافظة نفسها، فعل المعتدون الفييتناميون نفس الشيء الذي فعلوه في منطقة سيسوفون. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المعتدون قنابل غازسام مما أسفر عن وقوع ٨٠ حالة تسمُّم، لقي ٢٠ منهم حتفهم.

وقد ظهرت على الضحايا الأعراض التالية التي يمكن تقسيمها إلى أربعة مجموعات من الأعراض:

(١) أعراض إصابة الجهاز العصبي المركزي والإصابة بالصداع والدوار وفقدان الوعي؛

(٢) أعراض إصابة القناة المعدية المعوية، وتكرار تقيؤ الدم، (مما أفضى أحياناً إلى الموت)، والفواق الذي يحدث في نوبات قصيرة تطول وتتكرر في بعض الحالات. ولايستطيع الضحايا أن يخلدوا للراحة أو النوم. وهذه المجموعة من الأعراض لم تكن موجودة في حالات التسمُّم السابقة؛

(٣) أعراض الإصابة بالحمّى، وارتفاع درجة الحرارة حيث تصل إلى ٤٠ درجة مئوية بعد بضعة أيام إذا لم تمت الضحية؛

(٤) أعراض الإصابة بآلام وشلل في الأطراف السفلية تمنع الضحايا من المشي.

ويجب تحديد المواد البكترولوجية والمواد الكيميائية السامة الموجودة في دماء الضحايا حتى يمكن إنقاذ حياتهم.

ونيابة عن شعب كمبوتشيا وعن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، فإنني أشجب وأدين بقوة هذه الجرائم الرامية إلى إبادة الأجناس والتي قام بها المعتدون الفييتناميون، باعتبارها جرائم ترتكب ضد الإنسانية، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [١١].

ومرة أخرى، فإنني أناشد ضمير الإنسانية جمعاء كما أناشد جميع الحكومات الرشيدة المحبة للسلم والعدل في العالم أن ترفع صوتها قوياً لكي تدين بصورة أقوى جرائم المعتدين الفييتناميين المذكورة أعلاه. وإنني أدعوها، بصفة خاصة، إلى أن تتخذ التدابير المناسبة كي تحبط، في الوقت المناسب، المخططات الفتّاكة للغزاة الفييتناميين الذين لايتورعون عن ارتكاب أي جريمة مهما بلغت بشاعتها، من أجل تحقيق طموحاتهم في ابتلاع كمبوتشيا وإبادة شعبها، لجعل هذه البلد مقاطعة فييتنامية وفقاً لاستراتيجيتهم المشؤومة لإقامة اتحاد الهند الصينية.

إن أفضل وسيلة في هذا الشأن هي الاستمرار في ممارسة مزيد من الضغط على سلطات هانوي في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية لإجباها على سحب جميع قواتها المعتدية من كمبوتشيا وفقاً للقرارات السبعة المتوالية التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الشأن منذ عام ١٩٧٩، حتى يتمكن شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه المطلق في أن يقرر مصيره بنفسه متحرراً من أي تدخل أجنبي.

الوثيقة S/17946

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦]

بصفتي رئيساً لمجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة لهذا الشهر، وبالنيابة عن هذه المجموعة، أتشرف بأن أطلب عقد جلسة فورية لمجلس الأمن لبحث موضوع العدوان الأمريكي على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17947 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص بلاغ اعتمده في نيويورك يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن الحالة في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، راجياً تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ن. كريشنان
الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ اعتمده في نيويورك يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز

لقد اجتمع مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في دورة طارئة في نيويورك يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ للنظر في الحالة الخطيرة التي نشأت في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط. واستمع المكتب إلى بيان من ممثل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بشأن أعمال الاستفزاز والعدوان التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجماهيرية وانتهاكها الخطير لسلامة ذلك البلد الإقليمية.

ولاحظ المكتب بقلق بالغ المناورات التي قامت بها الولايات المتحدة مؤخراً في خليج سرت وهجماتها على سفن ليبية وكذلك على الأراضي الليبية. وتشكل أعمال العدوان هذه تهديداً خطيراً ليس فحسب للأمن الإقليمي بل أيضاً للسلم والأمن الدوليين.

وأشار المكتب إلى أن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز كانوا قد لاحظوا بقلق في اجتماعهم الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس عام ١٩٨٣ "أن سياسات التدخل والتداخل والضغط والتهديد بالقوة أو استعمالها لاتزال تتبع ضد بلدان كثيرة من بلدان عدم الانحياز وتترتب عليها نتائج خطيرة على السلم والأمن" [*S/15675*، **الإعلان السياسي، الفصل الرابع والعشرون، الفقرة ١٧٢**] ودعوا جميع الدول إلى "الالتزام بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول" [**المرجع نفسه، الفصل السابع والعشرون، الفقرة ١٩٣**]. وأشار المكتب أيضاً إلى أنه كان قد حذّر في اجتماعه في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ "من اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية أية خطوات متهورة، مشيراً إلى أنه من الأفضل إيجاد حل في هذه الحالات عن طريق التفاوض وليس عن طريق ممارسة الضغط أو استعمال القوة" [انظر *S/17811*، المرفق].

وأشار المكتب أيضاً إلى القرار الذي اتخذه وزراء خارجية مجلس جامعة الدول العربية في دورته الخامسة والثمانين، التي عقدت في مدينة تونس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦، والذي أدان به المجلس إدانة قوية عدوان الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية، معتبراً إياه انتهاكاً خطيراً لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها.

وأعرب المكتب عن قلقه البالغ إزاء الاستفزازات واستعمال القوة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وأدان أعمال العدوان هذه، التي تشكل تصعيداً خطيراً للحالة في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط وتهدد السلم والأمن الدوليين. ورأى أن هذا العمل من جانب الولايات المتحدة يجب إدانته بدرجة أكبر نظراً لأن الولايات المتحدة، بحكم كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تضطلع بمسؤولية رئيسية عن صيانة السلم والاستقرار الدوليين وعن الالتزام بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

وطالب المكتب بوقف عاجل للعمليات العسكرية التي تعرض سلم المنطقة وأمنها للخطر، ولاسيما أمن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وسلامتها الاقليمية، وكذلك السلم والاستقرار الدوليين. وأكد تأييده الكامل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتضامنه معها، باعتبارها بلداً شقيقاً من بلدان عدم الانحياز، في حماية استقلالها واستقرارها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/237-S/17947.

الوثيـقة S/17949

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

يشرفنـــي أن أحيل إليكم طيه نص بيان أصدرتـــه وزارة الخارجية في جمهورية ايران الإسلامية رداً على البيان المؤرخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ الذي أصدره رئيس مجلس الأمن بشأن التقرير عن الأسلحة الكيميائية [*S/17932*].

وأكون ممتناً إذا عممت هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

بيان أصدرته وزارة الخارجية في جمهورية ايران الإسـلامية رداً على البيان الصادر في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ عن رئيس مجلس الأمن

ارتكب النظام العراقي الحالي، منذ بداية عدوانه الوحشي على أراضي جمهورية ايران الإسلامية وحتى الآن، جرائـم حرب عديدة. غير أن المنظمات الـدولية لم تفعـل مع الأسـف شيئـاً، أمـام كل هذه الجرائـم وانتهاكات القانون الدولي، سوى الإذعان لهذا النظام المجرم بل ومساندته في بعض الأحيان.

ومن الواضح أنه لو نهضت الأمم المتحدة بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص، بمسؤولياتها بموجب الميثاق، ولو تصرفا من البداية وفي كل مرحلة من مراحل النزاع بشكل حاسم إزاء العدوان العراقي، لما طال أمد الحرب حتى اليوم.

إن النظام المجرم في العراق يستخدم منذ ثلاث سنوات أسلحة كيميائية محرمة ضد ايران، ولا أحد يشك في مدى خطورة مايمثله ذلك من سابقة للعالم بأسره مدى الخوف والرهبة اللذين أثارتهما جرائم الحرب التي يرتكبها النظام العراقي في أذهان شعوب العالم.

فهل توصل المجلس بعد إذعانه ثلاث سنوات سوى إلى أكثر من تشجيع المعتدي؟

لقد تحققت اليوم إدانة النظام الحالي للعراق إثر الجهود المشكورة التي بذلها الأمين العام. ومن الواضح أنه لو جرت هذه الإدانة منذ ثلاث سنوات عندما استعمل نظام العراق لأول مرة هذه الأسلحة المحرمة في النزاع، لأمكن منع النظام العراقي من مواصلة استخدام الحرب الكيميائية وزيادة مداها.

ويجب على المجلس ألا يكف عن بذل جهوده في هذا الصدد وألا يُقصر عمله على إصدار بيان فحسب، بل عليه أن يعتمد قراراً يدعم التزامه الدستوري بتحديد المعتدي الذي بدأ الحرب أصلاً وبإدانته. والمجلس ملتزم أيضاً، بموجب الميثاق بمنع المعتدي المجرم من ارتكاب جرائم الحرب.

إن إطالة أمد الحرب يجيء نتيجة لعدم النظر بجدية إلى المسؤوليات الموكولة بموجب الميثاق إلى كل من أجهزة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويجيء أيضاً نتيجة للدعم المقدم إلى المعتدي علنياً وسرياً.

ويجب على المجلس ألا يشارك في الرأي الذي تبديه البلدان التي شجعت البدء بالعدوان والتي اشتركت في الواقع في التآمر في العمل العدواني الذي قام به نظام العراق بادىء ذي بدء.

إن جمهورية ايران الإسلامية، وهي تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلها الأمين العام والتي أفضت إلى إدانة نظام العراق لاستخدامه الأسلحة الكيميائية تود لفت انتباه المنظمة العالمية إلى أن نظام العراق يحاول اليوم توسيع نطاق الحرب في المنطقة. وحكومة الولايات المتحدة أيضاً تمهد لمزيد من التدخل ومن الوجود العسكري المتزايد في المنطقة وهي، لذلك، تحاول إيجاد ذريعة لذلك الوجود عن طريق الاتصال ببعض البلدان الأخرى في المنطقة واستعمال أساليب الحرب النفسية.

إن جمهورية ايران الإسلامية تعلن أنها لاتعترف لحكومة الولايات المتحدة أو لأي بلد آخر في العالم بحق التدخل في المنطقة وإحداث اضطرابات فيها.

إن أمن منطقة الخليج، وهو مسألة إقليمية، ينبغي أن تحافظ عليه بلدان المنطقة بمفردها. وجمهورية ايران الإسلامية ملتزمة بشدة وبقوة بدعم أمن المنطقة وضمانه. وهي لاترغب إطلاقاً في أن ترى النزاع بين ايران والعراق يمتد إلى أجزاء أخرى من المنطقة.

ولاشك في أن حياد بلدان المنطقة التام في هذه الحرب المفروضة سيكون أحسن سبيل لمنع اتساع نطاق الحرب والاضطرابات في منطقة الخليج. وهذا الحياد يشكل إطاراً ملائماً لاتخاذ إجراءات جماعية للمحافظة على الأمن في الخليج وفي منطقة الخليج بأكملها.

الوثيقة S/17950 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بالكتابة كي أحيل إليكم نص البلاغ الصحفي الصادر عن حكومة هندوراس، بواسطة مكتب رئيس الجمهورية، بشأن مواصلة الجيش الساندينـي الشعبي الإغارة على أراضي هندوراس.

وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والنص المرفق بها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرتو إيريرا كاسيرس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صحفي صادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ عن حكومة هندوراس

تتوفر لدى حكومة هندوراس معلومات، جرى تأكيدها، عن مواصلة الجيش الساندينـي الشعبي الإغارة على أراضي هندوراس، وذلك بالقطاع الشرقي من الحدود في محافظة اولانشو.

وقامت حكومة الجمهورية، بغية السيطرة على الحالة، بإرسال قوات إلى ذلك القطاع، وأصدرت إليها الأوامر بحماية السكان والتصدي لقوات نيكاراغوا التي تدخل أرض الوطن.

ونظراً لأن المنطقة المذكورة يصعب كثيراً الوصول إليها براً ولأن هناك حاجة ماسة إلى تواجد القوات الوطنية فيها، تم الحصول على الدعم اللازم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لنقل قوات هندوراس جوا وذلك وفقاً لعلاقة الأمن الخاصة بين البلدين.

وقد ظلت وزارة العلاقات الخارجية لهندوراس على اتصال بحكومة نيكاراغوا، تحثها على إصدار الأوامر لقواتها بالانسحاب فوراً بغية تجنب المواجهة التي قد تعرض السلم بين البلدين للخطر، كما تعرض للخطر مرة أخرى جهود إحلال السلم التي تبذل على الصعيد الإقليمي برعاية مجموعة كونتادورا. وستظل هندوراس، من جانبها، عاقدة العزم على اللجوء إلى جميع الوسائل السلمية ومختلف الهيئات الدولية بغية تسوية الأزمة في أمريكا الوسطى.

وليطمئن شعب هندوراس إلى أن الحكومة والقوات المسلحة سيعالجان الحالة بتعقل وهدوء ولكن مع الحسم المطلوب. ولذا ليس هناك أي مبرر للانزعاج أو القلق.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/1097-S/17950.

الوثيقة S/17951

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أرسل لكم نص القرار الذي تبناه مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية في دورته الخامسة والثمانين بمدينة تونس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ حول تطورات النزاع بين العراق وايران.

أرجو منكم التفضل بتأمين تعميم هذه الرسالة ونص القرار المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص القرار

نشاط اللجنة السباعية المكلفة بمتابعة تطورات الحرب بين العراق وايران

إن مجلس الجامعة،

إذ يستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي،

وإذ يستذكر قراره رقم ٤٣٣٤ الصادر في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ خلال دور انعقاده الطارىء في بغداد، وقراره رقم ٤٤٣٢ الصادر في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥؛ خلال الجزء الثاني من دور انعقاده العادي الثالث والثمانين،

وإذ يقدّر الجهود التي بذلتها اللجنة، تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة ٤٣٢٤ المتخذ في دور انعقاده الطارىء وبعد اطلاعه على تقرير الأمانة العامة عن نشاط اللجنة السباعية،

وإذ يستذكر قرار مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس بالمملكة المغربية في الفترة من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، والبيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٥،

وإذ يحيط علماً بقرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي تم تبنيه بالإجماع في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦،

وإذ يلاحظ بمزيد من القلق استمرار ايران في عدوانها ضد العراق واختراقها الحدود الدولية واحتلالها أراضيه ورفضها المتواصل لجميع المبادرات والنداءات والقرارات الدولية للكف عن العدوان واللجوء إلى تسوية النزاع بالطرق السلمية وفق المبادىء والقواعد التي يقرها القانون الدولي وتعامل الدول،

وإذ يشعر بالقلق العميق بوجه خاص إزاء الوضع البالغ الخطورة الناجم عن قيام ايران بشن عدوان مسلح جديد واسع النطاق ضد سيادة العراق وسلامته الإقليمية في منطقتي شرق البصرة وشط العرب والتهديد الايراني الفعلي لأمن دول الخليج العربي وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

١ - يدين بشدة العدوان المسلح الايراني ضد العراق وأمنه وسلامته الإقليمية؛

٢ - يدين التهديد الايراني لمنطقة الخليج العربي،

٣ - يجدد تضامن الدول الأعضاء الكامل مع العراق في دفاعه المشروع عن سيادته وأمنة وسلامته الإقليمية؛

٤ - يستمر في حالة انعقاد بهدف متابعة تطورات الوضع ويكلف الأمين العام بتقديم تقرير عنها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الموقف.

الوثيقة S/17952 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بالكتابة إليكم لإحالة نص رسالة عاجلة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦، بعث بها السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية نيكاراغوا، إلى وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا.

وسأكون ممتنة لو قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نورا أستورغا
الممثلة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/1098-S/17952.

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦، بعث بها وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا إلى وزراء العلاقات الخارجية لبلدان مجموعة كونتادورا

نظراً لمحاولة حكومة الولايات المتحدة خلق حالة خطيرة من التوتر على الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا، تطلب حكومة نيكاراغوا رسمياً من مجموعة كونتادورا أن تنشىء فوراً لجنة للإشراف على منطقة الحدود بين البلدين ومراقبتها.

الوثيقة S/17953 *

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

يهدي الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ويتشرف بإبلاغه بأن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية وقام مدير الإدارة السياسية الأولى بلفت انتباهه إلى ما يلي:

" في الساعة ١٠/٣٠ من يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦، قامت طائرة نفاثة تابعة للقوات الجوية الباكستانية بانتهاك أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية في منطقة كاراكوه، على بعد ٦٠ كيلومتراً شرقي مدينة جلاد أباد، وتوغلت لمسافة ٨ كيلومترات وقامت بتحليق استطلاعي على ارتفاع ٢ ٠٠٠ متر.

" وتدين حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية هذا الاعتداء الاستفزازي الذي قامت به القوات المسلحة الباكستانية وتحتج عليه لدى حكومة باكستان. كما تطالب السلطات العسكرية الباكستانية بوضع حد لهذه الأعمال الاستفزازية التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في مناطق الحدود.

" وبديهي أن المسؤولية عن نتائج هذه الاعتداءات تقع على السلطات الباكستانية.

" وعلاوة على ذلك، ومن أجل تحويل انتباه الشعب الباكستاني عن الأحداث والمشاكل الداخلية، ادّعت السلطات العسكرية في باكستان، أن القوات المسلحة الأفغانية قامت، على حد زعمها، يوم ١٢ آذار/مارس بفتح نيران المدفعية على قرية بورجي، جنوب غربي باراتشينار، ويوم ١٤ آذار/مارس على قرية خارلاتش. كما زعم أنه في ١٦ و١٨ آذار/مارس قامت ثلاث طائرات تابعة للقوات المسلحة الأفغانية، بإطلاق عدة صواريخ على إحدى مناطق القسم الإداري كورام.

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، بعد أن حققت بدقة في هذه الاتهامات، ترفضها رفضاً تاماً باعتبارها عارية من الحقيقة وتطلب إلى السلطات الباكستانية وضع حد لهذه الاتهامات التي لا أساس لها."

ويتشرف الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة بأن يرجو من الأمين العام تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/239-S/17953.

الوثيقة S/17954

اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية وبلغاريا : مشروع قرار

[الأصل : بالروسية]
[٣١ آذار/مارس ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن ،

إذ يساوره بالغ القلق إزاء التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن في جنوب البحر الأبيض المتوسط نتيجة للهجوم الذي شنته القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية على الجماهيرية العربية الليبية ،

وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً للميثاق ، بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ،

١ - يدين بشدة الاعتداء المسلح على الجماهيرية العربية الليبية الذي يمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ؛

٢ - يطالب بالوقف الفوري لأية عمليات عدائية ضد السلامة الإقليمية للجماهيرية العربية الليبية وسيادتها واستقلالها السياسي ؛

٣ - يطالب بأن تسحب الولايات المتحدة الأمريكية على الفور قواتها المسلحة من هذه المنطقة ؛

٤ - يرى أن للجماهيرية العربية الليبية الحق في تعويض مناسب عن الخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالممتلكات نتيجة لهذا العمل العدواني ؛

٥ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره .

الوثيقة S/17955 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بلغاريا

[الأصل : بالانكليزية]
[٣١ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نص إعلان صادر في صوفيا يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ عن وكالة الأنباء البلغارية .

وأرجو تعميم هذا الإعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ايفان غارفالوف
الممثل الدائم بالنيابة لبلغاريا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص الإعلان

ساورت الجماهير البلغارية مشاعر القلق حينما علمت بالعمل العدواني الذي قامت به الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية المستقلة ذات السيادة : أي الهجمات التي جرى شنّها في ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ضد أهداف على ساحل ليبيا وعلى السفن الليبية . كما أثارت التهديدات التي جرى تكرارها مراراً بالقيام بأعمال جديدة مماثلة قلقاً له ما يبرره بين جميع الشرفاء في العالم .

إن القول بأن ليبيا التي يبلغ تعدادها ثلاثة ملايين نسمة تشكّل تهديداً بالنسبة للولايات المتحدة قول لا يمكن تصديقه إلى الحد الذي لا يمكن معه أن يستخدم كذريعة للقيام أربع مرّات خلال الشهور الثلاثة الأخيرة بمناورات بحرية واسعة النطاق جنوبي البحر الأبيض المتوسط بالقرب من ساحل ليبيا .

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/240-S/17955 .

إن السبب الحقيقي لهذه الأعمال من جانب الولايات المتحدة يكمن في السياسة المناهضة للإمبريالية التي تتبعها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وكفاحها المتواصل ضد الخطط الرامية إلى فرض اتفاقات منفصلة في الشرق الأوسط تستفيد منها الامبريالية، وفي ما تقوم به من تحولات داخلية تقدمية وإرادتها بأن تقرر بمفردها، دون تدخل خارجي، من هم أصدقاؤها.

ومن المعلوم جيداً أنه ليست هناك حجج لإضفاء الشرعية على الأساليب القسرية في العلاقات الدولية، كما لا توجد أي قوة يمكنها أن ترغم الشعوب على الإذعان للإرادة الأجنبية. إن الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولية. وستؤدي إلى زيادة حالات التوتر سوءًا ليس في المنطقة فقط، ولكن في العالم بأسره أيضاً.

وجمهورية بلغاريا الشعبية، التي أيّدت على الدوام كفاح الشعب الليبي في الدفاع عن استقلاله وسيادته وإنجازاته التقدمية، تعرب عن تضامنها المطلق مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الصديقة.

وتطالب الجماهير البلغارية بالقيام فوراً بوضع حدّ للتصاعد الخطير للغاية في حالات التوتر في منطقة جنوبي البحر الأبيض المتوسط القريبة من بلدنا، وهو تصاعد يعرّض للخطر السلم والأمن في العالم بأسره.

الوثيقة S/17956 *

رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ آذار/مارس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً بالرسالة المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، والموجهة إليكم من ممثل تايلند [S/17771]، أتشرف باسترعاء انتباهكم إلى سلسلة من الجرائم والاعتداءات التي ارتكبتها خلال شباط/فبراير وآذار/مارس القوات الفييتنامية المرابطة في كمبوتشيا ضد تايلند انتهاكاً لسيادتها وسلامة أراضيها كما يلي:

١ - في ١١ شباط/فبراير، تسللت مجموعة من الجنود الفييتناميين داخل الأراضي التايلندية في منطقة بان نونغ باك وان، من مقاطعة تا فرايا، التابعة لمحافظة براتشينبوري، واصطدمت مع المتطوعين التايلنديين للدفاع عن القرى، مما تسبب في مقتل اثنين من المتطوعين التايلنديين وإصابة اثنين آخرين بجراح خطيرة.

٢ - وفي ١٧ شباط/فبراير، قامت القوات الفييتنامية بغارة داخل منطقة على عمق كيلومترين داخل تايلند جنوب شرقي خاو تا نغوك، من مقاطعة كلونغ هاد الفرعية التابعة لمحافظة براتشينبوري، واصطدمت مع القوات التايلندية التي كانت تقوم بأعمال الدورية الاعتيادية على الحدود. وقد نجم عن الاصطدام إصابة جندي تايلندي واحد بجراح وأسر أربعة من المتسللين الفييتناميين.

٣ - وفي الفترة ما بين ١٧ و ١٩ شباط/فبراير، عشرت وحدة دورية عسكرية تايلندية على كميات من الذخيرة الفييتنامية، بما في ذلك ٩٥ مجموعة من مختلف أنواع الألغام الأرضية، مخبأة في الأراضي التايلندية في منطقة بان بايد أوم من مقاطعة نام يوين، التابعة لمحافظة اوبون راتشاتاني. ويشير هذا بوضوح إلى النوايا الفييتنامية الخبيثة تجاه حكومة وشعب تايلند.

٤ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، داس جوالون ومتطوعون تايلنديون تابعون للدفاع المحلي على ألغام أرضية زرعها الفييتناميون في منطقة بان بايد أوم، مما تسبب في مقتل ١٠ أفراد وإصابة ١٨ بجراح خطيرة.

٥ - وفي ٢٣ شباط/فبراير أصيب اثنان من القرويين التايلنديين الأبرياء، وتضررت خمسة منازل وخطوط الضغط العالي في منطقة بان نوين مونغ، التابعة لمقاطعة نام يوين بسبب قذائف فييتنامية أطلقت من داخل كمبوتشيا.

٦ - وفي ١٠ آذار/مارس من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٠/٣٠ صباحا، أطلقت القوات الفييتنامية ٥٦ طلقة من قذائف المدفعية على مقاطعة كلونغ ياي التابعة لمحافظة ترات، مما تسبب في إصابة ١٦ منزلاً للقرويين التايلنديين الأبرياء بأضرار.

٧ - وفي ١٢ آذار/مارس، تسلل خمسة جنود فييتناميين داخل الأراضي التايلندية في منطقة بان دان من مقاطعة كانترالاك التابعة لمحافظة سي ساكيت وأطلقوا النار على منازل القرويين

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/235-S/17956.

متسببين في إلحاق إصابات جسيمة بثلاثة من القرويين التايلنديين الأبرياء.

٨ - وفي ١٤، و١٨، و٢١ آذار/مارس، قامت القوات الفييتنامية، عن عمد، بتهديد المدنيين التايلنديين بإطلاق وابل من قذائف المدفعية (١٢٣ قذيفة) على بان خاو سارابي، في مقاطعة أرانيابراتيت التابعة لمحافظة براتشينبوري. ولم يقتصر أثر هذا القصف على تدمير أربعة منازل وإصابة ممتلكات المزارعين التايلنديين بأضرار جسيمة، بل أدى أيضاً إلى تدمير أسلاك الضغط العالي، مما تسبب في قطع إمدادات الكهرباء عن القرى في المنطقة.

إن هذه الأعمال العدوانية الفييتنامية هي جرائم وحشية ضد المدنيين التايلنديين الأبرياء، وتشكل انتهاكات خطيرة لسيادة تايلند وسلامة أراضيها، خلافاً لبيانات فييت نام عن احترامها لسيادة تايلند وسلامة أراضيها.

إن الحكومة الملكية التايلندية تدين بقوة هذه الأعمال العدوانية المتعمدة التي لم يسبقها أي استفزاز المرتكبة من جانب القوات الفييتنامية ضد تايلند وتؤكد من جديد حقها المشروع في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سيادة تايلند وسلامة أراضيها وكذلك صيانة أرواح وممتلكات المواطنين التايلنديين.

وتطالب الحكومة الملكية التايلندية بأن تكف فييت نام فوراً عن أعمال العدوان المسلح ضد تايلند، التي تتحمل حكومة فييت نام مسؤوليتها ونتائجها كاملة.

أتشرف بأن أطلب تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تشوتشاي كاسيمسارن
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17957 *

مذكرة شفوية مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ آذار/مارس ١٩٨٦]

يهدي الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة أطيب تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفه أن يحيل إليه نص بيان وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية التالي:

" طبقاً لتقارير وسائط الإعلام العالمية فإن ما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من تدابير ضد استقلال الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وسلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية، وضد قيادتها الوطنية المناهضة للإمبريالية، قد تبلور في الفترة الأخيرة في شكل عمليات عسكرية عدوانية ضد هذا البلد النامي غير المنحاز كما أدى إلى تفاقم الحالة بشكل خطير.

" وعلى سبيل المثال، فإن المناورات العسكرية التي أجرتها القوات البحرية والجوية التابعة للولايات المتحدة، بالقرب من المياه الإقليمية الليبية وداخلها، بغرض إثارة قيام مواجهة مسلحة مع ليبيا قد تحوّلت إلى عدوان عسكري مباشر.

" وإن هذا العدوان الصارخ يقع في إطار سلسلة من الأعمال الإرهابية الموجهة ضد القيادة الليبية التي تنتهج سياسة تقدمية مناهضة للإمبريالية وأهدافاً ديمقراطية جوهرية وتنمية مستقلة.

" إن العمليات الأخيرة التي قامت بها القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة ضد ليبيا مثال على سياسة إرهاب الدول التي ترتكب نتيجة للفشل المتكرر الذي لقيته حكومة واشنطن في ممارستها القسر الاقتصادي، والتخويف عن طريق المناورات العسكرية، وتوجيه اتهامات مختلقة ضد القيادة الليبية، فضلاً عن الإجراءات العدائية الأخرى، وذلك نظراً للمقاومة الشجاعة والشرعية التي يتحلى بها شعب ليبيا وقيادته. وإن جميع هذه الإجراءات توضح أن واشنطن، التي تزدري ازدراءً تاما رأي الإنسانية المحبة للسلم، تحاول مرة أخرى زعزعة أركان الأمن والاستقرار في شمال افريقيا.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/256-S/17957.

" إن الإجراءات العدوانية الأخيرة التي اتخذتها حكومة ريغان ضد ليبيا، هذا البلد الشقيق، تتعارض مع قواعد ومبادىء القانون الدولي المعترف بها وتنتهك انتهاكا فاضحاً ميثاق الأمم المتحدة، ومقاصد ومبادىء حركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية.

" وقد أوضح العدوان العسكري الأمريكي الأخير على ليبيا، مرة أخرى، أن قيادة واشنطن تتحدث فقط بصوت عال عن ضرورة حلّ المنازعات الإقليمية في العالم، ولكنها في الواقع تعمل على تأجيج نيران هذه المنازعات، وبالتالي فإنها لا تعكر صفو السكينة في هذه المناطق فحسب بل تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أيضاً.

" إن جمهورية أفغانستان الديمقراطية تدين العمليات العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة، والتي أدانتها بنفس الشدّة قوى العالم التقدمية المحبة للسلم، وحركات التحرير الوطنية، وسائر أبناء الإنسانية الواعية. وإن جمهورية أفغانستان الديمقراطية، وهي نفسها ضحية لعدوان وتدخل الإمبريالية وعملائها، تطالب بوضع حد، على الفور، للاعتداءات والاستفزازات التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد ليبيا.

" وفي حين تعرب جمهورية أفغانستان الديمقراطية، حكومة وشعباً، عن تضامنها الأخوي مع شعب وحكومة الجماهيرية العربية الليبية، تعلن في هذه الأوقات العصيبة، أنها تقف إلى جانبهم وتطالب بشدّة بوضع حد لهذه الاعتداءات السافرة ضد ليبيا في أسرع وقت ممكن."

ويتشرف الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة بأن يرجو من الأمين العام تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

الوثيقة S/17958 *

رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[٣١ آذار/مارس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذا مقتطفاً بشأن البحر الأبيض المتوسط من الخطاب الذي ألقاه في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي، السيد م. س. غورباتشوف، في حفل عشاء أقيم تكريماً لرئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والأمين العام لجبهة التحرير الوطنية السيد الشاذلي بن جديد.

وأكون ممتناً إذا تفضلتم بالإيعاز بتوزيع هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. ف. دوبينين
الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مقتطف بشأن البحر الأبيض المتوسط من الخطاب الذي ألقاه الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي في حفل عشاء أقيم تكريماً لرئيس الجمهورية الجزائرية الشعبية والأمين العام لجبهة التحرير الوطنية

إن الحالة في البحر الأبيض المتوسط تؤثر على بلدان كثيرة، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي.

ويؤيد الاتحاد السوفياتي تحويل البحر الأبيض المتوسط، الذي كان مهداً لحضارات عديدة، إلى منطقة سلم وأمن مستقرين. ولا نزال نتمسك بمقترحاتنا الداعية إلى شمول تلك المنطقة بتدابير لبناء الثقة متفق عليها. وخفض القوات المسلحة، وإبعاد السفن التي تحمل أسلحة نووية من البحر الأبيض المتوسط، وحظر وزع الأسلحة النووية في أقاليم بلدان البحر الأبيض المتوسط غير الحائزة للأسلحة النووية، والحصول على التزام من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة ضد أي بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط لايسمح بوزعها في إقليمه.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/41/257-S/17958.

بل إننا مستعدون للمضي إلى أبعد من ذلك. فبالنسبة للاتحاد السوفياتي ليست هناك حاجة من حيث المبدأ لأن يبقي أسطوله في البحر الأبيض المتوسط على أساس دائم.

والاتحاد السوفياتي مضطر لابقاء سفنه هناك بصفة دائمة لسبب وحيد ـ ألا وهو شدة قرب الأسطول السادس للولايات المتحدة من حدودنا، وهو مجهز بمنظومات من القذائف النووية ويهدد أمن الاتحاد السوفياتي وحلفائه وأصدقائه.

فلو قامت الولايات المتحدة، التي تقع فعلاً على بعد آلاف الأميال من البحر الأبيض المتوسط، بسحب أسطولها منه، فإن الاتحاد السوفياتي سيقوم بمثل ذلك في الوقت نفسه. ونحن على استعداد للدخول في محادثات بشأن هذه المسألة دون إبطاء.

وفي هذه المرحلة الأولى لن يكون هناك أي نوع من القيود على الأنشطة البحرية والأسلحة البحرية للدول الساحلية على البحر الأبيض المتوسط. وفي رأينا أن الخطوات الأخرى الرامية إلى تعزيز الأمن في المنطقة يمكن تحديدها مع مراعاة المقترحات السوفياتية الواردة في إعلان ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بشأن القضاء على أسلحة التدمير الشامل.

وإننا في الاتحاد السوفياتي ننظر بعين التفهّم إلى مبادرات بلدان عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تستعد لعقد مؤتمرها الثاني هذا العام في مالطة. ونعتقد أنه يمكن الاضطلاع أيضاً بدور مفيد من خلال مؤتمر أكبر، مماثل لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، يمكن أن تشترك فيه، بالإضافة إلى دول البحر الأبيض المتوسط والدول المتاخمة للمنطقة، الولايات المتحدة والبلدان المعنية الأخرى.

الوثيقة S/17959

رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ آذار/مارس ١٩٨٦]

بالاشارة إلى الرسالة المؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦، والموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية [*S/17919*]، أود الافادة بأن تعميم الوثيقة S/17865 المؤرخة في ٥ آذار/مارس بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن كان متفقاً مع الممارسة المعمول بها لدى مجلس الأمن. فهذه الممارسة تقضي بأن يعمم رئيس المجلس الرسائل الموجهة إليه من حكومات الدول غير الأعضاء بالأمم المتحدة والمتعلقة بمسائل تدخل في اختصاصات المجلس بوصفها من الوثائق الرسمية للمجلس، بصرف النظر عن مضمونها، عندما تتضمن هذه الرسائل طلبات بذلك.

وسوف يكون تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن موضع تقديري.

(توقيع) أول بييرنغ
رئيس مجلس الأمن

الملاحظات

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٣، الصفحة ٢٨٧ (من النص الانكليزي).

(٢) Convention enter la France et la Chine relative á la délimitation de la frontiére entre la Chine et le Tonkin [*British and Foreign State Papers*, 1892-1893 vol. LXXXV (London, Her Majesty's Stationery Office, 1899), p. 748].

(٣) Convention entre la France et la Chine, complémentaire de la convention de délimitation de la fronriére entre le Tonkin et la Chine du 26 juin 1887 [ibid., 1894-1895, vol. LXXXVII (London, Her Majesty's Stationery Office, 1900), p. 523].

(٤) A/40/1078، المرفق الأول.

(٥) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون الجلسات العامة، الجلسة ٦٣.

(٦) انظر: A/36/138، المرفق الأول.

(٧) انظر: A/40/1070.

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٤٩٩، العدد ١٣٤٤٦، الصفحة ١٤ (من النص الانكليزي).

(٩) قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د ـ ٢٢)، المرفق.

(١٠) انظر: A/40/666، المرفق الأول.

(١١) عصبة الأمم، مجموعة المعاهدات، المجلد الرابع والتسعون (١٩٢٩)، العدد ٢١٣٨، الصفحة ٦٥ (من النص الانكليزي).

(١٢) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار، المجلد السابع عشر، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.84.V.31) الوثيقة A/CONF. 62/121، المرفق الأول.

(١٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥، العدد ١٠٢، الصفحة ٢٩٥ (من النص الانكليزي).

(١٤) صدر فيما بعد بوصفه الوثيقة S/I8049 المؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٦.

(١٥) يمكن الاطلاع على الصور الفوتوغرافية والفيلم داخل ملفات الأمانة العامة.

(١٦) Carnegie Endowment for International Peace, *The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907* (Oxford, New York, University Press, 1915).

(١٧) A/40/564 و Corr.1، المرفق.

(١٨) محاضر مجلس الأمن، السنة الأربعون، الملحق الخاص رقم ٤ (S/1296/Rev.1).

(١٩) A/41/119، المرفق.

(٢٠) تقرير المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا، نيويورك، ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.81.I.20) المرفق الأول.

(٢١) تلقى الأمين العام عدداً محدوداً من النسخ باللغة الانكليزية، والوثيقة يمكن الاطلاع عليها في قسم المراجع والفهرسة بمكتبة داغ همرشولد.

(٢٢) تلقى الأمين العام نسخة باللغة الانكليزية يمكن الاطلاع عليها في قسم المراجع والفهرسة بمكتبة داغ همرشولد.

(٢٣) عممت أيضاً بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الوصاية تحت الرمز T/1883.

(٢٤) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د ـ ٢١)، المرفق.

(٢٥) وقّع الاتفاق في ألفور (البرتغال) في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ بين جمهورية البرتغال وحركات التحرير الأنغولية الثلاث.

(٢٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٢، الصفحة ١٣٥ (من النص الانكليزي).

(٢٧) إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد، والإطار المتعلق بإبرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل، الموقّع في واشنطن، دي. سي.، يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨.

(٢٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٩٧، العدد ٥٧١٢، الصفحة ٢٨٩ (من النص الانكليزي).

(٢٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٠٠، العدد ٧٣١٠، الصفحة ٩٥ (من النص الانكليزي).

(٣٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٨٢، العدد ٥٤٧٥، الصفحة ٥ (من النص الانكليزي).

(٣١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٥، الفرع الرابع، الفقرة ٢٤.

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 01900 87-41341—March 1991—300

SC/OR/41st Year, Supplement
for January, February and March 1986